

مصر النهضة

تاريخ مصر بين الفكر والسياسة







٧٥

د. يونان لبيب رزق

تاريخ مصر
بين
الفكر والسياسة



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

تاريخ مصر بين الفكر والسياسة

تأليف

د. يونان لبيب رزق

إعداد

عبد المنعم محمد سعيد

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

رزق، يونان لبيب، ١٩٣٣ - ٢٠٠٨.
تاريخ مصر بين الفكر والسياسة/ يونان لبيب رزق
إعداد عبد المنعم محمد سعيد. ـ القاهرة: دار الكتب
والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر ، 2009 .
316 ص؛ 24 سم .
تدمك 8 - 0668 - 18 - 977
١ - مصر ـ تاريخ
أ - سعيد، عبد المنعم محمد (معد)
ب - العنوان

٩٦٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٩/١٩٣٦٣

I.S.B.N. 977 - 18 - 0668 - 8



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل ـ رملة بولاق .

تقديم

رحل يونان لبيب رزق (١٩٣٣-٢٠٠٨) بعد رحلة عطاء علمى وإنسانى رائعة، لا يدرك قيمتها المتخصصون والمثقفون وحدهم؛ وإنما يدركها القارئ العادى الذى قدم له يونان ثقافة تاريخية شيقة ومفيدة فى آن واحد عبر تواصله مع قاعدة عريضة من القراء كل خميس بصحيفة الأهرام من خلال ديوان الحياة المعاصرة.. لقد جعل يونان لبيب التاريخ ثقافة عامة تستند إلى حقائق العلم وأثار الإهتمام بقراءته على نحو جمع بين المتعة والفائدة.. كما أثار الكثير من المعارك الثقافية والفكرية، وكان فارسها النبيل فى غير تزيد أو خيلاء أو تعصب بغيض..

ويعرف المتخصصون كيف أنه كان يمتلك مقدرة خاصة على الغوص داخل الوثائق ليسبر أغوارها معنى ومبنى لإستخراج الحقائق منها كما يعيد تفكيك الأحداث والوقائع ثم يحللها بتمكن ويربط بين الجزئيات ويصوغ منها سياقاً تاريخياً تتضافر فيه الحقائق مع الآراء والرؤى، ليقدم ذلك كله فى لغة عذبة تجمع بين الوقار العلمى وأدب المقال وجمال الصياغة.

لقد كان الأستاذ متعدد الأدوار والمواقع أستاذاً أكاديمياً ينتشر تلاميذه في مختلف الجامعات كما تنتشر مؤلفاته فى كل الأنحاء ، وتشكل مراجع مهمة للباحثين والدارسين، كما كان مفكراً وكاتباً مرموقاً يتواصل مع قرائه فى كثير من الصحف والمجلات المعاصرة، وصاحب حضور مؤثر ومهم فى كل اللجان والجمعيات العلمية المعنية بالتاريخ، فضلاً عن كونه مؤسساً لسلاسل علمية أتاحت فرص النشر لجيل جديد من المؤرخين أهمها سلسلة "مصر النهضة" وسلسلة "التاريخ - الجانب الآخر" ، كما كان الدكتور يونان وطنياً مخلصاً وظف معرفته التاريخية لخدمة وطنه فى طابا ومدريد وحلايب، وغيرها.

ولأنه كذلك ، فليس بوسع هذا التقديم أن يحيط بعوالمه المتعددة والثرية ويكفى هنا أن نلم بدوره كمؤسس لسلسلة الدراسات التاريخية المعروفة"مصر النهضة" التى أتاحت فرص النشر لجيل جديد من الباحثين، فضلاً عن كبار الأساتذة، ويسرت المؤلفات التاريخية بأسعار زهيدة للمتخصصين والمثقفين وللقراء جميعاً. وقد بدأ فى إصدار هذه السلسلة عام ١٩٨٣ حيث كانت تصدر عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة الذى كان أحد مراكز هيئة دار الكتب والهيئة المصرية العامة للكتاب- قبل أن ينفصلا - وصدر منها تحت رئاسة تحريره ٥٤ عدداً وتوقفت مؤقتاً عام ١٩٩٧ فى ظروف نتجت عن الفصل بين دار الكتب والهيئة المصرية العامة للكتاب، غير أنها، وعلى حد تعبيره، لم توارى التراب، بل ظلت الرغبة فى إعادة إصدارها تجيش فى نفوس القائمين على مركز تاريخ مصر المعاصر، لكى تعاود الظهور لتؤدى نفس الخدمة، التى كانت تؤديها من قبل، وهى خدمة الكتاب الذين يبحثون عن نافذة حرة للنشر وخدمة القراء المحبين للتاريخ والمتشوقين لكتاباتهم.

وفى تقديمه للسلسلة فى كتابها الأول كتب الدكتور يونان لبيب عن الرؤية التى تقوم عليها هذه السلسلة وتتمثل فى ثلاثة أبعاد:

١- أن تكون السلسلة فى خدمة قضايا الوطن المصرى.

٢- الإيمان بأن هذه الخدمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الدراسات الجادة التى تلتزم بالموضوعية كما تلتزم بالشكل العلمى وتكون فى نفس الوقت ذات طابع تنويرى.

٣- إمكانية أن يتحقق كل ذلك من خلال الغوص فى أعماق التاريخ المصرى واستخراج كل الحقيقة لوضعها فى خدمة الواقع المصرى.. والتاريخ هنا لا يقتصر يقيناً على الأحداث السياسية، وإنما يمتد ليتحرك فى كل دوائره الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ليكون فى النهاية نسيجاً متشابكاً صنعته الأجيال الماضية

بتؤدة وإتقان. فمن حق الأجيال علينا أن نبرز ما أنجزت، ومن حقنا عليها أن نستفيد مما صنعت.

لذلك كان صدور العدد الأول من السلسلة ، وهو من تأليفه تحت عنوان "الأصول التاريخية لمسألة طابا، دراسة وثائقية" خلال الاحتفال بمرور عام على استكمال تحرير سيناء، ليحقق بهذا الكتاب أهداف السلسلة، ويقدم خدمة لقضايا الوطن بحكم ما يتضمنه من تأصيل تاريخى لإحدى مسائل الحدود المصرية والتى سويت بشكل لا يدع مجالاً للتشكيك فى الحق المصرى فى المنطقة و ما حولها.

ونود أن نشير إلى أن السلسلة تواصل إصدارها بالفعل نحو أربعة عشر عاماً (١٩٨٣-١٩٩٧) وصدر منها في إصدارها الأول ٥٤ عدداً كان أولها كتاب الدكتور يونان لبيب المشار إليه وآخرها كتاب "الحزب الديمقراطي المصري ١٩١٨-١٩٢٣" لكاتب هذه السطور... لقد كانت رحلة طويلة في بحر التاريخ المصري المتلاطم ، استطاعت خلالها السلسلة أن تحقق رسالتها التنويرية .. فصدر في هذا الشأن عدة اعمال منها : الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية ، ورؤية في تحديث الفكر المصري ، والمرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ، وصياغة التعليم المصري الحديث ، كما اعتنت السلسلة بتاريخ المؤسسات والهيئات في مصر فنشرت دراسات عن مجمع اللغة العربية ، والجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ، وجمعية الانتقام، وجمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ ، والمجالس النيابية في عهد الاحتلال البريطاني ، ونقابة المعلمين المصريين ، والأزهر ودوره السياسي والحضاري، والطليعة الوفدية والحركة الوطنية ... إلخ كذلك اعتنت السلسلة بدور المفكرين والمثقفين المصريين فنشرت دراسات عن كل من أحمد فتحي زغلول وعباس العقاد والسياسة ، والمؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر ، وعبدالرحمن الرافعي وصناعة تاريخ مصر الحديث ، وإبراهيم الهلباوي وغيرهم .. يضاف إلى ما سبق بطبيعة الحال المؤلفات والدراسات التي اهتمت بالشأن السياسي والصحفي والدبلوماسي .

وسوف نلاحظ أن السلسلة لم تغلق نفسها على كتابات المؤرخين المحترفين وإنما نشرت دراسات تاريخية لعشاق التاريخ وكتابه ممن قدموا دراسات تاريخية جادة ككتاب حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين لأحمد عصام الدين ، وكتابي جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ ، والماسونية في مصر لعلي شلش ، ومصر ومنظمة المؤتمر الإسلامي لعبدالله الأشعل .. كما لابد من الإشارة إلى أن السلسلة أتاحت الفرصة لنشر الكثير من الدراسات العلمية التي تقدم بها أصحابها للترقية إلى الدرجات الجامعية الأعلى .. وأن اسعارها كانت في متناول القارئ العادي حيث كان سعر النسخة يتراوح بين جنيه وثلاثة جنيهات فقط .

وعندما أصبح الدكتور يونان لبيب مقرراً للجنة العلمية بمركز تاريخ مصر ، منذ عام ١٩٩٧، حتى رحيله ، طلبنا إليه عام ٢٠٠٣ إعادة إصدار السلسلة مرة أخرى فبادر بالموافقة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بمعاونة كريمة من أ.د.محمد صابر عرب ، رئيس دار الوثائق القومية آنذاك ، الذي كان عضواً باللجنة ، وبتعضيد من رئيس مجلس الإدارة آنذاك أ.د. أحمد مرسي ورئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية أ.د. رفعت هلال ، غير أن أستاذنا رغم جهوده تلك آثر أن يترك رئاسة تحرير السلسلة في إصدارها الثاني – الذي بدأ في يناير ٢٠٠٤– إلى أحد تلاميذه وهو كاتب هذه السطور "الذي أراه بحق امتداداً طبيعياً لنا ، بعد أن أعجزتنا الظروف الصحية وأثقلتنا الأعباء عن الاستمرار في هذه المهمة الصعبة .." كما ذكر في تقديمه للعدد الأول من الإصدار الثاني .

وها نحن نحمل الأمانة والمسئولية عن تحرير السلسلة جرياً على سنة الأستاذ منذ خمسة أعوام ، حيث انتظمت السلسلة في الصدور بعد أن أصبحت فصلية كما أراد ، ونأمل أن نواصل ما بدأه بالسير بها نحو أهدافها المنشودة ، وعلى رأسها تقديم الأبحاث العلمية الرصينة ونشر الثقافة التاريخية الجادة ، التي تعالج قضايا وموضوعات تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، وتبحث بشكل خاص عن عناصر وعوامل النهضة والتطور فيه .. وأذكر أنه كان يتلقى كل عدد جديد تصدره بفرحة غامرة تشجعنا على المزيد من

الإجادة، وكم كان يغتبط وهو يراها تتواصل مع الباحثين والمثقفين والقراء جميعاً ، خاصة وأننا في السلسلة نقدر حرية البحث العلمي وما ينتج عنه من أفكار وآراء وطروحات، فتنشرها السلسلة بحرية ، مهما اختلفنا معها ، مدركين في ذات الوقت أن الخلاف في الرأي أمر مشروع وضروري وأنه لا يعبر عنه إلا بالحوار الخلاق والنقد العلمي في إطار التقاليد العلمية والحضارية الحقة لتحقيق الهدف الأسمى وهو خدمة تاريخ وطننا العزيز ونهضته.

وأخيراً ، تحية إلى روح مؤسس "مصر النهضة" ، الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق الذي أحتضن جسده ثرى وطن أعطاه عمره ، وأحبه وأخلص في محبته ، ولتنعم روحه في ملكوت الله .. ونحن على العهد وعلى الدرب نسير وبالله التوفيق .

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

الجبرتى .. والشخصية المصرية

بينما ظل مؤرخنا العتيد «الشيخ عبد الرحمن الجبرتى» يقدم فى كتاباته «تصويرا» دقيقا للشخصية المصرية من خلال تسجيله للحياة اليومية فى مصر، استمر فى نفس الوقت يعبر عن هذه الشخصية فى ثنايا سطوره من خلال تعليقاته العديدة على أحداث هذه الحياة، والتى ظل يبثها هنا وهناك .

وبهذا المفهوم للشخصية المصرية فى كتابات الجبرتى بين التصوير والتعبير، يمكن تقسيم محاولة تناول هذه الشخصية بالدراسة إلى قسمين :

(أولا) - الشخصية المصرية فى مجال التصوير :

فى محاولة لاستقراء بعض مواصفات «الشخصية المصرية» من خلال كتابات الجبرتى، ينبغى التنويه بادىء ذى بدء أن الرجل قد عبر عن هذه الشخصية إما باللاوعى، أو بما يمكن أن نسميه «بالوجدان الحضارى المصرى» الذى يترتب عليه حس قومى متميز، وإما بالوعى وبالفكر فقد كان الشيخ عبد الرحمن الجبرتى منتميا لدولة أشمل هى دولة «العثمنلى» ولعالم أرحب هو عالم المسلمين .

يؤكد هذه الحقيقة أن ما جاء فى بعض منشورات سارى عسكر الفرنسيس من عبارات تنبض بالفكرة المصرية لم تلفت نظر الرجل أو تثير لديه بعض مشاعر الانتماء الوطنى، وهى عبارات جديرة بلفت النظر وإثارة المشاعر .

فقد جاء فى منشور من هذه المنشورات قرأه أحد المترجمين على أعضاء الديوان الذى تشكل من المصريين صبيحة يوم ٢٥ ربيع الآخر ١٢١٣هـ (أكتوبر١٧٩٨) .. جاء فيه أن «قطر مصر هو المركز الوحيد، وأنه أخصب البلاد . وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة، وأن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن

أجداد أهل مصر الأول ، ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه ، فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون والعرب ، والترك الآن . إلا أن دولة الترك شددت فى خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بأيدى الناس إلا القدر اليسير وصار الناس لأجل ذلك متخفين تحت حجاب الفقر ، وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم» .

«ثم أن طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحرب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة»(1) .

ويسجل الجبرتى هذه العبارات ولا يشد انتباهه ما جاء فى مطلعها من تقرير دور مصر الحضارى الرائد ، وهو ما يمكن أن يشد انتباه أى مصرى من المحدثين ، بل يصدم قارئه حين يعلق عليها بما نصه «ولم يعجبنى فى هذا التركيب إلا قوله (المفعمة جهلا وغباوة) بعد قوله (اشتاقت أنفسهم)(2) وتحولت المسألة بذلك إلى قضية لغوية لا مكان للوطن أو الوطنية فيها .

ملاحظة أخرى : أن الشخصية المصرية ظلت على العهد الذى أرخ له الجبرتى ، كما كان حالها دائما قبل هذا العهد أو بعده ، تمتلك القدرة الهائلة على هضم الوافدين إليها وإعادة صياغتهم فى قالبها المتميز .

ومن ثم فان انضواء مصر تحت الراية العثمانية وارتباطها بالعالم الاسلامى الفسيح بكل ما نتج عن ذلك من تعدد موجات الوافدين اليها ، لم يفقد الشخصية المصرية مقوماتها .

يقرر الجبرتى هذا الواقع فى ترجماته المتعددة ، نختار منها هنا ترجمته للشيخ «محمد بن على المعروف بالشافعى التونسى» الذى ولد فى تونس ١١٥٢ وقدم إلى مصر ١١٧١ وتوفى فيها عام ١٢٠٢هـ (١٧٨٨) . . جاء فى هذه الترجمة عن الشيخ المذكور أنه «عاشر اللطفاء والنجباء من أهل مصر ، وتخلق بأخلاقهم ، وطالع كتب التاريخ والأدب ، وصار له ملكة فى استحضار المناسبات الغريبة والنكات ، وتزوج وتزيا بزى أولاد البلد ،

وتحلى بذوقهم ، ونظم الشعر الحسن»[٣] . وبتعبير حديث فإن الشيخ «الشافعى التونسى» قد (تمصر) شأنه فى ذلك شأن غيره ممن دخلوا نطاق التأثير الحضارى لمصر من الوافدين إليها .

الملاحظة الثالثة :تتصل بالقدرة الغلابة للشخصية المصرية على الاستمرار ؛ فإن قارىء الجبرتى لا يجد صفحة من صفحاته أو حولية من حولياته إلا وقد امتلأت بالمظالم الواقعة على هذا الشعب ، بفئة من فئاته أو بمجموع هذه الفئات ، ثم أن مصادر هذا الظلم قد تعددت من «العسكر العثمنلى» إلى أخلاط المماليك أو من أسماهم الجبرتى «بالأمراء المصرلية» إلى «كفار الفرنسيس» .

ولا شك أن مثل هذا القارىء لابد وأن تتملكه الدهشة ، كما لابد أن يتملكه الاعجاب أيضا ، من أن تخرج مصر من هذه المظالم المتوالية سليمة فى جوهرها ، أو على الاقل محتفظة بكثير من تراثها الحضارى ، مترسبا فى الوجدان المصرى ، باديا فى تماسك الشخصية المصرية .

تبقى **الملاحظة الأخيرة** وهى : أن الجبرتى فى تصويره للشخصية المصرية لم يتخذ موقفا محددا حيالها ، سواء بإبراز المحاسن على طول الخط ، أو تسجيل المساوىء على طول الخط ، وذلك لما اتصف به من أمانة فى نقل الأحداث من ناحية ، ولطرق تناوله اليومى لتلك الأحداث من ناحية أخرى ، مما جعله ينفعل بها وبالتالى تتعدد مواقفه نحوها .

وقد ترتب على هذا التصوير الأمين أن شاهدنا الشخصية المصرية فى مختلف حالاتها بأبعادها الايجابية وأبعادها السلبية : فمرة يهب المصريون فرادى أو جماعات فى حركة مقاومة رائدة لحاكم ظالم أو محتل أجنبى ، ومرة أخرى يؤثرون السلامة وينطوون على أنفسهم منغمسين فى «أمور معايشهم» لا يلقون بالا لما يجرى حولهم ، وكأن الوطن ليس وطنهم وكأن ما يحدث لن يؤثر فيهم ، وهو يؤثر أشد التأثير .

ومرة يسجل الشخصية المصرية تواقه إلى المعرفة باحثة عن مصادرها منبهرة بكل جديد فيها ، ومرة أخرى يرسم لنا صورتها وقد غاصت إلى العنق فى لجج من الغيبيات ، واستنامت إلى مسلمات قديمة تقودها إلى عالم من جمود الفكر وخمول الذهن .

وأشياء كثيرة يصورها الجبرتى ، تستوجب على المؤرخ أن يرى الأبعاد المتناقضة للشخصية المصرية ، سواء كانت هذه الأبعاد بالايجاب أو كانت بالسلب ؛ فمع كون بعض القيم الحضارية لشعب من الشعوب موروثة من عصور ازدهار تقلب فيها أبناؤه وكانت سببا من أسباب هذا الازدهار ، فإن هناك قيما حضارية أخرى يرثها مثل هذا الشعب من بعض عصور التخلف أو الوقوع تحت حكم أجنبى .

وشعب ذو تاريخ طويل مثل الشعب المصرى قد مر بهذه العصور أو بتلك ، خرج بحصيلة من قيم تفرد بها . . بعض هذه القيم ذو طبيعة ايجابية وبعضها ذو طبيعة سلبية .

بالنسبة للنوع الأول من هذه القيم (الايجابية) ، يمكن ومن خلال كتابات الجبرتى ، تسجيل مجموعة منها على الوجه الآتى :

١ ـ الارتباط الشديد بين المصرى ووطنه بكل ما يصحب هذا الارتباط من «وحشة للوطن» هى لدى المصرى أقوى من أى أنسان آخر ، ومن اعتزاز بمصر يصل إلى حد التفاخر والمباهاة .

فى مجال وحشة الوطن يتحدث الجبرتى عن أحد علماء المصريين الذين قصدوا إلى الحرمين الشريفين للإقامة بهما هربا من ظلم وقع عليه فى أرض مصر ، ولكن ، وكما يقول الشيخ المؤرخ بالحرف الواحد «لم يستحسن الإقامة هنا ، واشتاق لوطنه فعزم على العودة إليه ، فمرض بالطريق ، وتوفى ودفن بالينبع رحمه اللّه»[٤] .

ثم فى ميدان الاعتزاز بمصر يتحدث مؤرخنا عن محاولة أحد الباشوات العثمانيين (على باشا الطرابلسى) دخول القاهرة والاستيلاء على السلطة فيها ، ثم يسجل فشل هذه المحاولة بكلمات تنبض بالاعتزاز الوطنى . . أو كما قال بالضبط «أراد أن يدبر أمرا ويصطاد

العقاب بالغراب ؛ فيحوز بذلك سلطنة مجددة ومنقبة ، مؤبدة ،فلم تنفعه التدابير ، ولم تسعفه المقادير ، فكان كالباحث عن حتفه بظلفه ، والجادع بيده مارن أنفه . ولم يعلم أنها القاهرة ، كم قهرت جبابرة ، وكادت فراعنة»(٥) .

٢ ـ ثم أن المصرى قد ورث ضمن ما ورث من عصور ازدهاره التاريخى ، تلك الرغبة فى البناء والقدرة عليه .

ويؤكد الجبرتى انتمائه لمثل هذا الشعب البناء من خلال اهتماماته البالغة بأعمال التشييد واعجابه الواضح بالقائمين بها ، ولعل أوضح مثل على ذلك ما جاء فى ترجمته لعلى بك الكبير فقد شغل الجانب الأكبر من هذه الترجمة ما قام به الرجل من أعمال بناء . . جوامع أو قباب أو «تلك العمارة العظيمة التى أنشأها بشاطىء النيل ببولاق» أو «داره المطلة على بركة الأزبكية بدرب عبد الحق والحوض والساقية والطاحون بجوارها»(٦) . . إلى آخر ما تحدث عنه من تلك الانشاءات .

وغير على بك الكبير ظل الجبرتى يبدى اهتمامه بهذا الجانب ، مما قد لايشد انتباه مؤرخ آخر تنقصه مثل هذه الحاسة الحضارية . . حاسة البناء .

٣ ـ وبالرغم من كل المتاعب السياسية التى ظلت تتعرض لها مصر خلال تلك الحقبة التى تصدى لها الجبرتى بالتاريخ ، فان الشخصية المصرية ظلت على دأبها بالعناية بالعلم وبكل ما يصحب ذلك من قيم حضارية ايجابية .

وإذا كانت مصر منبع العلوم فى عصورها القديمة ، ومنارة لها فى عصورها الوسطى (الأزهر ودوره) فإنها قد استمرت تسعى حثيثا للقيام بهذا الدور الرائد فى المنطقة ، مما تسجله أجزاء «عجائب الآثار» الأربعة فى مجموعة من الملاحظات والحقائق .

من هذه الملاحظات : ذلك الاهتمام البالغ بالعلم والعلماء فى كتابات الجبرتى ، فإن الجانب الأكبر من التراجم التى قدمها المؤرخ المصرى قد انصب على العلماء المصريين وانتاجهم . . ومع التسليم بأن هذا الاهتمام قد يعزى فى جانب منه إلى انتماء الشيخ عبد الرحمن لهؤلاء ، إلا أن تلك الجمهرة الهائلة من المشتغلين بالفكر فى مصر ، وممن لم

يقفوا فى أعمال فكرهم على أمور الدين بل تعدوا ذلك إلى الفلك والرياضيات وغيرها . . مثل تلك الجمهرة لا يملك قارئ الجبرتى حيالها إلا شعورا بالانبهار ، وإيمانا بأن الفكر العلمى الذى ولد فى مصر لم ينقطع فى قت من الاوقات على الرغم من كل ظروفها التاريخية .

منها أيضا : تغليب الاشتغال بالعلم على ما عداه مهما كان الاشتغال بغير العلم مفيدا أو مصدرا لثروة . . يقول الجبرتى فى ترجمته « للسيد عبد الفتاح بن أحمد بن الحسن الجوهرى» أنه «نشأ فى حجر أبيه ، ولم يكن معتنيا بالعلم ، ولم يلبس زى الفقهاء . وكان يعانى التجارة ويشارك ويضارب ويحاسب ويكاتب . فلما توفى أخوه الأكبر الشيخ أحمد اتفق الحال على تقدم المترجم حفظا للناموس وبقاء لصورة العلم الموروث ، فعند ذلك تزيا بزى الفقهاء ولبس التاج والفراجة الواسعة ، وأقبل على مطالعة العلم ومخالطة أهله وصار يطالع ويذاكر وأقرأ دروس الحديث بالمشهد الحسينى فى رمضان»[٧] .

ومن مواقف الجبرتى القليلة التى عبر فيها عن رضائه عن الفرنسيين أو أعجابه بهم ، كان هذا الموقف الذى سجل فيه وبالتفصيل طريقة حفظهم لكتبهم فى خزائن ونظم الاطلاع عليها ، واهتمامهم البالغ بكل ما يمس مختلف جوانب العلم . .[٨] .

ومثل هذا الرضا أو الاعجاب صادر قبل أى شىء من شعور كامن ذى جذور حضارية بأهمية العلم .

ويبدو مدى رسوخ التقاليد العلمية فى الوجدان المصرى من تلك الصورة التى ينقلها لنا الجبرتى عن احدى الأسر المصرية ــ هى أسرة الشرايبى ــ فيقول : « . . ومجالسهم مشحونة بكتب العلم النفيسة للاعارة والتغيير وانتفاع الطلبة ولايكتبون عليها وقفية ولايدخلونها فى مواريثهم ويرغبون فيها ويشترونها بأغلى الثمن ويضعونها على الرفوف والخزائن والخورنقات وفى مجالسهم جميعا وكل من دخل إلى بيتهم من أهل العلم إلى أى مكان بقصد الاعارة أو المراجعة وجد بغيته ومطلبه فى أى علم كان من العلوم ولو لم يكن الطالب معروفا ولا يمنعون من يأخذ الكتاب بتمامه»[٩] . كما يبدو من تلك المبالغ

الهائلة التى كان يدفعها البعض لاقتناء مجلد من كتاب نادر ، ويسجل الجبرتى أن والده قد اشترى كتابا من هذه الكتب هو كتاب «زيج الراصد لغيبك السمرقندى» مقابل اثنى عشر ألف دينار(١٠) ، ولا يفعل ذلك إلا سليل شعب له من التقاليد ما يدفعه إلى بذل كل هذا المال .

أخيرا ، فإن مجالس العلم فى مصر كانت تعنى الأمان والأستقرار وهو ما عبر عنه العلماء بعد أن تفاقمت فتن العسكر خلال عام ١٨٠٥ ، وكان رأيهم أن التباعد عن الفتنة يستلزم «فتح أبواب الجامع الأزهر والتقيد بقراءة الدروس وحضور الطلبة»(١١) .

٤ ــ تعود الشخصية المصرية لتطفو على سطح الحياة التى سجلها الجبرتى فى حولياته فيما كتبه عن احتفالات المصريين . .

لا يمر عام واحد دون تسجيل الاحتفال «بوفاء النيل» وهو الاحتفال المصرى الذى ابتدعه الفراعنة والذى ظل كافة من حكم مصر . . عثمانيون أو مماليك أو فرنسيون يقيمون له الاحتفالات الكبيرة عندما يوفى النيل أذرعه خلال شهر مسرى القبطى .

ولا يجد المصرى المعاصر فارقا كبيرا بين ما يصوره الجبرتى عن احتفالات المصريين برمضان ، وما يجرى حتى اليوم من الاحتفالات فى أحياء القاهرة القديمة ، فهو عندما يعرض للاحتفال برمضان عام ١٢١٣ هـ يتحدث عن «انفتاح الأسواق والدكاكين ، والذهاب والمجىء ، وزيارة الإخوان ليلا ، والمشى على العادة بالفوانيس ودونها ، واجتماع الناس للسهر فى الدور والقهاوى ووفود المساجد وصلاة التراويح وطواف المسحرين والتسلى بالرواية والنقول وترجى المأمول»(١٢) .

٥ ــ عادات أخرى يسجلها الجبرتى وهى وإن دلت على شىء إنما تدل على ما تميزت به «الشخصية المصرية» من قدرة على (العطاء) مما ظل يشكل جانبا هاما من جوانبها الايجابية على امتداد تاريخها .

يتحدث مؤرخنا فى موضع من كتاباته عما «لأهل مصر من سنن وطرائق فى مكارم الاخلاق لا توجد فى غيرها» ويذكر ضمن تلك السنن مالهم من «عادات وصدقات فى

أيام المواسم ، مثل أيام أول رجب والمعراج ونصف شعبان وليالى رمضان والأعياد وعاشوراء والمولد الشريف يطبخون فيها الأرز باللبن والزردة ، ويملأون من ذلك قصاعا ويفرقون منها على من يعرفونه من المحتاجين»(١٣) .

٦ ـ وبالرغم من المتاعب اليومية والمظالم الكثيفة التى ظل يعانى منها الشعب المصرى طوال تلك الحقبة التاريخية فإن الشخصية المصرية لم تفقد فى وقت ما رغبتها الجارفة فى تذوق المتعة والسعى إليها ، وهى بذلك قد رفضت برغم ظروفها التاريخية التعسة أن تتخلى عن روح طالما اشتهرت بها ، أو أن تلبس ثوبا من جمود الطبع مثل ذلك الذى ارتدته الشخصية الأوربية خلال عصورها الوسطى .

وتتأكد هذه الحقيقة من خلال مواضع كثيرة من كتابات الجبرتى : يتحدث مثلا عن الهنود الذين حضروا «ومعهم فيل صغير ذهبوا به إلى قصر العينى ، وأدخلوه فى الأسطبل الكبير ، وهرع الناس للفرجة عليه ، ووقف الخدم على أبواب القصر يأخذون من المتفرجين دراهم وكذلك سواسه الهنود جمعوا بسببه دراهم كثيرة وصار الناس يأتون إليه بالكعك وقصب السكر ويتفرجون على مصه فى القصب وتناوله بخرطومه»(١٤) . وهو يتحدث فى موضع آخر عن «احتفال الناس بختان أطفالهم فى يوم الجمعة بالطبول»(١٥) وهى عادة لازال كثير من الريفيين يمارسونها فى المناسبات أو فى الموالد . ويسجل فى موضع ثالث الاحتفال الذى أقامه السيد عمر مكرم بمناسبة ختان ابن ابنته وهو أشبه بمهرجان حديث ، فكما يقول «مشى فيه أرباب الحرف والعربات والملاعيب ، وجمعيات وعصب صعايدة وخلافهم ، من أهالى بولاق والكفور والحسينية وغيرها من جميع الأصناف وطبول وزمور وجموع كثيرة . فكان يوما مشهودا اكتريت فيه الأماكن للفرجة» . ومواضع أخرى كثيرة تتناول بالوصف مثل هذا المهرجان بل وما هو أكثر منه(١٦) .

٧ ــ أخيرا فإن بعض القيم الاجتماعية التى ظل المصرى يعتز بها على امتداد عصوره التاريخية ، مستهدفا منها الحفاظ على تماسك الأسرة المصرية ، تبرز هنا وهناك من خلال وصف الجبرتى للحياة اليومية للمصريين .

ولعل أهم ما يتصل بهذه القيم الحرص على صون «المرأة» والحفاظ على شرفها ، وكما جاء فى يوميات شهر ربيع أول ١٢١٦هـ ما نصه «طلبت ابنة الشيخ البكرى وكانت ممن تبرج مع الفرنسيس بمعينين من طرف الوزير . فحضروا الى دار أمها بالجودرية بعد المغرب ، وأحضروها ووالدها فسألوهما عما كانت تفعله فقالت : «إنى تبت من ذلك» فقالوا لوالدها «ما تقول أنت» فقال : «أقول إنى برىء منها» فكسروا رقبتها»[١٧] .

ومثل هذه الصورة الاجتماعية لازالت تتكرر على نحو آخر فى صعيد مصر حتى يومنا هذا كما أن تعبير «كسروا رقبتها» إنما هو تعبير مصرى قح .

هناك أيضا جانب السلبيات فى الشخصية المصرية التى صورها لنا الجبرتى من خلال كتاباته :

١ ـ فهذا الشعب الذى قدم للدنيا أول تصور لعالم آخر غير عالم الحياة الدنيا ، قد ترسخ فى وجدانه الحضارى كثير من المسلمات الغيبية ظل يلجأ إليها ويجد فيها ـ على ما يبدو ـ كثيرا من الراحة النفسية .

ومن هذه الغيبيات ما قبله فكر الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، المستنير نسبيا ، بل أن فكر الكثير من المصريين المحدثين مازال يقبله . . بل ويقبل عليه . ومنها ما استهجنه وسجل استياءه منه .

كان الحسد أو «الإصابة بالعين» ، وهو تعبير استخدمه الجبرتى ومازال المصريون يستخدمونه حتى اليوم . . كانت الإصابة بالعين من أنماط الفكر الغيبى التى لقيت قبولا واسعا فى كتابات الجبرتى . يقول مؤرخنا عن أحد الأمراء المماليك هو «سليمان أغا صالح» وكان ممن قبلوا مصالحة محمد على وقام بعرض لفنون الفروسية أمامه ، يقول ما نصه : «ظهر من حسن رماحة سليمان أغا ما أعجب الباشا ومن حوله من الأتراك بل أصابوه بأعينهم لأنه بعد ذلك سار مع ياسين بك إلى ناحية بولاق يترامحون ويتلاعبون . فأخرج طبنجته بيده اليمنى والرمح فى يده اليسرى وكان زنادها مرفوعا فانطلقت رصاصتها وخرقت كفه اليسار القابض على سرع الجواد ونفذت من الجهة الأخرى»[١٨] .

هناك أيضا تلك التفسيرات التى ظل يسوقها الشيخ الجبرتى والتى غلبت عليها الغيبية ، فهو يتحدث عن هزيمة المماليك فى مواجهة الحملة العثمانية التى قادها حسن باشا قبطان ١٧٨٦ ، فيقول : «تطايرت الأخبار بالكسرة وتيقن الناس أن هذا أمر إلهى ليس بفعل فاعل»(١٩) ، وهو يربط بين الغزو الفرنسى لمصر وبين بعض التغييرات الفلكية فيقول «إن أعظم الدلائل على ما رميت به مصر ، وحل به لأهلها ؛ تنوع البؤس والإصر بحلول كفرة الفرنسيس ، ووقوع هذا العذاب البئيس ،حصول الخسوف الكلى فى شهر ذى الحجة بطالع مشرق الجوزاء المنسوب اليه اقليم مصر»(٢٠) ،كما يتحدث عن المشاركة الإنجليزية فى اخراج الفرنسيين من مصر ولا يرى فيها إلا «أعظم الاعتبارات والكرامة لدين الإسلام حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء للملة هذه لدفع تلك الطائفة ومساعدة المسلمين عليهم»(٢١) وأمثلة أخرى كثيرة .

إلا أن الحق يقال : إن الجبرتى قد استهجن كثيرا من التصرفات الغيبية للشخصية المصرية ، فهو يسجل ما شاع خلال شهر ذى الحجة ١١٤٧هـ (١٧٣٥) من أن القيامة وشيكة الحدوث وما ترتب على هذه الإشاعة من تصرفات وصفها «بالهرج والمرج» ولم يملك نفسه من أن يدمغها بأنها «هذيانات»(٢٢) .

انتقد الجبرتى أيضا اعتقاد المصريين بولاية بعض الأشخاص ، فهو يتحدث فى موضع من كتاباته عن ظهور رجل من أهل الفيوم اجتمع عليه كثير من العوام وادعوا فيه الولاية . ويعلق على ذلك بقوله أنه : «كان يحصل بسببه مفاسد عظيمة»(٢٣) ويبدى ألمه فى موضع آخر من انهماك المصريين فى «عمل موالد الأضرحة التى يرون فرضيتها ، وأنها قربة تنجيهم بزعمهم من المهالك وتقربهم إلى الله زلفى فى المسالك»(٢٤) .

٢ ـ السلبية الأخرى من سلبيات «الشخصية المصرية» البادية فى كتابات الجبرتى ، أن هذه الشخصية قد غلب عليها الطابع المحافظ .

وإذا سلمنا بأن المؤرخ المصرى كان يعبر إلى حد بعيد عن فكر مصر ، فان مواقفه هو شخصيا أو مواقف جماعة العلماء التى كان ينتمى اليها ؛ تنم عن طبيعة مغالية فى المحافظة .

فالجبرتى يرفض ما جاء فى المنشور الأول الذى وزعه الفرنسيون حال نزولهم إلى أرض مصر من «أن جميع الناس متساوون عند الله» ويصف القول بالمساواة بين الناس بأنه : «كذب وجهل وحماقة» ويتساءل «كيف وقد فضل الله بعضهم على بعض وشهد بذلك أهل السموات والأرض»(٢٥) .

هناك أيضا مواقف الشيخ من ثورات القاهرة (الأولى والثانية) ، فهو يتحدث عن ثورة المصريين فى (أكتوبر ١٧٩٨) ويقول بالحرف الواحد : «ووافقهم على ذلك بعض المتعممين الذى لم ينظر فى عواقب الأمور ولم يتفكر أنه فى القبضة مأسور»(٢٦) . وكأنما رأى الجبرتى أن الاحتلال الأجنبى لمصر وهو ما عبر عنه «بالأسر فى القبضة» ليس سببا كافيا للثورة .

نفس الموقف من ثورة القاهرة الثانية (مارس ١٨٠٠) ؛ إذ يصف ماجرى فيها بأنه : «التكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجهلاء على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ولغط الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره»(٢٧) .

هناك أيضا ذلك الخوف من التغيير الذى ينتاب المصرى ، مما يشكل جانبا آخر من جوانب شخصيته المحافظة والذى يبدو فى الحكمة المصرية المأثورة بأن : «اللى نعرفه أحسن من اللى ما نعرفوش» ، وقد قال بعض المصريين نفس العبارة تقريبا لدى ورود الأخبار بنزول الإنجليز إلى الأرض المصرية للمعاونة فى اخراج الفرنسيين . . قالوا «أن الفرنساوية عندنا أحسن من الانكليز لأننا قد عرفنا أخلاقهم ونعلم أن الانكليز إنما يريدون بانضمامهم إلى العثمانية تنفيذ أغراضهم فقط»(٢٨) .

٣ ـ **تتصل السلبية الأخرى** من سلبيات الشخصية المصرية بموقف المصريين من حكامهم . فقد خلفت عهود طويلة من الحكم الأجنبى من ناحية ، والحكم والاستبداد من ناحية أخرى – سمات معينة على طبيعة العلاقة بين الطرفين : المصريين ومن حكموهم .

من هذه السمات ما ظل يحيط به المصريون حكامهم من نفاق ، إلى حد يمكن القول معه أن «صناعة الحكام» ظلت إحدى الصناعات المصرية .

ويروى لنا الجبرتى أن الدعاء «لعلى بك الكبير» فى صلاة الجمعة ، وكان من أهم رموز الحكم ، قد تم بمبادرة مصرية صميمة . . يقول فى تسجيله لأحداث أول رمضان ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) «اتفق أن على بك صلى الجمعة الأولى من رمضان بجامع الداودية ، فخطب الشيخ عبد ربه ودعا للسلطان ثم دعا لعلى بيك . فلما انقضت الصلاة وقام على بيك يريد الانصراف ، احضر الخطيب وكان رجلا من أهل العلم يغلب عليه البله والصلاح فقال له من أمرك بالدعاء باسمى على المنبر؟ أقيل لك أنى سلطان؟ فقال نعم أنت سلطان وأنا أدعو لك» . ويعلق الجبرتى بأن ذلك «وافق غرضه الباطنى وهو طمعه فى الاستيلاء على المماليك»[٢٩] وليست هذه إلا مجرد حادثة ، ولكن لها مكانتها لما هو معلوم من دور لعبه على بك الكبير كحاكم صنعته مصر .

سمة أخرى تتمثل فى لون من الاستضعاف ، كثيرا ما شعر به المصريون ازاء حكامهم أو جماعات منهم فى مرحلة أو أخرى من مراحل التاريخ المصرى . هذا الشعور عبر عنه أحد مشايخ المصريين هو الشيخ العروسى عند لقائه هو ومجموعة من زملائه لحسن باشا قبطان قائد الحملة العثمانية المرسلة ١٧٨٦ لتأديب الأمراء المماليك . . يقول الشيخ العروسى لحسن باشا لدى دخول الأمير مع قواته إلى القاهرة واحداقه بأعدائه : «ياMولانا . . رعية مصر قوم ضعاف ، وبيوت الأمراء مختلطة ببيوت الناس» . ويرد شيخ آخر عندما يعيب حسين باشا على المصريين قبول «عذاب وظلم» الأمراء المماليك يرد قائلا «يا سلطان هؤلاء عصبة شديدو البأس ويد واحدة»[٣٠] .

ويصل خوف المصريين من حكامهم إلى حد فقدان الثقة فى النفس وما استتبع ذلك من تصور عجز المصرى عن ممارسة مهام الحكم ، وقد ظهر هذا تماما بينما كان الفرنسيون فى مصر ، فعندما عرض هؤلاء بعض المناصب على المشايخ قال لهم الأخيرون : «إن سوقة مصر لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم»[٣١] .

سمة أخرى مؤسفة يسجلها الجبرتى فى علاقة المصريين بحكامهم ، هى أن أبناء الشعب المصرى ،خاصة عامته ، قد اعتادوا على التضحية ، وأن ثمار التضحية يجنيها

دائما أخلاط حكامه . . يتحدث فى هذا الصدد عن الدور الذى لعبه المصريون فى صد الحملة الإنجليزية عن رشيد سنة ١٨٠٧ ؛ يقول : «خرجوا فى مراكب وطبول وزمور . فلما وصلوا إلى متاريس الإنكليز دهموهم من كل ناحية على غير قوانين حروبهم وترتيبهم وصدقوا فى الحملة عليهم وألقوا أنفسهم فى النيران ولم يبالوا برميهم وهجموا عليهم واختلطوا بهم وأدهشوهم بالتكبير والصياح حتى أبطلوا رميهم ونيرانهم فألقوا سلاحهم وطلبوا الأمان» . . ثم لا يلبث أن يعلق بقوله : «وليت العامة شكروا على ذلك أو نسب اليهم فعل بل نسب كل ذلك للباشا وعساكره وجوزيت العامة بضد الجزاء بعد ذلك»(٣٢) . . وكأنه قد كتب على المصريين أن يزرعوا وأن يحصد غيرهم ، وهم راضون بذلك .

٤ ــ السلبية الأخيرة من سلبيات الشخصية المصرية التى يمكن استقراؤها من كتابات الجبرتى ، ماظل ينقص هذه الشخصية على امتداد تاريخها من «مثابرة» على متابعة مطالبها ، إذ ظل يغلب على مواقفها حيال هذه المطالب الانفعال أكثر من الفعل . وهناك تعبير طالما استخدمه شيخنا المؤرخ تعليقا على ما كانت تنتهى إليه فى العادة ثورات القاهريين ضد حكامهم . . كثيرا ما كان يقول فى نهاية كل هبه من تلك الهبات : «انفض الجمع وبردت القضية وراحت على من راح والأمر لله وحده»(٣٣) .

ثانيا – الشخصية المصرية فى مجال التعبير :

هذا بعض ما أمكن استقراءه من أبعاد «الشخصية المصرية» الايجابى منها والسلبى من خلال «تصوير» الجبرتى لحياتها اليومية . يبقى بعد ذلك محاولة استلهام بعض ما ظل يعتمل فى أعماق تلك الشخصية من خلال «تعبير» مؤرخنا عنها .

ولا يملك قارئ مؤلفات الجبرتى إلا الاحساس برائحة أرض مصر الطيبة وقد ملأت صدره كلما صادف تعليقا من تعليقاته على قضية هنا أو حادثة هناك ، وهى تعليقات لازال المصريون المحدثون يتداولونها حتى يومنا هذا ، سواء بالنص أو بالروح . ومع ما تضمنته

التعليقات المذكورة من حكمة ظل يتداولها أبناء هذا الشعب بحضارته فى أعماق التاريخ ، فقد انطبعت فى أغلب الأحوال بنبرة من سخرية لاذعة ، كما غلب عليها فى أحوال أخرى مسحة من حزن عميق وأسى بالغ . . وهى فى كل الأحوال سمات ترسبت فى الوجدان المصرى وأصبحت جزءا أصيلا من تراثه الحضارى ، فمن ذا الذى يستطيع أن يمنع نفسه من الابتسام وهو يطالع كل تلك السخرية التى تضمنتها عرائض «الفلاح الفصيح» يشكو فيها من ظلم وقع عليه ، ومن ذا الذى لا يعتصر نفسه الألم ، وهو يقرأ تلك النصوص البالغة الحزن فى كتاب الموتى الذى خلفه الأقدمون . . لقد كان الجبرتى فى هذا الجانب ابنا بارا لمصر بكل سخريتها ، وبكل حزنها .

فى مجال «السخرية» نال الحكام أوفى نصيب منها ، وهذا شأن المصريين مع حكامهم على امتداد تاريخهم كما يبدو ، فالواضح ـ ومع غيبة وسائط التعبير الديموقراطى ومع الطابع الاستبدادى الذى لازم حكام مصر فى أغلب عصورها التاريخية ـ أن أبناء الشعب المصرى لم يملكوا سوى سخريتهم ينفسون بها عن كثير من مكنونات صدورهم .

ولما كان الفرنسيون أبعد الحكام عن القبول الشعبى خلال تلك الحقبة التى عاشها الجبرتى واختصها بالتسجيل التفصيلى ، فقد كان من الطبيعى أن يحظوا بقدر هائل من تلك السخرية ، فمؤرخنا العتيد لم يترك موقفا يستطيع أن ينال من خلاله من هؤلاء إلا واقتنصه بقلمه اللاذع .

يسخر الجبرتى من ذلك الاهتمام البالغ الذى أثاره الفرنسيون لمسألة إضاءة القناديل فى الليل ، وعقابهم لمن لاينفذ أوامرهم فى هذا الشأن فيقول : «حتى كان الناس ليس لهم شغل إلا القناديل وتفقد حالها وخصوصا فى ليل الشتاء الطويل»(٣٤) .

نفس الفكاهة الطريفة يعلق بها على ما قام به الفرنسيون من هدم مساطب الحوانيت ، فيسجل أنه قد «حصل لأرباب الحوانيت غاية الضيق لذلك ، وصاروا يجلسون فى داخل فجوات الحوانيت مثل الفيران فى الشقوق»(٣٥) .

ولا يخفى الشيخ المؤرخ شماتته لما أصاب الفرنسيين من هزائم على أيدى أعدائهم الإنجليز ، ويعلق على ما قاله «ستيف» لرجال الديوان عن الإنجليز من أن «بلادهم ضيقة وجزيرتهم صغيرة ولو كان بينهم وبين الفرنساوية طريق مسلوك من البر لا نمحى أثرهم ونسى ذكرهم من زمان مديد» ؛ يعلق على ذلك بأنه «كلام من بحر الغفلة»(٣٦) .

وتتملك الجبرتى روح السخرية المريرة من الحكام وهو يترجم «لمراد بك» فى عام وفاته (١٢١٥هـ) ، فى عبارات بليغة يقول عن الأمير المملوكى المشهور : « إذا بلغه قدوم من يختشيه أو وصول من يرتجيه وكان يستحى من رده أو يخشى عاقبة صده ركب فى الحال وصعد إلى الجبال وربما وصله الغريم على غفله فيجده قد شمع الفتلة فإن صادفه واجتمع عليه أعطاه ما فى يديه أو وعده بالخير أو وهبه ملك الغير»(٣٧) .

نفس اللسان اللاذع يتناول أعمال العساكر العثمانية الذين عاثوا فسادا بالبلاد بعد خروج الفرنسيين ولا يجد المصريون سبيلا إلا أن يصلوهم بالنكات .

يسجل الجبرتى حادثة عن أحد الأرنؤد ، شرب شربة عرقسوس ولم يدفع ثمنها مما أدى إلى تدخل آخرين من عساكر الانكشارية وتبادل اطلاق النار بين الجانبين ، كان نتيجته على حد تعبير صاحب القلم المصرى :« مات تسعة أشخاص فى شربة عرقسوس»(٣٨) . ثم فى مكان آخر وعن حوادث هؤلاء أيضا يقول : «وقع بالأزبكية معركة بين العسكر قتل بها واحد من أعيانهم واثنان آخران ورجل سائس وبغل وفرس وحمار»(٣٩) . ومن الواضح أن الجبرتى لم يقصد احصاء القتلى من الحيوانات بقدر ما قصد السخرية من المقتتلين .

والملاحظ أن تهكم الجبرتى لم يقتصر على المماليك دون العثمانيين ، كما أنه لم يقتصر على حاكم دون آخر .

يتهكم مؤرخنا فى شهر ذو الحجة ١٢١٩هـ (مارس ١٨٠٥) على مبالغات خورشيد باشا فى استقباله لبعض أنباء الانتصارات العثمانية على المماليك فيقول : «حضر ططرى من ناحية قبلى وأخبر أن العسكر دخلوا المنية وملكوها فضربوا مدافع كثيرة من القلعة

وعملوا شنكا وأظهر العثمانية وأغراضهم الفرح والسرور وكأنهم ملكوا مالطة»(٤٠) . ثم لا تمضى شهور قليلة على تولية محمد على بعد ذلك إلا وتحدث أزمة التولية المشهورة فيتحدث عن تشبث الأرنؤد بمصر فى سخريته المعهودة ويقول : «ما من أحد منهم إلا وصار له عدة بيوت وزوجات والتزام بلاد وسيادة لم يتخيلها ولم تخطر بذهنه ولا بفكره ولا يسهل به الانسلاخ عنها والخروج منها ولو خرجت روحه»(٤١) .

ومع كل هذه السخرية التى ظلت سمة مميزة للشخصية المصرية ؛ فإن كتابات شيخنا المؤرخ قد استمرت تتضح بما يمكن أن نسميه «حكمة مصرية» ممثلة فى تلك الأقوال المأثورة التى ساقها فى هذه الكتابات ، والتى لازال المصريون يتداولون أغلبها حتى يومنا الحاضر ، مما يدعونا إلى ذكر بعضها .

لازال المصرى المعاصر يصف التلويح باستخدام القوة بأنه «اظهار للعين الحمراء» وهو ما يسجله الجبرتى عندما طلب بعض الجند الأرنؤود من الخازندار مفاتيح القلعة فى ٨ محرم ١٢١٨هـ (أبريل ١٨٠٣) «فمانعهم ولما رأى منهم العين الحمراء سلمهم المفاتيح»(٤٢) .

ولازال المصرى المعاصر يصف ما يجرى من محاولات التوفيق بين بعض المختلفين دون نجاح حقيقى بأنه رغم التظاهر بقبول التوفيق فإن «اللى فى القلب مستقر فيه»(٤٣) .

وتبدو الحكمة البليغة فى كتابات المؤرخ المصرى فى تلك الجملة القصيرة والمعبرة التى أراد أن يصف بها زيادة الوفيات نتيجة لانتشار الطاعون فى مصر فى رجب ١٢٠٥هـ (مارس ١٧٩١) . . قال الجبرتى« واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات فى جمعة واحدة»(٤٤) .

تبدو نفس الحكمة أيضا عندما يصف تمويهات «محمد على» على بعض الأمراء المماليك فيقول إنه قد «زرع له فوق السطوح» (٤٥) وتبدو دقة التعبير عندما نعلم صعوبة بل واستحالة الزراعة فوق الأسطح . . أو على الأقل أسطح الدور المصرية خلال ذلك العصر .

يبقى أخيرا ذلك الحزن الكامن لدى الشخصية المصرية مما ظل يعبر عنه الجبرتى فى (صورة) هنا أو فى (عبارة) هناك :

الصورة ، يسجلها مؤرخنا فى أحداث ٢٥ ذى القعدة ١٢٠٠هـ (سبتمبر ١٧٨٦م) يقول : «ببيت المعلم إبراهيم الجوهرى مكان مرتفع مهدوم الدرج وكان ذلك المكان لولده وقد مات من نحو سنتين فلما مات هدم الدرج التى يتوصل منها إليه حزنا عليه وتركه بما فيه»(٤٦) . ولا نعتقد أن مثل هذه الصورة الحقيقية المعبرة عن الحزن البالغ يمكن أن تبرز لدى شخصية كما تبرز لدى الشخصية المصرية .

أما العبارة ، والتى نختتم بها دراستنا هذه ، فهى تلك التى سجلها الجبرتى على لسان الأمير المملوكى المعروف محمد بك الألفى لدى وفاته ، قال : «يا مصر أنظرى إلى أولادك وهم حولك مشتتين متباعدين مشردين واستوطنك أجلاف الأتراك واليهود وأراذل الأرنؤود وصاروا يقبضون خراجك ويحاربون أولادك ويقاتلون أبطالك ويقاومون فرسانك ويهدمون دورك ويسكنون قصورك ويفسقون بولدانك وحورك ويطمسون بهجتك ونورك»(٤٧) .

وتؤكد كافة الدلائل أن تلك المرثية كتبها الجبرتى تعبيرا عما كان يخالجه هو نفسه حين بدأ محمد على ينفرد بحكم مصر ، وهو على أى الأحوال لون من الكتابة قد عرفه المصريون الأقدمون قبل أى شعب آخر ، وكأنما كان الجبرتى بهذه المرثية يودع عصره ، لأن مصر كانت تستقبل آنذاك عصرا جديدا من عصورها ، وهو ما عبر عنه أخيرا على لسان الألفى أيضا بأنه قد «قضى الأمر وخلصت مصر لمحمد على» (٤٨) . . أو بالأحرى قد قضى الأمر وانقضى ذلك العصر الذى انتمى إليه مؤرخنا المصرى الشيخ عبد الرحمن الجبرتى .

هوامش البحث

(١) عجائب الآثار فى التراجم والاخبار جـ ٣ ص٢٣ .

(٢) عجائب الآثار فى التراجم والاخبار جـ ٣ ص٢٣ .

(٣) عجائب الآثار، جـ ٢ ص١٧٩ .

(٤) عجائب الآثار، جـ ٣ ص٢٩٠ .

(٥) عجائب الآثار، جـ ٣ ص٢٧٧ .

(٦) عجائب الآثار، جـ ١ ص٣٨٧ .

(٧) عجائب الآثار، جـ ٣ ص١٦٦ .

(٨) عجائب الآثار، جـ ٢ ص٣٤ ـ ٣٦ .

(٩) عجائب الآثار، جـ ١ ص٢٠٩ .

(١٠) عجائب الآثار، جـ ٢ ص٦٤ ــ ٦٥ .

(١١) عجائب الآثار، جـ ٣ ص١٦٦ .

(١٢) عجائب الآثار، جـ ٣ ص٤٨ .

(١٣) عجائب الآثار، جـ ١ ص٢٠٨ .

(١٤) عجائب الآثار، جـ ٢ ص٢ ـ ٣ .

(١٥) عجائب الآثار، جـ ٢ ص١٣٢ .

(١٦) عجائب الآثار، جـ ١ ، جـ ٣ .

(١٧) عجائب الآثار، جـ ٣ ص١٩٢ .

(١٨) عجائب الآثار، جـ ٤ ص٥٦ .

(١٩) عجائب الآثار، جـ ٢ ص١١٩ .

(٢٠) مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ص٤ .

(٢١) عجائب الآثار، جـ ٣ ص٢٢٥ .

(٢٢) عجائب الآثار، جـ ١ ص١٥٢ ، ٢٤ ذى الحجة ١١٤٣هـ .

(٢٣) عجائب الآثار، جـ ١ ص٢٩ .

(٢٤) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٤٣ .

(٢٥) مظهر التقديس ، ص٣٣ .

(٢٦) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٢٥ .

(٢٧) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٩٨ ـ ٩٩ .

(٢٨) عجائب الآثار ، جـ٣ ص١٥٧ .

(٢٩) عجائب الآثار ، جـ١ ص٣٣٩ .

(٣٠) عجائب الآثار ، جـ٢ ص١١٨ .

(٣١) عجائب الآثار ، جـ٣ ص١١ .

(٣٢) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٥٥ .

(٣٣) عجائب الآثار ، جـ٣ ص١٦١ .

(٣٤) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٣٨ .

(٣٥) عجائب الآثار ، جـ٣ ص١٦١ .

(٣٦) عجائب الآثار ، جـ٣ ص١٧٩ .

(٣٧) عجائب الآثار ، جـ٢ ص١٦٩ .

(٣٨) عجائب الآثار ، جـ٣ ص١٨٩ .

(٣٩) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٣٤٥ .

(٤٠) عجائب الآثار ، جـ٣ .

(٤١) عجائب الآثار ، جـ٤ ص١١ .

(٤٢) عجائب الآثار ، جـ٣ ص٢٤١ .

(٤٣) عجائب الآثار ، جـ٤ ص١٩ .

(٤٤) عجائب الآثار ، جـ٢ ص٢٠٣ .

(٤٥) عجائب الآثار ، جـ٤ ص٩٢ .

(٤٦) عجائب الآثار ، جـ٢ ص١٣٢ .

(٤٧) عجائب الآثار ، جـ٤ ص٣٨ .

(٤٨) عجائب الآثار ، جـ٤ ص٣٨ .

رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره

عندما ولد رفاعة فى قرية نائية من قرى صعيد مصر كانت بلاده تودع عصراً أقرب إلى العصور الوسطى الأوروبية وتتلمس من بوابة العصور الحديثة .

فقد كان عام مولده (سنة ١٨٠١) هو نفس عام رحيل الحملة الفرنسية التى كانت قد غزت البلاد قبل ذلك بثلاث سنوات ، وهى الحملة التى وجهت إلى العصر العثمانى المملوكى القديم ضربة شديدة آذنت بزواله والتى خلفت فى نفس الوقت بصمات سياسية وثقافية عميقة أثرت كل التأثير على مستقبل مصر .

وامتد العمر برفاعة حتى أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر حين توفى عام ١٨٧٣ فيما يمكن أن نسميها سنوات التغيير المصرى والتى شهدت من ناحية عملية بناء الدولة الحديثة فى جوانبها المادية التى قام بها محمد على ، وعملية بنائها فى جوانبها الحضارية والتى تمت سواء على عهد سعيد أو عهد إسماعيل من ناحية أخرى .

باختصار كانت السنوات التى عاشها الطهطاوى سنوات إعادة البناء للوطن المصرى بكل مايصحب هذه العملية من سرعة إيقاع لحركة التاريخ بعد إبطاء مميت امتد بقرون الحكم العثمانى الثلاثة السابقة بالإضافة إلى السنوات الأخيرة من العهد المملوكى .

وهذا التغيير الواسع الذى عرفته مصر خلال تلك الحقبة كان لابد أن يصحبه ويتفرع عنه عديد من القضايا ، بعض هذه القضايا ذات طابع سياسى ، والبعض الآخر ذات طابع اجتماعى ، بالإضافة إلى القضايا ذات الطابع الثقافى .

بيد أنه قبل التعرض لطبيعة هذه القضايا وموقف مفكر مثل رفاعة منها ينبغى إقامة بعض المسائل التى قد تعيننا على تفهم حجم الدور الذى لعبه الطهطاوى والتيار الذى مثله خلال تلك المرحلة من التاريخ المصرى باعتباره معبراً أساسيًا من المعابر التى عبرت خلالها بلاده من عصر إلى عصر مغاير تماماً .

أول هذه المسائل أن التغيير عندما حدث فى مصر قد حدث من أعلى ، حاكم مستنير استوعب متغيرات العصر وتحرك لتلحق البلاد التى يحكمها به وقام من خلال هذا الاستيعاب وتلك الحركة بإزالة الركام الذى تخلف عن تهاوى النظام القديم ، وهو قد أسهم فى تدمير بقاياه ، ثم تشييد بناء جديد فى الإدارة والجيش والاقتصاد والسياسة .

وكان ما فعله محمد على يمكن أن يبقى كالعضوا المزروع فى جسد الأمة المصرية ، لاتلبث أن تطرده عند أول مناسبة .

الغريب أن محمد على بعد أن ينتهى عهده ويخلفه عباس الأول والذى كان بحكم تكوينه النفسى والفكرى على استعداد لتدمير البناء الذى تم تشييده ، بمعنى آخر أن الفرصة كانت مناسبة ليلفظ الجسد المصرى مازرع فيه ، فالتغيير قد تم من أعلى ورفض التغيير قد تم من أعلى أيضاً . . الغريب أنه بالرغم من كل ذلك استمر التغيير رغم أنف عباس الذى ما إن يسقط عصره حتى يعود هذا التغيير بأشد ما كان من قبل ، سواء فى عهد سعيد أو على عهد إسماعيل .

غير أنه لا غرابة بتقدير الدور الذى لعبه رفاعة الطهطاوى والتيار الذى أصبح يمثله ابتداء من الشيخ حسن العطار ، أستاذ رفاعة ، إلى عشرات المثقفين الذين تخرجوا من مختلف المعاهد التى أسسها أو قام بالتدريس فيها ليتحولوا إلى الأرض الصالحة التى زرع فيها التغيير الذى امتدت جذوره وتحول إلى طود ثابت .

يستتبع هذه المسألة مسألة أخرى وهى أن من تتبع فكر رفاعة أو حياته يتأكد أن الشعب المصرى ، باعتبار الرجل أحد أبنائه ، لم يقتصر دوره على مجرد قبول التغيير الذى أراده الحاكم أو حتى استيعابه ، وإنما امتد هذا الدور بالمشاركة فى صنع هذا التغيير . ويتضح من هذا شىء هام للغاية يتصل بموضوعنا ، وهو أن دور رفاعة لم يقتصر على رصد القضايا التى سببت التغيير أو تفرعت عنه وإنما امتد لما هو أكثر من ذلك بطرح بعض هذه القضايا .

المسألة الثالثة : أن موقف رفاعة من قضايا عصره قد تم التعبير عنه من خلال قنوات متعددة ، ذلك أن طبيعة العصر قد انعكست على هذا التعبير .

فبالإضافة إلى الطباعة التى شجعها محمد على ومئات الكتب التى صدرت فى تلك الحقبة من خلال المطبعة الحكومية فى بولاق ، كانت هناك (الوقائع المصرية) الجريدة الحكومية التى أشرف رفاعة على القسم العربى فيها بين عامى ١٢٢٧ ـ ١٢٣٦هـ (١٨٤١ ـ ١٨٥٠م) ، ثم كان هناك بعد ذلك مجلة (روضة المدارس) نصف الشهرية ، والتى أشرف الطهطاوى أيضاً عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حياته بين عامى ١٢٨٧ - ١٢٩٠هـ (١٨٧٠ ـ ١٨٧٣م) .

وتعدد القنوات التى عبر من خلالها رفاعة الطهطاوى عن مواقفه من قضايا عصره أو طرح على صفحاتها قضايا جديدة . . هذا التعدد قد عاون بلا شك على توضيح هذه المواقف وإبراز تلك القضايا .

المسألة الرابعة : التى ينبغى أن يلاحظها الباحث فى موقف رفاعة الطهطاوى من قضايا عصره أن هذا الموقف قد اعتوره فى كثير من الأحيان شئ من التناقض بين روح محافظة ونظرة عصرية .

بيد أن هذا التناقض يصبح مقبولا ، وطبيعيًا ، على ضوء أن الفكر المصرى لم يكن فقط معبراً عن طبيعة التغيير ؛ بل كان أيضاً معبراً له بكل ماتتسم به هذه المعابر الفكرية من انتماء للقديم وتطلع إلى الحديث .

وعلى أى الأحوال فإن رفاعة أو التيار الذى يمثله ليسوا نموذجاً فريداً على التاريخ الإنسانى ، فإن عصر النهضة الأوربية الذى سبق عصر الطهطاوى بنحو خمسة قرون قد شهد نماذج مماثلة جمعت تناقضات العصور الوسطى والحديثة ، ومن ثم فلا غرابة أن يضع أحد المؤرخين رفاعة ممثلا للجيل الأول من أجيال عصر النهضة العربية[١] ، ولاغرابة أيضا أن يرى عميد المؤرخين المصريين فى الطهطاوى مجدداً خرج من مدرسة التقليد[٢] .

وتجرنا المسألة الخاصة (بالتناقضات) إلى مسألة أخرى ، ففى قضية بعينها كان التناقض عند رفاعة أظهر مايكون ، وهى فهمه واستيعابه لروح الديمقراطية الغربية من خلال كتاباته السياسية ـ بالذات فى كتابه (تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز) وعلى الأخص الفصول السبعة التى تضمنتها المقالة الخامسة والتى عالجت ثورة ١٨٣٠ والإطاحة بالبوربون وبداية عهد ملكية يولية ، فبالرغم من هذا الفهم والاستيعاب فهو يقبل الحكم الأوتوقراطى الذى فرضه محمد على أو (ولى النعم) كما كان يذكره دائما رفاعة .

نقول يجرنا هذا التناقض إلى مسألة أخرى ، وهى أن الطهطاوى وقد كان بامتداد حياته العملية منذ عين واعظًا فى الجيش المصرى وعمره ٣٠ عاماً حتى وفاته (موظفا حكومياً) ، والبديهى أن الوظيفة الحكومية بالنسبة لمفكر تكون بمثابة القيد الثقيل الذى يعوق انطلاقات فكره ، ذلك أنه وهو يرسف فى هذا القيد فهو موظف إمكانياته الخلاقة فى خدمة السلطة وتبرير أفعالها .

غير أن هذه المقولة إذا انطبقت على بعض المفكرين فى بلاد أخرى أو فى أزمنة مغايرة فإنها لاتنطبق على حالة رفاعة .

توضيحا لهذا فإن الطهطاوى كان قطعاً أكثر تجديداً من كثيرين غيره من مشايخ الأزهر الذين بقوا فى صحن الجامع العتيق يلقون دروسهم التقليدية دون أن يلوا أى وظيفة حكومية .

والحق أن دور المفكر فى مصر فى ذلك الوقت ، وربما لوقت غير قصير بعد ذلك ، كان صعباً أن يقوم به بعيداً عن السلطة ولأكثر من سبب .

أهم هذه الأسباب ، والتى قد تكون قائمة حتى يومنا هذا ، المركزية الشديدة التى اتسم بها النظام السياسى والإدارى فى البلاد منذ تاريخها القديم والتى زادت وطأتها مع بناء الدولة الحديثة .

سبب آخر أنه مع انهيار المؤسسات القديمة نتيجة لهذا البناء ، ولما كان انتماء المفكر لإحدى المؤسسات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية شيء بديهى ، يمكنه من ناحية من التعبير عن هذه المؤسسة وتطلعاتها ، ويكفل له فى نفس الوقت الحماية المطلوبة لهذا التعبير . . مع كل هذا فقد كان مطلوباً من المفكر المصرى أن يبحث عن مؤسسة جديدة ينتمى إليها ، وكانت الدولة الحديثة هى المؤسسة الوحيدة فى هذا الوقت ، ومن ثم لم يكن أمام المفكرين المصريين خلال تلك الحقبة التاريخية خيار .

ودور المفكر فى مثل هذه الحالة أن يبحث عن صيغة يتعايش من خلالها مع المؤسسة التى ينتمى إليها ، ولو كانت الحكومة ، ويمارس فى نفس الوقت قدرة على طرح فكره الجديد على نحو لا يصطدم به معها ، وإن كان ذلك لا يعنى حبس قدرته على التجديد داخل قالب السلطة .

وكان من اليسير على رفاعة أن يعثر على هذه الصيغة ، ذلك أن الحكومة خلال سنوات حياة الشيخ الطهطاوى ، فيما عدا عهد عباس الأول ، القصير العمر ، كانت تقود حركة التغيير ، ومن ثم فلم تكن الوظيفة الحكومية ، وفى هذه الحالة بالذات ، قيداً يعوق دور مفكر مثل رفاعة ، بل كانت المكان المناسب الذى يطرح من خلاله أفكاره الرائدة لتغيير المجتمع من خلال مؤسسة تصنع هذا التغيير ، وقد حدث بالفعل ، واستعان الطهطاوى بوظيفته الحكومية لصنع التغيير ، كما استعانت به الحكومة فى نفس الصدد .

وملاحظتان أخيرتان ينبغى تسجيلهما قبل أن نعرض لأهم قضايا عصر رفاعة وموقف المفكر المصرى منها :

الملاحظة الأولى : أن الرجل كان من نوع المثقفين الموسوعيين ، فهو قد كتب فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة .

ويقرر كاتب محدث ممن أرخوا لرفاعة هذه الحقيقة بقوله :« عندما تطالع كتابه (مناهج الألباب) نجد فيه فكرا وثقافة للمفكر فى الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة . وفكر للفلاح فى الزراعة ، والتربية ، والثروة الحيوانية والسمكية ، وتربية دود القز ، وميزان

الصنف الذى تعطيه أغنام المارينوس ؟! إلخ . . إلخ . . وفكراً وثقافة للطبيب وللمهندس وللمعمارى . . وثقافة للعسكريين والمدنيين على السواء ، وزادا للبسطاء وللمتفلسفين ، وللحاكمين والمحكومين»(٣) .

ومثل هذا النوع من المفكرين كما تتعدد اهتماماته تتعدد مواقفه مع قضايا عصره فلا ينحصر هذا الموقف فى قضية دون قضية أخرى بل ينصرف إلى كان ما يعن للوطن من شئون .

وينتج عن متابعة مواقف مفكر من هذا الطراز ارتباكات شديدة للدارس مايستوجب ، تجنباً لهذه الارتباكات ، محاولة تصنيف القضايا التى اهتم بها رجل مثل رفاعة ثم ترتيبها تبعاً لأهميتها حتى لاندخل فى متاهات من القضايا الصغيرة والفرعية التى قد يترتب عليها فى النهاية عدم وضوح موقف المفكر من القضايا الأساسية التى عالجها .

الملاحظة الثانية : محاولة تحديد المقصود (بقضايا العصر) هل هى القضايا التى تعبر عن اهتمام جموع المواطنين أو الجانب الأعظم من هؤلاء؟ . . أم هى القضايا التى طرحت خلال تلك المرحلة ، على الأقل نتيجة لحركة التطور ، حتى لو كان هذا الطرح قد شهد البداية داخل مجتمعات محدوده تستطيع أن تستوعب هذه القضايا وتطورها؟

بالرغم من أن المفهوم الأول (لقضايا العصر) أكثر جاذبية ، بل يبدو منطقيا ، إلا أنه لسوء الحظ لايمكن الأخذ به ولأكثر من سبب :

فحتى تكون هناك قضية محل اهتمام (رأى عام) فلابد أن يكون هناك (رأى عام) أولا ، ولانظن أنه كان قد تكون بعد فى عصر رفاعة رأى عام نرى له اهتماماته المتميزة وقضاياه المطروحة ، فمثل هذا الرأى العام لم يتبلور إلا فى نهاية القرن التاسع عشر مطلع القرن العشرين ، ونتيجة للتطور الطويل الذى حدث فى مصر ابتداء من عصر محمد على ، وقد أسهم رفاعة مع غيره فى التمهيد لهذا التبلور ، لكن لا يمكن القول بوجوده فى حياته .

من ناحية أخرى إن صنع التغيير ، كما سبقت الإشارة ، قد تم من أعلى ، وإذا كانت آثار هذا التغيير قد امتدت بعد ذلك إلى قواعد المثقفين ثم إلى من هم دونهم من قواعد الشعب العريضة ؛ إلا أنه فى تلك الفترة على الأقل ، كان من الطبيعى أن ينحصر الاهتمام بالقضايا التى تفرعت عن التغيير فى الفئة المحدودة التى أسهمت فى صنعه وإن لم يمنع هذا من انتشار الاهتمام بتلك القضايا إلى غير هذه الفئة ، بيد أن هذا الانتشار قد حدث أكثر بعد رفاعة ونتيجة لانتشار الصحافة ، وزيادة الاقتباس من الغرب ، ولعل هذا الانتشار هو الذى جعل لرفاعة كل هذه المكانة فيما بعد .

لامناص نتيجة لهذا من قبول المفهوم الثانى لقضايا العصر ، بمعنى أنها القضايا التى فرضتها حركة التطور التاريخى ، والتى استطاع رفاعة ببصيرته أن يدركها ويطرحها فى البداية فى كتب محدودة الانتشار ثم فى مطبوعات واسعة التوزيع .

فبالرغم من أن محمد على كان قد أمر عام ١٨٣٤ بطبع كتاب (تخليص الإبريز) وقراءته فى قصوره وتوزيعه على الدواوين ، غير أن العامة لم يقبلوا على قراءة هذا الكتاب فيما رواه لنا إدوارد لين الرحالة الإنجليزى المشهور الذى كان موجوداً بمصر خلال الثلاثينيات وكتب عنها كتاباً معروفاً[٤] .

يختلف الأمر بالنسبة لآخر كتبه الذى ألفه عام ١٨٧٢ قبيل وفاته بعام واحد تحت عنوان (المرشد الأمين للبنات والبنين) ومن المعلوم أن هذا الكتاب الذى ضمنه كثيراً من آرائه وأفكاره فى مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان كتاباً مقرراً على التلاميذ والتلميذات الذين زادت أعدادهم فى عهد إسماعيل زيادة هائلة .

ويتضح من ذلك هذا الانتشار العظيم الذى حظيت به القضايا التى استوعبها رفاعة الطهطاوى بكل مواقفه منها ، ويبقى بعد ذلك محاولة تصنيف هذه القضايا ورصد لموقف رفاعة حيالها .

يتفق أغلب من ترجم للطهطاوى على تصنيف القضايا التى تناولها وأدلى برأيه فيها إلى سياسية واقتصادية واجتماعية[٥] ، ومع أخذنا بهذا التصنيف بيد أننا نرى أولا محاولة

تحديد موقع الرجل من قضية أساسية تركت بصماتها على كل تلك القضايا ونعنى بها موقف رفاعة من قضية التحديث أو الأقتباس من الغرب Westernization .

ينتمى الشيخ الطهطاوى إلى ذلك التيار الفكرى الذى أوجدته الصدمة التى نتجت عن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) . وهو التيار الذى بدأ أولا بالانزعاج ثم تحول إلى الانبهار بقوة الغزاة ، وطبيعة نظمهم ، وسلوكهم وقيمهم ، ثم ما استتبع هذا الانبهار من إيمان من شعور بضرورة التغيير ؛ مما يعد بمثابة المولد لعملية الاقتباس من الغرب التى بدأت على أوسع نطاق مع زيادة حجم هذا التيار وتأثيره .

وقد تزعم ذلك التيار الفكرى الشيخ حسن العطار أستاذ رفاعة ، فالشيخ العطار وثق صلته بالفرنسيين حتى روى عنه أنه تعلم على نفر منهم اللغة الفرنسية ، أو على الأقل مبادئها ، وبينما قال الجبرتى عندما شاهد التجارب العلمية التى أجراها أمامه علماء الفرنسيين إن هذه أشياء لاتدركها عقول أمثالنا ، روى عن الشيخ حسن العطار أنه كان يقول أن بلادنا لابد أن تجدد فيها العلوم والمعارف(٦) .

وكان رفاعة هو بداية التجسيد الفعلى لهذا التيار والداعية الأساسى له ، وهو لم يقتصر فى دعوته على مجرد إظهار جوانب التفوق فى الحضارة الأوربية سواء من خلال كتاباته الشخصية أو من خلال الترجمات التى قام بها هو شخصياً أو أشرف عليها ، بل أنه وعى صراحة قيمة الاتصال بالغرب أو ما أسماه (بالمخالطات المصرية مع الدول) ، وقد قال فى هذا الصدد فى جانب من كتابه المشهور(مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية) ، وهو يتحدث عما «دبره محمد على من أصول المنافع العمومية الجسيمة ، والوصول بها إلى الحصول على التقدمات العميمة ، فى زمن يسير ، مما لو أنجزه من الملوك جم غفير ، لعد من العمل الكثير ، وحسن التدبير»(٧) ، يرى رفاعة أن من أهم منجزات محمد على أنه : «لم يكتف بتوسيع دائرة التعليم والتعلم فى بلاده بل أرسل إلى فرنسا عدة إرساليات لتعلم العلوم والصنائع ، واستخراج الفنون من مبادئها لتفى بمراده ، فتتكفل استخراج المنافع من معادنها وباستنباط عيون المعارف من مواطنها» .

ويقول فى جانب آخر من هذا الفصل أنه «لو لم يكن للمرحوم محمد على من المحاسن إلا تجديد المخالطات المصرية مع الدول الأجنبية بعد أن ضعفت الأمة المصرية بانقطاعها للمدد المديد والسنين العديدة لكفاه ذلك ، فقد أذهب عنها داء الوحشة والانفراد ، وآنسها بوصال أبناء الممالك الأخرى والبلاد ، لنشر المنافع العمومية ، واكتساب السبق فى ميدان التقدمية ، فما أحست بنتيجة الدواء الشافى ، والعلاج المعافى ، إلا فى هذه الأيام الأخيرة ،التى ضاعفت الأدوية الحسية والمعنوية ، النظرية والعملية ، بطرق من النجابة جليلة ، وأضعفت داء الجهالة المعدية ، فكل لصنيعها متشكر ، ومقر بإحسانها غير منكر . .»

فصل آخر من نفس الكتاب[٨] يكتبه الطهطاوى تحت عنوان «فى أن أعظم وسائل تقدم الوطن فى المنافع العمومية رخصة المعاملة مع أهالى الممالك الأجنبية ، واعتبارهم فى الوطن كالأهلية» . صحيح أنه يتناول فى هذا الفصل أثر ذلك فى مصر القديمة على عهد رمسيس وأموزيس والإسكندر ، غير أن كل سطر منه كان يحمل كل دلالة لتأثير وجود أهالى الممالك الأجنبية فى البلاد من قيمة فى صنع التقدم داخل الوطن .

غير أنه يتفرع عن هذا التيار فى تلك الحقبة التاريخية قضيتان ، تتصل أولاهما بقبول العقل المصرى للفكر الأوروبى بكل توصيفه له من أنه فكر كفر ، وتتصل ثانيتهما بالمخاطر السياسية التى قد تنتج عن تزايد حجم الوجود الأوربى من البلاد بالإضافة إلى تفوق نوعيته .

بالنسبة للقضية الأولى يعالجها رفاعة فى مطلع كتابه (تخليص الإبريز) ؛ فبالرغم من أنه يتفق فى السطور الأولى من هذا الكتاب مع معاصريه من أن أوربا (ديار كفر وعناد) ، وهو يتسق فى هذا مع الفكر الدينى الذى كان سائداً فى عصره ، غير أنه عندما يقسم الخلق إلى مراتب يضع الأوربيين فى أفضلها وهى على حد تعبيره « مرتبة أهل الأدب والظرافة والتحضر والتمدن» .

ويحاول الشيخ رفاعة العثور على حل لهذه المعادلة الصعبة التى تضع أهل الكفر والعناد فى هذه المرتبة فيقول أنها «تتفاوت فى علومها وفنونها وحسن حالها ، وتقليد شريعة من الشرائع وتقدمها فى النجابة والبراعة فى الصنايع المعاشية ، مثلا البلاد الأفرنجية قد بلغت أقصى مراتب البراعة فى العلوم الرياضية والطبيعية وماوراء الطبيعة ، أصولها وفروعها ، ولبعضهم نوع مشاركة فى بعض العلوم العربية وتوصلوا إلى فهم دقائقها وأسرارها كما سنذكره ، غير أنهم لم يهتدوا إلى الطريق المستقيم ، ولم يسلكوا سبيل النجاة ، ولم يرشدوا إلى الدين الحق وفيهم الصدق . كما أن البلاد الإسلامية قد برعت فى العلوم الشرعية والعمل بها ، وفى العلوم العقلية ، وأهملت العلوم الحكمية بجملتها ، فلذلك احتاجت إلى البلاد الغربية فى كسب مالا تعرفه ، وجلب ماتجهل صنعه »(٩) .

فيما يتعلق بالقضية الثانية فمن الطبيعى أنه مع رجل دقيق الملاحظة مثل رفاعة لابد وأن يكون قد أدرك مايمكن أن يترتب عن زيادة حجم الوجود الأوربى من مخاطر ، فهو من ناحية قد ولد عام خروج الفرنسيين ، ومن المؤكد أنه قد عاش طفولته بين ذكريات الكبار عن وجودهم فى البلاد وحكمهم كأجانب لها ، وهو من ناحية أخرى كان بفرنسا عام ١٨٣٠ خلال الغزو الفرنسى لبلد إسلامى هو الجزائر ، سجل هذا الحدث فى كتاباته عندما تحدث رئيس الوزراء بوليناك وقال أنه «صار يتماشى فى المدينة (باريس) كأنه يظهر العجب بنفسه ، حيث أن مراده نفد وانتصرت الفرنساوية فى زمن وزارته على بلاد الجزائر»(١٠) .

وبهذا الإدراك ينبه رفاعة على ضرورة المحافظة على الاستقلال الوطنى ويضرب الأمثلة على ضرورة التمييز ، بلا حدود ، بين فكر أوربا وتقدمها ، وبين رفض الجوانب الاستعمارية فى مواقفها ، باستفادته هو من الجهود الفكرية لعلماء الحملة الفرنسية على مصر ، ورفضه فى نفس الوقت لقول علماء فرنسا أن الاصطلاحات التى يقترحونها لتقدم مصر وعمرانها يتطلب تنفيذها ونجاحها «دوام هذه المملكة فى قبضة الفرنساوية»(١١) .

ويعلق رفاعة على ذلك بقوله «إن مصر يسوغ لها أن تحصلها فرنسا وأى مملكة تكون لها مضاهية ، فاعتقاد ذلك من الإيغال المدهى ، أو من باب التشهيات الفاسدة ، وإنما يقتل النفوس التشهى»(١٢) .

أولا- رفاعة والقضايا السياسية :

نتيجة لتطورات العصر الذى عاشه الطهطاوى كان من الطبيعى أن يشغل تفكيره كما يشغل معاصريه قضيتان سياسيتان من مجموع القضايا ، أو التطورات السياسية أو (المسائل البوليتيقية) على حد تعبيره ، والتى تناولها فى كتاباته .

فمثل التطور الأول ، والأهم ، العملية الضخمة التى تم إنجازها ببناء (الدولة الحديثة) فى مصر .

ومن خلال هذا البناء وبإتمامه فرضت حقيقة نفسها مؤداها أنه قد أصبح لمصر كيان متميز عن بقية الدولة العثمانية ، وهو كيان قد فرضته بقوتها الذاتية ، وقد شمل هذا التمييز كثيراً من الجوانب ، عسكرية وسياسية ، كان مفروضا أن يترتب عليها فى النهاية تمييزاً بين الانتماء الوطنى والانتماء الدينى الذى كان سائداً من قبل .

ومن خلال كتابات رفاعة ، ومن خلال ملاحظات كل من كتب عن الرجل أو عصره ؛ فلاشك أنه كان رائداً فى هذا الميدان ، مما يتأكد من كثير من النصوص التى ساقها فى كتاباته أو الاتجاهات المحددة لهذه الكتابات .

يتحدث فى كتابه الأول (تخليص الإبريز) عن مفهومه للوطنية فيقول أن الفرنسيين قد يختلفون فى الشئون السياسية ماشاءوا غير أنهم يتفقون على حب الوطن(حتى أنهم يلقون أنفسهم فى المهالك لمصلحة تعود على أوطانهم)(١٣) .

وفى كتابه (المرشد الأمين) يخصص باباً بأكمله عن (الوطن والتمدن والتربية)(١٤) وبعد تعريف ماهية الوطن يقول «لايشك أحد أن (مصر)وطن شريف ، إن لم نقل أنها أشرف الأمكنة ، فهى أرض الشرف والمجد فى القديم والحديث ، وكم ورد فى فضلها من آيات بينات وآثار وحديث ، فما كأنها إلا صورة جنة الخلد منقوشة فى عرض الأرض بيد

الحكمة الإلهية التى جمعت محاسن الدنيا فيها . . واسعة الرقعة ، طيبة البقعة ، كأن محاسن الدنيا عليها مفروشة ، وصورة الجنة فيها منقوشة ، واسطة البلاد ودرتها ، ووجهها وغرتها . . موصوفة عند الجميع بالشجاعة والحماسة والكياسة والرئاسة ، فضلاً عن الذكاء والفطنة ولطافة العوائد والأخلاق ، مما سارت به الركبان بسيرتهم الحميدة فى سائر الآفاق ؛ فلها الحق فى أن يحترمها جميع الأمم والملل ، وملوك الدنيا والدول ، فكم اقتبسوا منها فى الأزمان الخالية أنوار العلوم والمعارف التى طوقت أجياد الدنيا وصارت بها فى الدرجة العالية» .

ويدخل رفاعة بهذه (الأنشودة الوطنية) فى عداد عشاق مصر الذين امتلأ بهم تاريخها الحديث ، غير أنه يتميز عنهم بأنه كان فى طليعتهم .

تأتى الرؤية الثانية لرفاعة لإحدى قضايا عصره السياسية من خلال متغيرات البناء السياسى فى مصر ـ من ناحية ـ واحتكاكه بالحياة السياسية لدولة أوربية – هى فرنسا – من ناحية أخرى .

ففى مصر ، تهاوى البناء السياسى القديم بمنظوره الدينى والإقطاعى ، وذلك بعد التخفف من التبعية للخلافة العثمانية التى وصلت عند وفاة الطهطاوى ، عام صدور (الفرمان الشامل) ، إلى ظل من التبعية ، وبعد انهيار المؤسسات ذات الطابع الاجتماعى السياسى القديم سواء كانت هذه المؤسسات طوائف الحرف فى المدينة ، أو دوائر الالتزام فى الريف ، ثم ما استتبع هذا الانهيار من نمو السلطة المركزية ومن علاقة مباشرة بين السلطة وبين المواطنين من أبناء البلاد .

أما من الناحية الثانية ، احتكاكه بالحياة السياسية لإحدى الدول الأوربية ، فإن السنوات الخمس التى قضاها فى فرنسا (١٨٢٦ ـ ١٨٣١) والتى سجل انطباعاته وملاحظاته عنها فى كتابه (تخليص الإبريز) إنما تؤكد أن الرجل قد استوعب أقصى مايمكن أن يستوعبه مفكر من طرازه من مفاهيم السياسة الأوروبية وتطورات الفكر السياسى فى هذا العالم المتقدم .

ومن هذين المنطقين تحددت مواقف لرفاعة من أكثر من قضية سياسية . . قضية العلاقة بين الحكام والمحكومين ، قضية السلطات العامة ، قضية الحرية السياسية .

١ ـ بالنسبة **للقضية الأولى** يكتب رفاعة أن الانتظام العمرانى يحتاج إلى قوتين عظيمتين «إحداهما القوة الحاكمة الجالبة للمصالح ، الدارئة للمفاسد ، وثانيهما : القوة المحكومة وهى القوة الأهلية المحرزة لكمال الحرية ؛ المتمتعة بالمنافع العمومية ، فيما يحتاج إليها الإنسان فى معاشه ووجود كسبه وتحصيل سعادته»(١٥) .

وبعد هذا التعريف للحكام والحكومين يعالج فى سائر كتاباته طبيعة العلاقة بينهما ، والرأى عند رفاعة أن يحكم هذه العلاقة (إطار قانونى) بديلا عن التفويض الإلهى أو الحكم بمقتضيات قوة غيبية وصلاحيات لانهائية .

يتضح ذلك من تعليق الطهطاوى على الدستور الفرنسى ، وحتى قبل ثورة ١٨٣٠ ، فيقول : «الكتاب المذكور الذى فيه هذا القانون يسمى الشرطة ، ومعناها فى اللغة اللاطينية ورقة ، ثم تسومح فيها فأطلقت على السجل المكتوب فيه الأحكام المقيدة ، فلنذكره لك ، وإن كان غالب مافيه ليس فى كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسوله ﷺ ، لتعرف كيف قد حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعايا للملك حتى عمرت بلادهم ، وكثرت مصارفهم ، وتراكم غناهم ، وارتاحت قلوبهم ؛ فلاتسمع فيهم من يشكو ظلماً ، أبداً ، والعدل أساس العمران»(١٦) .

٢ ـ أما عن **قضية السلطات العامة** فقد وعى رفاعة نظرية تعدد السلطات بين تنفيذية وتشريعية وقضائية .

فى كتابه (مناهج الألباب) الذى وضعه عام ١٨٧٠ كانت فكرة تعدد السلطات قد تبلورت تماماً لدى رفاعة ، وقد عبر عن السلطات الثلاث بأنها «ثلاثة أشعة قوية تسمى أركان الحكومة وقواها» . أول تلك الأشعة هى السلطة التشريعية التى وصفها الطهطاوى بأنها «قوة تقنين القوانين ، وتنظيمها ، وترجيح مايجرى عليه العمل من أحكام الشريعة أو السياسة الشرعية» .

أما الأشعة الثانية فهى السلطة القضائية ، أو ماوصفه الطهطاوى بأنه قوة القضاء وفصل الحكم .

وتأتى السلطة التنفيذية كثالث هذه الأشعة ويسميها قوة التنفيذ للأحكام بعد حكم القضاة بها .

وإذا كان رفاعة بعد عيشه فى فرنسا قد استوعب فكرة (تعدد السلطات) بيد أنه مع عيشه فى مصر ورؤيته لصلاحيات الحكام غير المحدودة فإنه من المبالغة القول بأنه قد قبل بفكرة (فصل السلطات) فهو يقول أن «هذه القوى الثلاث ترجع إلى قوة واحدة وهى القوة الملوكية المشروطة بالقوانين ، لأن القوة القضائية إما هى فى نفس الأمر راجعة للملك ، لأن القضاة نواب ولى الأمر على المحاكم ، ومأذونون منه ، فهو الذى يقلد القضاة بالولايات القضائية . . فالقضاء فى الحقيقة من حقوق ولاة الأمور . . وكذلك قوة تنفيذ الأحكام بعد قطع الحكم فيها ، فإنها حق خاص بولى الأمر من أول وهلة لايشاركه فيه غيره ، كما أنه هو الذى ينسب إليه تقنين القوانين ، حيث يتوقف على أوامره تنظيمها وترتيبها وإجراء العمل بموجبها ، فقد انحصرت فيه القوى الثلاث التى هى أركان القوة الحاكمة»(١٧) .

٣ ـ يبقى تحديد نظرة رفاعة الذى عاش فى فرنسا ، أرض أهم ثورات الحرية الشخصية ، وعايش الفرنسيين ، ثوارها . . يبقى تحديد هذه النظرة حيال قضية (الحرية الشخصية) لرجل تربى فى مجتمع تضيع فيه كل أبعاد هذه الحرية بين سلطة مستبدة ، وانتماءات جماعية محافظة ، وأفكار تستوجب الطاعة قديمة .

والحق أننا لا نملك بعد أكثر من مائة عام من وفاة الطهطاوى وبإدراكنا لطبيعة الجو السياسى الذى عاش الرجل فيه سوى أن نعجب منه وهو يضع فصلا كاملا فى أحد مؤلفاته تحت عنوانه (فى الحرية العمومية والتسوية بين أهالى الجمعية)(١٨) .

وهو يستهل هذا الفصل بتعريف الحرية بأنها «رخصة العمل المباح من دون مانع غيرمباح ، ولامعارض محظور ، فحقوق جميع أهالى المملكة المتمدنة ترجع إلى الحرية

فتتصف المملكة بالنسبة للهيئة الاجتماعية بأنها مملكة متحصلة على حريتها ، ويتصف كل فرد من أفراد هذه الهيئة بأنه حر ، يباح له أن ينتقل من دار إلى دار ، ومن جهة إلى جهة ، بدون مضايقة مضايق ولا إكراه مكره ، وأن يتصرف كما يشاء فى وقته وشغله ، فلا يمنعه من ذلك إلا المانع المحدود بالشرع أو السياسة ، مما تستدعيه أصول مملكته العادلة» :

وينطلق من هذا إلى تحديد أقسام الحرية الخمسة : الطبيعية والسلوكية والدينية والمدنية والسياسية ، ويتحدث عن كل قسم منها حديثاً معبراً وإن كان موجزاً .

ويرى أن الحرية بهذه المعانى (هى الوسيلة العظمى فى إسعاد أهالى الممالك) ، كما يرى ما هو أهم من ذلك وهو أن الإنسان الحر قادر على حماية وطنه غير ذلك الذى لايتمتع بهذه الحرية حيث يقول : إن «العدو الذى يتعدى بالإغارة على بلد من البلاد يجب على أهلها قتاله وسده عنها ، وماذاك فى الحقيقة إلا لحماية الحرية» .

ولاشك أن رفاعة قد تأثر بفلسفة الطبيعيين فى فرنسا عندما أعطى للحرية محتواها الاقتصادى بقوله أن «أعظم حرية فى المملكة المتمدنة ، حرية الفلاحة والتجارة والصناعة» وهو قد أثبت بهذه القولة أنه ابن عصره .

ثانيا - رفاعة والقضايا الاقتصادية

خصص الطهطاوى واحداً من أهم مؤلفاته[١٩] للمسائل الاقتصادية أو ما أسماه (بالمنافع العمومية) .

وكان من المحتم أن يستلفت نظر الرجل كل تلك التغييرات الاقتصادية التى أصابت وطنه خلال سنى حياته ، من اقتصاد إقطاعى أو شبه إقطاعى على العهد العثمانى المملوكى ، إلى اقتصاد يعتمد على سيطرة الدولة أو ما أسماه بعض المؤرخين ، فى ظل نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على ، برأسمالية الدولة ، إلى اقتصاد حر تأكدت كل مقوماته فى عهد سعيد ثم إسماعيل .

ولعل أهم جانب فى دور المفكر فى مواجهة فشل هذه التغييرات ليس مجرد استيعابها ، بل الأهم من ذلك إدراك (القيم) الجديدة التى تنبع منها أو تصدر عنها .

ولما كان (العمل) هو القيمة الأساسية للنظام الرأسمالى ، فإن تخصيص رفاعة لفصل كامل فى كتابه هذا تحت عنوان (فى العمل الذى هو القوة الأولية فى إبراز المنافع الأهلية)(٢٠) ، يتأكد معه إدراك مفكرنا العتيد لهذه القيمة (الرأسمالية) بديلاً عن الأصالة والحقوق المستمدة من القوى الغيبية كقيم (إقطاعية) .

والأطرف من ذلك أن الطهطاوى فى محاولته العثور على صيغة توائم بين القيم المستحدثة والطابع الدينى ؛ فهو يعتمد فى هذا الفصل لتأكيد قيمة (العمل) على الإستشهاد بسور القرآن الكريم(٢١) .

جانب آخر لإدراك كنه التغيير الرأسمالى الذى أصاب الاقتصاد المصرى فى عصره ؛ فى فصله بين عناصر الاقتصاد أو ما أسماه هو (تقسيم المنافع العمومية إلى ثلاث مراتب أصلية وهى : حركات الزراعة ، والتجارة ، والصناعة)(٢٢) .

ورفاعة يميز هنا بوضوح بين اقتصاد الاكتفاء الذاتى ذى الصبغة الإقطاعية وبين الاقتصاد الرأسمالى ذى الطابع التخصصى .

يقول المفكر المصرى عن النوع الأول من الاقتصاد بأن «حالة المنافع العمومية فى الأزمان القديمة كانت بسيطة سهلة لاتحتاج إلى كبير شئ» ، ويصف رفاعة طبيعة النظام الإقطاعى ، كما أدركه ، وهو يختلف كثيراً عن التوصيف الحديث للإقطاع فيقول :

«الذى يستبان من كلام المؤرخين والمخططين للبلاد أن الأرض الخصبة فى مادة الزراعة كانت رأس مال الزارع ، يستثمرها ويستولى على فائدتها ، فإن الحراثين والعملة فى القرى والبلاد كانوا ملكا لمالك الأرض بالتبعية لها ، أو أرقاء بالشراء ، وكذلك المواشى والسباخ وآلات الحراثة كانت أيضاً ملكا لرب الأرض ، فكان العبيد والفلاحون المستعبدون يحرثون الأرض ويسوونها ويبذرونها إلى أن يحصدوها وينقلوا محصولاتها إلى بيت سيدهم ، وكانت نظارة الفلاحة ومباشرة الزراعة منوطة بأكبر عبيد السيد أو عتقائه .

« وأما الصناعات فكانت أيضاً قاصرة على الأمور اللزومية ، وموكولة لتشغيل الأرض . فكانوا يصطنعون ماتدعو الحاجة إليه للملبس والمطعم وما أشبه ذلك مما تستدعيه الحاجة فقط . . وكانت تشغيلات الأقدمين قليلة وعملياتهم هينة ، فكانوا يستخرجون المعادن ويصطنعون الأسلحة وآلات الحرب المعروفة فى تلك الأزمان . . فإذا اقتضى الحال للاقتراض لم يكن القدر المقترض دراهم ولا دنانير ، إذ لم تكن النقود رؤوس أموالهم بل يقترض بعضهم من بعض قدراً معيناً من الأعيان والأصناف ، ويستعيرونها ويدفعون لصاحبها فى نظير قرضه أو عاريته قدراً معيناً ؛ ولم يكن عندهم أخذ وعطاء جسيم ولاتجارة مهمة إلا مع الأجانب»(٢٣) .

ويفصل رفاعة رؤيته (للتخصص) فى نظام الاقتصاد الرأسمالى فيقول : «من المعلوم أن فروع التجارة والصناعة والزراعة كثيرة متنوعة بقدر ما فى الأقاليم والممالك من طبيعة أرضها وأهلها ، فكل إقليم يوافقه بعض الفروع دون بعض ، ويروج مالا يروج فى غيره ، فالمنافع العمومية على اختلافها مبنية على المعاوضات والمبادلات بما تقتضيه أصول حرية البلدان ومدار حركتها على ثلاثة أشياء ضرورية :

«الأول : هو المواد والأجزاء الواقع عليها التشغيل ، كالقطن والصوف والحديد ونحوه من كل مايصنع . والثانى : الآلات والأدوات التى يستعان بها على الصناعة . وهذان الشيئان تحصيلهما أصعب من الثالث : الذى هو عبارة عن أجرة الأعمال ومكافأة العمال ، لأنه وإن كان فى العادة يدفع نقداً ويعطى عداً ، إلا أن المشغولات إذا كانت رائجة فأجرة العمل تعتبر صنفا ، فلا مانع أن يعطى الأجير من عمله وشغله ، لما قدمنا أن قيمة العمل مجسمة للمصنوعات والشغولات ، لاسيما فى هذه الأوقات الأخيرة التى صارت فيها الزراعة والتجارة والصناعة مبنية على أصول ومحاسبات دقيقة ، فشتان بينها وبين ما كان يعمل فى قديم الزمان من أجزاء المنافع العمومية ، فإنها كانت ساذجة بسيطة لاتستدعى رأس مال كما فى أيامنا هذه»(٢٤) .

يبقى إدراك رفاعة لطبيعة الاستثمار ؛ وهو جوهر النظام الرأسمالى ، وذلك حين قسم الأعمال «إلى منتجة للأموال ، وغير منتجة لها ، أى استغلالية وغير استغلالية» .

ويفسر هذا التقسم بأن «العمل لا يخلو إما أن تزيد قيمة مورده بالربح ، فهو المنتج ، وإما أن لا تنشأ عنه ثمرة تربيح مالى تنسب إليه ، فهو غير المنتج ، وهذا يرجع إلى الاستغلال وعدمه بالعمل» .

ويزيد الأمر تفسيراً فيقول : « إن مرجع استحصال الأموال لا يكون إلا من الزراعة والصناعة والتجارة ، فهى محل الأرباح والإيراد ، وأما غيرها فهو محل للمصارف ، لأننا بينا أن غير المنتج من الأعمال هو مالا يبقى بعد انقضائه شئ من ثمرات العمل يروج ويكفى لعمل آخر»(٢٥) .

وبمختلف هذه المفاهيم يتضح أن الطهطاوى قد أدرك طبيعة المتغيرات الاقتصادية لعصره ، ثم أنه طرح مختلف القضايا المتفرعة عنها .

ثالثا - رفاعة والقضايا الاجتماعية :

إذا كان الطهطاوى قد استوعب متغيرات عصره الاقتصادية ، فقد كان من البديهى أن يترتب على ذلك إدراكه لما يترتب عادة عن المتغيرات الاقتصادية من متغيرات اجتماعية .

ولعل أبرز المتغيرات الاجتماعية التى نتجت فى أوربا عن انهيار نظام الإقطاع ونمو النظام الرأسمالى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ ـ تحديد مكانة الفرد الاجتماعية تبعاً لقيمة عمله وما يترتب على هذه القيمة من تكديس الثروة ، بديلا عن تحديد هذه المكانة تبعاً (لصدفة المولد) مما كان قائماً فى ظل النظام الإقطاعى .

٢ ـ ما استتبع هذا التحديد من إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية على ظل العلاقات الإنتاجية ، وما اتصف به هذا التشكيل الجديد من ديناميكية تتمثل فى

استمرار تغيير المواقع بدلا من التشكيل الاستاتيكى الذى فرضته (صدقة المولد) السابق الإشارة إليها .

٣ ـ ما ترتب على أخذ معيار العمل والإنتاج من إشراك للمرأة ، ثم ما صحب ذلك من تغيير فى النظرة إليها ، ثم فى وضعها الاجتماعى .

والحق أن الشيخ رفاعة الطهطاوى قد استوعب كل هذه المتغيرات وتناولها فى كتاباته .

عن مكانة أو دور الفرد فى المجتمع يقول : «الواجب على كل عضو من أعضاء الوطن أن يعين الجمعية ـ يقصد المجتمع ـ بقدر الاستطاعة ، ويبذل ما عنده من رأس مال البضاعة لمنفعة وطنه العمومية ، وينصح لبلاده يبث ما فى وسعه من المعلومية »[٢٦] .

ويتصل بهذا التحديد قضية هامة ، وهى قضية (المساواة) ، أو بالأحرى (تكافؤ الفرص) بين أبناء المجتمع ، حيث أن هذه التسوية أو التكافؤ هى التى تتيح لكل شخص أن يعطى كل ماعنده ، ويقول رفاعة فى هذا الصدد : « أما التسوية بين أهالى الجمعية فهى صفة طبيعية فى الإنسان ، تجعله فى جميع الحقوق البلدية كإخوانه ، وهى جامعة للحرية المدنية والحرية الملكية ، وذلك لأن جميع الناس مشتركون فى ذواتهم وصفاتهم ، فكل منهم ذو عينين وأذنين ويدين وشم وذوق ولمس ، وكل منهم محتاج إلى المعاش ، فبهذا كانوا جميعاً فى مادة الحياة الدنيا على حد سواء ، ولهم حق واحد فى استعمال المواد التى تصون حياتهم ، فهم مستوون فى ذلك ، لارجحان لبعضهم على بعض فى ميزان العيشة» [٢٧] .

أى أن المساواة هى الأصل عند رفاعة وأن مايميز إنسانًا عن آخر هو بعد ذلك عمله وثروته ، وهو مفهوم متصل بتغلغل القيم الرأسمالية ، كما أنه متصل أيضاً بسيادة الفكر العقلانى والذى يتضح فيما نادى به(جون لوك) وغيره من المفكرين خلال تلك الحقبة التاريخية .

وقد كان للطهطاوى رأى فى هذا النوع من الفكر ، وهو رأى يشوبه الإعجاب وإن كان لايتسم بكل القبول ، ولم يكن منتظراً من إنسان فى ظروف رفاعة أن يقبل بكل ما يقوله العقلانيون فى هذا العصر ، على أى الأحوال نترك رفاعة يعبر عن رأيه . . يقول الرجل : «من عقائدهم القبيحة - يقصد الفرنسيين - قولهم أن عقول حكمائهم وطبائعهم أعظم من عقول الأنبياء وأذكى منها ، ولهم كثير من العقائد الشنيعة ، كإنكار بعضهم القضاء والقدر ، مع أن من الحكم العاقل من يصدق بالقضاء ويأخذ بالحزم فى سائر الأشياء ، وإن كان لاينبغى للإنسان أن يحيل الأشياء على المقادير ، أو يحتج بها قبل الوقوع ، فإن من الأمثال التى سارت بها الركبان «من دلائل العجز كثرة الإحالة على المقادير» . ومن كلام بعضهم «إذا وقعت المجادلة فالسكوت أفضل من الكلام ، وإذا وقعت المحاربة فالتدبير أفضل من التقدير»[٢٨] .

أما عن فهم رفاعة لطبيعة التشكيل الاجتماعى فى ظل النظام الرأسمالى ، فهو من ناحية قد أدرك ديناميكية التطور الاجتماعى الجديد ، فهو ضد الفضيلة فى الزهد وترك مخالطة الناس بملازمة المغارات فى الجبال وبناء الصوامع فى المفاوز والسياحة فى البلدان للدروشة ، فإن مثل هذا السلوك لايقيم حضارة ، وهو مع التمدن المادى الذى يعنى بالنسبة له التقدم فى المنافع العمومية كالزراعة والتجارة والصناعة ، ويختلف قوة ووضعاً باختلاف البلاد ، ومداره على ممارسة العمل وصناعة اليد[٢٩] .

من ناحية أخرى تتصل بتحديد المكانة الاجتماعية لفرد أو لمجموعة من الأقارب وميعار رفاعة هنا هو العمل والعمل وحده ، وكما كتب إن «العمل هو القوة الأولية فى إبراز المنافع الأهلية» . وهو على أى الأحوال معيار يتسق مع طبيعة التغيير الرأسمالى الذى حدث .

***

أخيراً فإن موقف رفاعة من (المرأة) هو موقف معروف شرحه بتفصيل وافى كتابه المرشد الأمين ، والذى عالج أيضا قضية (المساواة بين الرجل والمرأة) ، كما عالج أيضاً قضية (تعليم المرأة) ، ثم عالج أخيراً قضية (عمل المرأة) .

والواقع أن رفاعة كان تقدمياً تماماً فى مواقفه من كافة هذه القضايا إلى الحد الذى يمكن القول معه أن الآراء التى نادى بها قاسم أمين فى نهاية القرن فى كتابه (تحرير المرأة) إنما تمثل الحلقة الثانية ، لا الأولى ، من حلقات الدعوى لقضية المرأة . أما الحلقة الأولى فصاحبها رفاعة الطهطاوى فى (المرشد الأمين للبنات والبنين) الذى صدر قبل كتاب قاسم أمين بنحو ثلاثين عاماً .

يبقى أخيراً القول أن هذه الدراسة المحدودة ما كانت أبداً تكفى لتحديد موقف رفاعة الطهطاوى من كافة قضايا عصره ، ولكن مافعلناه هو محاولة تحديد هذا الموقف من بعض تلك القضايا ، أو ما تصورناه أهم القضايا ، المتصلة بمتغيرات العصر . . وهو عصر لنا أن نطلق عليه بحق عصر رفاعة .

هوامش البحث

(١) ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٦٨ - ١٩٣٩ ، ترجمة كريم عزقول ، (بيروت ١٩٦٨) الفصل الرابع ، ص ٨٩ - ١٣٠ .

(٢) د . أحمد عزت عبد الكريم : حركة التأليف التاريخي في مصر بين التقليد والتجديد ، بحوث في التاريخ الحديث مهداة للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، (القاهرة ١٩٧٦) ٤٣٥ - ٤٤٧ .

(٣) محمد عمارة : الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي - الجزء الأول ص ٨٨ .

(٤) عنوان الطبعة الأولى من هذا الكتاب الذي طبع في لندن ١٨٣٦ :

An account of the manners and customs of Modern Egyptians.

(٥) أنظر د : محمود فهمي حجازي : أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي ، ص ٣٤ - ٣٥ ؛ ومحمد عمارة: المصدر السابق ج١ ص ٩١ - ٢٤٩ .

(٦) د . أحمد عزت عبد الكريم : المصدر السابق .

(٧) عنوان الفصل الثالث من الباب الرابع من الكتاب المذكور .

(٨) الفصل الثالث من الباب الثالث من كتاب «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» .

(٩) الفصل الثالث من الباب الثالث من كتاب «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» .

(١٠) المصدر السابق ص ١٨٤ .

(١١) محمد عمارة : المصدر السابق ج١ ؛ ص٩٤ .

(١٢) مناهج الألباب ـ الباب الخامس ـ الفصل الثاني .

(١٣) تخليص الإبريز ص٥٣ .

(١٤) الباب الرابع من كتاب« المرشد الأمين للبنات والبنين» .

(١٥) الفصل الأول من خاتمة «مناهج الألباب» .

(١٦) تخليص الابريز ص٧٣ .

(١٧) الفصل الأول من خاتمة «مناهج الألباب» .

(١٨) الفصل السادس من الباب الرابع من كتاب «المرشد الأمين» .

(١٩) كتاب «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» .

(٢٠) الفصل الثاني من الباب الأول .

(٢١) فقد استشهد بسورة الأنعام والرعد والنحل والسجدة ويس والرحمن والفتح والواقعة والأنفال والذاريات والبقرة .

(٢٢) عنوان الباب الثاني من نفس الكتاب .

(٢٣) الفصل الثانى من الباب الثانى ـ «مناهج الألباب المصرية» .

(٢٤) الفصل الأول من الباب الثانى من المصدر السابق .

(٢٥) الفصل الثالث من الباب الأول من نفس المصدر .

(٢٦) تمهيد «مناهج الألباب» .

(٢٧) «المرشد الأمين» ـ الباب الرابع ـ الفصل السادس .

(٢٨) تخليص الأبريز ص ٥٧ .

(٢٩) د . محمو فهمى حجازى : المصدر السابق ص ٧٩ ـ ٨٠ .

موقف ألمانيا من الاحتلال البريطانى لمصر

١٩٠٤-١٩١٤

بدا فى أعقاب الوفاق الودى فى أبريل عام ١٩٠٤ وكأن سلطات الاحتلال الإنجليزى فى مصر قد تخلصت من تلك العقبات التى ظلت تعرقل بسط هيمنتها الكاملة على الإدارة المصرية .

زاد من هذا الشعور أن الحكومة البريطانية قد نجحت فى نفس السنة ، وفى أعقاب الاتفاق مع فرنسا ، فى عقد مجموعة من الاتفاقات المماثلة مع القوى الأوربية الكبرى التى تعهدت بنفس ما تعهدت به فرنسا فى مقابل بعض الامتيازات التى سلمت بها سلطات الاحتلال الإنجليزى فى البلاد .

كانت ألمانيا من تلك القوى ، إذ أنها وافقت فى نفس السنة على «عدم الاعتراض على عمل بريطانيا العظمى فى مصر سواء بطلب تحديد موعد معين لإنهاء الاحتلال البريطانى أو بأى شكل أخر»[١] وذلك فى مقابل تسليم حكومة لندن بحرية التجارة فى البلاد ، واحترام الحقوق التى تتمتع به ألمانيا فى مصر بمقتضى المعاهدات الدولية ، بالإضافة إلى ما تتمتع به المدارس الألمانية من حرية ، وألا تقل معاملة الموظفين الألمان العاملين فى الحكومة المصرية عن زملائهم الإنجليز[٢] ، وأخيرا تخصيص منصب مدير «الكتبخانة الخديوية» لألمانى[٣] .

غير أن تطورات الأمور بامتداد العقد موضع الدراسة أدت إلى نتائج مختلفة تماما بحيث أصبحت ألمانيا القوة الأساسية المعارضة لإتمام التسلط البريطانى على مصر .

وتتعدد الدوائر التى جرت فيها تلك التطورات على النحو الآتى :

١ ـ **الدائرة العثمانية** : فقد شهدت تلك السنوات تزايد التغلغل الألمانى ، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، داخل الإمبراطورية العثمانية العتيدة . وقد ترتب على هذا

التغلغل أشكالا شتى من التناقضات الاستعمارية كان أظهرها التناقض الألمانى ـ الإنجليزى .

وقصة الصراع بين لندن وبرلين على النفوذ فى الأراضى التركية خلال هذا العقد قصة طويلة ومتشعبة وإن بلغت ذروتها فى الصراع حول خط حديد برلين ـ بغداد ، وهو الصراع الذى خلف أثار سلبية على العلاقات بين الدولتين الكبريين(٤) .

وقد أمتدت هذه الاثار السلبية إلى مصر ، وكان امتدادا طبيعيا ، فمن ناحية كانت مصر لاتزال ـ من الناحية الاسمية على الأقل ـ قسما من الدولة العثمانية ، ومن ناحية أخرى نظرت الحركة الوطنية المصرية التى تصاعدت خلال تلك السنوات إلى السياسات الألمانية المعادية للاحتلال البريطانى نظرة ترحيب ، بل وتأييد ، وكان من الطبيعى أن تلقى مثل هذه النظرة وتلك المشاعر كل استجابة من الجانب الأخر .

٢ـ **الدائرة الاستعمارية** : فقد عرفت الفترة التالية لعقد الوفاق الودى تحول الصراعات الاستعمارية من الشكل الثنائى السابق إلى شكل غلب عليه طابع التكتلات ، وهو شكل بدا تماما خلال الأزمة المغربية بكل أطورها ابتداء من مؤتمر الجزيرة الأول إلى أزمة اجادير ثم إلى مؤتمر الجزيرة الثانى(٥) .

وبامتداد هذه الأطوار ، وبالرغم من تشابك القوى الاستعمارية المشاركة فيها ، كان وضحا أن كلا من ألمانيا وبريطانيا يمثلان قطبى الرحا . وكان منطقيا مع هذا الوضع أن تنتقل تلك العلاقة العدائية إلى أى ميدان استعمارى تواجدت فيها القوتان ، وكانت مصر أحد هذه الميادين .

٣ ـ **دائرة العلاقات الدولية** : فقد رأى ذلك العقد بروز عملية الاستقطاب فى العلاقات الأوربية بشكل سقطت معه تلك «العزلة المجيدة» التى التزمت بها بريطانيا فى المرحلة السابقة وتأكد معه اتجاهها بخطوات حثيثة وثابتة إلى التفاهم مع القوى المعادية لألمانيا (فرنسا وروسيا) ، وكان وراء هذا الاتجاه «البرنامج البحرى الطموح» الذى أخذت حكومة برلين فى تنفيذه وما تمخض عنه من تزايد المخاوف البريطانية على تفوقها التقليدى فى أعالى البحار .

ومرة أخرى كان من الطبيعى أن تملى هذه العلاقة العدائية على ألمانيا اتخاذ مواقف تجاه السياسات البريطانية فى مصر تتناقض مع ما كانت قد تعهدت به فى بداية الحقبة .

وقد سجل المستر شيتام ، ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة ، هذه الحقيقة فى رسالة له إلى الخارجية البريطانية عام ١٩١١ قال فيها بالحرف الواحد « . . . ليس من قوة قادرة على وقف النفوذ البريطانى سوى ألمانيا على اعتبار أن فرنسا وروسيا تقفان موقفا وديا تجاه الإنجليز ، كذا الولايات المتحدة وإيطاليا ، ثم أن القوى الصغرى لاتستطيع فعل شىء ذى قيمة »(٦) .

بالإضافة إلى هذه التطورات التى أدت إلى حمل الجانب الألمانى للواء المعارضة للاحتلال البريطانى لمصر ؛ كانت هناك مجموعة من المصالح حرصت الحكومة الألمانية على الحفاظ عليها ، وكان من الطبيعى أن تكون تلك المصالح ميدانا للمنافسة .

(١) فمن ناحية كانت هناك العلاقات التجارية الكثيرة بين ألمانيا ومصر ، وتشير الإحصاءات فى تلك الفترة أن ألمانيا قد احتلت المركز الثانى فى مجال الصادرات المصرية ، ولم يسبقها فى هذا المجال سوى بريطانيا بينما سبقت هى كل من فرنسا وأمريكا وروسيا والنمسا(٧) .

صحيح أنها تقهقرت إلى المركز الثالث عام ١٩١٢ وسبقها الأمريكيون فى هذا الميدان ؛ غير أن حجم الصادرات المصرية إليها ظل فى ازدياد ، إذ بينما كانت قيمتها ٣,٠٨٨,٠٠٠ جنيها عام ١٩١١ فقد وصلت عام ١٩١٢ إلى ٣,٨٨٥,٩٠٠ جنيها (٨) .

أما بالنسبة للوردات المصرية فقد تقدمت ألمانيا عام ١٩٠٩ إلى المركز الخامس وظلت محافظة على هذا المركز حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وإن كانت قيمة هذه الواردات ظلت فى تزايد ، فبينما بلغت عام ١٩١٠ ما قيمته ١,٢٦٣,٠٠٠ جنيهاً وصلت بعد ذلك بعامين إلى ١,٤٢١,١٨٠ جنيهًا (٩) .

(٢) من ناحية أخرى كان هناك الموظفون الألمان فى مصر ، ومن إحصائية وضعتها دار المعتمد البريطانى فى القاهرة عام ١٩١١ كان عدد هؤلاء ٢٥ موظفا يعملون فى مختلف الإدرات الحكومية[١٠] .

كان هناك ثمانية من هؤلاء فى نظارة الداخلية[١١] ، وثلاثة فى نظارة المعارف[١٢] ، وواحـد فى نظارة المـاليـة[١٣] ، واثنان فى نظارة الحـقـانيـة[١٤] ، و خـمـسـة فى نظارة الأشغال[١٥] ، وستة فى مصلحة السكك الحديدية[١٦] .

(٣) من ناحية ثالثة كان هناك نظام الامتيازات وكانت ألمانيا من الدول التى تمتعت بهذه الامتيازات بكل ما ترتب على هذا التمتع من تواجد ألمانى مقرر فى المحاكم المختلطة ، ومن قدرة ألمانيا على الاعتراض على أى تغييرات تسعى سلطات الاحتلال البريطانى إلى إدخالها على تلك المحاكم أو على نظام الامتيازات ككل .

ارتكازا على ما أشرنا إليه من تطورات ، وانطلاقا لما سجلناه من مصالح ، يمكن تتبع موقف ألمانيا إبان الفترة موضع الدراسة من الاحتلال البريطانى لمصر من خلال الأحداث التى واجهتها السلطات الاحتلالية ، والسياسات التى حاولت أن تنفذها وكان للألمان موقفا من كلا منهما .

ألمانيا وأزمة العقبة ١٩٠٦ :

وهى الأزمة التى تفجرت عام ١٩٠٦ بين بريطانيا والدولة العثمانية نتيجة لمحاولة الأخيرة الاندفاع بوجودها فى فلسطين إلى شرقى قناة السويس مما رأته حكومة لندن تهديدا خطيرا لمواصلاتها الإمبراطورية فى مصر ، ووصل الأمر بين الطرفين إلى حافة الصدام المسلح[١٧] .

ومنذ المراحل الأولى للأزمة تشككت سلطات الاحتلال البريطانى فى أن للألمان يدا فى دفع الأتراك لتفجير الأزمة .

وقد تأسست هذه الشكوك على مجموعة من الأسباب :

١ ـ أن الأزمة قد تفجرت بالتواكب مع مؤتمر الجزيرة الأول وفى أعقابه وكان من الطبيعى «أن تعمل ألمانيا على تحويل أنظارنا إلى شىء أخر وجدته فى تلك النقطة على شرق الحدود المصرية واستخدمت السلطان أداة له»[١٨] ، على حد تعبير المستر فندلى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة فى تقرير له إلى حكومته فى لندن .

٢ ـ الحملة التى قادتها الصحف الوطنية خاصة «اللواء» أثناء الأزمة والتى أكدت فى كل سطر من سطورها على أن الألمان ، وليس الإنجليز ، هم الأصدقاء الحقيقيون للأمة الإسلامية[١٩] .

٣ ـ الطلب الذى تقدم به ألمانيان[٢٠] ، احدهما ضابط بالجيش ، للسماح لهما بزيارة سيناء وذلك بعد فترة قصيرة من بداية الأزمة[٢١] .

٤ ـ ما علم عن اتجاه نية الأتراك إلى بناء خط حديدى حتى شواطىء قناة السويس ، ويعلق اللورد كرومر على ذلك بقوله «وستتم عملية البناء طبعا تحت إشراف الألمان .وهذه مسألة تمس مصالح بريطانيا العظمى مباشرة وعلى قدر عظيم من الأهمية ، فهى لن تهدد حرية مصر فحسب ، بل يمكن أن تشكل تهديدا تركياً خطيرا على حرية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك امتثالا لطلبات قوة أوروبية أخرى»[٢٢] .

وتبادر السلطات البريطانية إلى العمل : فى القاهرة يجتمع اللورد كرومر مع القنصل الألمانى ويحذره من تحركات الألمانيين ايشبورن واير هارد ويبلغه أن وجودهما فى سيناء قد يدفع إلى الاعتقاد بأن الأتراك يعملون بوحى من الألمان[٢٣] .

وفى لندن يجتمع وزير الخارجية مع الكونت مترينخ ، السفير الألمانى فى العاصمة البريطانية ، ليشير إليه من طرف خفى عن شكوك حكومته بأن قوة أجنبية تدفع السلطان إلى مايقوم به[٢٤] .

وتسارع ألمانيا إلى نفى أية صلة لها بالقضية أو إنها قامت بتشجيع حكومة استنبول بأى شكل على القيام بما قامت به .

فى القاهرة أكد القنصل الألمانى للورد كرومر أن السائحين الراغبين فى زيارة سيناء مجرد سائحين عاديين وليست لديهما أية رغبة فى الذهاب إلى العقبة وأنه نصح الرجلين بعدم القيام بالرحلة(٢٥) .

فى برلين التقى مسئول كبير بالخارجية الألمانية(٢٦) ، بالسفير البريطانى فى ٣ مايو ١٩٠٦ وأكد له إن ألمانيا لم تشجع تركيا فى مسألة الحدود وأن الحكومة الألمانية لا تتدخل فى مسألة ليس لها فيها أية مصلحة وأنه قد افهم السفير التركى إن حكومته لا يمكن أن تساعد السلطان فى هذا الموضوع(٢٧) .

فى نفس الوقت أخذت الصحافة الألمانية تؤكد على أن حكومتها لا يد لها فى مسألة العقبة .

مجلة North German Gazette ، وهى مجلة شبة رسمية ، قدمت هذا التأكيد فى عددها الصادر فى ٢٦ أبريل ، وهو نفس الشىء الذى فعلته مجلة Frank Furter Zeitung قبل ذلك بيوم(٢٨) . نفس الشىء فعلته بعد ذلك بأيام قليلة مجلة Deutche Kolonial Zeitung والمعبرة عن أراء الخارجية الألمانية ؛ فقد أشارت فى مقال بها إلى عقم الرأى القائل بأن ألمانيا قد شجعت السلطان فى مسألة الحدود المصرية ـ التركية وذلك لتعارضه مع المصالح الألمانية المتمثلة فى تزايد مصالح ألمانيا التجارية مع مصر(٢٩) .

ومع كل تلك التأكيدات تتبدد الشكوك البريطانية حول الموقف الألمانى ولكن إلى حين .

الموقف الألمانى من قانون المطبوعات ١٩٠٩ :

فى مارس عام ١٩٠٩ أعادت الحكومة المصرية ، بتوجيه من سلطات الاحتلال ، العمل بقانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١ .

وكان الهدف الأساسى من وراء هذه الإعادة ضرب حرية الصحافة المصرية التى كانت أهم وسائط العمل الوطنى ، ذلك أن القانون المذكور كان يكفل ضرب العمل الصحفى فى ركيزتيه . . . الصحف والصحافيين . . . فبالنسبة للصحف كان بالإمكان تعطيلها لمدد تطول أو تقصر ، بل وإغلاقها نهائيا بقرارات إدارية ، أما الصحافيين فقد خول القانون الجديد تقديمهم للمحاكم الجنائية بعد أن كانت جرائم الصحف من قبل تقدم لمحاكم الجنح .

غير أن هذا القانون من قوانين القمع اعتوره ، من وجهة نظر السلطة ، سببان للضعف . وكان السببان نابعين من نظام الامتيازات :

أولهما : احتمال انتقال الصحف الوطنية إلى ملكية أجنبية وبالتالى صعوبة تطبيق القانون عليها .

ثانيهما : احتمال قيام الصحف الأجنبية الصادرة فى القاهرة بالدور الذى كانت تقوم به الصحف الوطنية قبل قمعها ، وهو احتمال وارد سواء نتيجة لأن الجمهرة الغالبة من المثقفين المصريين آنئذ كانوا يجيدون لغة أجنبية على الأقل ، أو نتيجة لإمكانية أن تصدر بعض تلك الصحف ملحقا عربيا لها .

وكان على سلطات الاحتلال أن تواجه هذين السببين من أسباب ضعف القانون ، وكان الألمان أول من تنبة لهما مما أدى إلى صراع طويل بين الجانبين نجح البريطانيون فى حسم إحدهما لصالحهم بينما كان النجاح فى الأخر من نصيب الألمان .

فيما يتصل باحتمال انتقال ملكية إحدى الصحف الوطنية إلى أجانب فقد تحقق بعد بضعة إيام من صدور القانون حين نقلت صحيفة مصر الفتاة مليكتها لأحد الرعايا الألمان ويدعى الهر كاين .

وكان تعليق المعتمد البريطانى على ذلك إن مثل هذا العمل سوف يفقد القانون كل قيمته(٣٠) .

دعا ذلك سلطات الاحتلال إلى التشمير عن ساعديها لإفساد الخطة الألمانية وبدأت إتصالات واسعة فى القاهرة ولندن وبرلين بهدف دفع الرجل إلى التراجع عن شرائه الاسمى للصحيفة الوطنية قبل أن تحذو حذوها صحف أخرى .

تم أولا تنبية الكونت هتزفلد Hatzfeeldt ،القنصل الألمانى العام فى القاهرة ، بأن البيع صورى وبأنه يجب تخلى الرعية الألمانية عن ملكية الصحيفة ، وكان رده مطالبا باستمهاله إلى حين التشاور مع حكومته(٣١) .

فى برلين تقدم السفير البريطانى بمذكرة يشرح فيها الموضوع ، ولا يأتيه رد لمدة شهر مما يدعوه إلى تقديم مذكرة أخرى جاء فيها : «إن الحكومة البريطانية لا تتصور أن الحكومة الألمانية تدعم عقدا مزيفا ابرم بهدف تمكين صحيفة مصرية تصدر باللغة العربية من إثارة المتاعب فى مصر»(٣٢) .

ويمر شهر آخر دون رد ، ويجأر السير جورست بالشكوى ويقترح تنفيذ القانون على «مصر الفتاة» دون انتظار الموافقة الألمانية(٣٣) . وتبلغ السفارة البريطانية فى برلين الخارجية الألمانية بنية المعتمد البريطانى فى القاهرة(٣٤) .

وعندئذ فقط ، وبعد ٧٧ يوما من بداية القضية ، وبعد أن كاد الأمر يتحول إلى مواجهة دبلوماسية بين الدولتين ؛ يطلب الألمان من رجلهم فى القاهرة التخلى عن ملكية «مصر الفتاة» ويرسل الهر كاين فى ٣ أغسطس ١٩٠٩ إلى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية المصرية يبلغه أنه قد أعاد الصحيفة إلى ملاكها القدامى(٣٥) .

أما على الجانب الآخر المتصل بامكانية فرض القانون على الصحف الأجنبية فقد وقف الألمان موقفا أكثر تصلبا .

ففى أواخر ابريل ١٩٠٩ طلبت الخارجية البريطانية من الحكومة الألمانية ، كما طلبت من سائر الحكومات الأوربية صاحبة الامتيازات ، الموافقة على تطبيق قانون المطبوعات على رعاياها فى مصر .

وبعد شهر جاء أول رد ألمانى وصفه السير جوشن السفير الإنجليزى فى برلين بأنه متفق مع السياسة الألمانية « فى نشر المصاعب أمام المطالب البريطانية حينما وجدت» فقد كان ردا غير محدد يطالب بفتح باب المفاوضات بين الطرفين(٣٦) .

وتستمر الاتصالات لبضعة شهور وتنتهى إلى لاشيء ، فقد صمم الألمان على عدم تطبيق القانون على صحفهم أو رعاياهم ، وانتقلت عدوى الرفض منهم إلى الفرنسيين ، ولحق بهم الإيطاليون والروس والنمساويون الذين كانوا قد اشترطوا لتنفيذ القانون على رعاياهم أن يطبق فى نفس الوقت على سائر الرعايا الأوربيين(٣٧) . ولا تملك السلطات البريطانية فى هذا الجانب إلا التراجع مكتفية بما نجحت فيه من قبل فى تطبيق القانون على الصحافة العربية .

المعارضة الألمانية لتعديل قانون المحاكم المختلطة :

فى يونيه عام ١٩٠٩ ، وإبان احتدام أزمة قانون المطبوعات ، تقدمت الحكومة البريطانية إلى سائر الحكومات صاحبة الامتيازات بطلب لتعديل المادة(١٢) من قانون المحاكم المختلطة .

وقد قضى هذا التعديل بالآتى :

١ ـ تقليل عدد القضاة الجالسين على المنصة فى محكمة الاستئناف إلى خمسة قضاة وفى محكمة الدرجة الأولى إلى ثلاثة .

٢ ـ أن تقوم الحكومة المصرية بتعيين رؤساء المحاكم بما فيهم محكمة الاستئناف .

٣ ـ ألا يزيد عمر القضاة أو المستشارين عن ٦٥ عاما (٣٨) .

وقد وافقت ١٢ دولة على التعديل المقترح ، ولكن كالعادة اعترضت ثلاثة دول(٣٩) تزعمتها ألمانيا . وقد قام الاعتراض الألمانى على أساس أن التعديلات المطلوبة سوف تؤدى فى نهاية الأمر إلى الإضعاف من درجة «تدويل مصر» ، وإن هذا الإضعاف سيؤدى

إلى قوة النفوذ البريطانى على حساب سائر الدول صاحبة الامتيازات وأنه ليس من قوة قادرة على وقف مثل هذا التطور سوى ألمانيا ، ويعلق ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة على هذا الموقف بقوله « قادت ألمانيا خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة المعارضة فى مواجهة مشروعات الحكومة المصرية خاصة فيما يتصل بإصدار قوانين تتطلب الموافقة الدولية»(٤٠) .

وتستمر الاتصالات متقطعة فى محاولة إقناع الحكومة الألمانية بالتخلى عن موقفها المعارض . وبعد أربع سنوات من الاتصالات ، وفى ١٠ ابريل ١٩١٣ يقدم القنصل الألمانى فى القاهرة رد حكومته النهائى على الاقتراح المصرى ويكون بالرفض القاطع .

ويعلق اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية أن «لاجدوى من أى اتصال آخر مع الألمان فى هذا الشأن»(٤١) . وتوافق الخارجية البريطانية على هذا الرأى وترى تأجيل الموضوع برمته والاتجاه إلى إلغاء نظام الامتيازات كلية وهو ما لم يتحقق إلا بعد ذلك بأربعة وثلاثين عام ! (٤٢) .

المعركة حول الموظفين الألمان فى الحكومة المصرية :

فى مايو عام ١٩١٠ غادر الدكتور موريتز مدير الكتبخانة الخديوية مصر بعد أن قدم استقالته من هذا المنصب الذى ظل يشغله منذ عام ١٨٩٦ .

وكان مفروضا تأسيسا على اتفاق ١٩٠٤ الألمانى ـ البريطانى أن يحل محل المدير المستقيل ألمانى أخر ، ولكن كان لسلطات الاحتلال رأى آخر . تمثل هذا الرأى فى أن تلك المكتبة التى تضم مخطوطات إسلامية على قدر كبير من الأهمية تستوجب أن يكون مديرها مسلما ، ورشحت للمنصب مصريا وصفه اللورد كتشنر بأنه شخصية مستنيرة ، بالإضافة إلى تمكنه من الدراسات الشرقية وقدراته الإدارية(٤٣) .

وكان هناك أكثر من سبب وراء الرغبة البريطانية فى استبعاد العنصر الألمانى عن منصب مدير الكتبخانة .

١ ـ أن وجود ألمانى فى هذا المنصب يمكنه من الاتصال بالعالم الاسلامى أكثر من أى منصب آخر(٤٤) .

٢ ـ إن الدكتور بروفر Prueffer الذى رشحته الوكالة الألمانية فى القاهرة لمنصب المدير الجديد للكتبخانة كان على صلة بمحمد فريد وغيره من زعماء الحزب الوطنى(٤٥) .

ولاشك أن التلويح بالطابع الدينى للكتبخانه وترشيح أحد المصريين ليكون مديراً لها قصد به الضغط على الجانب الألمانى أو على الأقل إظهاره فى موقف القوة التى تعرقل الاتجاه إلى احتلال العناصر الوطنية لمناصب قادرة على شغلها .

وإلى جانب الضغط لجأ الجانب البريطانى إلى إسلوب الإغراء مما بدا فى الاقتراح الذى قدمه وزير الخارجية الإنجليزى إلى الكونت مترينخ ، السفير الألمانى فى لندن ، والذى ابدى فيه استعداد الحكومة المصرية لتعين ألمانى محل بروكش باشا مدير متحف الآثار .

غير أن هذا الإغراء لم يكن كافيا ، فقد رد مترينخ بأنه لما كان الألمان من الناحية الفعلية أكثر العلماء دراية بالمصريات ؛ فمن الطبيعى أن يخلف بروكش باشا فى منصبة ألمانى آخر(٤٦) .

دعا ذلك المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى تقديم مزيد من الإغراءات تمثلت فيما يأتى :

١ ـ أن يشغل ألمانى منصب نائب مدير الكتبخانة إذا ما أمكن إنشاء مثل هذا المنصب .

٢ ـ ضمان بتوظيف ألمانى بإدارة الصحة العمومية بمرتب ٦٠٠ جنيهاً سنويا .

٣ ـ الوعد بمنح نيشان للدكتور بروفر(٤٧) .

وبالرغم من كل هذا الإغراءات التى تصور اللورد كتشنر إنها سوف تحسم الموقف ؛ فإن الكونت هتزفلد القنصل الألمانى العام فى القاهرة قد أبلغ دار المعتمد البريطانى برفض حكومته لها والتمسك بمنصب مدير الكتبخانة .

وجاء الرد البريطانى معبرا عن كل ضيق من الرفض الألمانى فمن ناحية تقرر إبلاغ الألمان بأنه سوف يعين فرنسى فى منصب بروكش باشا مع خلو منصب هذا الاخير[٤٨] ومن ناحية أخرى تقرر التشهير بالموقف الألمانى أمام الرأى العام المصرى ، فقد جاء فى التقرير السنوى عن أحول مصر والذى كان يترجم إلى العربية وينشر فى جميع أنحاء البلاد . . . جاء فى هذا التقرير : «وقف الألمان من قضية تعين رعية غير ألمانية فى منصب الكتبخانة الخديوية موقفا متصلبا مما أدى فى نهاية الأمر إلى تعين أحد المستشرقين المعروفين فى هذا المنصب هو الدكتور شاد Shaade»[٤٩] .

وكان التقرير الذى تضمن هذه العبارات القاسية أخر التقارير التى صدرت قبل الحرب الأولى ، وهى الحرب التى اغتنمتها بريطانيا لتطيح بأى وجود ألمانى فى مصر مع قيامها .

هوامش البحث

(1) F.O. 633 / 17 part II No. 80 Lansdowne to Metternich June 15, 1904.

(2)Ibid.

(3) F.O. 633 / 17 part II No.109 Cromer to Lansdowne July 4, 1904 .

(4) Gooch G.P. History of Moddern Europe 1818 - 1919, p. 435 .

(٥) جرانت وتمبرلى (ترجمة محمد أبو درة ولويس اسكندر) : أوربا فى القرنيين التاسع عشر والعشريين ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ص ١٢٣ - ١٦٣ .

(6) F.o. 407 / 177 No. 44 Cheetham to Grey sept.8, 1911 Desp No 94.

(٧) صدرت مصر إلى ألمانيا عام ١٩٠٨ ما قيمته ٨,٧٪ من صادراتها زادت فى العام التالى إلى ٩,٥٪ ووصلت عام ١٩١٠ إلى ١٠,٧٪ أنظر : Annual Repots, 1908, 1909, 1910

(8) Annual Repots, 1911, 1912.

(9) Annual Repots, 1911, 1912.

(10) F.O. 407 / 177 Enc. in No. 615 List of German Employees in Egyptain Service Des. 1911.

(١١) هم البروفسور بيتر مدير المعهد الفنى ، دكتور انجل بك مدير مكتب الإحصاء ، البروفسور دنكلر كبير مفتشى الصيدليات ، الهر جلات مفتش صيدليات ، الهر بيتر مفتش التطهير ، الهر هيجان باشكاتب المديريات ، الأميرالاى فون دومر يشر بك مفتش النظام العام ، والصاغ بول لانجرمان مأمور قسم .

(١٢) دكتور شميت ودكتور لوس الأستاذان بمدرسة الطب والهر كلو بك المفتش بإدارة التعليم الفنى .

(١٣) الهر جوليوس جب الموظف بالجمارك .

(١٤) لم يسجل التقرير اسمهما ولكنه أشار إلى أن أ+ولهما قاضى بمحكمة المنصورة المختلطة والأخر بمحكمة الاستئناف المختلطة .

(١٥) إميل بروكش باشا محافظ المتحف المصرى ، فريتر اهرليج مفتش المبانى ، جوستاف شوميل مفتش مبانى أيضا ، شارلز فون جريم مهندس تنظيم ، وكارل زيمرمان كهربائى المتحف .

(١٦) ج . م فنكلستين مفتش الإشارة ، هوزلر كاتب وابورات ، استلينباوم رئيس تذكرجية ، اوتو كاتب وابورات أيضا ، مونك فى الهندسة وروبن كاتب .

(١٧) د . يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، الملجد ١٣ ، ١٩٦٧ .

(18) F.O. 407 / 167 No. 14 Fiudtay to Grey, Jan, 27, 1906 .

(19) Ibid .

(٢٠) هما : ايشبورن وهو ملازم فى الجيش انضم حديثا للبعثة العسكرية فى طوكيو وايرهارد .

(21) F.O. 407 / 167 No. 46 Cromer to Grey, Feb. 17, 1906 .

(22) F.O. 407 / 167 No. 98 Cromer to Grey,April. 11, 1906 .

(23) F.O. 407 / 167 No. 40 Cromer to Grey, Feb. 17, 1906 .

(24) F.O. 407 / 168 No. 122 Grey to Lascelles, April. 30, 1906 .

(25) F.O. 407 / 167 No. 41 Cromer to Grey, Feb. 17, 1906 .

(٢٦)هو الهر فون تشرشكى Von Tschirschky

(27) F.O. 407 / 168 No. 127 Lascelles to Grey, May 3, 1906 .

(28) F.O. 407 / 168 No. 124 Lascelles to Grey, April 30, 1906 .

(29) F.O. 407 / 168 No. 140 Lascelles to Grey, May 15, 1906.

(30) F.O. 407 / 174 No. 51 Gorst to Grey, April 17, 1909 .

(31) F.O. 407 / 174 No. 55 Grey to Goschen , April 30, 1909 .

(32) F.O. 407 / 174 No. 81 Grey to Goschen , June 9, 1909 .

(33) F.O. 407 / 174 No. 96 Grey to Goschen , June 20, 1909 .

(34) F.O. 407 / 174 No. 99 Count De Salis to Grey, July 10, 1909 .

(35) F.O. 407 / 174 No. 124 Craham to Grey, Aug. 8, 1909 .

(36) F.O. 407 / 174 No. 77 Goschen to Grey May. 26, 1909 .

(٣٧) د . خليل صابات ، د . سامى عزيز ، د . يونان لبيب رزق : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٢٤ ، ص٢٦٢- ٢٧٣ .

(38) Annual Report,1909 .

(٣٩) هى ألمانيا والنمسا وبلجيكا .

(40) F.O. 407 / 174 No. 44 Cheetham to Grey Sept 8, 1911 .

(41) F.O. 407 / 180 No. 134 Kitchener to Grey, April 20, 1913 .

(٤٢) وذلك فى المؤتمر الذى انعقد فى مونترو عام ١٩٣٧ .

(43) F.O. 407 / 177 No. 390 Kitchener to Grey, Oct .26, 1911 .

(44) Ibid .

(45) F.O. 407 / 174 No. 496 Grey to Sir E. Goschen ,Nov. 10, 1911.

(46) F.O. 407 / 174 No. 496 Grey to Goschen ,Nov. 13, 1911 .

(47) F.O. 407 / 178 No. 51 Kitchener to Grey, Jan. 27, 1912 .

(48) F.O. 407 / 178 No. 87 Grey to Kitchener , Feb. 23, 1912 .

(49) Annual Report,1913 .

أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية
١٩٠٩ ـ ١٩١٢

فى ٢٥ مارس عام ١٩٠٩ أصدر «مجلس النظار المصرى» قرارا بعودة العمل «بقانون المطبوعات» الصادر فى نوفمبر ١٨٨١ .

وكانت عودة العمل بهذا القانون الذى يمنح صلاحيات واسعة للسلطات الإدارية بفرض الغرامات على الصحف ، أو إنذارها ، أو تعطيلها لفترة قد تطول أو تقصر ، أو حتى إغلاق هذه الصحف[1] ؛ كانت عودة العمل بهذا القانون نتاجاً طبيعيا لذلك الصراع الطويل والمرير الذى احتدم خلال السنوات السابقة على عودة إصداره بين الحزب الوطنى من ناحية وسلطات الاحتلال تساندها القوى التقليدية فى الحكم من ناحية أخرى .

وكان قد بطل العمل بهذا القانون منذ عام ١٨٩٤ ، وتعود أسباب ذلك الإبطال إلى محاولة الخديوى عباس حلمى الثانى استعماله ضد جريدة «المقطم» الاحتلالية على حد اعتراف صاحب هذه الجريدة نفسه[2] ، كما أن الاستمرار فى تطبيق القانون ـ خاصة على الصحف الأجنبية ـ أدى إلى مشاكل دولية بالغة التعقيد كما حدث فيما هو معروف بحادث جريدة «البوسفور إجبيسيان» عام ١٨٨٥[3] ، وكان العجز عن تنفيذ القانون على «الصحافة الأجنبية» فى الوقت الذى ينفذ فيه على الصحف العربية مما يفتح الباب عريضاً أمام أصحاب هذه الصحف باللجوء إلى تمليك صحفهم اسمياً لأوربيين أو أشخاص يتمتعون برعوية الدول التى تتمتع بالإمتيازات فى البلاد . ومن ثم كان آخر عهد الصحافة المصرية بذلك القانون خلال القرن التاسع عشر هو الإنذار الذى ناله المؤيد سنة ١٨٩٤ حيث طوى من ذلك العهد فلم ينشر إلا فى مارس سنة١٩٠٩[4] .

وطوال عقد كامل ـ بعد ١٨٩٤ ـ ظلت السلطات البريطانية راضية عن الحرية التى تمتعت بها الصحف المصرية ، إذ أنها لم تؤثر تأثيراً جدياً فى تخويف سلطات الاحتلال أو

زعزعة مركزها ، بالعكس كانت هذه السياسة فرصة «الكرومر» للتفاخر بهذه الحرية التى لم تتمتع بها الصحافة المصرية من قبل ، كما رأى الإنجليز فى هذه الحرية فرصة لتعبر بها الحركة الوطنية الوليدة عن نفسها بأساليب مشروعة ومنظورة بدلا من أن تلجأ إلى الأساليب السرية التى قد تتجه إلى العنف وهو ما حرص الاحتلاليون على تجنبه لأطوال مدى ممكن .

ولكن مع اشتداد عود الحركة الوطنية ، ومع استعمال هذه الحركة «للصحافة» كسلاح أساسى فى معركتها ضد الاحتلال كان لابد أن تعمل سلطاته على فل هذا السلاح ومن ثم تم إعادة إحياء القانون المذكور ، وهناك علامات واضحة على الطريق بين عامى ١٩٠٥ - ١٩٠٩ والذى انتهى أخيراً بعودة صدور القانون :

١ ـ ففى خلال «الأزمة المقدونية» فى أواخر عام ١٩٠٥ هاجمت اللواء موقف الدول الأوربية من الدولة العثمانية ـ خاصة إنجلترا ـ هجوماً عنيفا[٥] مما دعا المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى أن يكتب لوزير الخارجية فى لندن يتحدث عن أضرار حرية الصحافة «لأنها تركت الميدان مفتوحاً لجهود المحرضين على الجامعة الإسلامية الذين أخذوا فى إثارة التعصب الدينى فى مقالات يومية»[٦] .

٢ ـ تحتدم الأزمة المعروفة بأزمة العقبة خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ وتتخذ منها الصحافة الوطنية موقفاً معادياً للاحتلال مما أدى إلى أن يعتقد المعتمد البريطانى فى القاهرة أن البلاد على حافة ثورة دينية سببها هذا الموقف[٧] ، مما دعاه إلى أن يعاود التفكير فى إعادة القانون ، فكما كتب للسير «إدوارد جراى» أنه قد علم من مستشاريه القانونيين «أن للحكومة المصرية الحق فى إيقاف أى جريدة طبقاً لقانون للصحافة لا يعمل به منذ عدة سنوات وسوف تعيد الحكومة المصرية إليه الحياة»[٨] .

٣ ـ لا يلبث أن يشهد النصف الثانى من نفس العام(١٩٠٦) «حادثة دنشواى» وما صاحبها من حملة اللواء على الاحتلال وسلطاته ــ مما هو معروف ــ مما يدعو كرومر إلى أن يعلن بصراحة فى تقريره السنوى عن العام المذكور عن «وجوب تقييد حرية الصحف»(٩) .

٤ ـ أدى فشل سلطات الاحتلال فى اللجوء للأسلوب القضائى للحد من هجوم الصحف الوطنية إلى الإصرار على إعادة صدور القانون ، وقد وضح هذا الفشل تماماً عندما هاجم الشيخ جاويش فى اللواء الإجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية فى السودان ضد الثورة التى قامت فى قرية الكاملين فى الجزيرة واعتبرها «دنشواى أخرى»(١٠) .

ولما قدم الشيخ جاويش إلى المحاكمة بتهمتى «نشر أخبار كاذبة» و«إهانة نظارة الحربية» برأته المحكمة الإبتدائية من التهمة الأولى وعاقبته بغرامة عشرين جنيها على التهمة الثانية ، ولم تلبث محكمة الإستئناف أن برأته من التهمتين .

وكانت هذه الأحكام بمثابة لطمة لسلطات الاحتلال كما أدت إلى شيوع الإحساس بأن مجابهة الصحافة الوطنية فى ظل القانون العادى لن يحقق لها ما تصبو إليه مما دعا جورست إلى أن يعلن فى تقريره فى نهاية العام «أن أفضل وسيلة لمواجهة هذه الصعوبات تطبيق قانون المطبوعات»(١١) .

٥ ـ ومن العلامات التى لا يمكن إغفالها فى الطريق نحو إصدار القانون تولى جورست لمنصب المعتمد البريطانى فى القاهرة خلفاً «لكرومر» واتباعه أسلوب الملاينة مع الخديوى فيما عرف «بسياسة الوفاق» مما أدى إلى اتفاق مصلحة السلطة الشرعية ــ أى الخديو ــ مع مصلحة السلطة الفعلية ــ أى الاحتلال ــ ، ولم يبق ثمة ما يدعو سلطات الاحتلال إلى الإبقاء على «حرية الصحافة» ، إذ أن خوفها من استعمال القانون ضد الصحف الناطقة باسمها قد زال بالإتفاق مع الخديو .

هكذا أعيد إحياء القانون فى مارس ١٩٠٩ أساساً بهدف ضرب الحركة الوطنية فى صحفها .

وإذا سلمنا أن مفهوم العمل الوطنى فى مصر طالما بقيت قوات الاحتلال البريطانى على أراضيها يتمثل فى العمل على إخراج هذه القوات ، لوجدنا بحق أن الحزب الوطنى هو صاحب هذا الاتجاه خلال سنى ما قبل الحرب ؛ وبالتالى فإننا عندما نؤرخ للحركة الوطنية المصرية فى تلك الحقبة فإنما نؤرخ فى الحقيقة لهذا الحزب .

ورغم أن العمل السياسى للحزب الوطنى المصرى قد ارتبط بأساليب معينة فى تلك الفترة قد لاترضى المفاهيم الوطنية الحالية مثل دعوة زعماء هذا الحزب للارتباط بالدولة العثمانية ، والالتفاف حول كرسى الخلافة ، مما دعا بعض خصومه لاتهامه بأنه ليس موالياً تماماً لفكرة «الوطنية المصرية» ؛ إلا أن مؤسس هذا الحزب لم ير أبداً أى تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة .

فعندما اتهمت جريدة «الطان» الفرنسية مصطفى كامل بأنه يعمل على استبدال الانجليز بالأتراك وأنه لامعنى للوطنية عند المصرى(١٢) ، رد الزعيم الوطنى على الجريدة الفرنسية بمقال طويل فى اللواء بعنوان «مصر للمصريين ــ وطنية وجامعة إسلامية» مبدياً رأيه بأنه ليس ثمة تعارض بين المبدأين . . مصر للمصريين . . ومصر للخليفة(١٣) .

كما أرسل مصطفى كامل خطاباً إلى جريدة «الديلى جرافيك» الإنجليزية نشرته فى ١٥ أغسطس ١٩٠٦ رداً على مقالات لها فى نفس المعنى أكد فيه رأيه بأن «مصر للمصريين»(١٤) .

ونحن لانناقش هنا مدى صواب اتجاه الحزب الوطنى نحو دولة الخلافة أو عدم صوابه إنما نرغب أن نؤكد حقيقة هامة وهى أن اتجاه هذا الحزب الأساسى نحو العمل على إجلاء البريطانيين مستعيناً بأى وسائل قد أرضى المشاعر الوطنية المصرية ، ولادليل على هذا أكثر من اعتراف كافة أطراف الصراع السياسى فى الوطن المصرى فى تلك

الأعوام ـ وعلى رأسهم ممثلى الاحتلال البريطانى فى البلاد ـ أن هذا الحزب يمثل اتجاه غالبية المصريين .

وهذا الاعتراف فى حد ذاته إنما يمنحنا الحق أن نعتبر الحزب الوطنى ممثلاً للحركة الوطنية المصرية فى تلك الآونة ، ومن ثم فإن تجسيد عملية الصراع بين تلك الحركة وبين الراغبين فى القضاء عليها ـ وعلى رأسهم الاحتلال والخديو ـ إنما يكون بإبراز تفاصيل هذا الصراع بين هؤلاء وبين الحزب متمثلاً فى صحفه ورجاله .

وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أن نلقى نظرة على موقف «الحزب الوطنى» فى أعقاب صدور القانون فى أوائل عام ١٩٠٩ .

لاشك أن العام السابق على صدور هذا القانون كان عاماً حافلاً بالنسبة للحزب ظهرت خلاله تطورات هامة أثرت فى مركزه تأثيراً كبيراً :

تمثل التطور الأول فى وفاة زعيم الحزب ومؤسسه فى أوائل تلك السنة ـ ١٩٠٨ ـ وبرغم أن هذه الوفاة الدرامية لسياسى فى شرخ الشباب اكتسب شهرة فى مصر والخارج . . نقول برغم أن هذه الوفاة قد تركت أثراً عاطفياً بليغاً فى نفوس المصريين دعتهم جميعاً ـ خصومه وأصدقاءه ـ إلى تمجيده وتمجيد مبادئه إلى حد أن رجلاً من ألد خصومه مثل أحمد لطفى السيد قد تبنى مشروع جمع التبرعات لإقامة تمثال له . . . إلا أن الشطحات العاطفية لاتلبث ـ كعادتها ـ أن تنطفئ ولا تبقى سوى المصالح التى تختار لكل طرف جانبه ولايبقى سوى أن نحسب أثر وفاة الرجل فى مركز حزبه .

لاجدال فى أن الظروف الموضوعية التى نشأت فيها زعامة مصطفى كامل قد اختلفت إلى حد كبير عن الظروف التى نشأت فيها زعامة خلفه ، فالتنافس السياسى بين الخديو والمعتمد البريطانى ، والصراع الاستعمارى بين أكبر قوتين استعماريتين فى العالم فى ذلك الوقت ـ فرنسا وبريطانيا ـ كانا الدعامتين الأساسيتين ـ إلى جانب صفات مصطفى كامل الشخصية بالطبع ـ اللتين قامتا عليهما زعامته فى الداخل وشهرته فى الخارج .

وتوطيد الزعامة واكتساب الشهرة كانا بلا شك ثروة محسوبة إلى جانب العمل الوطنى وكان معنى فقدان صاحبها خسارة لهذه الثروة .

أما التطور الثانى فقد نتج عن التغيرات الدستورية العميقة التى طرأت على تركيا خلال نفس العام وأثر هذه التغيرات فى نوعية العلاقات بين الحزب الوطنى وبين الدولة العثمانية وانعكاس هذه النوعية على مركز الحزب فى البلاد .

ففى خلال الأحداث التى اضطرمت بها استنبول نتيجة لهذه التغيرات وقفت إنجلترا إزاء تركيا وقفة الصديق والحامية للإسلام بدلاً من أن تكون عدوتها اللدود ، وقد رأى المستر بلنت ـ ويمكن أن يؤخذ برأيه دون اتهامه بالتحيز لبلاده نتيجة لما عرف عن مواقفه الشريفة فى الدفاع عن القضية المصرية ـ رأى بلنت أنه نتج عن هذا الموقف أن «ذهبت عن العاطفة الوطنية المصرية ما كان يعززها من الشعور بالجامعة الإسلامية . وقد أصبح الحزب الوطنى بعدها سياسياً ودستورياً تماماً بعد أن كان إسلامياً ضمناً»(١٥) .

ثم نجد التطور الثالث فى غير صالح الحزب الوطنى متمثلاً فيما تم بين الخديو والمعتمد البريطانى فى القاهرة فيما عرف «بسياسة الوفاق» وقد أدت هذه السياسة إلى هزة عنيفة داخل الحزب .

فإنه لما كان الخديو عباس ـ طالما بقى معادياً للاحتلال ـ السند الرئيسى للحزب ، ولما كان تشكيل الحزب بالتالى قد تأثر إلى حد كبير بهذه المساندة فانضمت إليه بعض فئات المعتدلين وآخرون ممن يسعون وراء لقب أو مركز كنتيجة لرضاء الخديو عنهم . . كان لابد مع هذا أن يحدث أمر من أمرين بعد إقرار سياسة الوفاق ؛ فأما أن يظل الحزب على ولائه للخديو ويتخلى بالتالى عن ولائه للقضية الوطنية ، وأما أن يعادى «صاحب السلطة الشرعية» كنتيجة لتخليه عن هذه القضية . . وكان منطق الأمور مع الاحتمال الثانى فإن تخلى الحزب عن عدائه للاحتلال ومطالبته بالاستقلال كان سينهى وجوده السياسى بلا جدال .

ومن ثم لم يكن أمام القيادة الجديدة ـ مادامت وطنية ـ مجال للاختيار فسارت فى الطريق الصحيح ، ونتجت عن ذلك نتيجتان خطيرتان أثرتا فى موقف الحزب تأثيراً عظيماً :

١ ـ فقدان مساندة الخديو نهائياً وكسب عدائه .

٢ ـ بدأ التشكيل السياسى للحزب الذى تم فى ظل ظروف العلاقات الودية السابقة مع عباس الثانى يهتز اهتزازاً عنيفاً وبدأت انشقاقات أصحاب المصالح والمعتدلين ، الذين رأوا أنه ليس ثمة فائدة من معاداة الخديو ، تتوالى عن الحزب . وقد حدثت بعض هذه الانشقاقات بهدوء باستقالة أصحابها من الحزب أو من لجنته الإدارية ، كما حدث بعضها بما يشبه الفرقعة كما ظهر عندما أعلن «محمد فريد وجدى» صاحب جريدة «الدستور» خروجه عن الحزب فى جريدته فى ٢٠ أبريل ١٩٠٩ فى مقال طويل شغل صفحتين فيها ، ولما ساق مبررات هذا الخروج كان أولها وأهمها ـ فى رأيه ـ معاداة الحزب للخديو[١٦] .

وقد نتج عن خروج هؤلاء من الحزب أن وقع تماماً فى أيدى المتطرفين من أعضائه من أمثال عبد العزيز جاويش وأحمد حلمى وسيد على واسماعيل شيمى وغيرهم .

وقد عبر الخديو عباس الثانى عن رأيه فى هذا الموقف حين سجل فى مذكراته أنه بعد وفاة مصطفى كامل «اتجه الحزب الوطنى اتجاهاً مخالفاً لخطته الأولى ، ولم تعد له قيادة فى مستوى الأحداث ، فإن محمد فريد لم يكن له ذكاء سلفه ونفوذه ولم يكن يعرف كيف يفرض إرادته . وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد حاول أكثر من مرة أن يفلت من سلطة مصطفى كامل ونظام الحركة الوطنية ، فلم توفى الزعيم انشق جاويش ومن معه من المتطرفين الوطنيين»[١٧] .

وفى ظل كافة هذه الظروف كانت نتيجة الصراع المنتظر بين تلك القوى الهائلة متمثلة فى الاحتلال والخديو والوزارة متضامنة من ناحية وبين الحزب الوطنى من ناحية أخرى . . كانت معروفة مقدماً .

ونستطيع أن نؤكد أنه كان على الحركة الوطنية المصرية المتمثلة فى هذا الحزب أن تغير من تكتيكاتها لمجابهة الظروف الجديدة . . . ولكن هذا التغير لم يحدث . . . ولما كانت الشعوب بطبيعتها لاتلبث أن تسقط قياداتها السياسية التى لا تستطيع أن تضع آمالها وأحلامها موضع التنفيذ لهذا فقد كان طبيعياً تماماً أن نجد الشعب المصرى ينحى الحزب الوطنى عن قيادته فى أعقاب الحرب الأولى بعد أن وجد قيادة أخرى عبرت عن مطالبة بأسلوب الثورة لا بأساليب المناورات السياسية . وقيادة الحزب الوطنى كانت تنأى دائماً بنفسها عن أسلوب الثورة ؛ هذا لأنها كانت تضع فى حسبانها دائماً أن هذا الأسلوب هو الذى أدى إلى الاحتلال البريطانى للبلاد وكانت دائماً تتهم «عرابى» أنه قد أسقط البلاد فى براثن الإنجليز نتيجة لاتباعه هذا الأسلوب .

وفى ضوء كل هذا نستطيع أن نسوق تفاصيل الصراع بين الحزب الوطنى وبين أعدائه فى ميدان الصحافة .

ويلزم فى بداية حديثنا عن هذا الموضوع أن نبحث موقف صحافة الحزب فى أعقاب صدور القانون فى مارس ١٩٠٩ .

كان اللواء هو لسان حال الحزب والناطق الرسمى باسمه ، ورغم المتاعب التى بدأت تكتنفه بعد تولى الشيخ عبد العزيز جاويش لرئاسة تحريره من خروج بعض المحررين المشهورين منه مثل أحمد حلمى ، أو اعتصاب عماله أحياناً مطالبين بزيادة أجورهم مما دعا إلى طبعه فى أحد الأيام فى مطبعة جريدة أخرى ، رغم ذلك إلا أنه ظل أقوى صحف الحزب بل ظل أقوى الصحف المصرية قاطبة خلال ماتبقى من عام ١٩٠٩ وأوائل ١٩١٠ حتى تخلى الحزب الوطنى عنه وأصدر جريدة «العلم» فى مارس من العام الأخير .

ومع اللواء كانت هناك الجرائد الأخرى التى آمنت بمبادىء الحزب الوطنى ونسبت نفسها له وكافحت من أجله وتقبلها الحزب بين صفوفه وهى «مصر الفتاة» التى كانت تصدر من القاهرة ، و« وادى النيل» التى كانت تصدر من الاسكندرية .

ومع هاتين الجريدتين صدرت «القطر المصرى» التى كان يحررها أحمد حلمى محرر اللواء السابق والذى اعتبر نفسه أميناً على مبادئ الحزب ، ورغم تجاهل اللواء ولجنة الحزب الإدارية للقطر المصرى فى البداية إلا أن الاضطهاد العنيف الذى عانى منه أحمد حلمى من سلطات الاحتلال ومن الحكومة أدى إلى أن يعود رجال الحزب للتعاطف معه مرة أخرى .

ثم نجد الجريدتين الأخيرتين اللتين خرجتا من حلبة الصراع قبل أن يبدأ ؛ «ضياء الشرق» التى أصدرها محمود حسيب بك عام ١٩٠٨ ، والتى توقفت قبل أن تنتهى نفس السنة ، و«الدستور» التى كان يمتلكها ويصدرها محمد فريد وجدى والتى خرجت عن الحزب بعد صدور القانون بأقل من شهر ثم لم تلبث أن توقفت نهائياً عن الصدور قبل نهاية نفس العام ، وقد نعاها صاحبها إلى قرائها فى آخر أعدادها وقدم تبريرات متعددة لاحتجابها كان أهمها أنه لما دخل ميدان الصحافة دخله عن غير خبرة كافية بما يستلزمه هذا الميدان من مال طائل لا يملكه(١٨)!!

ومن استعراض هذه الجرائد التى بقيت على ولائها للحزب بعد صدور القانون فقد كان «القطر المصرى» أشدها عنفاً ولهذا مالبث أن عُصف به وبصاحبه بعد شهور قليلة من القانون ، وكان « وادى النيل» أكثرها اعتدالاً ولهذا عاشت طويلاً ولم تغلق الحكومة أبوابها ــ إلا فى ربيع ١٩١٢ ــ على أى حال فإن قصة هذا الصراع تستحق تسجيلها منذ بدايتها . .

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من مراحل الصراع بين صحف الحزب الوطنى من ناحية وبين سلطات الاحتلال والحكومة من ناحية أخرى :

المرحلة الأولى : وهى التى سبقت حادث اغتيال بطرس باشا غالى رئيس مجلس النظار فى فبراير ١٩١٠ .

المرحلة الثانية : وهى التى تلت تلك الحادثة والتى استمرت حتى أواخر ١٩١٢ حين أغلقت «العلم» آخر جرائد الحزب الوطنى التى استمرت فى الصدور .

١ ـ مرحلة ما قبل اغتيال بطرس باشا غالى ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ :

وقد تحكم فى السياسة البريطانية خلال هذه المرحلة عاملان مهمان أجبرا من بيدهم تنفيذ «قانون المطبوعات» على أن ينفذوه فى أضيق نطاق وبأخف صورة :

العامل الأول : كانت سلطات الاحتلال البريطانى والحكومة المصرية تتصوران أنه بعد عقد الأتفاق الودى مع فرنسا ١٩٠٤ فلن يكون هناك ثمة عقبات نحو تطبيق القانون على الأجانب فى مصر ، ولكن مالبثت وزارة الخارجية البريطانية أن صدمت عندما طلبت موافقة الدول على تنفيذ هذا القانون على رعاياها فوجدت أن فرنسا مع ألمانيا فى طليعة المعترضين على هذا التنفيذ .

وإذا كنا لسنا فى صدد الحديث عن تفاصيل تطور هذه المعارضة إلا أن هناك حقيقة أساسية يجب أن نسجلها فى هذا الصدد وهى أنه نتيجة لهذه المعارضة فإنه لم يتح لهذا القانون قط فرصة التطبيق على رعايا الدول صاحبة الامتيازات .

وكان لهذا معنى كبير تعرفه سلطات الاحتلال والحكومة المصرية كما يعرفه أصحاب الجرائد الوطنية ، وهو إمكان تحويل ملكيات جرائدهم إلى واحد من رعايا تلك الدول بصفة اسمية ، وبهذا تتمكن الجريدة من الاستمرار على نفس سياستها الوطنية المعادية للاحتلال دون خوف من إنذار أو إغلاق .

وبناء على هذا الوضع فقد خشى المعتمد البريطانى فى القاهرة من أن يؤدى تنفيذ القانون بعنف إلى مثل هذا الموقف الذى لن يكون له سوى نتيجة من نتيجتين . . إما الدخول فى مباحثات دولية معقدة لإبعاد الحماية الأجنبية عن الصحف الوطنية التى قد تلجأ للحصول عليها ، وإما أن يظهر جانب القصور من القانون بعجزه عن التطبيق على الصحف التى ملكت للأجانب وفى هذه الحالة لن يكون له أى قيمة على الإطلاق .

ومن ثم فلم يكن هناك سوى طريق واحد وهو تنفيذ . . برفق . .

العامل الثانى : أدت الضجة العظيمة التى صاحبت صدور القانون فى الداخل والخارج ، وما صحاب هذه الضجة من مظاهرات ومناقشات على كافة المستويات ، كذا الهزة التى كادت تصيب الوزارة المصرية من جرائه[١٩] .

. . . أدى كل هذا إلى ضرورة تجنب الإثارة لبعض الوقت ، وكان معنى اتخاذ إجراءات عنيفة وقاسية ضد الصحف فى تلك الفترة استمراراً لهذه الإثارة بل واحتمال تحولها فى أى وقت إلى إنفجار .

وبالوعى بهذه الإعتبارات كتب ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة بأنه لن يتم تطبيق قانون المطبوعات إلا فى الحالات المتطرفة[٢٠] ، وبهذا الوعى اتبع المحتلون البريطانيون سياسة لينة تماماً نحو تنفيذ القانون على الصحف الوطنية خلال ما تبقى من عام ١٩٠٩ وبداية ١٩١٠ حين اغتيل بطرس باشا فتحول الموقف تماماً لصالحهم .

إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر . . . جانب الحزب الوطنى وصحفه ، فبعد هدوء الزوبعة التى حدثت فى أعقاب صدور القانون كان على رجال هذا الحزب أن يراجعوا موقفهم ويرسموا سياسة جديدة لمواجهة أحكام القانون الجديدة .

ولبضعة شهور يشيع تماماً الإحساس فى نفس قارىء الصحف الوطنية أنها تتحسس طريقها الجديد ، بمعنى آخر يمكن أن نقول أن الحزب الوطنى كان خلال الشهرين أو الثلاثة شهور التى تلت القانون يستكشف الطريق التى يمكن أن تسير عليه صحافته فى ظل القانون الجديد .

وفى خلال فترة الاستكشاف تلك نحس أن حدة لهجة الصحف الوطنية قد خفت نوعاً ؛ فهذه ملاحظاتها على تقرير المعتمد البريطانى الذى نشر عن عام ١٩٠٨ ــ والتى كانت قد اعتادت خلال السنوات السابقة أن تقابل هذا التقرير بعاصفة من الهجوم ــ نقول أن ملاحظاتها عن هذا التقرير الذى نشر فى أبريل ١٩٠٩ كانت أقرب للإنتقادات الهينة منها إلى الهجوم الجارح الذى اعتادت عليه من قبل[٢١] .

ونجد هذه الصحف الوطنية تنغمس فى مناقشات حادة حول خطبة «باحثة البادية» فى منتدى حزب الأمة مطالبة بالسفور وبنوع من المساواة بين الرجل والمرأة فى ١٨ مايو وتظل لبضعة أيام لاتنبس بكلمة عن الاحتلال وكأنما غادر البريطانيون البلاد ولم يبق لها من مشاكل سوى قضية الرجل والمرأة ! !

ثم لا يلبث أن يسوق القدر فرصة عظيمة لهذه الصحف لتتجنب الخوض فى غمار معارك جديدة مع الاحتلال والخديو ، وقد تمثلت هذه الفرصة فى الأحداث الجسام التى اجتاحت استنبول خلال مايو عام ١٩٠٩ والتى انتهت بالإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثانى ، وكان من الطبيعى فى هذه الظروف أن ينصب اهتمام صحف الحزب الوطنى تاماً على تلك الأحداث لا سيما إذا وضعنا فى الإعتبار «العلاقة الخاصة» بين هذا الحزب وبين الدولة العثمانية .

وفى تلك الفترة التى اتسمت بالحذر والحيطة ، والتى غلب عليها طابع استكشاف المواقع الجديدة للحركة الوطنية ، كان هناك مناقشات عميقة حول طبيعة هذه المواقع .

رأى بعض أصحاب صحف الحزب الوطنى ضرورة توفير غطاء قانونى لحمايتهم ؛ وذلك بدفع صحفهم إلى ملكيات أوربية اسمية مشمولة بحماية الإمتيازات الأجنبية يتمكنون فى ظلها من ممارسة حريتهم فى التعبير والنقد ، وفعلاً بادر «يوسف بك المويلحى وشركاه» أصحاب جريدة مصر الفتاة ببيعها هى ومطبعتها إلى «أوجست كاين» الألمانى فى ٥ أبريل ١٩٠٩ ، وتتضح تماماً اسمية هذا البيع عندما تؤكد الجريدة أنها ستستمر فى سياستها القائمة على إعلاء منار الحق ، والأخذ بناصر الضعيف ، والإنتصار للمظلوم ، والدفاع عن الشعوب المهضومة الحق ، المهانة الجانب ، المغلوبة على أمرها(٢٢) . كما تعلن أن نفس قلم التحرير سيبقى كما كان ليعاون كاين على المهمة الشاقة التى أخذها .

وقد ظهر فى الصحف الوطنية اتجاه آخر يستنكف هذا السبيل بالحصول على الحماية الأجنبية التى رأت «أنه ليس من الوطنية أن نرتكز على الأجانب ونجعلهم دروعاً

نحتمى بها فى جهادنا وأنه يجب علينا أن لا نخشى هجمات أعدائنا بل نقابلهم بصدورنا كما يقابل الجندى عدوه فى ساحات الوغى . وأن الفخر كل الفخر أن تنال من جسومنا اليد الإستبدادية ما تجعل فيه أثراً إذا آلمنا وقعه فإنه يبقى عنواناً على جهادنا الشريف فى استقلال الوطن العزيز»(٢٣) .

وهكذا وفى خلال شهرين من صدور القانون كانت تلك المرحلة الاستكشافية قد انتهت وبدأ كل طرف من أطراف الصراع السياسى يأخذ مكانه . . اللواء عادت إلى الهجوم على الاحتلال بصورة مقنعة أولاً كأن تتحدث عن «الحرية» عموماً ولكن القارىء يحس تماماً أن هذه الحرية تجتاز فعلاً محنة فى مصر ، أو تنقل بعض المقالات التى تمس مصر وتهاجم الاحتلال عن الجرائد الأجنبية ، ولكن حتى هذا الهجوم المقنع لم يستمر طويلاً وعاد اللواء إلى سابق عهده وعنفه مع الاحتلال والحكومة والخديوى .

«ومصر الفتاة» كانت أشد تطرفاً ، فما أن نجحت فى الحصول على الحماية الألمانية حتى كانت تشن أقسى وأعنف حملة لها على الاحتلال والوزارة ، ففى اليوم التالى لإعلان ملكية «الهر كاين» لها تصف جورست بأنه «واضع السم فى الدسم» وبأنه يقتل ولا ترى يده(٢٤) . وفى اليوم الذى يليه تهاجم بطرس باشا غالى وتصفه بأنه جلاد الصحافة المصرية فى مقال بعنوان «عشماوى فى رأس الوزارة»(٢٥) .

وكانت أمام سلطات الاحتلال ــ على ضوء هذا الموقف ــ مهمتان ثقيلتان :

الأولى : وهى عاجلة وتتمثل فى العمل على إعادة وضع «مصر الفتاة» على ما كانت عليه قبل نجاح أصحابها فى الحصول على الحماية الأجنبية ، وكان يمكن أن يتم هذا بأحد طريقين ؛ إما بموافقة الدول الأوربية المعنية وعلى رأسها ألمانيا ــ التى ينتمى إليها المشترى الاسمى للجريدة ــ بتنفيذ القانون على رعاياها ومن ثم تعامل «مصر الفتاة» كبقية الصحف الوطنية مادام قد وقع صاحبها فى دائرة تنفيذ القانون ، بمعنىً آخر أن تحل مشكلة «مصر الفتاة» فى إطار حل مشكلة الصحافة الأجنبية عامة . وإما بإجراء محادثات ديبلوماسية خاصة تستهدف تنحية «كاين»

عن ملكيتها بالضغط عليه من ممثلى دولته السياسيين فى القاهرة . وعلى أى حال فأى الطريقين كان يستلزم الإسراع خوفاً من أن يؤدى نجاح خطة «مصر الفتاة» إلى إغراء الآخرين على الحذو حذوها .

الثانية : العمل على «إشاعة الاحساس» بأن القانون موجود وإن كان قد رؤى استعماله فى أضيق نطاق ؛ وذلك حتى لا تلجأ الجرائد الوطنية الأخرى إلى أسلوب رصيفتهم «مصر الفتاة» ، والواقع أن المهمة بهذه الصورة كانت صعبة للغاية . واستعراض معالجة المهمتين يؤكد لنا مدى المتاعب التى لاقتها سلطات الاحتلال فى هذا الصدد .

أولا ــ مشكلة مصر الفتاة :

بعد أيام قليلة من إعلان أصحاب «مصر الفتاة» المصريين لانتقال جريدتهم إلى ملكية «أوجست كاين» الألمانى كتب المعتمد البريطانى فى القاهرة تقريراً طويلاً إلى وزير الخارجية فى لندن عن هذه المسألة .

وكان رأى جورست أن هناك ثلاثة جوانب للمسألة :

١ ـ أن البيع قد تم لتتجنب الجريدة أى متاعب ناتجه عن تطبيق قانون المطبوعات على الصحف الوطنية .

٢ ـ إن البيع اسمى بدليل أن المالك الجديد ميكانيكى ذو مرتب صغير ولا خبرة له على الإطلاق فى ميدان الصحافة .

٣ ـ بهذا البيع سيتم معرفة ما إذا كان القانون سينفذ على الأجانب أم لا .

وقد خرج السير إلدون جورست من كل هذا بأن الأمر بالغ الأهمية سواء للحكومة المصرية أو للصحف التى تعاديها التى تنتظر ما سوف تفعله الحكومة .

ورأى أنه إذا استمر المالك الألمانى الجديد على نفس سياسة العداء التى كانت تنتهجها الجريدة من قبل فيجب أن تقوم الحكومة المصرية بإيقاف «مصر الفتاة» ومصادرة

مطبعتها ، ولكن هذا الإجراء يحتاج إلى معونة القنصلية الألمانية التى قد ترفض تقديمها مما قد يؤدى إلى نشوب نزاع بين الحكومتين المصرية والألمانية .

وبناء على كل ذلك فقد اقترح المعتمد البريطانى شرح الأمر للسفير البريطانى فى برلين وأن يطلب من الحكومة الألمانية الإبراق إلى ممثلها فى القاهرة للمعاونة فى تنفيذ القانون على الصحيفة الوطنية(٢٦) .

وتسلمت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة السير جورست ورأت أن تنتهز هذه الفرصة فتحول المعونة الديبلوماسية المطلوبة من الممثلين السياسيين لألمانيا فى القاهرة إلى اعتراف من تلك الدولة بقانون المطبوعات . فقد نبهت على السفير البريطانى فى برلين بتقديم مذكرة رسمية للحكومة الألمانية يبلغها فيها باستعداد الحكومة المصرية للموافقة على نقل ملكية الجريدة إلى الهر كاين على شرط أن يتقدم بطلب للحصول على ترخيص حسب المادة السابعة من قانون المطبوعات مصحوب بتوصية من القنصل الألمانى العام فى القاهرة(٢٧) .

ومعنى قبول الحكومة الألمانية لمثل هذا الإجراء قبولها لتنفيذ هذا القانون على رعاياها فى مصر وهو ما كان الكونت هتز فلدت Hatzfeldt ، القنصل الألمانى العام فى القاهرة ، متردداً فى الاعتراف به دون تعليمات من حكومته(٢٨) .

وعلى ضوء هذه التعليمات أعد «السير جوشن» مذكرة بالموضوع تقدم بها لوزير الخارجية الألمانية فى أوائل الشهر التالى ـ مايو ـ ، وفى اللقاء الذى تم بين السفير والوزير أثناء تقديم المذكرة أشار الأول إلى عجلة الأمر لخطورته على الأمن العام فى مصر .

ولما يزيد عن عشرين يوماً ظل السير جوشن يطلب رداً حتى قدمت له وزارة الخارجية الألمانية هذا الرد على صورة مذكرة مكتوبة فى ٢٦ مايو تعيد فيها اعتذارها عن عدم قدرتها على إرسال رد محدد سريع على أساس أن قانون المطبوعات قد صدر دون موافقة الدول وقد يكون معارضاً للإمتيازات وهو لهذا موضوع مشاورات قد تستمر لبعض الوقت(٢٩) .

وقد رأت الحكومة البريطانية فى تلكؤ وزارة الخارجية الألمانية «تعويق للحكومة المصرية عن تطبيق قانون المطبوعات على صحيفة مصرية بذيئة وإحباط لإجراءات فرض الأمن الداخلى» . وطلبت من سفيرها فى برلين أن يذكر للألمان أنه مما لا يتصوره العقل فى مثل تلك الظروف أن تلقى هذه الأعمال اعترافاً رسمياً من القنصلية الألمانية فى القاهرة خاصة على ضوء تعهد الحكومة الألمانية فى مذكرتها السرية إلى الحكومة البريطانية المؤرخة فى ١٩ يونيو ١٩٠٤ «بعدم تعويق عمل بريطانيا فى مصر بطلب تحديد موعد معين لإنهاء الاحتلال البريطانى أو بأى وسيلة أخرى» . وطلبت منه أيضاً أن يبلغ الهر «فون سوخن» أن الحكومة البريطانية لا تتصور أن الحكومة الألمانية تدعم عقد مزيف أبرم بهدف تمكين صحيفة مصرية تصدر باللغة العربية من إثارة المتاعب فى مصر(٣٠) .

أجاب وزير الخارجية الألمانية على تلك الاحتجاجات بأن أرسل للقنصل الألمانى العام فى القاهرة يطلب منه رفض الاعتراف بشراء كاين للجريدة المصرية إذا كانت هناك أى شكوك تحوط حول صحة عقد الشراء وذلك طبقاً للقانون الألمانى . وإن كان قد أبلغ السفير البريطانى فى برلين صعوبة العثور على الأدلة المادية التى تثبت زيف هذا العقد(٣١) .

وبينما تجرى هذه المباحثات بين لندن وبرلين كانت «مصر الفتاة» فى القاهرة تحس بالأمان التام وتمارس هجومها العنيف على الوزارة والاحتلال ، وقد رأى جورست أن إحياء قانون مطبوعات ١٨٨١ أثر تأثيراً كبيراً فى الصحافة الوطنية فيما عدا هذه الجريدة(٣٢) .

والواقع أن الإطلاع على «مصر الفتاة» فى تلك الأيام يوضح تماماً أنها قد أصبحت أكثر تطرفاً منها قبل صدور القانون ، ولعل ذلك يعود إلى أن الأقلام المتطرفة التى لم تعد تجد ميداناً فى الصحف الوطنية المصرية الأخرى لجأت إليها .

وقد أخذت هذه الصحيفة فى مهاجمة ــ وبعنف ــ كافة الأطراف المعادية للحزب الوطنى ، فتنتهز فرصة حادثة سكر من بعض الجنود البريطانيين فى الإسكندرية لتتهمهم

بالإعتداء على «الطهارة والعفاف» فى مقال طويل ومثير للغاية[٣٣] ، تألم منه جورست غاية التألم وأكد لحكومته عدم صحة ما جاء فيه ، ورأى أن هدفه الأساسى إثارة الناس على الجيش البريطانى[٣٤] .

كما تتهم «مصر الفتاة» القناصل الإنجليز بأنهم يعملون فى توريد الحشيش باسمهم وتصف هذا بأنه «فضيحة كبرى وحادث مدهش»[٣٥] . وتنتهز ذكرى مذبحة الإسكندرية فى ١١ يونيه فتصدر مجللة بالسواد وتصفه أنه «يوم الجناية الإنجليزية على مصر فاذكروه أيها المصريون ولاتنسوه» . وتذكر المحتلين أنه لايأس «والتاريخ يقص علينا قصص عشرين أمة تسلطت على هذه الديار فابتلعتها أرض مصر وبقى ابن النيل خالداً على الزمن والحوادث . كيف يتطرق اليأس إلى قلوبنا ونحن أمة لها قديم تبنى جديدها عليه ، ولها نفوس أبية تأنف الضيم فصبراً اللهم صبراً»[٣٦] .

وفى نفس الوقت تهاجم «مصر الفتاة» رئيس النظار بقسوة ؛ فعندما يغادر الخديو البلاد فى زيارة لإنجلترا ويترك بطرس باشا قائمقاماً عنه تهاجم الأخير وتذكره بمواقفه فى حادثة دنشواى ، واتفاقية السودان ، وقانون المطبوعات[٣٧] .

وتغتنم فرصة ذكرى حادثة دنشواى لتنشر فى صدرها صورة مجللة بالسواد لبطرس غالى وكانت حريصة على تعريف صاحب الصورة للقراء بأنه «صاحب العطوفة بطرس باشا غالى رئيس مجلس النظار ورئيس محكمة دنشواى المخصوصة» ومعها مقال ملىء بالتحقير والإهانات لرئيس النظار[٣٨] .

والإحساس يتزايد لدى قارئ الجريدة فى تلك الأيام أن الحماية التى حصلت عليها بشراء كاين الصورى لها قد جعلتها فى غاية الجرأة والاستخفاف بالحكومة ، ويكتب أحد محرريها[٣٩] معبراً عن هذا فى مقال يرد به على اتهام الاجبيشيان جازيت لها بالتعصب فيقول فى عنوان مقاله «زيدونا تهديداً ووعيداً نزداد جرأة وثباتاً»[٤٠] .

وقد شكا المعتمد البريطانى من هذا الموقف مرير الشكوى ورأى أن «المثل السيء لهذه الجريدة سوف تحتذى به بقية الجرائد ومن ثم يفقد قانون المطبوعات كل قيمة له» ،

وطالب حكومته بأنه فى حالة عدم تقديم الحكومة الألمانية لحل معقول فيجب تنفيذ قانون المطبوعات المصرى على الجريدة على الفور ، وإذا تظلم الرعية الألمانية فعليه أن يلجأ إلى المحاكم المختلطة وهو الحل الطبيعى لمثل هذا الموقف(٤١) .

وقبل وصول تلك الآراء إلى لندن كان السفير البريطانى قد اجتمع بوزير الخارجية الألمانى الذى أكد له أن حكومته مقتنعة تماماً برفض معونة الرجل الألمانى إذا ثبت أن العقد الذى أبرمه ليس عقداً حقيقياً . وقد شارك الهر ستمريخ Stemrich رئيس الإدارة القانونية بالوزارة فى الحديث فى ذلك الاجتماع وأكد أن قانونى إدارته يرون أن هذه المشكلة ليس لها حل ، وأن القانون الخاص بالعقود الغير الحقيقية لايمكن أن يطبق على هذه الحالة(٤٢) .

وقدم القنصل الألمانى العام فى القاهرة بيانات مماثلة للمعتمد البريطانى يذكر له فيها أنه غير قادر على العثور على حل سريع للمشكلة ، ومن ثم فإن «مصر الفتاة» لاتزال تتمتع بالحماية الألمانية كما أنها باقية على لهجتها الهجومية العنيفة(٤٣) .

ولكن رغم هذه التصريحات والبيانات الغير المشجعة من جانب الألمان فإن الموقف ما لبث أن تغير سريعاً بعد وصول اقتراح السير جورست بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قانون المطبوعات على «مصر الفتاة» ، وقد أحيل الاقتراح على السفارة البريطانية فى برلين(٤٤) ، التى أبلغت هذه النية بدورها إلى وزارة الخارجية الألمانية ورجتها أن تسرع فى البحث عن حل للموقف الحرج بدلاً من أن يتحول الأمر إلى أزمة ديبلوماسية ، وقد وعد المسئولون فى الوزارة الألمانية بالوصول إلى حل عملى للمشكلة على وجه السرعة وإن كانوا قد طلبوا من البريطانيين ألا يتخذ أى إجراء فى القاهرة قبل أن يقدموا إجابتهم النهائية(٤٥) .

ولم يتأخر رد الحكومة الألمانية كثيراً فقد قدم سفيرها فى لندن الكونت مترنيخ إلى الحكومة البريطانية فى أوائل الشهر التالى ــ أغسطس ــ مذكرة يبلغها فيها بأن كاين قد قطع علاقته مع «مصر الفتاة» وغادر مصر بعد أن ثبت أن عقده مع «مصر الفتاة» لم يكن

عقداً حقيقياً ، وأن السلطات المصرية أصبحت حرة فى اتخاذ أى إجراءات ضد ملاك الجريدة الحقيقيين(٤٦) .

وفى نفس اليوم قدمت وزارة الخارجية الألمانية مذكرة مماثلة إلى السفارة البريطانية فى برلين(٤٧) ، كما أبلغ ممثل القنصل الألمانى العام فى القاهرة ممثل المعتمد البريطانى فيها بفحوى المذكرة نفسها ،كما أرسل كاين فى هذا اليوم أيضا ـ ٣ أغسطس ـ خطاباً إلى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية المصرية يبلغها فيه أنه قد حصل على وظيفة فى أحد المصانع الألمانية ، وأضاف أنه قد أعاد «مصر الفتاة» إلى ملاكها القدامى .

وقد ظلت هذه الصحيفة تصدر رغم ذلك واسم كاين على رأس صفحتها الأولى باعتباره مالكها مما دعا وزارة الداخلية المصرية إلى طلب حذف هذا الاسم بعد ذلك وأن يقدم أصحاب الجريدة للسلطات كل المعلومات الخاصة بها ، كما جاء فى قانون المطبوعات . وقد نصحت الوكالة البريطانية فى القاهرة الحكومة المصرية باتخاذ هذا الإجراء بأسرع مايمكن قبل أن يعثر الملاك الحقيقيون على أجنبى آخر يستعملونه «كرجل مخلب»(٤٨) .

ورضخت «مصر الفتاة» لطلبات قلم المطبوعات بنظارة الداخلية وأعلنت فى ١٤ أغسطس أن الجريدة قد عادت «إلى من وضعوا أساساتها المتينة حباً فى الخدمات الوطنية المخلصة» ، وكتب رئيس تحريرها يذكر أن «المالك يتغير ولكن القلم لايتغير» (٤٩) .

وقد تقرر بعد ذلك معاملة «مصر الفتاة» بنفس معاملة بقية الجرائد الوطنية وإن كان قد تقرر فى نفس الوقت عدم اتخاذ أى إجراءات ضدها وقتذاك بسبب الأعمال التى ارتكبتها(٥٠) ، وكان الهدف من وراء هذا القرار الأخير ألا تحس الجريدة أو الجرائد الوطنية أنه كان هناك حماية فعلية لها من جراء شراء كاين لها مما قد يدفعها إلى تكرار المحاولة .

ونلاحظ بعد ذلك على «مصر الفتاة» أنها قد أقلعت عن الهجوم الحاد المباشر على الوزارة وعلى الاحتلال ، واستبدلت هذا الهجوم بوسائل أخرى مثل الحديث عن فساد

الحالة الاجتماعية فى مصر ، أو عن حرية الصحافة العثمانية ، وكان فى هذه المقالات من الإيحاءات أكثر مما فيها من نقد صريح .

كما لجأت الجريدة الوطنية إلى «الرمزية» فى هجومها على المحتلين فأصدرت عدة مقالات بعنوان «الحسنات والسيئات لكويتب صغير ومحيرر حقير» ، بتوقيع «الصياد» .

ولكن لا «الإيحاء» ولا «الرمزية» كان لهما قيمة الهجوم المباشر الذى انتهجته الجريدة طول فترة ملكية (كاين) الاسمية لها . ومن ثم يمكن أن يقال إن مشكلة «مصر الفتاة» قد انتهت فعلاً ونجحت سلطات الاحتلال فى التخلص من هذا الموقف الصعب الذى أوجدها فيه لجوء الجريدة المذكورة إلى الحماية الألمانية .

ثانيا ــ تنفيذ القانون على الصحف الوطنية الأخرى :

حقاً أن سلطات الاحتلال قررت تنفيذ قانون المطبوعات فى أضيق نطاق ممكن ، ولكن كان هناك مع القانون القرار الآخر الذى خوّل وزير الداخلية مقاضاة الصحف(٥١) والذى بدا عند صدور القانون كأن الهدف منه استنفاذ الوسائل القضائية قبل اللجوء إلى الوسائل الإدارية ، وفى تلك الحقبة من الصراع بين السلطات الحاكمة وبين الحزب الوطنى استعمل هذا القرار على نطاق واسع .

وكانت أول ضحايا استعمال هذه الإجراءات القضائية جريدة «القطر المصرى» المتطرفة وصاحبها .

ورغم أن تقديم «أحمد حلمى» للمحاكمة لمهاجمته الخديو وأسرة محمد على قد تقرر قبيل صدور القانون ؛ إلا أن هذه المحاكمة لم تتم فعلاً إلا فى أعقاب صدوره ، فقد صدر الحكم فى ١٦ أبريل ١٩٠٩ ضده بالحبس عشرة شهور وبإيقاف جريدة « القطر المصرى» ستة شهور وإعدام العدد ٣٧ منها الذى صدر فيه الهجوم على الأسرة الحاكمة .

كما حوكم أحمد حلمى فى نفس الوقت لتزعمه للمظاهرة التى قامت فى أول أبريل ١٩٠٩ احتجاجاً على قانون المطبوعات وصدر ضده حكم آخر بستة أشهر بتهمة إهانة الحكومة فى خطبته التى ألقاها فى المظاهرة(٥٢) .

ولاشك أن هذه الأحكام كانت قاسية للغاية على صاحب «القطر المصرى» وجريدته ، ويمكن أن نعيد هذه القسوة لسببين :

أولاً : تطرف أحمد حلمى البالغ ضد الخديو والاحتلال والحكومة ، وكان هذا التطرف واضحاً تماماً فى كل صفحة من صفحات جريدته .

ثانياً : أنه رغم تمسك صاحب «القطر المصرى» بانتمائه إلى الحزب الوطنى ؛ إلا أن قادة هذا الحزب ـ خاصة الشيخ جاويش ـ نظروا إليه بعدم رضا لخروجه عن اللواء فى أعقاب وفاة مصطفى كامل دون موافقتهم .

وقد ظل هذا الفتور قائماً بين زعماء الحزب وبين أحمد حلمى حتى صدور الحكم ضده فى قضية مهاجمة أسرة محمد على . ويكفى لإظهار مدى هذا الفتور أن «اللواء» ظل يتجاهل هذه المحاكمة ولم يشر إليها بكلمة حتى يوم صدور الحكم رغم قسوة هذا الحكم .

وبالطبع فقد انتهزت السلطات الحاكمة هذا الانقسام الداخلى بين صحف الحزب لتعصف ببعضها دون أن تثير الضجة المنتظرة مع مثل هذا الحدث .

وقد ظلت «القطر المصرى» معطلة خلال الشهور الستة التى تقرر تعطيلها فيها ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٠٩ .

وظهر إثنا عشر عدداً من هذه الجريدة حتى ٧ يناير عام ١٩١٠ ونلاحظ فى هذه الأعداد ما يلى :

١ ـ أن الصفاء قد عاد بين أحمد حلمى السجين وبين رجال الحزب الوطنى ، ويظهر هذا سواء فى مقالات «القطر المصرى» و«اللواء» ، أو فى الصور التى نشرت بعرض الصفحة الأولى غداة صدور حكم بحبس عبد العزيز جاويش له ولأحمد حلمى بوصفهما سجينى الحرية[٥٣] .

٢ ـ أن «القطر المصرى» حاولت أن تلعب نفس لعبة «مصر الفتاة» فأجرت بعض الأجانب لتولى إدارة سياستها ، وقد تولى هذا العمل فى العدد الأول «جبرييل سكور دينو» الإيطالى ، ثم خلفه فيه فى الأعداد التالية «راؤول مارشان Raoul Marchand» الفرنسى .

ولكن الواضح تماماً أن سلطات الاحتلال لم تعد تهتم بمثل هذه اللعبة ، فلم نعثر فى الوثائق البريطانية على الإطلاق إلى مايشير لأى اهتمام من جانب هذه السلطات بتولى هؤلاء الأجانب لإدارة الجريدة المذكورة .

٣ ـ كان من البادى تماماً أن «أحمد حلمى» يحرر جريدته من وراء القضبان ، فقد جاء فى أول أعدادها بعد التعطيل أن من يحررها هم «نخبة من كبار الكتاب» ، كما أن أغلب مقالاتها كانت غفلاً من الإمضاء ، وفوق ذلك فإن التطرف الذى اتسمت به مقالاتها وأسلوب هذه المقالات ينبئ تماماً أن «أحمد حلمى» هو كتابها .

يكتب الرجل فى جريدته فى ٢٩ أكتوبر مقالاً بعنوان «صلاح الرعية بصلاح ملوكها» بتوقيع «أديب ناصح» ،جاء فيه «فيا كل ملك غشوم أو حاكم ظلوم ماضرك لو تترود قبل حلول الأجل ، وانقطاع الأمل ، فلاتحكم فى عباد الله بحكم الجاهلين ، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ، ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين فإنهم لايرقبون فى مؤمن عهداً ولاذمة فتبور بأوزارك»(٥٤) .

ثم يكتب مقالاً آخر بعنوان «حكومة الفرد» فى العدد التالى به هجوم عنيف على حكم الفرد ، والواضح أن المقصود منه حكم الخديو .

ثم مقالات أخرى فى ١٩ نوفمبر بعنوان «نحن والمحتلون» و«اليوم احتلال وغداً استقلال» ، وكلها هجوم على الإنجليز .

كما صدر أحد أعداد الجريدة وقد كتبت بالمانشيت العريض «فلتسقط حكومة الفرد»(٥٥) .

والواقع أن هذا الهجوم المركز قد أقلق سلطات الاحتلال بالقاهرة التى قررت أخيراً الحصول على الإذن من لندن بإغلاق الجريدة نهائياً لاسيما أن الجريدة قد شنت أعنف هجوم لها فى آخر أعدادها المؤرخ فى ٧ يناير ١٩١٠ ، ورغم أن هذا الهجوم لم يتناول الخديو بصورة مباشرة إلا أنه ذكر الأعمال السيئة للحكام الآخرين التى يمكن نسبها للخديو نفسه ، وقد رأى المعتمد البريطانى أن الأخطاء التى أشير إليها فى هذا المقال على اعتبار أنها أخطاء الحكام الظالمين عموماً هى نفس الأخطاء التى ينسبها خصوم الخديو له .

وقد أبلغت الحكومة المصرية رغبتها إلى السير جورست فى إصدار قرار من «مجلس الوزراء» بإغلاق هذه الجريدة بمقتضى المادة ١٣ من قانون المطبوعات .

ورأى المعتمد البريطانى أنه ليس هناك فرصة أنسب من تلك لتطبيق هذه المادة «فكل مصرى يرى فى هذه المقال دعوة لأعمال العنف ضد صاحب التاج . وهناك شعور قوى بأنه لن يتأخر اتخاذ إجراءات الإغلاق ضد هذه الجريدة» . وألح على وزير الخارجية فى الموافقة على طلب الحكومة المصرية على الفور[٥٦] .

وبوصول موافقة السير إدوارد جراى البرقية فى نفس اليوم[٥٧] صدر قرار إغلاق «القطر المصرى» ، وكانت النهاية لأول صحيفة يمكن أن ننسبها للحزب الوطنى .

رغم القسوة التى عومل بها «أحمد حلمى» وجريدته ؛ إلا أن المواجهة الحقيقية بين «قانون المطبوعات» وبين صحافة الحزب الوطنى تمثلت فى محاولة تنفيذ هذا القانون على «اللواء» لسان حال الحزب .

وكما ذكرنا من قبل كانت الظروف تحتم على سلطات الاحتلال عدم تنفيذ القانون بقسوة ، وكان هذا واضحا تماما بالنسبة «للواء» لأن الضجة التى يمكن أن تحدث فيما يتعلق بهذا التنفيذ القاسى مع «اللواء» بالذات لن تعادلها ضجة ، ليس فقط لأنها جريدة الحزب الرسمية ، ولكن هناك الجانب العاطفى الهام نحو هذه الجريدة بالذات ، فهى صحيفة «مصطفى كامل» بكل مايحمله هذا الاسم من معانى فى داخل مصر وخارجها .

وكان اللواء قد خفف من حدة لهجته كثيراً بعد صدور القانون بأيام ، ولكن بعد حوالى شهرين عاد إلى بعض حدته ، ولما لم يحدث أى رد فعل من جانب سلطات الاحتلال أو الحكومة أخذ يتصاعد بهذه الحدة حتى عادت إلى أقصى مراحل العنف وشجعه على ذلك أن «مصر الفتاة» كانت ترتع فى ذلك الوقت فى بحبوحة من التطرف وفرها لها اسم «كاين» الألمانى على صدرها . وقد سجل ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة هذه الحقيقة حين كتب إلى وزارة الخارجية فى لندن يقول «إن التسامح الذى تمتعت به جريدة «مصر الفتاة» التى حمتها ألمانيا قد خلق انطباعاً عاماً بأن السلطات غير قادرة أو غير راغبة فى تطبيق القانون ، ونتج عن ذلك أن عادات لهجة اللواء تزداد عنفاً خاصة فيما يتعلق بالدستور والمطالب المتطرفة الأخرى»(٥٨) .

وقد تمثل أقصى عنف جريدة الحزب الوطنى فى المقال الذى كتبه الشيخ عبد العزيز جاويش فى ٢٨ يونيو ١٩٠٩ بمناسبة «ذكرى دنشواى» ، وكان مما جاء فيه «سلام على تلك الأرواح البريئة التى انتزعها بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة بقضائه من مكامنها فى أجسامها كما تنتزع سلوك الحرير من خلال الشوك . . . سلام على أولئك الذين وقف هلباوى باشا فثار فيهم ثوران الجبارين ثم انقلب على رقابهم فقضمها وعلى دمائهم فأرسلها تجرى فى الأرض تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين . . . وما لبث بطرس باشا غالى وزميله قاضى دنشواى أحمد فتحى باشا أن استهوتهما المناصب واسترهبتهما سطوة الاحتلال ؛ فأنطقهما بذلك الحكم الجائر لرغبة فى الألقاب والمناصب ، وعوز النفس إلى الشعور بالواجب»(٥٩) .

ورغم هذا العنف فى مهاجمة كبار الموظفين المصريين ؛ إلا أنه بعد دراسة عميقة قد تقرر ضبط النفس وعدم استعمال قانون المطبوعات مع اللواء ، والاكتفاء بتقديم الشيخ جاويش إلى المحاكمة وهو ما كانت تستطيع أن تفعله الحكومة قبل صدور القانون المذكور .

وقدمت القضية إلى محكمة عابدين حيث نظرها القاضى «محمد بك سرور» وطلب الدفاع كافة أوراق محاكمة دنشواى ولكن القاضى رفض هذا الطلب .

والفارق واضح بين محاكمة أحمد حلمى صاحب «القطر المصرى» ، وبين محاكمة الشيخ جاويش رئيس تحرير «اللواء» ؛ فالمحاكمة الأخيرة صحبها ضجة ، وإن لم تعادل الضجة التى أحدثتها محاكمة الشيخ جاويش الأولى عام ١٩٠٨[٦٠] ، إلا أنه قطعاً ليس من وجه للمقارنة بين اهتمام الحزب وصحفه وجماهيره بقضية الشيخ جاويش وبين اهتمامه بقضية أحمد حلمى .

فمصر الفتاة تهاجم المحاكمة وترى أن «الصحافى المصرى أصبح وعلى رأسه سيفان مشهوران ؛ قانون المطبوعات ، وقانون المحاكم الأهلية يهددان حياته ووجوده . فموقف الصحافى اليوم من أحرج المواقف ؛ فإنه إن أخلص فى وظيفته وخدم بلاده بما يقتضيه الشرف والذمة لايسلم من العطب والأذى ، وإن هو اتقى شر السيفين أهمل فى أقدس الواجبات الوطنية وأجدرها بالتعلق والتمسك»[٦١] .

كما أن «اللواء» انتهز فرصة إدلاء «رشدى باشا» ناظر الحقانية بتصريح مؤداه أن الشيخ جاويش سيحكم عليه هذه المرة ليهاجم الحكومة ورجالها فى حملة عنيفة .

وتعترف الوثائق البريطانية بازدحام قاعة المحكمة خلال جلسات المحاكمة ، وتجمهر أعضاء الحزب حول هذه القاعة الذين كانوا يستقبلون الشيخ فى غدواته وروحاته بالهتاف والتصفيق ؛ إلا أن هذا الجمهور كان منظماً ولم يسبب أى متاعب للشرطة[٦٢] .

وقد صدر الحكم فى ٥ أغسطس بتغريم الشيخ جاويش مبلغ ٣٠ جنيهاً لهجومه على موظفين عموميين . وسعد الحزب الوطنى بهذا الحكم فخرجت صحفه تكيل المديح للقاضى الذى لم يتأثر بمركز خصم الشيخ جاويش ـ بطرس غالى ـ [٦٣] . ولكن على الجانب الآخر عبرت السلطات البريطانية عن دهشتها لهذا الحكم الخفيف وعللته بأن هناك عوامل مختلفة شخصية وسياسية أثرت على القاضى فى هذا الحكم ، ورأت أنه لابد من جولة أخرى فى محكمة الاستئناف ، وأعربت عن أملها فى صدور حكم قاس من هذه المحكمة[٦٤] .

وفى خلال الأيام العشرين بين صدور الحكم الابتدائى وبين الجلسة التى تقررت لعقد جلسة محكمة الاستئناف فى ٢٥ أغسطس حدثت تطورات ثلاثة هامة :

الأول : نجاح الاتصالات البريطانية ــ الألمانية فى أبعاد كاين عن مصر وحرمان «مصر الفتاة» من الحماية التى اسبغت عليها ، وكان لهذا دلالة هامة وهى إضعاف إمكانية الصحف الوطنية الأخرى فى اللجؤ إلى مثل هذا الأسلوب .

الثانى : أغرى حكم الغرامة الخفيف على الشيخ جاويش ، أغرى رئيس تحرير اللواء على الاستمرار فى هجومه العنيف على الاحتلال ، وقد اغتنم فرصة تنفيذ حكم الإعدام على «دنجرا» ، الشاب الهندى الذى اتهم باغتيال السير كرزون ديلى ، فكتب عدة مقالات فى مديح هذا الشاب ، وإطرائه ، ووصفه بالوطنية . وقد صدر أعنف المقالات فى اليوم الذى كان مقرراً لتنفيذ الحكم فى هذا الشاب وجاء فيه أن « اليوم تنقد نار الحقد على انجلترا فى صدور الهنود . . . اليوم يزداد سعيرها ويشتد لهيبها . . اليوم يضاعف هؤلاء القوم جهادهم فى سبيل استقلالهم . . اليوم تتصدع دولة الاستعمار .

«سلام عليك يادنجرا . سلام فى ظلمات القبور . سلام عليك كلما ذكراك الذاكرون . سلام عليك حياً وميتاً»[٦٥] .

وقد أعرب بطرس باشا غالى عن خشيته لممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة من هذه المقالات لأن انتشار اللواء « بين الطلبة والطبقات الجاهلة قد يؤدى إلى أن يحاول أحدهم القيام بما قام به دنجرا فى أحد الوزراء المصريين أو كبار الموظفين وذلك لاكتساب شهرته» . وأرسل المستر جراهام هذه الآراء إلى وزير الخارجية البريطانى مطالباً بتخويله حق التصريح «لمجلس النظار المصرى بتنفيذ قانون المطبوعات وإنذار اللواء»[٦٦] .

الثالث : زار مدير تحرير اللواء الدكتور رفعت منصور فى نفس الفترة استنبول بهدف التخلى عن جنسيته العثمانية ليصبح بعد ذلك مواطناً أمريكياً [٦٧] . وكان هذا يعنى أن اللواء يعمل للحصول على الحماية الأجنبية كما فعلت مصر الفتاة .

أخذت السلطات البريطانية فى القاهرة زمام المبادرة على ضوء كافة هذه التطورات ، وكان أول مواجهتها لها حصولها على الإذن من وزارة الخارجية فى لندن بإنذار اللواء(٦٨) نتيجة للمقالات التى حررها الشيخ جاويش عن دنجرا ، وفى نفس اليوم الذى طلب فيه من جريدة الحزب الوطنى نشر الإنذار صدر حكم محكمة الاستئناف فى قضية مقال «ذكرى دنشواى» وقد طابق الحكم المذكور توقعات ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة ؛ فقد عُدل الحكم الابتدائى من الغرامة إلى الحبس ثلاثة شهور على الشيخ جاويش وكان وقع الحكم غاية فى القسوة على دوائر الحزب .

كما تم وأد محاولة الدكتور رفعت منصور بالحصول على الجنسية الأمريكية ، واستطاع بطرس باشا غالى رئيس النظار أن يحصل على خطاب من المعتمد الأمريكى فى القاهرة يمكنه من اتخاذ أى إجراء فعّال حيال الجريدة(٦٩) .

وقد أثار الحكم والإنذار الجرائد الوطنية ، وكان هذا أسوأ ما نزل بصحيفة الحزب الوطنى فى شهور ما قبل اغتيال بطرس باشا .

والواقع أن إنذار اللواء أو الحكم على الشيخ جاويش يبدوان أسلوباً هيناً للغاية إذا ما قورنا بأسلوب مواجهة الحركة الوطنية وصحافتها بعد حادث الاغتيال المذكور .

والفرق بين الأسلوبين يتضح تماماً عندما نرى أن الأسلوب الخفيف قد حول الصحفيين المحكوم عليهم إلى أبطال ، والإنذارات الموجهة إلى الصحف إلى أوسمة ، وهو مانبضت به أقوال الجرائد واحتجاجات المواطنيين ، بينما حول الأسلوب العنيف الصحفيين إلى ضحايا ، والإنذارات إلى أوامر إغلاق .

كما أن الأسلوب الأول زاد الصحف الوطنية جرأة وتطرفاً بينما أدى الأسلوب الآخر إلى إسكات ألسنتها نهائياً . . .

وأوضح دليل على ذلك رد اللواء على الإنذار الذى وجه إليه . . يقول اللواء «أتريدون أن نتبع مذهبكم فى تمليق المحتل والتسبيح بحمده فى البكرة والعشى ، وأن نلتمس منه التفضل علينا بمطالبنا الوطنية فإذا رفض ونهر استغفرناه .

«أتريدون أن ننسى أنفسنا وحقوقنا ونضع أيدينا على صدورنا وكلما قال المحتل كلمة شهدنا له بالصدق حتى ولو طعن على ديننا أو سب أمراءنا على مسمع منا .

«أتريدون أن يصرح بأن الاحتلال باق إلى الأبد ونسكت على قوله» . وترد جريدة الحزب الوطنى على كافة هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى ؛ «اللهم إنا نأنف أن نتبع ما تدعوننا إليه من ممالأة المحتل على هضم حقوق هذه الأمة القديمة المجيدة ، وخير لنا أن نعذب فى سبيل الحق من أن نترك آمنين على الباطل»(٧٠) .

ويعترف ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة بأن الإنذار والحكم على الشيخ جاويش أديا إلى نشوب المظاهرات ضد الحكومة فى القاهرة وفى الاسكندرية ، وقدر عدد المتظاهرين فى العاصمة بثمانمائة متظاهر على الأقل ، ولكن رغم هذا الاعتراف لم يخف ارتياحه لفشل محاولة من زعيم الحزب «محمد فريد» لإغراء الصحف الوطنية على التوقف عن الصدور لبضعة أيام احتجاجاً على الحكومة ، كما أسعده حرج موقف اللجنة الإدارية للحزب لأنها وافقت على نشر مقالة «دنجرا» بالرغم من أن بعض القانونيين من رجال الحزب قد نصحوا بعدم النشر ، وبدأ من ذلك «الشيخ جاويش» كضحية لقرار اللجنة(٧١) !!

ولكن رغم الارتياح والسعادة التى أبدتها السلطات البريطانية فى القاهرة إلا أن الحقيقة أنه لا الحكم على الشيخ جاويش ولا إنذار اللواء قد أثرا كثيراً سواء فى لهجة هذه الصحيفة أو لهجة غيرها من صحف الحزب الوطنى .

وقد خاضت هذه الصحف خلال ما تبقى من عام ١٩٠٩ معركة ضارية لإفساد محاولة الحكومة الاتفاق مع شركة قناة السويس على مد أمتيازها لأربعين عاماً آخر مما أدى أخيراً إلى فشل المحاولة .

كما أهتمت تلك الصحف بموضوعات أخرى ذات حساسية خاصة مثل موضوع معاملة سلطات الاحتلال للجيش المصرى ، وقد اتخذت المقالات التى كتبت فى « مصر الفتاة» خلال شهر سبتمبر فى هذا الشأن صبغة التحريض ودعوة أبناء هذا الجيش إلى الثورة على الأوضاع التى وضعهم فيها المحتلون(٧٢) .

وقد دعا كل هذا المعتمد البريطانى إلى أن يسجل فى تقريره آخر العام عدم ارتياحه لطريقة تنفيذ قانون المطبوعات ، ورأى أن هذا التنفيذ قد تم بتساهل أكثر من اللازم «فلم يصلح فى منع الصحف المتطرفة من الاستمرار فى الطعن على ولاة الأمور وإهانتهم ، وإذا لم يكف أولئك عن خطتهم فى القذف والطعن فلابد من تنفيذ القانون بشدة أكثر من قبل(٧٣) .

ولا يلبث الموقف كله أن يتغير عندما ينجح الوردانى فى اغتيال رئيس النظار فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الاحتلال والحكومة المصرية من جانب ، وبين الحركة الوطنية من جانب آخر .

٢ ــ مرحلة ما بعد اغتيال بطرس باشا غالى ١٩١٠ ــ ١٩١٢ :

أدى العمل المفاجىء الذى قام به إبراهيم ناصف الوردانى من اغتيال رئيس النظار المصرى بطرس غالى إلى ردود فعل مختلفة .

ففى الوقت الذى أدى هذا الحادث فيه إلى ارتباك شديد فى أوساط دوائر الاحتلال لأسباب أهمها أنها لم تكن قد استكملت بعد استعدادتها للمواجهة النهاية للحركة الوطنية فى البلاد ، ذلك أنه حتى هذا الوقت لم تكن قد حصلت على موافقة الدول الأوربية على تنفيذ قانون المطبوعات على رعاياها مما كان يجبرها على إبقاء هذا القانون فى إطار التنفيذ اللين .

فى نفس الوقت لاجدال أن دوائر الحزب الوطنى قد ارتاحت كثيراً لإزاحة الرجل الذى وقّع اتفاقية الحكم الثنائى ١٨٩٩ ،والذى رأس محكمة دنشواى المخصوصة ١٩٠٦ ، والذى صدرت فى عهد رياسته للنظارة قانون المطبوعات ١٩٠٩ ، والذى حاول أخيراً مد امتياز شركة قناة السويس خلال النصف الثانى من نفس العام ، نقول لاشك أن دوائر الحزب الوطنى قد ارتاحت لإزاحة هذا الرجل من على رأس الحكومة المصرية وإن لم تقر تماماً الأسلوب الذى تم إزاحته به .

وقد شجع ارتباك سلطات الاحتلال البريطانية لفترة بعد الحادث ، وإزاحة رئيس النظار المذكور ،قيادة الحزب الوطنى وصحافته على شن هجمة مضادة وعنيفة خلال شهور ما بعد الحادث .

ولكن لا تلبث هذه الهجمة أن تتكسر على صخرة تصميم السلطات البريطانية على تحطيم صحافة الحزب الوطنى ، بل على تحطيم الحزب نفسه وخاصة بعد أن أصبحت الظروف أكثر ملاءمة لهذا العمل .

وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين ، الأولى فترة هجوم الحزب الوطنى المضاد على قانون المطبوعات ، والثانية تنفيذ القانون بقسوة مما أدى أخيراً ، وقبيل نهاية عام ١٩١٢ بأيام ، إلى إغلاق كافة جرائد الحزب المذكور . . .

أولا ــ هجوم الحزب الوطنى على القانون :

رغم ما حدث فى أوائل عام ١٩١٠ من قرار اللجنة الإدارية للحزب الوطنى بعدم الإستمرار فى منح «اللواء» صفة الجريدة الناطقة باسم الحزب وإصدار جريدة أخرى باسم «العلم» فى مارس لتتولى هذه المهمة . رغم هذا ما حدث لم يضعف أبداً الصحافة الوطنية ، فإن هذا القرار لم يضع «اللواء» فى الصف المعادى للحزب الوطنى ، بل يمكن أن يقال أن الحزب هجر «اللواء» ولكن «اللواء» لم يهجر الحزب ؛ فالذى تولى إدارة «اللواء» بعد هجر الحزب له هو «يوسف بك المويلحى» الذى كان قد عين حارساً قضائياً عليه بسبب الخلافات التى نشبت بين ورثة مصطفى كامل حوله . و«يوسف بك» عضو قديم من أعضاء الحزب الوطنى ، كما أنه كان رئيس شركة «مصر الفتاة» جريدة الحزب المتطرفة ، ومن ثم فلم يكن من المنتظر أن يتخلى «اللواء» أبداً عن خطته الوطنية التى اتبعها منذ صدر .

وعلى ذلك يمكن أن يقال أن الإنقسام الذى حدث وظهرت نتيجة له «جريدة العلم» لم يكن من شأنه أبداً أن يضعف من صحافة الحزب الوطنى ؛ فالواقع يؤكد أن ما حدث هو زيادة صحيفة له دون فقدان الأخرى .

ويمكن بعد ذلك الاستعراض للتغير الذى طرأ على موقف صحافة الحزب فى أعقاب مقتل رئيس النظار أن نتلمس خطة هجوم الحزب على قانون المطبوعات الذى تميزت به تلك الفترة ووسائل هذا الهجوم .

لقد كان لهذه الخطة شقان :

١ـ **الشق الأول** : الهجوم المباشر على القانون ؛ وكانت المجالس النيابية المصرية ، الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، ميدان هذا الهجوم .

ففى الجلسة التى عقدتها «الجمعية العمومية» فى ٣٠ مارس ١٩١٠ تقدم ثلاثة من أعضائها باقتراحات تهدف إلى إصدار قرار بإلغاء «قانون المطبوعات» .

جاء فى الاقتراح الأول أن «القانون الذى نشرته الحكومة ليس القانون الذى طلبه بعض أعضاء الجمعية العمومية أولاً ، ولا الذى أقره بعض أعضاء الشورى آخراً ؛ لأنهم ما أقروه إلا نافذاً على الوطنيين والأجانب معاً لا لغواً باطلاً عند هؤلاء ورمحاً نافذاً فى صدور أولئك»(٧٤) .

وخرج مقدم الاقتراح من هذا بوجوب إلغاء القانون ما دام لم يمكن تنفيذه على الأجانب مما يسبب استمرار الفوضى .

أما الاقتراح الثانى فقد قدمه « عبد اللطيف الصوفانى بك» وطالب بإلغاء القانون برمته ؛ لأنه «لا ينطبق على الحرية الشخصيية والحقوق العمومية» .

وقدم الاقتراح الأخير «محمد أفندى خضر» ، الذى رأى أن «قانون العقوبات مع سهر أولياء الأمور على تنفيذه فيه الضمان الكافى لتأديب كل متطرف» .

وقد حملت المناقشات التى دارت بين أعضاء الجمعية حول الإقتراحات الثلاثة روح التأييد العام مما أدى إلى أن تطلب الجمعية فى نهاية الجلسة ـ وبالإجماع ـ من الحكومة «إلغاء قانون المطبوعات»(٧٥) .

ورغم أن «العلم» كـان مـعطلاً فى هذا الوقت إلا أن هذا لـم يمنع الصـحف الوطنيـة الأخرى من أن تحيى أعضاء الجمعية العمومية على موقفهم ، بل إنها تفاءلت وأحست أن سكوت الوزراء أثناء المناقشة «دليل الرضى» عنها وطلبت منهم أنه يعاونوا الجمعية حتى يصدر الأمر العالى لإعادة «الجثة المشوهة الدامية ،جثة قانون المطبوعات ، إلى قبرها الذى هجر منذ زمـان بعيـد لأننا نعتقـد أن الحكومـة لـم تبقـه إلى الآن إلا لأنهـا لـم تشـهـد هذا الإجماع من قبل»(٧٦) .

وكانت فرصة للحزب أن يشن هجوماً آخر على القانون عندما تقدمت الحكومة فى مايو إلى مجلس شورى القوانين بمذكرة تطلب فيها الموافقة على مشروع بمحاكمة الصحفيين أمام المحاكم الجنائية بدلاً من المحاكم الإبتدائية .

وعندما وافقت «اللجنة القانونيـة» بالمجلس على هذا المشروع ربطت موافقتـها بشرطين :

الأول : إلغاء قانون المطبوعات والإكتفاء بنصوص قانون العقوبات العام مع المشروع المعروض ، «وذلك لأن اللجنة لا ترى لزوماً مطلقاً لوجود قانون المطبوعات بجانب قانون العقوبات العام الشامل لجميع النصوص اللازمة» .

الثانى : أن تسعى الحكومة لدى الدول فى جعل نصوص قانون العقوبات المصرى الخاصة بالصحف تسرى على الصحافة الأجنبية تأييدًا للعدالة وعملاً بالفكرة التى سعت إليها الحكومة عندما أعادت قانون المطبوعات فى العام السابق .

وفى أثناء المناقشة التى جرت حول المشروع وحول قرار اللجنة القانونية حاول سعد باشا زغلول ناظر الحقانية أن يقنع الأعضاء أن المشروع «لايقضى بتقييد حرية الصحافة ولا هو من هذا القبيل مطلقاً» .

ولكن سارت المناقشة فى عموميتها فى اتجاه عام ضد قانون المطبوعات مما حمل المجلس فى النهاية إلى رفض المشروع بأغلبية الآراء(٧٧) .

كانت هذه اللطمات القاسية لوأد حرية الصحافة مدعاة لسعادة الحزب الوطنى وصحفه ، «فالعلم» تثنى أعظم الثناء على موقف أعضاء مجلس شورى القوانين(٧٨) ، و«مصر الفتاة» تعرب عن سرورها البالغ من «اتفاق نواب الأمة معها رأياً فى كل ما تضعه الحكومة من المشاريع القاسية ؛ فإن رفضها لهذه المشاريع مما يلقى مسئوليتها عل رأس الحكومة وحدها»(٧٩) .

ولكن فى نفس الوقت كانت مدعاة لمرارة شديدة فى نفس سلطات الاحتلال البريطانية ، فرغم أن الحكومة المصرية لم تستجب لطلب الجمعية العمومية بطلب إلغاء القانون «حيث أن الأسباب التى أعيد من أجلها هذا القانون باقية ومتى زالت يزول» ، كما لم توافق على قرار مجلس شورى القوانين لرفض مشروع تحويل الصحفيين إلى المحاكم الجنائية لأنها « لم تر وجها للعدول عن إصدار هذا القانون»(٨٠) ، رغم ذلك فإن المعتمد البريطانى يعبر عن رأيه فى موقف الجمعية والمجلس فى تقريره فى آخر العام حين سجل « أنهما أظهرا خلال النصف الأول من العام ـ ١٩١٠ ـ رغبة متزايدة أن يكونا أداتين فى أيدى الحزب الوطنى يستعملهما فى تحريضه وتهييجه على الاحتلال البريطانى»(٨١) .

٢ ـ الشق الثانى : الإلتفاف حول القانون بهدف إفساد فاعليته وإضعاف قيمته .

فالحكومة حتى هذا الوقت لم تكن قد استطاعت أن تنفذ القانون على الأجانب وإن كانت قد استطاعت أن تمنع هؤلاء من فرض حمايتهم على الصحف الوطنية ـ كما حدث بالنسبة لمصر الفتاة ـ .

وبناء على تقدير الموقف من هذه الزاوية فقد قرر بعض أعضاء الحزب تكليف بعض الأجانب المتعاطفين مع الحركة الوطنية بإصدار جريدة أوربية بها ملحق عربى على أن تسير الجريدة على نفس خطة الحزب الوطنى بصورة متطرفة حيث أن يد الحكومة ستبقى قاصرة عن الإمساك بها ، وعلى أن يمولها أعضاء الحزب الذين تصدوا لإصدارها .

وبالفعل حصل المسيو «جاك دارجيلا Jaques d'Argila» الأسبانى على رخصة إصدار الجريدة المقترحة باسم «الديبش اجبسيان Le Dépéche Egypt» وتولى رئاسة تحريرها المسيو «ألبان ديروجا Alban Derroja » الفرنسى .

وفوجئت سلطات الاحتلال والحكومة المصرية صبيحة يوم ٩ يوليه ١٩١٠ بهذه الصحيفة وقد صدرت وبها ملحق عربى باسم «البلاغ المصرى» وكانت الجريدة بشقيها الفرنسى والعربى أعنف صحف الحزب الوطنى فى هجومها على أعداء هذا الحزب خلال عام ١٩١٠ .

واستعراض بعض مواقف هذه الجريدة خلال السنة المذكورة يوضح تماماً حقيقة تبعيتها للحزب الوطنى ، فهى تنشر خطب وتصريحات زعيم الحزب أولاً بأول ، وهى تهاجم الاحتلال البريطانى وسياسته فى كل فرصة بأقلام رجال الحزب الوطنى ومدير تحريرها الفرنسى ، وهى تنقد موقف الأقباط نقداً مراً بعد حادثة اغتيال بطرس باشا غالى ، وهى تغتنم فرص المناسبات الوطنية لتندد بالاحتلال وأعوانه كما حدث فى مقالاتها التى نشرتها بمناسبة ذكرى يوم ١٤ سبتمبر١٨٨٢ .

ونسوق بعض عناوين هذه المقالات لعلها تعيننا أكثر على تفهم اتجاه الجريدة ، يكتب على فهمى كامل فى يوليو ١٩١٠ مقالة بعنوان«ممن نطلب الدستور»(٨٢) ، ويكتب اسماعيل شيمى بعده بأيام مقالة أخرى بعنوان «أحرار نحن أم عبيد أذلاء»(٨٣) ، كما يشارك القسم الأفرنجى فى الجريدة فى هذه الهجمات بنصيب وافر فيهاجم البان ديروجا ، رئيس التحرير ، الاحتلال والحكومة والخديو فى مناسبات متعددة ، فعندما تقرر محاكمة الشيخ جاويش بسبب تقريظه للكتاب الذى ألفه «الغاياتى» باسم «وطنيتى» ــ فى المقدمة التى وضعها لهذا الكتاب ــ يهاجم رئيس التحرير الفرنسى «البان ديروجا» هذه المحاكمة هجومًا شديداً ويرى «أن الحكومة التى تنفر الآن من الحرية وتحكم بشدة وقسوة على أقل ما يبدو من التظاهر بالوطنية تريد أن تسىء مرة أخرى إلى الشيخ عبد العزيز جاويش بمناسبة كتاب الغاياتى ، وذلك سبيل البلاد التى لاتعتمد إلا على السلطة الظالمة»(٨٤) .

كما تتولى «الدبيش اجبسيان» الرد على الجرائد الأجنبية الأخرى التى تهاجم الحركة الوطنية المصرية فترد على ماجاء فى« البروجرية» بأن مستقبل مصر فى أيدى الإنجليز قبل غيرهم بمقال طويل بعنوان «لااحتلال انجليزى ولا احتلال عثمانى ولا أى احتلال»(٨٥) .

وعندما يصدر الحكم على الشيخ جاويش فى قضية الغاياتى فى ٦ أغسطس ١٩١٠ تشن الجريدة بقسميها هجوماً عنيفاً على الاحتلال والحكومة وتظل فى لهجتها الشديدة حيالها ؛ وإن كان قد حدث تغيير فى طريقة الهجوم فى البلاغ العربى فأصبحت التوقيعات على المقالات فيه بأسماء مستعارة مثل «ناصح» و«المصرى» و«حقوقى حر» و«المطيع لأمر الوطن» و«عدو الاحتلال» و«أبوالهول» ، كما أن بعضها كان غفلاً من الإمضاء . . وواضح من هذا أن رجال الحزب الوطنى الذين كانوا يتصدون لكتابة هذه المقالات أرادوا أن يبتعدوا عن يد المحاكمات التى لحقت بالشيخ جاويش ،كما أنهم كانوا على ثقة أن هذه اليد لن تصل أبداً إلى صاحب الجريدة الأسبانى أو رئيس تحريرها الفرنسى .

ثانيا ــ تنفيذ القانون والقضاء على صحافة الحزب الوطنى :

رغم الارتباك الواضح الذى ساد دوائر الاحتلال والحكومة المصرية عقب اغتيال رئيس النظار ، والحملة العنيفة التى شنتها أجهزة الحزب الوطنى على قانون المطبوعات ؛ إلا أن هذا الارتباك لم يدم طويلاً ، وعادت السلطات المعادية للحركة الوطنية تنظم صفوفها لتفسد أثر هجوم الحزب الوطنى ، ثم تعمل على تصفيته بنفس السلاح الذى استهدف الهجوم المذكور تحطيمه .

وقد تمثلت العقبة الرئيسية أمام حرية حركة سلطات الاحتلال ضد الحزب الوطنى وصحافته فى استمرار معارضة الدول الأوروبية على رأسها فرنسا وألمانيا على تطبيق «قانون المطبوعات» على رعاياها . وقد استخدم الحزب تلك الحقيقة هذه المرة بمهارة فائقة فى مسألة «الدبيش اجبسيان» .

وكنتيجة لهذا الموقف نستطيع أن نميز بوضوح تام بين فترتين واضحتين فى السياسة البريطانية نحو تنفيذ القانون ، فترة ما قبل حل مشكلة « الدبيش اجبسيان» والتى استمرت حتى أوائل ١٩١١ ، ثم فترة ما بعد حل هذه المشكلة حتى أواخر ١٩١٢ حين قضى على آخر صحيفة من صحف الحزب وتم تشتيت أغلب رجاله فى الخارج .

الفترة الأولى : وقد حكم السياسة البريطانية خلال هذه الفترة عدم إمكان وصول يد القانون إلى «الدبيش اجبسيان» ، ولم يكن منطقياً أمام هذا الموقف أن يترك الحبل لهذه الصحيفة بينما يستعمل القانون بقسوة وعنف مع الصحف الوطنية الأخرى ، ومن ثم فإن سلطات الاحتلال كانت مضطرة إلى استخدام قانون المطبوعات بصورة لانستطيع أن نقول أنها كانت خفيفة ولكن نستطيع أن نقول أنها كانت أقل عنفاً مما استعمل به القانون بعد التخلص من «الدبيش اجبسيان» .

ولكن إذا كان سلاح« القمع الإدارى» لم يتوفر له حرية الاستعمال فقد كان هناك سلاح «القمع القضائى» ، ومن ثم فقد قرر المعتمد البريطانى تطوير هذا السلاح الأخير بإصدار قانون بتحويل القضايا الصحفية من المحاكم الابتدائية ذات القاضى المصرى إلى محاكم الجنايات التى يحكم فى قضاياها ثلاثة قضاة أحدهم أجنبى[٨٦] .

وبالفعل تقدمت الحكومة المصرية إلى مجلس شورى القوانين بمشروع للقانون المذكور من مادتين :

«المادة الأولى : الجنايات أو الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف» .

«المادة الثانية : تقدم الدعوى إلى المحكمة بالطرق المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات» .

وفى المذكرة الإيضاحية التى قدمتها الحكومة مع مشروع القانون عللت غرضها منه بأنه «هو جعل الجنح بواسطة المطبوعات من خصائص محكمة الجنايات ؛ إذ فى إحالة الجرائم التى هى من نوع خاص على أكبر محكمة جنائيةضمانة كبرى لتقدير العقوبة تقديراً عادلاً ،خصوصاً إذا لوحظ ما يعرض عند تطبيق القوانين الجنائية فى مواد الجنح التى ترتكب بواسطة المطبوعات من المسائل القانونية العويصة التى يحتاج فى حلها إلى تجارب كبرى ؛ لذلك رأت الحكومة أن الأولى أن تكل حل هذه المشكلات لقضاة محاكم الجنايات الذين هم عادة أكبر سناً ، وأكثر تجارباً»[٨٧] .

ورغم محاولة «سعد زغلول» ناظر الحقانية أن يقنع أعضاء المجلس فى خطبة طويلة بعدم تعارض القانون مع الحرية الصحفية ؛ إلا أن هؤلاء الأعضاء ـ متأثرين بالنقد العنيف الذى مارسته الصحف الوطنية ـ رفضوا فى جلسة ٣٠ مايو ١٩١٠ الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ١٣صوتاً ضد ٩ أصوات(٨٨) .

ولكن ضربت سلطات الاحتلال البريطانى بمعارضة مجلس شورى القوانين عرض الحائط ، فقد وافق وزير الخارجية البريطانية على«نصح» ، وهى الكلمة التى كانت تستعمل دائماً بدلا من كلمة «أمر» ، الحكومة المصرية بتمرير القانون المذكور حيث «أنه ضرورى لحماية الأمن العام»(٨٩) .

وبالفعل قبل منتصف يونيه كانت الحكومة المصرية قد استجابت لنصح سلطات الاحتلال وصدقت على قانون تحويل الصحفيين على محكمة الجنايات مما دفع جرائد الحزب الوطنى إلى أن تتعجب من هذا العمل وترى فيه احتقاراً لإرادة الأمة وتحذر من أن «الإضطهاد يزيد من بأس الأمة وعند ذلك تقولون أن الخطر يعظم شأنه»(٩٠) .

وهكذا دعمت سلطات الاحتلال من قيمة سلاح «القمع القضائى» وكان عليها أن تبادر باستعماله ، وقد فعلت (ااا) .

بينما كان مشروع قانون «إحالة الصحفيين إلى المحاكم الجنائية» يتعثر بين مهاجمة صحف الحزب الوطنى له وبين رفضه فى مجلس شورى القوانين ، كان هناك إتجاه قوى فى دوائر سلطات الاحتلال البريطانى بالتدخل السافر فى المسألة برمتها ، واتخاذ إجراء «فاقع اللون» يكون من نتيجته كسر حدة التطرف الوطنى التى استمرت عليها سياسة الحزب الوطنى وصحفه .

وقد بدأت فكرة اتخاذ إجراء من هذا اللون عندما قدم المستر رونالد جراهام Ronald Graham ، مستشار وزارة الداخلية المصرية ، مذكرة طويلة إلى جورست فى أوائل مايو ١٩١٠ يعدد فيها مواقف الشيخ عبد العزيز جاويش المعادية للاحتلال ويقترح فى آخرها نفى الشيخ من مصر نهائيا(٩١) .

وقد دعم فكرة مستشار الداخلية المصرية الإنجليزى الشكوى التى قدمتها غرفة التجارة البريطانية فى القاهرة فى نفس الوقت من أثر «حالة الإضطراب القائمة فى البلاد على المصالح الحيوية البريطانية ، وأعربت عن رأيها« أن الموقف القائم ناتج عن تصرفات بعض المهيجين مما يحتم على الحكومة البريطانية اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذا التهييج»(٩٢) .

وقد تلقى المعتمد البريطانى كافة هذه الآراء ووافق عى ما جاء فيها وبعثها إلى لندن مشفوعة برأيه بضرورة تنفيذها . أما طريقة التنفيذ فقد رأى أنه لما كان الإجراء المنوى اتخاذه ذا طبيعة خاصة ولا يخضع للقوانين المصرية فإنه على السلطات البريطانية أن تتحمل تنفيذه ؛ فتقوم به قوات الاحتلال التى تعتقل الشيخ وترسله تحت الحراسة إلى أى مكان تتم الموافقة على إرساله إليه .

ورأى جورست أن مثل هذا التصرف سيزيد من الأثر المعنوى للعمل المقترح اتخاذه على الشعب حيث تكون فرصة لمظاهرة حقيقية تشترك فيها القوات البريطانية مما سيؤدى إلى منع متاعب خطيرة لسلطات الاحتلال قد تنجم عن الوضع الذى كان قائماً(٩٣) .

واغتنم المعتمد البريطانى فى القاهرة فرصة صدور الحكم على الوردانى لتشديد الضغط على لندن للموافقة على نفى الشيخ جاويش ، حيث رأى أن الأيام التى أعقبت صدور الحكم هى أحسن فرصة ممكنة لاتخاذ العمل المقترح ضد الشيخ ، فطبقاً للقانون المصرى لابد من مرور شهر قبل تنفيذ «الحكم على قاتل رئيس النظار» وأنه من الضرورى تقديم كل حماية ممكنة للقضاة الذين أصدروا الحكم ضده خلال هذه الفترة ، ومن المفيد للغاية لمنع أى تهييج لصالح الوردانى إبعاد الشيخ جاويش(٩٤) .

وقد رضخ السير إدوارد جراى لإلحاح جورست وخوله سلطة نفى عبد العزيز جاويش من مصر إلى جبل طارق(٩٥) .

وبدأت وزارة الخارجية البريطانية تتخذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ العمل المذكور فاتصلت بوزارة المستعمرات التى أرسلت إلى حاكم جبل طارق بالإستعداد لاستقبال الشيخ جاويش(٩٦) .

ووصلت دقة الإتصالات فى هذا الشأن إلى الاتفاق على المعاملة التى تقرر أن يلقاها قطب الحزب الوطنى فى منفاه . وقد رؤى أن تكون هذه المعاملة مطابقة لمعاملة «الزبير باشا رحمت» الذى نفى إلى نفس المكان خلال عام ١٨٨٥ ، والتى أرسلت بها مذكرة إلى حاكم جبل طارق فى ٣٠ مارس من نفس العام(٩٧) .

ويبدو أن الشيخ جاويش كان قد أحس بما يدبر له فى الخفاء فأوقف تماماً كل نشاطه الظاهر ، وقد شكا المعتمد البريطانى من هذا التغير الذى طرأ على تصرفات الشيخ ورأى «أن وقتاً سيمر حتى يرتكب العمل المناسب الذى يمكن من نفيه إلى جبل طارق ، ولكن يجب انتهاز الفرصة المناسبة الناتجة عن الوضع الحالى لاتخاذ هذه الخطوة»(٩٨) .

ولكن ظل حذر عبد العزيز جاويش يزداد فى نفس الوقت الذى كان قد صدقت فيه الحكومة المصرية على قانون إحالة الصحفيين على المحاكم الجنائية ، ومن ثم فقد قررت السلطات البريطانية التخلى عن فكرة النفى وتسقط أى خطأ من الشيخ جاويش لتقديمه للمحاكمة بمقتضى القانون الجديد .

ما لبثت الفرصة أن سنحت لسلطات الاحتلال لتقديم الشيخ جاويش إلى المحاكمة أمام المحاكم الجنائية بمقتضى القانون الجديد عندما صدر كتاب من تأليف الشيخ على الغاياتى باسم «وطنيتى» كتب مقدمته الشيخ جاويش رأت فيه السلطات هجوماً عليها ، ومن ثم فقد تم إعلان الشيخين فعلاً فى ١٧ يولية بالجرائم التى تقرر أن يحاكما بسببها وهى :

١ ـ التحريض على كراهة الحكومة والإزدراء بها .

٢ ـ العيب فى حق ذات ولى الأمر .

٣ ـ تحسين جريمة دنجرا الهندى والوردانى لقتلهما وزيرين .

٤ ـ إهانة ناظر الحقانية بصفته موظفاً عمومياً (٩٩) .

وتمت المحاكمة فى ٦ أغسطس أمام محكمة الجنايات المؤلفة من قاضيين مصريين ، بينهما الرئيس ، وقاضى ثالث بلجيكى ، وصدر الحكم فى نفس اليوم بحبس الشيخ جاويش ٣ شهور وحبس الغاياتى سنة مع الشغل غيابيا حيث أن هذا الأخير كان متغيباً فى استنبول .

وكانت النية تتجه إلى محاكمة زعيم الحزب« محمد فريد بك» بدوره فى نفس القضية لأنه كتب تقريظاً لنفس الكتاب ، ولكن لما كان فريد بك خارج البلاد وقتئذ فقد تقرر الإنتظار حتى يعود فيقدم للمحاكمة ، وقد كتب ممثل المعتمد البريطانى فى هذا الصدد أنه «سيكون من الممتع للغاية أن نرى إذا ما كان محمد فريد سيعود إلى مصر لمواجهة حكم مماثل»[١٠٠] ، كما كتب معبراً عن آرائه فى الحكم الصادر ضد الشيخين « إن الأحكام كانت مناسبة خاصة على الشيخ جاويش الذى كتب مقدمة الكتاب بطريقة تمنحه تأثيرا كبيراً فى نفس الوقت التى تجنب فيها أى جملة يكون من شأنها أن تضعه تحت طائلة مواد قانون العقوبات»[١٠١] .

ورغم انقضاء أربعة شهور على صدور الحكم ضد الشيخ جاويش إلا أن سلطات الاحتلال ظلت متربصة بزعيم الحزب على ذمة نفس القضية ، وفعلاً ما أن وطأت أقدام محمد فريد أرض مصر فى أوائل ١٩١١ حتى قدم إلى المحاكمة وصدر الحكم بسجنه ٦شهور فى ٢٣ يناير من هذا العام بسبب تقريظه لكتاب الشيخ الغاياتى ، هذا التقريظ الذى نشر قبل صدور الكتاب نفسه ووضعه الغاياتى فى مقدمة الكتاب لترويجه[١٠٢] (١١) .

ووصل الأمر إلى قمة استعمال العنف من جانب السلطة البريطانية نحو زعامة الحزب الوطنى ، وبقى أن يلحق العنف بجرائده .

لم يكن فى الإمكان مواجهة صحف الحزب مواجهة حاسمة مثل تلك التى تمت مع زعامته فى ظل قانون «تحويل القضايا الصحفية إلى محاكم الجنايات» طالما بقيت إحدى جرائد هذا الحزب ، ونعنى بها جريدة «البلاغ المصرى» ، متمتعة بكامل حريتها فى الهجوم على الاحتلال والحكومة ، سواء فى قسمها العربى أو قسمها الفرنسى .

وكان المعتمد البريطانى فى القاهرة يعلم تماماً أن المالك الحقيقى للجريدة هو اسماعيل شيمى بك أحد أقطاب الحزب الوطنى المتطرفين ـ وإن ظلت الصحيفة تحمل إسم مالكها الأسبانى ورئيس تحريرها الفرنسى ـ ولكنه دائماً كان يعرب عن أمله أن تتوقف الجريدة عن الصدور فى أى وقت نتيجة للمصاعب المالية التى تواجهها ، وعلى ذلك فلم يبادر باتخاذ أى إجراء محدد ضدها .

ولكن بمرور الوقت كان هذا الأمل يتبدد رويداً رويداً فى نفس الوقت الذى لم يكن ميسوراً فيه محاكمة صاحبها ورئيس تحريرها الأجنبيين أمام المحاكم الأهلية المصرية لتمتعهما بحماية «الامتيازات الأجنبية» .

وإنصافاً للحق يجب أن لا نمر على هذه الصورة التى تبدى هذين الأجنبيين كمجرد أجيرين للحزب الوطنى استخدمها كدرع واق ضد «قانون المطبوعات» ؛ فالواقع أن رئيس تحرير الجريدة كان من الشخصيات الفرنسية المرموقة فى مصر ، فقد كان المسيو «البان ديروجا» رئيس نقابة الصحفيين الأوربيين فى القاهرة ، «ومتخرجاً من مدرسة نورمال العليا وحاملاً لشهادة جامعة باريز»(١٠٣) .

وفى نفس الوقت تشهد مواقف الرجل على حقيقته كمثقف فرنسى ذى وزن سياسى كبير ، فهو يهاجم الحكومة الفرنسية لرفضها عقد المؤتمر الوطنى المصرى فى باريس مما أدى إلى انتقاله إلى بروكسل ، كما كان أول من دعا المصريين لرفع سلاح المقاطعة الاقتصادية لمواجهة الاحتلال والحصول على الاستقلال .

والواضح أن المسيو ديروجا كان يسارياً تقدمياً إلى حد بعيد ـ بمقاييس العصر ـ بدليل أن جريدته أصبحت أيام اعتصاب عمال عنابر السكك الحديدية لسان هؤلاء العمال ؛ فأخذت تشجعهم على نيل حقوقهم ، وتدافع عنهم ، وتطلب من أصحاب الأعمال إنصاف العمال فى مرتباتهم ، كما دعت هؤلاء إلى إنشاء النقابات القوية التى تتولى الدفاع عنهم(١٠٤) .

ولاشك أن كل هذا ، مع اتخاذ جانب الحزب الوطنى فى كافة قضاياه ، قد أقلق سلطات الاحتلال تماماً ، وشحذ رغبتها فى القضاء على الجريدة بأى ثمن ، وقد جاءتها الفرصة عندما كتب ديروجا مقالاً فى القسم الفرنسى من الجريدة يهاجم فيها الخديوى ، وهو وأن لم يذكر عباس الثانى صراحة فى هذا المقال ؛ إلا أن الإيماءات التى جاءت فيه وعنوانه الذى كان مجرد علامة استفهام كان إشارة واضحة من يعنى بها المسيو ديروجا (١٠٥) .

وقد قدم وزير الخارجية المصرى المقالة المذكورة بصفة رسمية لكل من «المسيو ديفرانس De France» الوزير المفوض الفرنسى والمسيو «فاسكيز Vasquez» القائم بالأعمال الأسبانى ، وطلب منهما نفى الرجلين المسئولين (١٠٦) .

وبادرت الحكومة الفرنسية إلى تلبية طلب الحكومة المصرية قبل انقضاء أسبوع واحد على صدور مقالته ، ففى ٧ ديسمبر وصل الرجل من القنصلية الفرنسية فى القاهرة قراراً بنفيه جاء فيه «بناء على نشر اليان ديروجا الفرنسى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ مقالة فى جريدة «الدبيش اجبسيان» التى يديرها .

«وحيث أن هذه المقالة موجهة إلى شخص ولى الأمر فى البلاد التى يعيش فيها ديروجا ضيف . .

«وحيث أن ذلك مخل بالأمن العام وبالصلات الودية بين فرنسا ومصر . فلهذه الأسباب تأمر بإبعاد اليان ديروجا من البلاد المصرية ، وندعوه بأن يستعمل الطرق التى يراها لحفظ مصالحه المادية فى هذه البلاد»(١٠٧) .

ولما تأخر رد الحكومة الأسبانية بعض الشىء على الطلب المصرى أبرق جورست إلى السفير البريطانى فى مدريد يدعوه إلى حض القنصل الأسبانى فى القاهرة لنفى «السنيور دراجيلا» مالك الجريدة (١٠٨) .

وقد رغبت الحكومة الأسبانية فى البداية تجنب حل «النفى» المطلوب ، ووعدت بالمعاونة على إلغاء الجريدة فحسب ، أما إذا لم يكف هذا الإجراء فقد أعربت عن استعدادها للنظر فى نفى صاحبها(١٠٩) .

ولكن نتيجة لإلحاح السفير البريطانى فى مدريد اضطر وزير الخارجية الأسبانية السينور «جراشيا بريتو Gracia Prieto» إلى الموافقة على إصدار أوامره إلى القائم بأعمال المعتمد الأسبانى فى القاهرة بنفى دراجيلا(١١٠) ، وأبلغ الرجل بالقرار على الفور(١١١) .

وقد وقعت قرارات النفى على دوائر الحزب الوطنى وقع الصاعقة ، ولكن مالبث زعماء الحزب أن تمالكوا أنفسهم وجعلوا من سفر الرجلين مناسبة للتظاهر والاحتجاج ضد القرارات المذكورة . «فالعلم» تهاجم قرار نفى المسيو ديروجا وترى «أن حق النفى الذى تتمتع به القنصليات ، إذا جاز العمل به إلى الآن ، لا يصح تطبيقة إلا على الأفراد المشردين الذين يعيشون فى الأرض فسادا ، ولا يمكنهم أن يحصلوا على قوتهم إلا بالاعتداء على الأرواح أو بسلب الأموال . فكيف يسوى بهم كاتب كبير له مكانة عظيمة فى نفوس مواطنيه»(١١٢) .

وترى «مصر الفتاة» أن «جريدة البلاغ قد أصبحت قذى فى عين الاحتلال الذى لم يستطع أن يؤاخذها مثل الجرائد العربية بقانون المطبوعات ومحاكم الجنايات فأراد القضاء عليها بإبعاد مديرها عنها ، ولكن إبعاد ديروجا عن مصر لايمنع كتابته فيها من فرنسا ، بل لايمنع أقلام أولئك الأحرار الذين هم من أجناس مختلفة من إصدارها وتحريرها مهما قاسوه من النفى واحداً بعد واحد»(١١٣) .

وقد تحققت نبوءة «مصر الفتاة» فما لبث فرنسى آخر يدعى المسيو «إيتان ريشيه Richet » أن تولى موقع المسيو ديروجا فى رئاسة التحرير ، وقد بادر بشن هجمة عنيفة على سلطات الاحتلال ، ورأى «إن إنجلترا بتحكمها الجنونى تصيب بضربة واحدة حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلام .

«وهى تتناسى أن وسائل الشدة لاتدوم ، كما أنها تغتنم الاتفاق الودى المؤقت لتستعمل ضد أبناء وطننا وسائل التعسف وهو مالا يمكن احتماله .

«على أن الشدة لها حد محدود وسنعلم قريباً إذا كانت طريقة الاستخفاف بالامتيازات التى يمكن الالتجاء إليها كلما اقترح الإنجليز عملاً مخزياً من الأعمال التى تمكنها منها سلطتهم الباطشة ستلبث نافذة إلى أمد غير معلوم»(١١٤) .

وقد غاظ هذا الموقف الاحتلال البريطانى والحكومة المصرية التى سارع ناظر خارجيتها «حسين رشدى باشا» إلى الاتصال بالقنصل الفرنسى مطالباً وقف صدور الجريدة حيث أن ترخيصها الذى منح لمالكها السابق قد انتهى مفعوله وعلى ذلك فهى تظهر بصورة غير شرعية(١١٥) .

ولما مضت بضعة أيام ولم يتمكن القنصل الفرنسى من إغراء المسيو ريبشه على الانسحاب من رئاسة تحرير الجريدة ، فقد اقترحت الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات ضدها ، منها منع نقل هذه الجريدة عن طريق مصلحة البريد المصرية ، ومنع بيعها فى الشوارع . وقد رأى جورست أن الحكومة الفرنسية لن تستطيع الاعتراض على مثل هذه الإجراءات حيث أن السفير الفرنسى فى لندن قد وافق ـ أثناء المباحثات التى دارت حول تطبيق القانون على الرعايا الأجانب ـ فى مذكرة له مؤرخة فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٩ على ضرورة حصول كافة الصحف على الرخص اللازمة(١١٦) .

وقد أبلغ السفير البريطانى فى باريس هذه الآراء للحكومة الفرنسية التى طلبت منحها مهلة قصيرة لحل الأزمة ، وبالفعل قامت الوكالة الفرنسية بالضغط على المسيو ريشيه ، فقد سحبت منه منحة دراسية كان قد قدمها له المسيو أوجانييه «Augagneur» حاكم مدغشقر ،كما تم تحذيره بأنه إذا استمر فى إثارة المتاعب فسوف تعامله الوكالة الفرنسية فى القاهرة بأقسى ما تملكه من وسائل (١١٧) .

وبالفعل تم حل المسألة وتقرر فى بداية العام التالى ـ ١٩١١ ـ انسحاب المدير الفرنسى ، ومالبثت الجريدة أن توقفت عن الصدور بعد انسحابه فى أوائل يناير (١١٨) .

وقد عنى هذا النجاح الكثير بالنسبة للاحتلال البريطانى فى مصر . ففرصته أصبحت كاملة فى تنفيذ قانون المطبوعات دون أى خوف من التجاء الصحف الوطنية مرة أخرى إلى الحصول على الحماية الأجنبية ،سواء بتمليك هذه الصحف إلى ملاك أجانب كما حدث بشأن «مصر الفتاة» ، أو بحصول آخرين على رخص لتحريرها باسمهم تحت عناوين أجنبية كما حدث بشأن «الدبيش اجبسيان» .

وأدى ذلك إلى دخول تنفيذ القانون فى مرحلته الثانية والأخيرة بعد اغتيال بطرس باشا غالى .

الفترة الثانية : كما وضح من عرض الصراع حول تحقيق الحرية الصحفية الذى دار بين الحزب الوطنى من جانب ، وأعدائه من جانب آخر ، أنه قد مر بمراحل ثلاثة ، **المرحلة التى تلت صدور القانون** وكان تطبيقه فيها فى أضيق الحدود لم تزد عن الإنذار الذى وجه إلى اللواء ، حقاً عطلت خلالها جريدة مثل «القطر المصرى» ؛ إلا أننا يمكن أن نمر على هذا التعطيل دون أن نمنحه مكاناً كبيراً فى هذا الصراع لسببين ، أولهما قلة أهمية هذه الجريدة الأسبوعية ، وثانيهما أن زعامة الحزب لم تعترف أبداً بهذه الجريدة كإحدى جرائده .

ثم المرحلة التى أعقبت اغتيال رئيس النظار ، ومما لاشك فيه أن هذه المرحلة كانت أعنف من المرحلة التى سبقتها ، فقد لجأت سلطات الاحتلال والحكومة إلى سياسة التعطيل بدلاً من سياسة الإنذار ، وقد ظهر هذا فى تعطيل «العلم» لسان الحزب الجديد لمدة شهرين من ٢٠ مارس إلى ٢٠ مايو ١٩١٠ . ورغم أننا نعثر فى هذه المرحلة على إنذار موجه إلى اللواء فى ٢٣ أكتوبر ١٩١٠ ؛ إلا أن الوثائق البريطانية تؤكد أن النية كانت متجهة أولاً إلى تعطيل اللواء لفترة من الزمن[١١٩] ، ثم مالبثت هذه النية أن تعدلت إلى قرار بالإنذار فقط لأنه كان «هناك بعض المنافسة بين جرائد الحزب الوطنى وبين اللواء وقد يؤدى تعطيل اللواء إلى انتشار توزيع جرائد هذا الحزب»[١٢٠] .

أما المرحلة الثالثة فهى التى تلت توقف صدور «الدبيش اجبسيان» فى أوائل يناير ١٩١١ ، والتى لم يعد ثمة معوق بعدها أمام سلطات الاحتلال عن كتم أنفاس حرية الصحافة الوطنية حتى النفس الأخير ، ولا ننسى فى هذا المجال وفاة السير إلدن جورست فى هذه الفترة وتولى اللورد كتشنر مهام منصبه منذ سبتمبر ١٩١١ بما عرف عنه من عنف ، هذا ولايمكن أن نفصل بين العمل على كتم أنفاس الصحافة الوطنية وبين العمل على الإجهاز على الحزب الوطنى برمته .

وقد ارتبطت سياسة التحطيم النهائى للصحافة الوطنية بجانبين :

الإلتجاه الأول : إفساد كافة محاولات رجال الحزب الوطنى لتعويض خسائر صحافة الحزب بإصدار صحف جديدة ، وكان بطل هذه المحاولات« سيد على» رئيس تحرير «مصر الفتاة» الذى استقال من منصبه فى ٥ نوفمبر ١٩١٠ وتزعم محاولتين لإصدار جرائد جديدة ناطقة باسم الحزب .

المحاولة الأولى : عندما تقدم إلى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية طالباً الترخيص له بإصدار جريدة باسم «الجهاد» ، ولكن ظل الطلب يتخبط من مكتب إلى آخر دون استجابة ، وقد نصحه بعض موظفى الوزارة بتغيير اسم الجريدة المطلوب ترخيصها إلى اسم أقل وطنية فاستمع إلى النصح وغيره إلى «الصباح» ولكن دون جدوى . ولما زاد إلحاح الرجل على وزارة الداخلية قابله مستشارها فى ٢٣ فبراير ١٩١١ وأبلغه «أنه قرر نهائياً عدم إعطاء أحد رخصة بإصدار جريدة ما»[١٢١] (!!) .

وقد هاجمت الصحف الوطنية هذا الأسلوب ، فمصر الفتاة رأت أن «الامتناع عن إجابة من يطلبون الترخيص بإصدار الجرائد يخفى أشباح الصحف من جهة ، واستمرار قانون المطبوعات فاتكاً بها يجندل الموجود منها يقضى عليها من جهة أخرى»[١٢٢] ، والعلم رأت أن الوزارة قد وصلت بهذه السياسة «إلى ما فوق قانون المطبوعات وشدته فعولت على عدم الترخيص بإصدار الجرائد لمن يطلبون ذلك»[١٢٣] .

ولكن لم تعر سلطات الاحتلال أى اهتمام لهذه الإنتقادات ومضت فى طريقها .

المحاولة الثانية : لما فشل سيد على فى الحصول على رخصة بإصدار جريدة باسمه اتفق مع شاب إيطالى يدعى «لويجى بنياتين» على إصدار جريدة باسم الأخير وهو يتصور أن الحكومة لن تجرؤ على التصدى لهذه الجريدة لتمتع صاحبها بحماية «الإمتيازات» .

وبالفعل صدرت فى ٢٤ يونيه ١٩١١ جريدة «الإرشاد» ، وما كاد نبأ صدور الجريدة يصل إلى نظارة الداخلية حتى اعتبرتها غير قانونية لأن صدورها بلا رخصة اعتبر خرقاً لقانون المطبوعات .

وبناء على ذلك أصدرت الداخلية فوراً قراراً بمصادرة العدد الأول من جريدة الإرشاد وأمرت محافظة العاصمة بتنفيذ هذا .

وقام رجال البوليس وصادروا الأعداد التى كانت لدى الباعة فضبطوا نحو ١٢٠٠ عدد منها .

ورغم أن الصحف الوطنية حرضت السنيور «لويجى بنياتين» على الإحتجاج على أعمال البوليس لقنصليته ، ولكن لم يكن لهذا الإحتجاج أى قيمة سياسية ، وكانت آخر محاولة لبعض رجال الحزب الوطنى فى ميدان الإستعانة بالحماية الأجنبية فى مواجهة قانون المطبوعات .

الإتجاه الثانى : يتمثل فى العمل على إسكات الصحف الباقية للحزب الوطنى بعد أن تم محاصرتها . ويتضح أثر النجاح البريطانى فى ميدان الدبلوماسية الخارجية ـ بعد إبعاد كاين عن مصر الفتاة ، ونفى ديروجا ودراجيلا ، وتوقف صدور الدبيش أجبسيان ــ يتضح أثر هذا النجاح فى الفارق الهائل بين معاملة الصحافة الوطنية بعد احرازه ومعاملتها قبله .

لقد أخذت سلطات الاحتلال تتربص للجرائد الوطنية لتسجل عليها أى هفوة فيكون أقل جزاء الإغلاق . . . ولاشىء غيره .

كانت أول ضحايا السياسة الجديدة «مصر الفتاة» التى طالما طمعت سلطات الاحتلال فى العصف بها ، وقد جاءت الفرصة عندما نشرت هذه الجريدة فى ٤ أكتوبر ١٩١١ أثناء الحرب الطرابلسية بين إيطاليا والدولة العثمانية مقالاً تحت عنوان «الحكومة المصرية تخدم إيطاليا أربع خدمات مستترة ــ الوزارة تريد الإجهاز على نفسها فى نظر الشعب المصرى» اتهمت فيه الحكومة بمصانعة إيطاليا إضراراً بصوالح الدولة العلية(١٢٤) .

ولم يتردد كتشنر فى الاتفاق مع رئيس النظار على إغلاق الصحيفة بمقتضى قانون المطبوعات(١٢٥) حتى قبل أن يحصل على تخويل بهذا الإغلاق من وزارة الخارجية البريطانية ، وهو ما كان يفعله سلفه فى أمور أقل أهمية من هذا الأمر .

وصدر على الفور قرار إغلاق «مصر الفتاة» ،حيث أن «المسائل التى هولت بها الجريدة المذكورة لم تصدر إلا عن افتراء ومن شأنها تكدير النظام العام»(١٢٦) .

ولم تمض سوى شهور قليلة حتى سنحت الفرصة لاغتيال جريدة الحزب الوطنى فى الإسكندرية ، ففى ٣ أبريل ١٩١٢ نشرت«وادى النيل» مقالاً بعنوان «أحرب طاحنة أم حملة صغيرة» تعلق فيها على الحملة التى أرسلت إلى بلاد الأنواك بقيادة «الميجور لفسون» ، وكل ما طالبت به الجريدة فى هذا المقال عرض مثل هذه المسائل الخطيرة على مجلس النظار والخديو قبل تنفيذها «لوضع الخطط التى تطمئن الأمة على أرواح بنيها»(١٢٧) .

ورغم ذلك فقد رأت الحكومة المصرية أن مثل هذه الأقوال «ترمى إلى إضعاف نفوذ السلطة العسكرية والتحريض على خرق النظام العسكرى ، فضلاً عن أنها نسبت إلى الحكومة التقصير فى واجباتها نحو الجيش الذى من شأنه الإخلال بالنظام العام» . ومن ثم تقرر إغلاق الجريدة إبتداء من ٦ أبريل(١٢٨) .

وكانت الضحية التالية الجريدة التى أسسها «مصطفى كامل» ، فقد ظلت «اللواء» رغم تقلب الظروف عليها رمزاً عاطفياً للحزب الوطنى ومؤسسه .

وكان من المفهوم ـ أو المتصور ـ أنه بعد أن تخلى الحزب الوطنى عن «اللواء» أنه سينتهج نهجاً آخر ،ولكن هذا التصور لم يتحقق ولهذا فقد أنذر للمرة الثانية أواخر ١٩١٠ .

ولم يؤثر هذا الإنذار فى «اللواء» ، وأصبح من الواضح ضرورة التخلص منه ، وحانت الفرصة عندما حدثت مخالفة بسيطة من الجريدة الوطنية لقانون المطبوعات حين تقرر تعيين «محمد المهدى» كرئيس تحرير جديد خلفاً «لعلى فهمى كامل» دون الحصول على إذن بذلك من قبل(١٢٩) . وقد رأت الحكومة أن ذلك يستوجب «تطبيق المادة ١٣ من

قانون المطبوعات عليها سيما أن جماعة من رجالها قد صدرت عليهم أحكام قضائية عقاباً لهم على أمور موجبة للإضطراب ومخلة بالأمن العام» وخرجت من ذلك بقرار إقفال اللواء(١٣٠) .

ولم يبق بعد كل ذلك سوى «العلم» الجريدة الناطقة بلسان الحزب الوطنى .

وقد لاقت «العلم منذ صدورها الأمرين من عنف سلطات الاحتلال ، فلم يكن قد مضى أسبوعان على ابتداء صدورها فى ٧ مارس ١٩١٠ حين عطلت لمدة شهرين لأنها «خرجت فى كتاباتها عن حد الإعتدال واستعملت عبارات التشهير بالحكومة ومصالحها ، كما أنها طعنت فى الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر ونسبت إليهم من المصائب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين»(١٣١) .

ومرة أخرى تعود السلطات البريطانية إلى سياسة تعطيل «العلم» عندما نشرت أواخر عام ١٩١١ خلال الحرب الطرابلسية أخباراً عن محاولة الحكومة المصرية احتلال السلوم من القوة التركية الموجودة فيها(١٣٢) ، ويصدر قرار التعطيل لشهور ثلاثة هذه المرة(١٣٣) .

وقد رأى كتشنر أن هذا العقاب خفيف للغاية إذا ما قورن بعنف المقالات التى تنشرها الجريدة(١٣٤) ، والواقع أن هذا العقاب كان خفيفاً فعلاً إذا ما قورن بما أنزل بالصحف الوطنية الأخرى من إغلاق فى هذه الفترة .

ولكن يجب أن نستدرك هنا فنذكر أن إغلاق لسان الحزب الوطنى لم يكن بالسهولة التى يتم بها إغلاق الصحف الوطنية الأخرى .

بعد عودة «العلم» إلى الصدور فى مارس ١٩١٢ حاولت أن تتخذ جانب الحيطة فكانت أغلب مقالاتها مليئة بالإيماءات دون التصريح ، بمعنى آخر كان ما يقرأ فيها بين السطور أهم كثيراً مما يقرأ فى السطور نفسها .

وقد سعدت «العلم» بتكون ما أسمى «باللجنة المصرية» فى لندن برئاسة المستر بلنت والتى أصدرت جريدة باسم «إجبت Egypt» ،تهاجم فيها سياسة الاحتلال

البريطانى فى مصر . وكانت «العلم» تقوم بترجمة هذه المقالات وتعيد نشرها بالعربية على جمهور قراء المصريين .

وعندما أراد كتشنر معاقبة «العلم» على هذا التصرف لم يوافقه وزير الخارجية البريطانية على رأيه «فليس من العدالة فى شىء تعطيل الصحف المحلية التى تنشر مقالات لها هذه الطبيعة والسماح بتداول الجرائد الأجنبية التى تسير على نفس النغمة»(١٣٥) .

وعلى ذلك فقد تقرر استعمال المادة ١٧ من قانون المطبوعات « بمنع دخول نشرة إجبيت التى تصدر بلوندره وتداولها وبيعها بالقطر المصرى»(١٣٦) .

فى نفس الفترة أخذت السلطات تعمل على إرهاب زعماء الحزب ؛ فترسل وراء الشيخ جاويش رجال البوليس السرى يصاحبوه مصاحبة الظل ، فإذا سار ساروا وراءه ، وإذا ركب عربة امتطوا دراجات ليسابقوا تلك العربة ، وهكذا(١٣٧) .

وتنتشر الاشاعات القوية عن نية نفى الشيخ جاويش من الديار المصرية ليطوح به فى تونس أو غيرها(١٣٨) ، ولا يجد عبد العزيز جاويش مفراً من الخروج من البلاد فيقصد الاستانة فى مارس ١٩١٢ ، وكان هذا بالضبط ما أرادته السلطات البريطانية ،التى استطاعت ـ حتى بعد هجرة الرجل ـ أن تحرمه من ممارسة كفاحه من الخارج حيث استطاعت باتصالها بالحكومة التركية أن تحرضها على منع معونتها المالية عن الشيخ التى كانت تمنحها له لإصدار جريدة «الهلال العثمانى» التى كان يصدرها فى استنبول(١٣٩) .

وتثنى السلطات البريطانية بزعيم الحزب نفسه «محمد بك فريد» ؛ فتستدعيه النيابة العمومية فى ٢٥ مارس ١٩١٢ للتحقيق معه فى شأن الخطبة التى ألقاها فى الجمعية العمومية للحزب فى ٢٢ من نفس الشهر(١٤٠) .

وكان واضحاً تماماً أن السلطات قد انتوت الحجر على حرية الزعيم مما دعاه إلى مغادرة البلاد بدوره قبل أن يصدر الحكم عليه فى أول مايو بالحبس سنة مع الشغل .

ولا تأتى نهاية العام حتى يكون أغلب زعماء الحزب الوطنى قد غادروا البلاد أو كفوا فعلاً عن نشاطهم .

ولم يبق بعد كل ذلك سوى إنهاء وجود لسان حال الحزب ـ أى جريدة العلم ـ وبالفعل ، وقبل أن يصل عام ١٩١٢ إلى نهايته صدر قرار إغلاق الجريدة فى ٧ نوفمبر ١٩١٢ بحجة نشرها مقالة فى اليوم السابق لمحمد فريد عن رأيه فى الحرب البلقانية اتهم فيه بعض المسئولين فى حكومة الاتحاد والترقى بالإهمال مما مهد السبيل لانتصار ولايات البلقان[١٤١] . وقد رأت الحكومة المصرية فى هذه المقالة «إثارة لخواطر المسلمين ، وإيغار صدورهم نحو ولاة الأمور المذكورين»[١٤٢] .

وهكذا لم ينته عام ١٩١٢ ؛ إلا وقد انتهت معه تماماً صحافة الحزب الوطنى ، وشرد زعماؤه خارج البلاد ، وانتهت مرحلة هامة من مراحل العمل الوطنى المصرى قوامها العمل السياسى الذى كان من أهم أسلحته الصحافة .

ولكن هذا لايعنى ـ بالتأكيد ـ نهاية هذا العمل الوطنى ، فهذا العمل لم يتوقف للحظة بعد صدور القانون ، وإنما الذى يمكن أن يقال أن أنماط هذا العمل قد اختلفت بعد ظهور هذا القانون عنها قبله .

فالظاهرة الواضحة فى أعوام ما بعد القانون هى ظاهرة الإغتيال السياسى التى لم يمارسها العمل الوطنى قبل ١٩٠٩ .

ولا جدال أن هذه الظاهرة السياسية وما صاحبها من تشكيل الجماعات السرية إنما هى نتاج طبيعى لسياسة الكبت وقمع الحريات التى صاحبت صدور القانون .

ويمكن أن نلحظ هذه الظاهرة من خلال الحوادث التى ارتكبت بعد عام ١٩٠٩ وحتى قيام الثورة المصرية ١٩١٩ . فهذه حادثة اغتيال «بطرس باشا غالى» رئيس مجلس النظار المصرى فى فبراير ١٩١٠ ـ أى قبل انقضاء عام واحد على صدور القانون ـ ولا ينقضى سوى عامان بعد تلك الحادثة ـ١٩١٢ ـ إلا وتكتشف محاولة لاغتيال الخديو عباس الثانى[١٤٣] . ثم تفشل محاولتان لاغتيال السلطان حسين كامل ١٩١٥[١٤٤] ، ومحاولة ثالثة لاغتيال إبراهيم فتحى باشا ناظر الأوقاف فى نفس العام[١٤٥] .

وكانت كل تلك إيماءات للتغييرات فى طبيعة العمل الوطنى المصرى بعد سياسة العنف البريطانية ، هذه السياسة التى ازدادت عنفاً خلال سنى الحرب ، والتى لم يكن من سبيل لمواجهتها فى أعقاب هذه الحرب سوى اتباع أسلوب الثورة ، وهو ما تحقق خلال عام ١٩١٩ .

هوامش البحث

(١) نص القانون فى الوقائع المصرية ، العدد ١٢٦٨ ، السنة ٥١ ، فى٢٩ نوفمبر ١٨٨١ .

(٢) أنظر المقطم فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ .

(٣) أنظر بحث الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى : حادث جريدة البوسفور اجبسيان ، المجلة التاريخية المصرية المجلدان ٩ ، ١٠ (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) ، ص ١١٧ ـ ٢١٣ .

(٤) المؤيد فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ .

(٥) أنظر مقالة «الحياة أو الموت» لمصطفى كامل ـ اللواء ٢٦ نوفمبر ١٩٠٥ ، مقالة «عداوة انكلترا للإسلام» لأحمد حلمى ، اللواء ٢٩ نوفمبر ١٩٠٥ .

(6) Corres, Part LXIII No. 203 Cromer to Lansdowne Dec. 9,1905 Desp. No. 132 Conf.

(٧) أنظر بحث دكتور يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المجلد ١٣ (١٩٦٧) .

(8) Corres, P. LXV No. 203 Cromer to Grey, April 25, 1906 Tel. No. 114 .

(9) Annual Report, 1906 P.9.

(١٠) أنظر مقال «دنشواى أخرى فى السودان» ، اللواء فى ٢٨ مايو ١٩٠٨ .

(11) Annual Report, 1906 P.5.

(١٢) اللواء فى ٢٦ أغسطس ١٩٠٦ .

(١٣) اللواء فى ٢٨ أغسطس ١٩٠٦ .

(١٤) اللواء فى ٢٣ أغسطس ١٩٠٦ .

(١٥) من مقال للمستر بلنت نشرته «المانشستر جارديان» فى ١٦ أبريل ١٩٠٩ ، اللواء ، ٥ مايو ١٩٠٩ .

(١٦) المقال بعنوان :«السبب الذى حملنا على خلع بيعة لجنة الحزب الوطنى ، الدستور فى ٢٠ أبريل ، ١٩٠٩ .

(١٧) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى ، المصرى فى ١٠ يوليه ١٩٥١ .

(١٨) الدستور فى ٩ ديسمبر ١٩٠٩ .

(١٩) فقد أبدى ثلاثة من النظار استعدادهم للاستقالة لو نفذ القانون ؛ وهم سعد باشا زغلول ، وسعيد باشا ، وحسين باشا رشدى مما حدا بالخديو إلى تهديدهم بأن من سيستقيل منهم لن يتولى أى مناصب عامة بعد ذلك ؛ فتراجعوا عن نيتهم .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ، القسم الثانى ، ص ١٧٤ ـ ١٧٦ .

(20) F.O. 407 / 174 No. 131 Graham to Grey, Aug 23, 1909 Desp.No. 98 Conf.

(٢١) أنظر ملاحظات اللواء ومصر الفتاة على التقرير المذكور ٢٠ ، ٢١ أبريل ١٩٠٩ .

(٢٢) مصر الفتاة فى ٦ أبريل ١٩٠٩ .

(٢٣) وادى النيل فى ١٠ أبريل ١٩٠٩ .

(٢٤) مصر الفتاة فى ٧ أبريل ١٩٠٩ .

(٢٥) مصر الفتاة فى ٨ أبريل ١٩٠٩ .

(26) F.O. 407 / 174 No. 51 Sir E.Gorst to Sir Edward Grey, April 17, 1909 Desp.No 42.

(27) F.O. 407 / 174 No. 55 Grey to Sir Gosehen, April 30, 1909 Desp. No.122.

(28) F.O. 407 / 174 Ine. In. No. 55 Draft of the Memorandum Communicated to German Government.

(29) F.O. 407 / 174 No. 77 Gosehen to Grey, 26, 1909 Desp. No. 193 Conf.

(30) F.O. 407 / 174 No. 81 Grey to Gosehen,June 9 , 1909 .No. 154 .

(31) F.O. 407 / 174 No. 86 Gosehen to Grey, June 14, 1909 Tel. No. 74.

(32) F.O. 407 / 174 No. 90 Gorst to Grey,June 20 , 1909 Desp.No. 71.

(٣٣) مصر الفتاة فى ٣١ مايو ١٩٠٩ ، مقال بعنوان «سطو جيش الاحتلال على الطهارة والعفاف» .

(34) F.O. 407 / 174 No. 90 Gorst to Grey,June 20 , 1909 Desp.No. 71.

(٣٥) مصر الفتاة فى ٥ يونيو ١٩٠٩ .

(٣٦) مصر الفتاة فى١١ يونيو ١٩٠٩ .

(٣٧) مصر الفتاة فى أول يونيو ١٩٠٩ مقال بعنوان : «قائم مقام أمير البلاد على عرش الفراعنة» .

(٣٨) مصر الفتاة فى٢٨ يوليو ١٩٠٩ .

(٣٩) اسمه محمد شفيق .

(٤٠) مصر الفتاة فى١٤ يونيو ١٩٠٩ .

(41) F.O. 407 / 174 No. 90 Gorst to Grey,June 20 , 1909 Desp.No. 71.

(42) F.O. 407 / 174 No. 92 Gosehen to Grey, June 23, 1909 Desp. No. 241 A. Conf.

(43) Ibid No. 97 Gorst to Grey, July 7 , 1909 Tel. No. 21.

(44) Ibid No. 98 Grey to Count De Salis , July 7 , 1909 Desp. No. 174 Conf.

(45) Ibid No. 99 Count De Salis to Grey, July 10 , 1909 Tel. No. 84.

(46) F.O. 407 / 174 Ine. In. No. 114 Count Metternieh to Grey, Aug.3, 1909 .

(47) Ibid No. 113 Gosehen to Grey, Aug.3 , 1909 Desp. No. 203.

(48) Ibid No. 124 Graham to Grey, Aug.8 , 1909 .

(٤٩) مصر الفتاة في١٤ أغسطس ١٩٠٩ .

(50) F.O. 407 / 174 No. 115 Grey to Graham ,Aug. 5 , 1909.

(٥١)فقد صدر القانون على شكل قرارين الأول باحياء قانون نوفمبر ١٨٨١ والثاني قرار بتكليف « ناظر الداخلية باقامة الدعوى أمام المحاكم عن المخالفات التي تقع من الجرائد ما لم يستصوب المجلس تنفيذ المادة ١٣ من القانون للوصول إلى الغاية المقصودة» ، وبذلك أصبح القانون سلاحا ذا حدين . . حد قضائي لمصادرة حريات الصحفيين وزجهم في السجون . . وحد إداري لمصادرة حرية الصحف بانذارها أو تعطيلها أو أغلاقها (!!)

(٥٢) عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد : رمز الاخلاص والتضحية ، ص ١١٠ .

(٥٣) القطر المصري في ١٩ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٥٤) القطر المصري في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ .

(٥٥) القطر المصري في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٩ .

(56) F.O. 407 / 175 No. 5 Gorst to Grey Jan. 8 , 1910, Desp.No.3.

(57) F.O. 407 / 175 No. 6 Grey to Gorst Jan. 8 , 1910, Tel.No.3.

(58) F.O. 407 / 174 No. 131 Graham to Grey, Aug.23, 1909 Desp. No, 98 Conf .

(٥٩) اللواء في ٢٨ يونيه ١٩٠٩ .

(٦٠) وهي المحاكمة التي سببها مقال الشيخ جاويش عن ثورة عبد القادر حبوبة في الجزيرة في السودان ١٩٠٨ واتهم فيها حكومة السودان بإحداث «مجزرة بشرية شبيهة بدنشواي» .

(٦١) مصر الفتاة في٥ أغسطس ١٩٠٩ .

(62) F.O. 407 / 174 No. 123 Graham to Grey, Aug.8 1909 Desp. No, 94.

(٦٣) مصر الفتاة في٦ أغسطس ١٩٠٩ .

(64) F.O. 407 / 174 No. 123 Graham to Grey, Aug.8 1909 Desp. No, 94.

(٦٥) اللواء فى١٧ أغسطس ١٩٠٩ .
(66) F.O. 407 / 174 No. 125 Graham to Grey, Aug.20, 1909 Tel. No.26.
(67)Ibid No. 131 Graham to Grey, Aug.23, 1909 Desp. No.98 Conf.
(68) F.O. 407 / 174 No. 12 Grey to Graham , Aug.23 1909 Tel. No.36.
(69)Ibid No. 131 Graham to Grey, Aug.23, 1909 Desp. No.98 Conf.
(٧٠) اللواء فى ٣٠ أغسطس ١٩٠٩ مقال بعنوان « نحن وخصومنا ـ بشأن الانذار» .
(71) F.O. 407 / 174 No. 134 Graham to Grey, Aug.30 1909 Desp. No. 103.
(٧٢) مصر الفتاة فى٢٢ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٠٩ .
(73) Annual Report, 1909 p.7.
(٧٤) مقدم الاقتراح «صادق بك أباظة» .
(٧٥) محضر جلسة الجمعية العمومية فى ٣٠ مارس ١٩١٠ ـ الوقائع المصرية ـ ملحق رقم ٢٤٥ فى ١٨ أبريل ١٩١٠ .
(٧٦) مصر الفتاة فى ٣١ مارس ١٩١٠ مقال بعنوان «السكوت دليل الرضى» .
(٧٧) محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ ، محضر جلسة ٣٠ مايو ، ص ٦٥٥ ـ ٦٧٨ .
(٧٨) العلم فى ٣١ مايو ١٩١٠ .
(٧٩) مصر الفتاة فى ٣١ مايو ١٩١٠ .
(٨٠) محاضر مجلس شورى القوانين ١٩١٠ ـ ١٩١١ ص ٦ .
(81) Annual Report, 1910 p.1.
(٨٢) البلاغ المصرى فى ١٩ يوليه ١٩١٠ .
(٨٣) البلاغ المصرى فى ٢٤ يوليه ١٩١٠ .
(84) La Dépéche Egyptienne 16 Juillet, 1910.
(85)Ibid 31 Juillet,1910 .
(86) F.O. 407 / 175 No. 61 Gorst to Grey ,April.22, 1910 Desp. No.54.
(٨٧) محاضر مجلس شورى القوانين ١٩١٠ ـ ١٩١١ ، ص٦٥٥ ـ ٦٥٦ .
(88) F.O. 407 / 175 No. 83 Gorst to Grey ,June.5 1910 Desp. No. 36.
(89) F.O. 407 / 175 No. 79 Grey to Gorst ,June.4 1910 Tel. No. 36.
(٩٠) العلم فى ١٥ يونيه ١٩١٠ .
(91) F.O. 407 / 175 Ine. No.1 InNo.66 Note From the adviser of the Ministry of the interior to Sir E. Gorst, May 3 , 1910 .

(92) F.O. 407 / 175 Ine. No.2 66 British Chamber of Commerse to Gorst May 6, 1910 .

(93)Ibid No. 66 Gorst to Grey, May 6, 1910 Desp. No,57 Conf.

(94)Ibid No. 67 Gorst to Grey, May 14, 1910 Tel. No.28 Conf.

(95)Ibid No. 66 Gorst to Grey, May 17, 1910 Tel. No . 30.

(96) F.O. 407 / 175 No. 75 Colonial office to Foreign ,May 27, 1910.

(97) Ibid No. 91 Foreign office to Colonial office June 22, 1910 .

(98)Ibid No. 70Gorst to Grey,May 20, 1910 Tel. No.30 Conf. .

(٩٩) مصر الفتاة فى ١٨ يوليه ١٩١٠ .

(100) F.O. 407 / 175 No. 106 Mr. Cheetham to Grey ,Aug.7, 1910 Desp. No.108.

(101) Ibid .

(١٠٢) العلم فى ٢٤ يناير ١٩١١ .

(١٠٣) جريدة البلاغ المصرى فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

(١٠٤) أنظر البلاغ المصرى فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٠ .

(105) La Dépéche Egyptienne 30 Nov. 1910.

(106) F.O. 407 / 175 No. 144 Gorst to Grey, Dec 10, 1910 Desp. No.154.

(١٠٧) مصر الفتاة فى ٨ ديسمبر ١٩١٠ .

(108) F.O. 407 / 175 No. 138 Gorst to Grey, Dec 4, 1910 Tel.Unnumber.

(109)Ibid No. 139 Sir M. De Bunsen to Grey,Dec.8, 1910 Tel. No 69.

(110)Ibid No. 150 De Bunsen to Grey,Dec. 10, 1910, No. 171.

(١١١) مصر الفتاة فى١٥ ديسمبر ١٩١٠ .

(١١٢) العلم فى ٨ ديسمبر ١٩١٠ .

(١١٣) مصر الفتاة فى٨ ديسمبر ١٩١٠ .

(114) La Dépéche Egyptienne 11 Dec. 1910.

(115) F.O. 407/175 No. 144 Gorst to Grey, Dec.10, 1910 Desp. No 154.

(116) F.O. 407/175 No. 143 Gorst to Grey, Dec.16, 1910 Desp. No 45.

(117) F.O. 407 / 175 No. 151 Sir F. Betiee to Grey, Dec 24, 1910.Tel. No. 108.

(118) F.O. 407/175 No. 1 Gorst to Grey, Jan.2, 1910. Tel. No. 108.

(119) F.O. 407 / 175 No. 125 Cheetham to Grey,Oct.21, 1910 Tel. No. 42.

(120) F.O. 407 / 175 No. 126 Cheetham to Grey ,Oct.24, 1910 Tel. No. 43.

(١٢١) العلم فى ٢٤ فبراير ١٩١١ .

(١٢٢) مصر الفتاة فى٢٤ فبراير ١٩١١ ، مقال بعنوان «الداخلية تمنع وقانون المطبوعات يقطع» .

(١٢٣) العلم فى ٢٤ فبراير ١٩١١ ، مقال بعنوان «فوق قانون المطبوعات » .

(١٢٤) مصر الفتاة فى٤ أكتوبر ١٩١١ .

(125) F.O. 407 / 177 No. 225 Kitehener to Grey,Oct.6, 1911 Tel. No. 26.

(١٢٦) الوقائع المصرية فى ٥ أكتوبر ١٩١١ لسنة ٨١ نمرة ١٣ غير اعتيادية .

(١٢٧) وادى النيل فى ٣ أبريل ١٩١٢ .

(١٢٨) الوقائع المصرية فى ٧ أبريل١٩١٢ عدد ٤١ غير اعتيادية السنة ٨٢ .

(129) F.O. 407 / 175 No. 95 Cheetham to Grey,Sept.9, 1912 Desp.No 96.

(١٣٠) الوقائع المصرية فى أول سبتمبر ١٩١٢ .

(١٣١) الوقائع المصرية فى ١٩ مارس١٩١٠ ملحق نمرة ٣٢ .

(١٣٢) العلم فى ١٨ ديسمبر ١٩١١ .

(١٣٣) الوقائع المصرية فى ٢٠ ديسمبر١٩١١ .

(134) F.O.407 / 178 No. 2 Kitehener to Grey,Dec.24, 1911 Desp. No. 133.

(135) F.O. 407/179 No. 165 Grey to Kitehener,May.3, 1912 Desp. No. 61.

(١٣٦) العلم فى ٢٦ مارس ١٩١٢ .

(١٣٧) العلم فى ٢١ مايو ١٩١١ .

(١٣٨) العلم فى ١٨ أغسطس ١٩١١ .

(139) F.O. 407 / 179 No. 73 Marling to Grey Sept.3, 1912 Tel. No. 361.

(١٤٠) العلم فى ٢٦ مارس ١٩١٢ .

(١٤١) العلم فى ٦نوفمبر ١٩١٢ .

(١٤٢) الوقائع المصرية فى ٧ نوفمبر ١٩١٢ .

(١٤٣) أتهم فى هذه المحاولة كل من إمام واكد ، ومحمود طاهر العربى ، ومحمد عبد السلام ، وحكم على كل منهم بالسجن ١٥ عاما .

(١٤٤) قام بالمحاولة الأولى فى أبريل المدعو محمد خليل الذى نفذ فيه حكم الاعدام فى ٢٤ من نفس الشهر ودبر المحاولة الثانية محمد نجيب الهلباوى ، ومحمد شمس الدين فى يوليه وتم تنفيذ حكم الأشغال الشاقة المؤبده فيهما .

(١٤٥) قام بهذه المحاولة فى سبتمبر صالح عبد اللطيف وصدر ضده حكم الإعدام فى نفس الشهر .

مصادر البحث

أولا ــ وثائق غير منشورة :

Further Correspondence Respeeting The Affairs off Egypt & Soudan

Part	Date
LXIII	1905
LXV	April - June 1906

- Publie Record Office (London) - Foreign Office

No.	Date
407/174	1909
407/175	1910
407/176	Jan. - June, 1911.
407/177	July - Dec, 1911.
407/178	Jan. - June, 1912.
407/179	July - Dec, 1912.

ثانيا ــ وثائق منشورة :

- Annual Reports, 1906 -1912.
- Report by His Agent and Consul General on The Finances, Administration & Condition of Egypt and The Soudan.

ــ محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٩٠٩ ــ ١٩١١ .

ــ محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ ــ ١٩١١ .

ــ مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى ــ جريدة المصرى ١٩٥١ .

ثالثا ــ كتب :

ــ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الثانى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

ــ عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ــ رمز التضحية والاخلاص ، القاهرة ، ١٩٤١ .

رابعا ـ دوريات :

ـ الوقائع المصرية ١٨٨١ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٢ .

ـ اللواء ١٩٠٦ ـ ١٩١٢ .

ـ الدستور ١٩٠٩ .

ـ مصر الفتاة ١٩٠٩ ـ ١٩١١ .

ـ القطر المصرى ١٩٠٩ .

ـ وادى النيل ١٩٠٩ ـ ١٩١٢ .

ـ La Dépéche Egyptienne

وكان لها ملحق عربى باسم «البلاغ المصرى» .

تيودور روزفلت
والحركة الوطنية المصرية

انتهت فترة الرئاسة الثانية للمستر تيودور روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٠٩[١] ،خرج بعدها من البيت الأبيض تصحبه شهرة عريضة ، اكتسبها خلال سنى رئاسته ، سواء بسبب مواقفه ضد التجمعات الاحتكارية الرأسمالية ، أو نتيجة لنيله جائزة «نوبل» عام ١٩٠٦ إلى الحد الذى وضعته إحدى الصحف المصرية فى مصاف كل من واشنطون ولنكولن ، أعظم الرؤساء الامريكيين[٢] .

قرر المستر روزفلت بعد ذلك أن يقوم برحلة صيد إلى أفريقيا ، متفقا مع مجلة «كريبنر» أن يوافيها برسائله عن رحلته هذه ، وبدأ بالفعل تلك الرحلة التى انتهت مطافه فيها بالقاهرة فى مارس عام ١٩١٠ . ولا شك أن ما أظهره من ضروب الشجاعة فى أعمال الصيد فى الغابات الأفريقية ، بالإضافة إلى شهرته العريضة السابقة ، قد خلقا تيارا من الانبهار بالرجل ، ترجم عن نفسه باسمى عبارات الترحيب التى اكتظت بها أعمدة الصحف المصرية ، والتى صدرت عن سائر قطاعات المصريين .

كتبت إحدى كبريات الصحف المصرية يوم وصوله إلى القاهرة فى ٢٢ مارس مقالا يكفى تسجيل عنوانه لإدراك طبيعة محتواه . . يقول العنوان «إلى جناب المحترم الكولونل روزفلت – إلى عظيم من عظماء القرن العشرين اقترن اسمه بالفخار والشرف – إلى أفضل ممثل للأمة الأمريكية العظيمة»[٣] .

وصحيفة كبرى أخرى هى «الجريدة» لسان حزب الأمة تكتب فى نفس اليوم فى وصف الرجل فتقول «إنه الأول فى الحرب ، والدليل على ذلك بلاؤه الشديد فى حرب كوبا الأخيرة ، والأول فى السلم ، والدليل حسن وساطته بين روسيا واليابان فى حربهما الأخيرة ، وهو الأول فى قومه ، وسل من شئت من الاميريكيين يجيبوك(!) .

ويتزايد الترحيب مع الأيام القليلة التى قضاها الرئيس الأمريكى فى القاهرة ،حتى يتحول إلى مظاهرة عامة يشترك فيها جموع السياسيين والصحفيين والأدباء ، يتضح مدى حجمها فى أن شاعرين كبيرين مثل أحمد شوقى وحافظ ابراهيم قد شاركا فيها[٤] .

ولا شك أن هذه المظاهرة من الترحيب ، لم تنبعث فقط من مجرد الانبهار بشخصية تيودور روزفلت ، وإنما كان لها أسبابها الأخرى فيما يمكن تسجيله فى الاعتبارات الآتية :

١- إنه كان أول رئيس لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يقوم بزيارة مصر .

٢ - ما كان يمثله كأحد كبار المدافعين عن «الديموقراطية» ، مما صادف هوى فى نفوس المدافعين عن تطبيقها ، والذين كانوا فى صراع خلال ذلك الوقت ضد الأوتوقراطية الخديوية من ناحية ، أو استبداد المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية من ناحية أخرى .

يبدو ذلك مما كتبته «الجريدة »صحيفة حزب الأمة ، والتى خاضت معاركه أساسا ، يقوده مفكره «أحمد لطفى السيد» ضد أوتوقراطية السلطة .

تكتب «الجريدة» فى ١٦ مارس عن روزفلت فتقول :

«الرجل ديموقراطى بالمعنى الصحيح ، لا ينكص أمام أية حرية سياسية أو قانونية يرى وجوب إشهارها عن الاريستوقراطية ، بل هو يرى أن الاريستوقراطية المالية هى من أشد الأخطار على البلاد إذا كبرت مطامع أصحابها .

«وهو لا يزال مع أنصاره من النواب واقفين بالمرصاد لكل من يريد بالأمة استبدادا تجاريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا . ومما لاريب فيه ، أن حملته الشهيرة على أرباب الملايين ، إذا كانت لم تؤد إلى أخذ جانب من ثروتهم الضخمة واعطائها قسرا للأمة ، فهى نبهت الأفكار ، وأضعفت من الاطماع الجامحة ، وجعلت أمثال كارينجى وروكفلر يفكرون فى بذل قسم كبير من أموالهم الطائلة على الأعمال النافعة» .

٣ ـ ومن ناحية أخرى ، فلا شك أن سمعة الولايات المتحدة الأمريكية ،كدولة « غير استعمارية » لم تشارك فى حركة المد الامبريالى خلال تلك الفترة . . لاشك أن هذه السمعة قد أضفت على الرئيس الأمريكى صورة محببة ، اسهمت فى ارتفاع نغمة الترحيب به من جموع المصريين الذين كانوا يخوضون وقتذاك صراعا من أجل التحرر من الاحتلال البريطانى . وهو ما سجلته إحدى الصحف المصرية آنئذ بقولها أن المصريين «كانوا يميلون للأمريكيين أكثر من الأمم الأوربية ، لأنهم لم يصلهم أذى من ناحية أمريكا . وهم مع ذلك ينتفعون من مدنيتها ، بقدر ما هم منتفعون من مدنية أوربا ، ولذلك كانت تجارات وصنائع أمريكا فى الصف الاول من رغبة المصريين فى ثمرات التمدن العصرى»(٥) .

٤ ــ أضف إلى كل ذلك ، السمعة الطيبة التى اكتسبها الأمريكيون كموظفين فى الحكومة المصرية أو فى الجيش المصرى ، خاصة على عهد الخديو إسماعيل ، وهو ما سجلته أيضا نفس الصحيفة بقولها «أن المصريين قد انتفعوا انتفاعا مخصوصا من الأمريكان الذين استقدمهم إسماعيل باشا لوظائف الرى فى نظارة الاشغال ، وللجندية فى الجيش المصرى ، فهم الأساتذة الوحيدون الذين علموا المصريين بأمانة ، ولم يخلطوا وظائفهم بالسياسة . وحسبهم فخارا فى مصر أن جميع الضباط العظام الحائزين لرتبة اللواء العسكرية فى الجيش المصرى الآن ، من تلامذة الجنرال ستون ، ومن كان معه من الضباط الأمريكيين فى عهد الخديو الأسبق» (٦) .

وكان من الطبيعى أن يتبع كل ذلك الترحيب ، تسابق فى توجيه الدعوات للرئيس الأمريكى بالحديث ، إلا أنه قرر عدم إجابة أيا من هذه الدعوات ، سوى دعوة الجامعة المصرية ليلقى فيها خطبة وجيزة طبقا للتصريح الذى أدلى به أحد المتصلين بالرئيس لصحيفة مصرية(٧) .

وكان التوقع العام أن يتعرض روزفلت فى خطبته المقررة ، إلى موضوعات لا صلة لها بالسياسة ، على أساس أن الحكومة الأمريكية تأبى على رعاياها التعرض لسياسات الدول

المحلية« فإذا كان هذا حال الرعايا الأمريكيين ، فلا يعقل أن رجلا كان رئيسا لحكومتها يظهر ميلا إلى أى شىء له أقل علاقة بالسياسة»(٨) .

وانتظر الجميع يوم ٢٨ مارس عام ١٩١٠ ليسمعوا الرجل .

خطبة الجامعة :

فى ذلك اليوم ، وفى الجامعة المصرية ، اجتمعت نخبة من كبار المصريين ، رئيس الجامعة وكبار رجالها ، وعدد من كبار رجال الدولة ، وعدد من كبار المشتغلين بالسياسة والصحافة فى البلاد .

وتكلم المستر روزفلت ، وكان ما نطق به آخر ما تصوره جموع السامعين الذين علت وجوههم امارات الدهشة .

قال الرئيس الأمريكى فى موضع من خطابه ما نصه :

«لا يمكن إعداد أمة للحكم الذاتى باعطائها دستورا مسطرا على الورق ، فإن تربية الفرد تربية تؤهله للعمل الحسن فى هذه الدنيا ، تستلزم من الأيام والسنين ، كما أن تربية أمة ما لتصير أهلا لحكم نفسها ، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة ، بل مسألة اجيال متعاقبة . على أن هناك قوما يقودهم الجهل إلى الاعتقاد بأن منح دستور مسطر على الورق ، ولاسيما إذا كان مفتتحا بعبارات مفخمة ، هو بنفسه يمنح قوة الحكم الذاتى للامم ، وذلك غير صحيح بتاتا . . وعندنا أن الصفة الجوهرية ليست الإسراع فى الحصول على قوة يساء استعمالها ، بل تربية الصفات الجوهرية تربية بطيئة ثابتة مثل حب العدل والانصاف ، والاتكال على النفس ، والاعتدال ، التى تمكن وحدها الأمم من حكم نفسها» .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كان روزفلت قد وصل إلى القاهرة بعد أكثر قليلا من شهر من حادثة اغتيال بطرس غالى باشا رئيس النظار المصرى فقد أدان فى خطابه هذا العمل بقوة ، وكان مما جاء فيه قوله :

« ومن المظاهر الجوهرية لهذا العمل ، استنكارا كل عمل خارج عن حدود القانون ، وكل نوع من الحسد والبغضاء ، وخصوصا ما بنى منها على الدين أو الجنس . هذا وأن كل رجل كريم الخلق قد استاء كل الاستياء لمقتل بطرس باشا ، فإن مقتله أعظم مصابا على مصر منه على الفرد نفسه . والنوع الذى يخرج القتلة ، هو النوع الذى يشتمل على جميع الصفات التى تبعد الإنسان عن المدنية الصحيحة ، أى النوع الذى يخرج جنودا ضعافا أيام الحرب ، ورجالا شرا منهم أيام السلم . ورجل مثل هذا هو فى أعلى ذرى النذالة ، وكل من يعتذر عن عمل مثل عمله ، أو يتغاضى عنه ، وكل من يحرض عليه بقول أو بفعل ، مباشرة أو بواسطة ، قبل ارتكابه أو بعده ، إنما هو مثل مرتكبه فى درجة نذالته»[٩] .

وحدث ما كان لابد من توقعه من ارتفاع الأصوات ، بعضها بالاحتجاج على ما جاء فى الخطبة وبعضها بالتأييد ، ومجرد تسجيل هذه الأصوات يؤدى فى النهاية إلى وضع القضية كلها فى إطار «الحدوتة السياسية» التى تنتهى بهذا التسجيل .

ولعل تلك النظرة هى التى دفعت الكثيرين ممن تعرضوا بالكتابة التاريخية لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى فى مصر ، إلى إهمال هذا الموضوع ، على اعتبار أن لا مكان «لحدوتة سياسية» فى سياق حركة تاريخية عامة . والنجاح فى العثور على هذا المكان ، يؤدى فى النهاية إلى إمكان تغيير طبيعة هذا الموضوع ، من «حدوتة سياسية» إلى حدث تاريخى وهو ما نحاوله على امتداد السطور التالية .

وتقتضى مثل هذه المحاولة لدراسة خطبة الرئيس الأمريكى فى القاهرة ، فى إطار الحركة التاريخية المصرية فى تلك الحقبة ، تتأثر بها وتؤثر فيها ، التعرض لعدد من الموضوعات يمكن ترتيبها على النحو الآتى :

أولا : الدوافع التى حدت بشخصية أمريكية عامة مثل «تيودور روزفلت» ، إلى اتخاذ مثل هذا الموقف العدوانى من الآمال الوطنية المصرية ، لاسيما أن بلاده كانت قد درجت حتى ذلك الوقت على الالتزام «بمبدأ مونرو» الذى ظل يمنع القوى الأوربية من التدخل فى الشئون الامريكية ، والذى ظل فى نفس الوقت يضع قيودا على انطلاق «الولايات المتحدة خارج أراضى الأمريكتين» .

ثانيا : الوضع السياسى العام فى مصر ، خلال وقت زيارة روزفلت لها ، خاصة فيما اتصل بطبيعة الصراع المتطور بين الوجود الاحتلالى البريطانى من ناحية ، وبين القوى الوطنية النامية من ناحية أخرى .

ثالثا : ردود الفعل التى تداعت نتيجة للخطبة ، واشتراك الرئيس الأمريكى السابق فى دفع ردود الفعل تلك ، لتصنع مع غيرها من الأسباب منعطفا هاما فى التاريخ المصرى ، تميزت المرحلة التى تلته بتنمر السياسة الاحتلالية للعمل الوطنى ، والسعى إلى ضربه وتصفيته بمجموعة من قوانين القمع ، نجحت فى النهاية فى تحقيق أغراضها ، وإنهاء احدى مراحل الحركة الوطنية ، لتدخل مصر والعالم بعدها غمار الحرب العالمية الأولى ، التى مهدت لانبعاث هذه الحركة فى أعقابها على نحو مغاير .

أولا : دوافع موقف روزفلت :

بالرغم مما يبدو من تناقض بين السياسة الأمريكية العامة ، وبين تعرض روزفلت لبعض القضايا السياسية المصرية فى خطبته بالجامعة ، كما سبقت الاشارة ، إلا أن محاولة يجب أن تجرى لتفسير موقف الرئيس الامريكى .

ومن الواجب فى هذا الصدد ، عدم الأخذ بتفسيرات رجال الحركة الوطنية المصرية التى سجلتها صحفهم فى اعقاب الخطبة ، والتى حكمها الانفعال بالمفاجأة ، أو على الاقل أخذ هذه التفسيرات بحذر ، لا سيما اذا ما لوحظ مدى ما وصلت إليه بعض هذه الصحف من تطرف . فقد رأت أحداها مثلا ، إن ما دفع الرجل إلى سلوك هذا السبيل أنه «أفاقى اغنياء يجوس خلال قصور ذوى الجاه والسلطة ويتغنى بالأناشيد التى تطرب لها مسامعهم»(١٠) .

وباستبعاد هذه التفسيرات وليدة الانفعال المؤقت ، تبقى ثلاثة تفسيرات رئيسية يمكن تقديمها باعتبار أنها قد دفعت الرجل إلى فعلته :

١ ـ شخصية «تيودور روزفلت» نفسه غير التقليدية ، والتى ما كانت تمنعه من الادلاء بما يعتقد بأنه الصواب ، مادام قد دعى ليقول كلمته . ولم يكن منتظرا أن يمنعه

فى ذلك تقليد أو سياسة أمريكية مرسومة ، مثل مبدأ مونرو ، وذلك بالرغم من صفته العامة .

ويكفى لتأكيد هذا الفهم ، أن روزفلت خلال فترة رئاسته الاولى ، قد قدم مفهوما جديدا «المبدأ مونرو» نفسه ، وذلك فى عام ١٩٠٤ وبعد أكثر من ثمانين عاما على صدور هذا المبدأ (١٨٢٣) .

٢ ـ الجو السياسى الذى وصل فيه روزفلت إلى القاهرة ، بعد أكثر قليلا من شهر على حادثة اغتيال بطرس غالى باشا ، وهى أكبر حادثة اغتيال سياسى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث والمعاصر ، منذ أن اغتال «سليمان الحلبى» القائد الفرنسى «كليبير» قبل ذلك بأكثر من قرن .

ولا شك أن تلك الحادثة قد انعكست على تصرفات روزفلت وأقواله ، إذ أنها أكدت له صدق ما أشاعته سلطات الاحتلال من اضطراب الامور فى البلاد . تمهيدا لتبرير ما انتوته من استخدام أسلوب العنف فى مواجهة نمو الحركة الوطنية . كما أنه لا يمكن فى هذا الصدد إغفال مشاعر «روزفلت» الشخصية إزاء «الاغتيال السياسى» ، بالنظر إلى ما سببه اغتيال الرئيس «ماكنلى» الذى كان نائبا له ، عام ١٩٠١ ، من آلام .

٣ ـ تأثر روزفلت الواضح بما جاء فى كتاب اللورد كرومر «مصر الحديثة» من آراء ، سعى فيها صاحبها إلى التاكيد على ماتصوره من «دور بناء ، قام به البريطانيون فى مصر خلال السنوات التى انقضت منذ احتلالهم للبلاد» .

وقد اتفق كافة المراقبين على أن أغلب ما انتهى إلى علم روزفلت من أحوال مصر ، أنما استمده أساسا من كتاب «مصر الحديثة ، وأنه أعجب كل الاعجاب بما احتواه هذا الكتاب ، كما أنه اصطحبه كدليل له يقرأ فصوله أثناء رحلته»(١١) .

يؤكد هذا الرأى ، اتفاق بعض العبارات التى قالها الرئيس الامريكى السابق فى خطبته ، مع عبارات كرومر فى كتابه ، خاصة ما جاء فى الفصل الختامى من هذا الكتاب ،

من أن على المصريين الانتظار لاجيال عديدة قبل الحصول على الحكم الذاتى(١٢) ، هو نفس الرأى الذى خلص إليه روزفلت فى خطبته فى القاهرة . كما يؤكده اعرابه فى مناسبات شتى سابقة ، عن اعجابه باللورد كرومر ، إلى حد دعوته إلى ضيافته فى «البيت الأبيض» قبل انتهاء مدة رئاسته الثانية(١٣) ، وهو ما تنبه إليه المصريون . إلا أن هذا التنبه كان متاخرا .

تنبه المصريون متأخرين أيضا ، إلى أن روزفلت وهو فى طريقه إلى القاهرة من أواسط افريقيا ، قد القى خطبة فى الخرطوم امتلات بالتمجيد للانجليز ، ومدح أعمالهم فى السودان «ونسيانه أو تناسيه أن يشير الى اليد المصرية التى كان لها الفضل الأكبر فيما بهر أنظاره . مغضيا الطرف عن الأموال الكثيرة التى دفعها المصريون فى السودان ، والدماء الغزيرة التى سفكوها فى أرضه»(١٤) .

ثانيا – وضع مصر السياسى عند زيارة روزفلت :

كان تعرض الرئيس الامريكى السابق لمطلب الدستور من جانب ، ولقضية مقتل رئيس النظار من جانب آخر ، بمثابة المواجهة المباشرة لأكثر الموضوعات فرضا لنفسها على الحياة السياسية المصرية خلال تلك الأيام ، مما يفسر ردود الفعل المضاعفة لخطاب الرجل . هذا من ناحية ، ثم ما ترتب على ذلك من تأثيرات فى العلاقات بين مختلف القوى السياسية فى مصر ، مما أكسب الحادثة بعدها التاريخى من ناحية أخرى .

وفيما يتصل (بمطلب الدستور) ، فمع أن أغلب برامج الأحزاب المصرية التى تأسست أواخر عام ١٩٠٧ قد تضمنته ، إلا أن الالحاح فى طلبه أخذ فى التزايد على نحو واضح خلال العامين التاليين ولسببين :

أولهما : الانقلاب فى تركيا فى يولية ١٩٠٨ ، وما ترتب على ذلك من نجاح جماعة الاتحاد والترقى فى إجبار السلطان عبد الحميد الثانى ، بكل أوتوقراطيته المشهورة ، على النزول على رأى الجماعة ، والموافقة على إصدار دستور للدولة .

ولما كانت أحداث تركيا تتردد صداها فى مصر ؛ فإن الحركة الوطنية المصرية قد شددت من طلبها بإصدار دستور للبلاد ، فى مواجهة أوتوقراطية الخديو واستبداد الاحتلال .

ثانيهما : سياسة التقارب الواضحة التى تأكدت خلال هذين العامين ، بين الخديو عباس الثانى وبين المعتمد البريطانى الذى خلف كرومر ، السير إلدون جورست ، التى عرفت بسياسة الوفاق ، والتى أدت إلى تقارب مماثل بين أكبر حزبين فى البلاد ، الوطنى والأمة ،حول مطلب الدستور ، على اعتبار أنه السبيل إلى إعراب الحركة الوطنية عن ذاتها ، فى مواجهة تحالف قوى السلطة(١٥) .

ومن الواضح أن المطالبة الشعبية بالدستور ، قد أخذت فى التزايد منذ النصف الثانى من عام ١٩٠٨حتى بلغت ذروتها أوائل١٩١٠ ، خاصة خلال أيام زيارة روزفلت للعاصمة المصرية .

ففى أواخر عام ١٩٠٨ تقدم مجلس شورى القوانين بمشروع قرار للحكومة ، جاء فيه أنه «بعد المذاكرة قررت الهيئة باتفاق الآراء ما هو آت : «أن يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية ، وتدبير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطلق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم»(١٦) .

وفى فبراير من العام التالى(١٩٠٩)تقدمت الجمعية العمومية بطلب للخديو لاعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أحوال البلاد الداخلية ، وتدبير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعا القوانين واللوائح التى تنطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم»(١٧) .

ومثل هذين الطلبين من المجلسين اللذين خلفتهما سياسة الاحتلال ، يوضحان قبل أى شئ ، تعاظم المطلب بالدستور فى خارجهما ، مما أدى أخيرا أن يصل صداه إلى المجلسين المذكورين .

ويأتى العام التالى(١٩١٠) وبالذات شهر مارس من تلك السنة ـ شهر مجىء روزفلت ـ لتصل حملة المطالبة بالدستور إلى ذروتها .

ففى خلال ذلك الشهر ؛ بدأت دورة جديدة للجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، شهدت تيار قويا للمطالبة بالدستور .

وفى جلسة «الجمعية العمومية» المنعقدة فى ١٩ مارس دارت أغلب اقتراحات الاعضاء[١٨] حول «اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا ، وانتخاب عضو مجلس الشورى بأغلبية آراء مندوبى بلاد المديرية وانتخاب أعضاء مجالس المديريات» ، بل أن عبد اللطيف الصوفانى بك شن حملة عنيفة على الحكومة ، لعدم استجابتها لطلب المجلس الذى قدمه فى الدورة السابقة «بإنشاء مجلس نيابى»[١٩] .

وبعد ذلك بأقل من أسبوع ، وفى جلسة الجمعية العمومية أيضا المنعقدة فى ٢٤ من نفس الشهر نجح الصوفانى بك وإسماعيل باشا أباظة فى انتزاع قرار بأغلبية الأصوات ، بالتقدم بطلب آخر للحكومة« لإعداد مشروع قانون لايجاد مجلس نيابى له رأى قطعى فى إدارة أمور البلاد الداخلية من إدارية ومالية ، وتدبير شئونها المحلية ، وان يكون رأيه تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم . . وإبلاغ عدد اعضاء المجلس الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكمل من الحالة الراهنة»[٢٠] .

ولقد ظاهرت الصحف الوطنية مطلب الجمعية العمومية بحملة صحفية واسعة ، «فاللواء» تكتب غداة مطلب الجمعية الجديد تطالب «بمجلس نيابى لمصر ، يكون له رأى قطعى فى شئون البلاد»[٢١] ، و«مصر الفتاة» تحتفل بذكرى مرور ثلاثة وأربعين عاما على افتتاح أول مجلس نيابى فى مصر فى ١٩ مارس ١٨٦٦ ، وتمجد تلك الايام ، وتطلب من المصريين أن يستمروا فى ذكرها طالما بقوا «محرومين منها»[٢٢] . كما أنها فى أعقاب مطلب الجمعية السالف الذكر ، تطلب من أعضائها تأليف وفد منهم يتقدم إلى الخديو بطلب « منح رعيته الدستور» وأن ينيبوا فردا منهم ليخاطب صاحب العرش بهذه الأمنية العظيمة[٢٣] .

وكما نلاحظ ، فإن كل هذا التيار النامى بالمطالب الدستورية ، كان يزداد تصاعدا ، وبصورة حاسمة على امتداد الأيام العشرة التى سبقت خطبة روزفلت ، بما تضمنته من صدمة قوية ألقاها فى وجوه الوطنيين ، يحذرهم من الاستمرار فى طريقهم .

تبقى بعد ذلك قضية مقتل رئيس النظار «بطرس باشا غالى» بيد أحد المعروفين بصلتهم بالحزب الوطنى «إبراهيم الوردانى» ، وبالرغم من فشل السلطة فى إثبات وجود اتصال مباشر بين الحزب وبين تدبير الجريمة ، إلا أنه قد ترتب عليها ، على حد تعبير محمد فريد فى مذكراته ،«قيام الحكومة بشدة ضد الحزب الوطنى ورجاله وجرائده»(٢٤) .

ولم تقتصر الاشارة بأصابع الاتهام للحزب الوطنى على الحكومة المصرية ، بل امتدت لتشمل سائر الجماعات والقوى .

فالمعتمد البريطانى فى تقريره عن عام ١٩٠٩ الذى عرف فحواه وقت زيارة الرئيس الامريكى ، يستهله بالقول : «لست أتردد فى القول أن زعماء الحزب الوطنى مسئولون أدبيا عن مقتل بطرس باشا ، فإنهم قضوا السنين وهم يطعنون ويهاجمون . مدركين تماما أن أقوالهم تلك الموجهة إلى الشبان الجهلاء الشديدى الحماس ، لا تلبث أن تدفعم إلى ارتكاب الجرائم التى يتظاهر أولئك الزعماء الآن بالاستياء من وقوعها»(٢٥) .

والجماعات السياسية المصرية الآخرى تشارك بدورها فى الاتهام . ففى تحقيق قام به مراسل «الطان» فى القاهرة مع كل من زعماء الحزبين الكبيرين الآخرين (الأمة) و(الاصلاح على المبادىء الدستورية) أعرب «أحمد لطفى السيد» عن أن «الاتفاق كبير بين مبادىء الحزب الوطنى وحزب الأمة ، وأن البحث قد جرى غير مرة فى ضم الحزبين وجعلهما حزبا واحدا ، ولكن مقتل بطرس باشا غالى كان من طبيعته منع هذا الامتزاج» ، وواضح أن لطفى السيد يتهم بذلك الحزب الوطنى بتدبير الجريمة .

ونفس الاتجاه يبدو من أقوال الشيخ على يوسف رئيس حزب الاصلاح أيضا ، إذ قال :« إن الفرق بيننا وبين الحزب الوطنى ، أننا كارهون كراهة قطعية لكل شدة وعنف»(٢٦) .

وتجىء خطبـة روزفلت ، ومـا تضـمنتـه من هجـوم قـاس على «القـتلة» ، ثم على «المحرضين» ، لتبدو وكأنها جزء من الحملة العامة الموجهة ضد الحزب الوطنى بوجه خاص ، وضد الحركة الوطنية فى البلاد بوجه عام .

ثالثا : ردود الفعل لهجوم روزفلت :

على ضوء أوضاع مصر السياسية ، فيما أشرنا إليه ، كان متوقعا أن تستقبل خطبة الرئيس الامريكى بردود فعل واسعة ، وعلى مختلف المستويات ، فى مصر ، وفى إنجلترا ، وفى أمريكا .

أما بالنسبة لمصر ، فإن سائر القوة الوطنية ، على اختلاف ولاءاتها ، قد استهجنت أقوال الرئيس الامريكى ، وتراوحت مظاهر الاستهجان بين المقال الصحفى والخطبة السياسية ، ومظاهرة الاحتجاج .

وكان «الحزب الوطنى» بطبيعة الحال ، أكثر الجماعات السياسية استهجانا مدام أنه كان أكبر القوى الوطنية من ناحية ، ومادام أن خطبة الجامعة قد استهدفته قبل أى جماعة سياسية أخرى من ناحية أخرى .

«اللواء» صحيفة الحزب ، تعرب عن دهشتها من «نصحه للمصريين بمقت القتل والقتلة . . وهم المشهورون بمقتهم لذلك» .

وتستطرد فى الاعراب عن دهشتها ، فيما يتصل بما ذكره عن الدستور فتقول « لا ندرى ماذا يعنى به ، فإن كان القصد بذلك تلميحه إلى عدم كفاءتنا للحكم الذاتى ، وهو ما يتبادر الى الذهن ، فنحن نؤكد له أننا الآن وقد خالطنا الغرب فى حركته العلمية ، ونهضته الأدبية ، أرقى من كل الأمم التى نالت الدستور فى أول نيلها له . وإذا كان جنابه يهنىء الأتراك ويعتقد فى كفاءتهم الدستورية ، فإننا لسنا أقل منهم كفاءة فى هذا الباب ، لتمرننا على نظامات شبيهة بالدستورية أكثر من ربع قرن»(٢٧) .

كما تستغرب الصحيفة الوطنية من طلب روزفلت« الذى عرف القاصى والدانى مقدار حبه للحرية » بأن يأتى الدستور تدريجا ، وترى أن «الدستور وجد فى الأمم أثناء تقلباتها المختلفة فى أطوار الرقى ، من العائلة إلى القبيلة إلى الشعب إلى الأمة ، وأنه كان لكل جماعة من هذه الجماعات مجالس للنظر فى شئونها ، حائزة على قوتى التقرير والتنفيذ معا . فلما ترقت عهدت بالقوة الأولى للهيئة النيابية ، وبالثانية للحكومة ، وأن أمة ينقصها التقرير ، ويتوفر فيها التنفيذ بسائر معانيه ،لهى أمة ناقصة النظامات ، بل لا نظامات لها»[٢٨] .

وكانت صحيفة «مصر الفتاة» أشد صحف الحزب الوطنى عنفا فى الرد على روزفلت ، فقد رأت أن الرجل لم يقل ما قاله إلا للرد على أعضاء الجمعية العمومية ، فيما أجمعوا عليه فى الأسبوع السابق من طلب المجلس النيابى ، وطالبت النواب المصريين بعدم السكوت على هذا الطعن إذ أنه «من العار أن تسمعوا هذه المذام من رجل لا يعرف أمتكم ، ولم يقم بينكم ، وتسكتوا على ذلك»[٢٩] .

ولما كانت الجامعة قد منحت روزفلت لقب الدكتوراه ؛ فقد أعربت صحف الحزب الوطنى عن استيائها الشديد من ذلك ، ورأت «أن الأمة لا تكون راضية إلا إذا عمد دولة الأمير[٣٠] إلى صنع واحد من ثالث : إما أن يسترد هذا اللقب الذى اعطاه من غير أن يأخذ رأى المتبرعين فيه ، وإما أن يكتب للصحف أنه لم يطلع على الخطبة قبل القائها ، وإما أن يستقيل من رئاسة الجامعة»[٣١] .

وفى نفس الوقت ، دبر الحزب على وجه السرعة اجتماعا عاما فى «البيلوت باسك» ألقى فيه «على فهمى كامل» خطبة حماسية فى الرد على الرئيس الأمريكى السابق ، تبعتها مظاهرة احتجاج قوية من جموع المستمعين ، تقدموا إلى فندق «شبرد» حيث كان يقيم المستر روزفلت ،«وساروا فى موكب حاشد بنظام وسكون كاملين يتقدمهم العلم المصرى صائحين بالدعاء للدستور ، والهتاف بالحرية ، معبرين بكل لغة عن شدة استيائهم من ذلك الرجل الذى كان واقفا باحدى شرفات الفندق يرى بعينيه ، ويسمع بأذنيه ، ما جناه على نفسه»[٣٢](ا) .

وتوج الحزب الوطنى كل تلك الأعمـال ، باجتمـاع للجنة التنفيـذية التى قررت الاحتجاج على إدارة الجامعة ، إلى كونها لها رأيا يؤخذ فى الحركة القائمة خطبته ، وزادت على ذلك فمنحته لقب دكتور ،كما قررت إرسال احتجاج إليه شخصيا وإلى الجرائد الأمريكية الكبرى(٣٢) .

كان رد الفعل بالاستهجان واضحا أيضا لدى «حزب الامة» . ففى اليوم التالى لخطبة الرئيس الأمريكى ، دعت «الجريدة» إلى إجتماع فى قاعة «سينما توغراف باتيه» ألقى فيه «لطفى السيد» خطبة للرد على روزفلت .

وقد عاب مدير «الجريدة» على خطبة روزفلت «خروجها عن كونها درسا يلقى فى الجامعة ، إلى كونها رأيا يؤخذ فى الحركة القائمة فى مصر لطلب الدستور» .

كما نقد ما تضمنته خطبة الرئيس الامريكى من ضرورة الارتقاء التدريجى قبل نيل الدستور ، وتساءل عن «النقطة التى يحسب منها ابتداء التدرج ، والنقطة التى ينتهى إليها التدرج اللازم للحكم الذاتى . وأين نحن الان من سلم الارتقاء؟» .

ورد على هذا التساؤل بأن «النقطة الأولى للتدرج فى الحكم الذاتى هى وجود الأمة بالمعنى الاجتماعى ، أى يوم ترتقى من الوحشية ، حيث لا علاقة بين الأفراد إلا التنافر والحرب ، إلى المدنية حيث توجد القوانين الاجتماعية المنظمة لروابط الافراد بعضهم مع بعض . من ذلك الحين يبتدىء ارتقاء الامة فى سلم التدرج للحكم الذاتى . وأما النقطة الأخيرة لهذا التدرج فهى مجرد إرادة الأمة للدستور» .

ويخرج من ذلك بأن «نصيحة المستر روزفلت أولى بها أن تلقى على شعب جديد ، خرج أمس من البربرية إلى المدنية ، أما مصرنا العتيقة فى مدنيتها ، التى كانت تحكم بالشورى قبل اكتشاف الامريكتين بزمن طويل ، فإنه لايمكن أن يقال بأنها فى أول مراتب الارتقاء الزمنى» .

وينهى لطفى السيد خطبته بدعوة قوية قال فيها : «لا تيأسوا ولاتفتر عزائمكم الحادة فى طلب الدستور مهما قال الذين يظلمون الحقيقة . ولئن خذلكم روزفلت مهما كان مقدار حكمه من الخلو عن الغرض ، فلقد نصركم أساتذته فى الديموقراطية ، ولينصركم الله ، والله خير الناصرين»[٣٤] .

حتى «حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية» أكثر الاحزاب المصرية اعتدالا ، وأقربها للسلطة ، إذ كان معروفا أنه لسان حال السراى . . حتى هذا الحزب ورئيسه الشيخ على يوسف ، استهجنوا خطبة الرئيس الامريكى .

وقد شبه الشيخ الخطبة بخطبة اللورد كرومر فى الاوبرا فى ٤ مايو عام ١٩٠٧[٣٥] ، وإن كان قد تلمس العذر للورد لأنه «كان راحلا ناقما على مصر والمصريين ، فلم يستطع أن يكظم غيظه ، وأراد أن يصب جام غضبه على هؤلاء القوم الذين كفروا بنعمته وأنكروا جميلة ، فكان غضب الأحمق الأخرق» ، أما الرئيس الأمريكى فلم يجد له عذرا ، وانتقد خطبته انتقادا عنيفا ، خاصة ما جاء فيها من الاشارة الخفية إلى الاحتلال الأجنبى ، وأن مصر فى حاجة دائما إليه ، وهى الكلمات التى كان يرددها كرومر فى تقاريره ، ثم فى كتابه بعد ذلك . وقد رأى رئيس حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، أن سبب هذا التفكير من روزفلت أنه «اتخذ أقوال اللورد كرومر عن مصر أنجيلا مقدسا» .

وعبر «على يوسف» عن المرارة التى أحسها المصريون من جراء الخطبة ، حين رأى أن الرئيس الأمريكى السابق قد أساء للامريكيين فى نفوس المصريين «الذين سيعتقدون مكرهين بعد هذا الخطاب ، أن مبادىء الحرية والانصاف التى اشتهر بها أهل الولايات المتحدة قد لا تتعدى مصالحهم . وأن أفضل ممثل للأمة الامريكية قد يغره السراب ، فيسوق إليه من يطلب ماء ليقتله ظمأ»[٣٦] .

وشارك كتاب «المؤيد» فى الحملة ضد روزفلت ، وعلى رأسهم كاتب الصحيفة المشهور«مصطفى لطفى المنفلوطى» ، الذى دعا إلى «محاكمة روزفلت أمام محكمة العدل»[٣٧] فى مقال بهذا العنوان . وقد رأى أن الرئيس الامريكى لم يصنع ما يصنعه

القاضى العادل فى الاعتماد على الشهود الثقاة المنزهين عن التحيز والغرض ، بل اعتمد «إما على انكليزى لا يفوت ذكاءك وفطنتك أن لاخصم للدستور المصرى سواه ، أو متكلنز ربما كان من ذلك النوع الذى لاينال خيرا كثيرا فى الحكومات الدستورية» .

ومن بين كل الدوائر السياسية فى مصر ، لم يعرب أحد عن رضائه عن الخطبة ، سوى تلك ذات الاتصال الوثيق بالوكالة البريطانية مما بدأ واضحا على صفحات «المقطم» جريدة الاحتلال ، التى كتبت أن روزفلت خطب خطبته فى الجامعة« وهو يعتقد أنه يخدم الامة المصرية ، بما بذل لها فيها من النصائح عن اخلاص وحسن نية ، وخصوصا حيث حضها على استهجان أفعال الجانين الذين يستحلون قتل النفوس البريئة لأغراض سياسية»[٣٨] .

ولقد امتدت ردود الفعل بالضرورة إلى الجانب البريطانى ، فقد أكدت «التايمز» اللندنية ذات العلاقات الوثيقة بالخارجية البريطانية ، أن كلا من سير إلدون جورست المعتمد الانجليزى فى القاهرة ، والسير ريجنلد وينجت حاكم عام السودان ، قد بعثا بخطابات رسمية إلى المستر روزفلت يبلغانه فيها تقديرهما العظيم لخطبه فى مصر وفى السودان ويعربان عن آمالهما أن تأتى هذه الخطب بنتائج حسنة[٣٩] .

أكثر من ذلك ، فقد عبر صدى خطبة الرئيس الأمريكى المحيط ، ليصل إلى الولايات المتحدة الامريكية ، ويجد من يعلق عليها .

فقد كتب المستر «آرثر بريزباين» أحد المعلقين الأمريكيين المشهورين فى ٢ أبريل فى صحيفة «النيويورك اميركان» يستهجن ما جاء فى خطبة روزفلت ، ورأى أن الشرقيين قد استنتجوا منها «أن أمريكا قد عدلت عن الاعتقاد بالمبادىء الديموقراطية» .

كما عنفت جريدة الصن The Sun المشهورة الرئيس الأمريكى على عدم احترامه لمشاعر مضيفيه ، وذكرته بدستور بلاده الذى خالفه فى خطابه ، والذى يقضى على الولايات المتحدة بمساعدة كل شعب على الافلات من ربقة الرق والاستعمار[٤٠] .

ومع كل ذلك فإن قصة روزفلت مع مصر لم تنته بعد ! .

خطبة الجيلد هول :

لم يكن قد مضى شهران على خطبة الرئيس الأمريكى فى الجامعة المصرية بكل ما أثارته من ردود فعل سياسية ، حتى كان فى لندن فى نهاية جولته الطويلة .

وفى دار البلدية بالعاصمة البريطانية الجيلد هول وفى ٣١ مايو من نفس السنة ١٩١٠ ألقى الرجل خطبة أخرى اختص مصر والسودان بالجانب الأكبر منها .

وكان مما قاله «أن إنجلترا منحت مصر أفضل حكومة رأتها تلك البلاد منذ الفى سنة ، ولكنها اخطأت فى بعض النقاط الجوهرية ، بسبب ما أبدته من الخوف والاحجام» . استطرد قائلا : إن اللين فى بعض الاحيان قد يكون أعظم ضررا من الشدة والظلم» .

ثم انثنى من ذلك إلى تقرير مجموعة من التصورات ، لخصها أحد الكتاب المعاصرين فى النقاط الآتية :

- إن مركز انجلترا فى مصر ، إنما هو مركز القيم على مصالح الحضارة .
- إن الوضع القائم فى البلاد ، يمثل تهديدا للامبراطورية البريطانية وللحضارة .
- إن اخطاء الانجليز نتجت عن كونهم قد قدموا أكثر مما ينبغى لجموع الشعب المصرى .
- عدم رغبة الحزب الوطنى فى حفظ مبادىء العدل الأولية ـ كما ثبت من حادثة اغتيال رئيس النظار ـ مما لا يوفر الجو المناسب لأبسط أنواع الحكم الذاتى .
- التأكيد على مسئولية الحكومة القائمة فى مصر فى حفظ النظام ، ووجوب اتخاذها الاجراءات المناسبة لتحقيق ذلك .
- إن انجلترا قد تدخلت فى مصر منذ ٢٨ عاما مضت ، وأن معونتها لتلك البلاد كانت ضرورية للغاية .
- استحالة منح بلد ما حق الحكم الذاتى مادام مثل الاغتيال حجر الزاوية فى سبيل الوصول إلى الحياة الدستورية [٤١] .

وأنهى المستر روزفلت خطبته فى دار بلدية لندن ، بدعوة قوية إلى البريطانيين بأن «يكون وجودهم فى مصر حقيقة ملموسة أو يرحلون عنها»(٤٢) .

والواقع أن خطبة الرئيس الأمريكى الأخيرة ، كانت تماما دعوة صريحة إلى استخدام العنف ضد المصريين وحركتهم الوطنية ، وكما جاء بالحرف الواحد فى جانب من هذه الخطبة « إن اللين فى بعض الأحيان قد يكون أعظم ضررا من الشدة والظلم»(ا)(٤٣) .

وإذا كانت «خطبة الجامعة» قد أثارت أشد ضروب الدهشة لدى المصريين ، فإن «خطبة الجيل دهول قد أثارت أشد ضروب الغضب إلى حد دفع حتى الجماعات السياسية التى اتصفت بالاعتدال ، إلى استخدام إسلوب للرد لم تعتمد على استخدامه من قبل .

فالجريدة لسان حال المعتدلين من جماعة حزب الأمة ترى «أن تهافت هذا الصياد الأفريقى على اطراء العنف والاستبداد فى القرن العشرين ، لهو احتقار منه للمدنية التى يفتخر بها الأوروبيون والأمريكيون ، بل هو قضاء على كل مبدأ ديموقراطى شريف . بل هو كلام همجى لا يليق برئيس أو ملك ، ولو كان من رؤساء القبائل التى رآها المستر روزفلت»(٤٤) .

والمؤيد لسان حال المحافظين من جماعة «حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية» ، تقول «أن المستر روزفلت إن كان قد أظهر فى خطبته بمصر قلة ذوق ، فإنه فى انجلترا أظهر خفة وطيشا إلى حد أنه يحسن بعقلاء الأمريكيين أن يطلبوا بحث قواه العقلية ، إذ أنه يلقى عارا على الأمريكيين ، يجدر بهم أن ينفضوه عن كواهلهم»(٤٥) .

وأهم من الغضب ، ما تنبهت إليه دوائر «الحزب الوطنى» من الأهداف من وراء النغمة التى حرص روزفلت على إعادة ترديدها فى لندن ،كما عبرت إحدى صحفهم بأن « الواقف على أساليب الإنجليز يحكم لأول وهلة أنهم سحبوا لسان روزفلت من فمه ليردد النغمة التى يريدون إسماعها لأوربا»(٤٦) . وكانت هذه النغمة تستهدف توفير الجو المناسب فى مصر وفى أوربا ، لانطلاقة من سياسة العنف الإنجليزية ، تعمل على إضعاف الحركة الوطنية ، إن لم يكن القضاء عليها .

روزفلت وسياسة العنف الاحتلالية :

وكأنما كانت خطبة الرئيس الأمريكى فى لندن ، بمثابة إشارة البدء لكافة الجماعات السياسية المؤيدة لاستمرار الاحتلال البريطانى لمصر ، لتعزف لحنا موحدا ، ينطق فى كل نبراته بضرورة التخلى عن سياسة الملاينة نحو العمل الوطنى فى مصر ، وانتهاج أسلوب آخر . وقد وصل هذا اللحن إلى مداه ، بالتصريحات التى ألقاها وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم بهذا المعنى فى ١٤ يونية ١٩١٠ أى بعد أسبوعين فقط من خطبة الجيلد هول ، كما وصل إلى أهدافه بمجموعة القوانين التى صدرت فى مصر ضد الحركة الوطنية خلال الشهور الأخيرة من نفس السنة .

لقد بادرت الصحف الاحتلالية فى مصر بافتتاح الحملة ، فكتبت الاجبشيان جازيت ذات العلاقة الوثيقة بالوكالة البريطانية ، فور وصول أنباء الخطبة إلى القاهرة «إن خير ما تفعله إنجلترا للخروج من الموقف القائم فى مصر ، هو أن تعلن حمايتها عليها ، فإن أخطاء سير إدوارد جراى وزير خارجية حكومة الاحرار القائمة ، قد توجب فى آخر الأمر إعلان الحماية على مصر»[٤٧] .

وفى لندن كانت النغمة أكثر قوة ، وشارك فيها الحزبان الكبيران . . حزب الاحرار الحاكم ، وحزب المحافظين المعارض .

كتبت «الديلى كرونكل» لسان حال الأحرار توافق روزفلت على «إن المظاهرات التى جرت بالنظر إلى محاكمة قاتل أول وزير وطنى فى مصر ، والأقوال التى قيلت للدفاع عنه ، تدل على أن للقتل انصارا واتباعا فى تلك البلاد ، ومن ثم يحق له أن يطلب معاقبة القاتل والذين يحرضون على القتل وأن يقول إن حفظ النظام أول واجب على الحكومة» .

وكتبت «الدستمنستر جازيت» التى تنتمى لنفس الحزب تؤكد أن «انجلترا مسئولة عن حسن النظام ، وحسن الحكومة فى مصر . ونقول أن جميع الاعتبارات التى وجه المستر روزفلت أنظارنا إليها ليست بخافية عن أنظارنا عموما ، وعن السير إدوارد جراى خصوصا» .

وكانت صحف المحافظين أشد عنفا ، فقد كتبت «الستندارد» تمتدح روزفلت ، وقد رأت أن الإنجليز يستحقون ذلك اللوم والتوبيخ على سياستهم «فنحن عالمون بكل ما قاله روزفلت عن تلك البلاد (تقصد مصر) وبالاخطار التى ظهرت علاماتها أخيرا ، وعدم الاخلاص لنا ، وإرادة التمرد علينا ، وتمادى جرائد الحزب الوطنى فى العنف والشدة بلا رادع يردعها لسوء الحظ» .

وكتبت أيضا «الديلى تلجراف» المحافظة عن الصدمة التى أصابت الانجليز من خطبة الرئيس الأمريكى ، وأنها كانت فى محلها« ومطلوب الأن أن نسعى لإزالة آثارها ، وأن نكبح ذلك التهور المعيب الفاضح فى الكتابة والخطابة ، وأن نعلم الجمعية العمومية التى استخفت بالمعتمد البريطانى أخيرا أنها أخطأت حقيقة مركزها . وعلينا أن نثبت إننا لا نزال قادرين على سحق الداعين للجرائم ، والمساعدين عليها ، والمسهلين لها ، وإنه يمكننا أن نعاقب على القتل السياسى حالا»(٤٨) .

ولايفوتنا فى هذا الصدد أن نلاحظ أن جريدة المقطم الاحتلالية قد حرصت على نقل ترجمات وافية لمقالات الصحف البريطانية تلك ، مشاركة منها فى تمهيد الجو العام فى مصر للسياسة البريطانية الجديدة .

شارك الساسة البريطانيون فى الحملة ، فكتب «المستر تشابلن» ، أحد كبار زعماء المحافظين واحد وزرائهم السابقين ، كتب فى «التايمز» يعرب عن إيمانه بعدم وجود أوربى واحد فى مصر لا يوافق على كل كلمة قالها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق ، وينهى مقالة طويلة له فى الصحيفة الإنجليزية الشهيرة بأن «حقيقة المسألة فى اعتقادى هى أنه إذا لم تتخذ التحوطات العاجلة الفعالة بلا تأخير ولا إمهال ، فسترى مصر نفسها قريبا على شفا حكم الخوف والارهاب ، الذى يسعى الحزب الوطنى فى تأييده ، على رجاء غل يد الحكومة المصرية فى عهد حكامها الحاليين»(٤٩) .

وتصل الحملة إلى ذروتها فى جلسة مجلس العموم التى انعقدت فى ١٤ يونية عام ١٩١٠ وتبدو حدة هذه الحملة من مجموعة أقوال المتحدثين فى المجلس ، ثم أخيرا

التصريح الذى أطلقه السير إدوارد جراى تعليقا على هذه الأقوال، وتعبيرا عن التغيير الذى قررت الحكومة البريطانية إدخاله على سياستها فى مصر .

قال المستر «بايرود» أحد أعضاء المجلس «إن أقوال المستر روزفلت عن مصر جعلت الكثيرين يتنفسون الصعداء فى انجلترا ومصر، إعتقادا بأن رجلا فى مركزه يستطيع وحده دون غيره اقناع الحكومة الانجليزية بتغيير سياستها .

«وإنه ما من أحد عاش فى مصر يعتقد أنها أهل للحكم الذاتى، إنه من المستحيل أن تستمر حال مصر الحاضرة قائمة على ما هى عليه» .

عضو آخر هو المستر «وود»، قال : «إن تشجيع هؤلاء القوم الخاضعين لنا، وهم صبية من الناحية السياسية، يمكن أن يؤدى إلى نكبة هائلة تصيب الذين يتولون أمور الحكومة بينهم» .

ويشارك المستر «بلفور» فى الحملة فيقول : « إن الشعوب الشرقية لم تتمتع بنوع من الحكم الذاتى منذ أول عهدها بالتاريخ، وكل ما أبدت من العظمة والمجد، كان فى ظل الحكم المطلق والمستبد» .

«وإذا صح أن الامة المصرية قضت ثلاثة أو أربعة آلاف سنة فى ظل الحكومة المطلقة، أليس الأفضل لتلك الأمة العظيمة أن نحكمها حكما مطلقا، ذلك أنى لم أحدث خبيرا بشئون مصر إلا قال إن الحالة فيها الآن بعيدة كل البعد عما يوجب الرضا» .

ويأتى فى النهاية تصريح السير جراى وزير الخارجية، دلالة على التغيير ويهاجم فى جانب من هذا التصريح « ما يسمى بالحركة الوطنية فى مصر» على حد تعبيره «إنها محصورة فى طبقة معينة ليست الطبقة الأعظم شأنا فى مصر، وهدف جانب كبير من رجالها وضع حد للاحتلال والتخلص منه، يجعل مهمتنا فى مصر مستحيلة» .

ثم يوجه ما أسماه «إنذارا» إلى هذه الحركة، بأنه «إذا ما أثيرت مشاعر الهياج على الاحتلال، واستمرت قائمة، فلا مناص أمام أى وزارة إنجليزية من أن توضح أن هدفها

الأول هو تأييد سطوتها وحماية الوزراء المصريين الذين يتبعون نصائحها ، وإنه لا يمكن التقدم بعد ذلك حتى يوضع حد للهياج ضد الاحتلال»(٥٠) .

ولا تلبث أن تتابعت بعد ذلك إجراءات القمع ضد الحركة الوطنية المصرية ، فيصدر فى نفس الوقت تقريبا الذى كانت تدور فيه مناقشات مجلس العموم ، قانون بأن «تحكم محاكم الجنايات فى الجنايات والجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ، ويكون حكمها غير قابل للاستئناف» ، مما كان إيذانا بالقضاء على حرية الصحافة ، أهم وسائط العمل الوطنى المصرى خلال تلك المرحلة .

وفى أكتوبر من نفس السنة يصدر قانون آخر يطلق يد «نظارة المعارف» فى فصل التلاميذ ، بهدف إرهاب هؤلاء ومنعهم من الإسهام فى العمل الوطنى باعتبارهم العمود الفقرى لهذا العمل .

وقبل أن ينتهى عام ١٩١٠ يصدر قانون أخير لتعقب الجمعيات السرية الوطنية التى أخذت فى الانتشار نتيجة لسياسة الارهاب من جانب الاحتلال والحكومة المصرية .

ويترتب على كل تلك القوانين قمع سافر للحركة الوطنية المصرية ، مما شكل منعطفا فى التاريخ المصرى ، لعب الرئيس الأمريكى روزفلت دورا بارزا فى إحداثه .

هوامش البحث

(١) كان نائبا للرئيس مكنلى بعد انتخاب الأخير فى ٤ مارس عام ١٩٠١ ، ثم أصبح رئيسا للجمهورية بعد مقتل مكنلى فى ١٤ سبتمبر من نفس السنة ، وأعيد انتخابه فى ٥ فبراير ، وبقى رئيسا لأمريكا حتى انتهت مدته ١٩٠٩ .

(٢) الجريدة فى ٣/٢٢ / ١٩١٠ .

(٣) المؤيد فى ٣/٢٢ / ١٩١٠ .

(٤) من قصيدة لشوقى فى المؤيد فى ٢٧ مارس يقول :

يا إمـــام الشـــعـــوب بالأمس واليـــو	م ســـتـــعطى من الثناء فـــتـــرضى
(مـــصـــر) بالنازلين من ســـاح مـــعن	وحـمى الجـود (حـاتم) الجـود أفـضى
كن ظهـــيـــرا لأهلهـــا ونصـــيـــرا	وأبذل النصح بعـد ذلك مـحـضـا
قل لقـــوم على (الولايات) ايقـــا	ظ اذا ذاقت البـرية غـمـضـا
شـيـمـة(النيل) أن يفى وعـجـيـبب	أحـرجـوه فـضيع العـهـد نقـضـا
حـاشـه المـاء فـهـو صيـد كـريم	ليت بالنيل يوم يسـقط غـيـضـا
شـــيـــد والمـــال والعلوم قليل	انقـذوه بالمـال والعلم نقـضـا

ومن مطلع قصيدة لحافظ ابراهيم فى نفس العدد من المؤيد :

هى خطيب الدنيـا الجـديدة شنف	ســمع مــصــر بقــولك المــأثور
إنمـــا شـــوقـــهـــا لقـــولك ياروز	فلت شـــوق الأســـيـــر للتـــحـــرير
قـف غـــدا أيهـــا الرئيس وعلم	أهل مـــصـــر حـــرية التـــعـــبـــيـــر
وأخـبـر الناس كـيف سـدتم على النا	س وجـئـتـم بمـعـجـزات الدهور

(٥) المؤيد فى ١١ / ٦/ ١٩١٠ .

(٦) المؤيد : نفس العدد السابق .

(٧) المؤيد فى ١٥ / ٣/ ١٩١٠ .

(٨) المؤيد : نفس العدد السابق .

(٩) نص الخطاب فى ملحق صدر عن «الجريدة» فى نفس يوم القائه ، ملحق ٩٢٥ فى ١٩١٠/٣/٢٨ .

(١٠) مقال بعنوان «فزعة غابة ـ جمح روزفلت فاكبحوه» بقلم سيد على ، مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٣٠ .

(١١) مقال بعنوان «أسباب إلقاء روزفلت لخطبته» اللواء فى ١٩١٠/٣/٣١ ، ومقال بعنوان «صدى أقوال الكولونل روزفلت» المؤيد فى ١٩١٠/٤/١ .

(١٢) أنظر الفصل الختامى تحت عنوان : «مستقبل مصر» .Cromer: Modern Egypt Vol. II

(١٣) المؤيد فى ٢٢ / ٣ / ١٩١٠ .

(١٤) مصر الفتاة فى ٢٨ / ٣ / ١٩١٠ .

(١٥) د . يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ .

(١٦) محضر جلسة شورى القوانين أول ديسمبر ١٩٠٨ ـ الوقائع المصرية فى ١٩٠٨/١٢/١٦ .

(١٧) محضر جلسة الجمعية العمومية فى ٣ فبراير ـ ١٩٠٩ ـ ملحق الوقائع المصرية فى أول مارس ١٩٠٩ .

(١٨) من أمثال أمين العارف بك ، وأحمد محمد بك خشبة ، وأحمد بك عثمان الهلالى ، ومصطفى باشا خليل .

(١٩) مجموعة محاضر الجمعية العمومية ـ دور انعقاد ١٩١٠ ـ محضر جلسة ١٩ مارس ، ص٩٧ ، ص ١٠٤ .

(٢٠) المصدر السابق ، محضر جلسة ٢٤ مارس ، ص ١٥٨ ـ ص ١٧٥ .

(٢١) اللواء فى ١٩١٠/٣/٢٦ مقال «مجلس نيابى لمصر» .

(٢٢) مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/١٩ مقال «ذكرى الحرية والدستور ١٩ مارس» .

(٢٣) مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٢٧ مقال « اقرنوا الطلب بالسعى يا اعضاء الجمعية العمومية» .

(٢٤) مذكرات محمد فريد ص ١٣ .

(25) Annual Report, 1909 p. 1.

(٢٦) تلخيص مقالة الطان بعنوان «الأحزاب فى مصر» اللواء فى ١٩١٠/٦/٧ .

(٢٧) اللواء فى ١٩١٠/٣/٣٠ المقال بعنوان «المستر روزفلت فى الجامعة المصرية» .

(٢٨) اللواء فى ١٩١٠/٣/٣١ المقال بعنوان «خطبة روزفلت ـ تفنيد آرائه وإظهار مقاصده» .

(٢٩) مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٣١ المقال بعنوان «ماذا يجب على النواب ازاء تصريحات الكولونل روزفلت» .

(٣٠) الأمير حسين كامل رئيس الجامعة .

(٣١) مصر الفتاة فى ١٩١٠/٤/٢ مقال بعنوان « الأمة تطلب ترضية من رئيس جامعتها» .

(٣٢) مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٣٠ .

(٣٣) نفس الصحيفة ونفس العدد السابق .

(٣٤) نص الخطبة صدر به ملحق خاص من الجريدة ملحق ٩٢٦ فى ١٩١٠/٣/٢٩ .

(٣٥) والمعروفة بخطبة الوداع ، القاها كرومر بمناسبة رحيله عن مصر ، وصب فيها جام غضبه على المصريين ، متهما اياهم بنكران الجميل .

(٣٦) المؤيد فى ١٩١٠/٣/٢٩ ــ مقال بعنوان (خطيب الامس ــ الكولونل روزفلت فى الجامعة المصرية ــ ما أشبه الليلة بالبارحة) .

(٣٧) المؤيد فى ١٩١٠/٣/٣١ .

(٣٨) المقطم فى ١٩١٠/٦/٣ .

(٣٩) المقطم فى ١٩١٠/٤/٦ .

(٤٠) المؤيد فى ١٩١٠/٤/٢٦ .

(41) Alexander, J: The truth about Egypt pp. 349 - 350.

(٤٢) الجريدة فى ٢ يونية ١٩١٠ .

(٤٣) المصدر السابق ــ نفس العدد .

(٤٤) الجريدة فى ١٩١٠/٦/٤ . مقال بعنوان (المستر روزفلت أيضا والسياسة الانكليزية) .

(٤٥) المؤيد فى ١٩١٠/٦/٢ . مقال بعنوان (المستر روزفلت فى لندن ينتقم لنفسه من المصريين) .

(٤٦) مصر الفتاة ١٩١٠/٦/٨ .

(47) The Egyptian Gazette June 4, 1910.

(٤٨) تحت عنوان (الجرائد الإنجليزية وخطبة روزفلت) خصصت المقطم مساحات واسعة منها فى ايام ٨، ٩، ١٩١٠/٦/١٠.

(٤٩) الجريدة فى ١٩١٠/٦/٩ .

(50) Parliamentry Debates - House of Commons - Fifth Seris Vol. 18.

إعلان الحماية البريطانية على مصر

فى تمام الساعة الثانية من بعد ظهر الجمعة ١٩ نوفمبر عام ١٩١٤ وعلى اصوات طلقات مدفعية قوات الاحتلال المنبعثة من القلعة بالقاهرة ، ولجت مصر منعطفا من أهم منعطفاتها التاريخية باعلان الحماية البريطانية عليها .

وتبدو أهمية هذا المنعطف التاريخى لأكثر من حقيقة :

أنه لأول مرة ، وبعد ما يقرب من أربعة قرون (١٥١٧ ــ ١٩١٤) يتغير «موقع مصر الدولى» الذى تجمدت عليه طول هذه القرون . وهذا التجمد استمر رغم أى ظروف . . ظروف الثورات المحلية أو ظروف الاحتلال الأجنبى . ظروف الثورات المحلية يمكن أن ندرج تحتها الحركات المملوكية خلال القرن الثامن عشر وبالذات حركة على بك الكبير سنة ١٧٦٩ ، أو تلك المواجهة بين استنبول والقاهرة التى شهدتها ثلاثينات ومطلع اربعينات القرن التالى على عهد محمد على . فرغم ظروف هذه المواجهة الساخنة ، لم يحاول أولئك الذين استولوا على السلطة فى القاهرة تحدى «الواقع الدولى» الذى فرض على مصر منذ اوائل القرن السادس عشر . ثم ظروف الاحتلال الأجنبى الذى شهدته مصر مرتين فى أقل من قرن .

الفرنسيون الذين دام احتلالهم للبلاد لثلاث سنوات متتالية (١٧٩٨ ــ ١٨٠١) لم يحدث فى أى وقت أن أعلنوا سقوط صفتها العثمانية ، بالرغم من مواجهاتهم العسكرية المتعددة مع الاتراك ، سواء على الأرض المصرية أو فى ميادين الشام . وبريطانيا التى استمر احتلالها لجيل كامل قبل قيام الحرب العالمية الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) ظلت على امتداد هذا الجيل تعترف بالتبعية المصرية لاستنبول ، ولاتمس - إلا فى أضيق الحدود - رموز هذه التبعية أو طقوسها .

الحقيقة الثانية التى تمنح هذا الحدث أهميته التاريخية ، أنه انهى ذلك التعدد فى السلطة الذى شهدته مصر على طول ثلث القرن والذى سبقه هو عمر «الاحتلال

البريطانى» فيها . وقد بدأ هذا التعدد من أنه قد أثرت فى مجريات الأمور فى مصر خلال تلك الفترة ثلاث سلطات هى على توالى تأثيرها وبمسميات عصرها سلطة (فعلية) يمثلها الوجود الاحتلالى ، وسلطة (شرعية) يمثلها الخديو ، وسلطة (قانونية) يمثلها السلطان العثمانى . وباعلان مصر «محمية بريطانية» سقط هذا التعدد ، وأصبح الوجود البريطانى ممثلا لكل السلطات . . الفعلية باعتباره المتحكم الحقيقى فى مصائر البلاد ، والشرعية بعد أن تولى إصدار الوثائق التى تخول للحكام من أبناء أسرة محمد على تولى عرش مصر ، والقانونية بعد تقطيع كافة أسباب الاتصال بين القاهرة واستنبول ، سواء كانت هذه الاسباب ممثلة فى جزية تدفع أو فرمان يصدر أو مندوب سام يحضر .

يتفرع عن كل تلك الأهمية التى يحظى بها التغيير الذى أصاب «موقع مصر الدولى» فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ تعدد للجوانب التى تستحق الدراسة حول هذا التغيير على النحو الآتى :

أولا : جانب خاص بالتطور الطويل الذى تدرج حتى انتهى بأن تم التغيير بأقل قدر من العنف ، فيما يمكن أن نسميه «مقدمات التغيير» .

ثانيا : أنه مع «تغيير موقع مصر الدولى ، فإن مناقشات كثيرة قد جرت حول نوعية الموقع الجديد ، حتى استقر الرأى اخيرا على اختيار الحماية باعتبارها الموقع الأمثل لوضع البلاد الجديد . . . فيما يمكن أن نسميه « بنوعية التغيير» .

ثالثا : فإن إعلان الحماية لم يكن أخيرا مجرد «نقل تبعية »مصر من استنبول إلى لندن ، وإنما تبع هذا «النقل» مع التغييرات العديدة فى طبيعة العلاقات المصرية ـ البريطانية تغييرات فى طبيعة مؤسسات السلطة فى مصر ، ممثلة فى الجالس على عرش الخديوية أو فى الوزارة المصرية .

المبحث الأول : مقدمات التغيير

لقد مهد لضرب البريطانيين «للسلطة القانونية» التى ظلت تمارسها الدولة العثمانية فى مصر حقيقتان :

أولاهما : تآكل الوجود في مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤

وهذا الوجود يمكن العثور عليه مجسدا فى بداية هذه الفترة فى أمور أربعة :

١ ـ الصلاحيات التى منحتها تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ للسلطان باصدار فرمان تعيين أبناء أسرة محمد على فى باشوية مصر كلما خلت هذه الباشوية .

٢ ـ إقامة مندوب سامى تركى فى القاهرة منذ عام ١٨٨٥ جاء فى البداية بهدف التفاوض لاخراج الانجليز فيما عرف بمفاوضات مختار ـ وولف (١٨٨٥ ـ١٨٨٧) ، ولكن بعد فشل هذه المفاوضات استقر فى العاصمة المصرية باعتباره الرمز الحى للسلطة القانونية فى مصر .

٣ ـ ما خوله الباب العالى لنفسه من حقوق على الأراضى المصرية باعتبارها فى النهاية جزءا لا يتجزأ من أراضى الامبراطورية العثمانية ، وبالذات الأراضى المتاخمة لفلسطين ، حيث كانت تركيا لا زالت تمارس سيادتها الفعلية .

٤ ـ جزية سنوية تبعث بها الخزينة المصرية إلى استنبول .

فيما يتصل بأول هذه المظاهر ، فإنه لم تتح الفرصة للباب العالى لاستخدامه سوى مرة واحدة عند وفاة توفيق وتولية عباس الثانى فى يناير ١٨٩٢ . وفى العادة كانت ولاية حاكم جديد من أسرة محمد على فرصة ينتهزها السلطان التركى لكسب يدعم به تبعية مصر لاستنبول أو للرجوع فى تنازل يكون قد منحه للباشا أو الخديو الذى رحل[١] . والواضح أن سلطات الاحتلال فى القاهرة قد عمدت فى تلك المناسبة إلى تضييع هذه الفرصة على سلطان تركيا ونجحت فى ذلك . ويروى المعتمد البريطانى (اللورد كرومر) هذا النجاح فيقول إنه ما أن علم فى ٧ يناير ١٨٩٢ بحالة الخديو توفيق الخطيرة حتى قرر ـ بعد استشارة بعض المقربين إليه ـ إعلان عباس الثانى خديويا فور وفاة أبيه . ثم يذكر أنه تغلب على مشكلة عدم بلوغ الأمير لسن الرشد القانونية عند وفاة توفيق باحتساب عمره بالسنوات الهجرية وليس بالسنوات الميلادية خشية ابقاء العرش خاليا لشهور وتعيين

مجلس وصاية ، مما قد يؤدى إلى «دسائس وصعوبات متنوعة» . ويرى أنه قد نجح فى كافة الترتيبات التى اتخذها ، مما أصبح معه «من الصعب بل ومن المستحيل تدخل تركيا» ونتج عن ذلك أنه لم يعد أمام السلطان سوى التصديق على كل ما تم وإصدار الفرمان بتولية عباس الثانى خديويا على مصر»[٢] .

وكانت أولى المعارك التى نجحت فيها (السلطة الفعلية) فى حرمان (السلطة القانونية) من ممارسة أى فعالية فى مناسبة نادرة من المناسبات التى طالما حلى لها فيها هذه الممارسة كلها سنحت .

ثم فيما يختص بثانى هذه المظاهر ممثلا فى إقامه «قومسيير عثمانى» فى القاهرة ، فالواقع أن هذا المظهر قد استمر أشد مظاهر الوجود التركى تأثيرا . ويكتب عباس الثانى فى مذكراته عن المهمة الأساسية التى تكفل بها مختار باشا طول مدة شغله لهذا المنصب والتى استمرت لحوالى ربع قرن (١٨٨٥ - ١٩٠٨) . . يقول عباس إن واجب الرجل كان «حماية الحقوق التى كانت تركيا لا تزال تمتلكها ضد توغل بريطانيا العظمى»[٣] . وكان استمرار المنصب المذكور على هذا النحو «شوكة فى حلق» الوجود البريطانى فى مصر ، لاسيما إذا وضعنا فى الحسبان مجموعة من المواقف اتخذها مختار باشا خلال توليه للقومسييرية . . منها تلك «العلاقة الخاصة» التى نجح فى إقامتها مع القوى المناهضة للوجود البريطانى ، سواء تمثلت هذه القوى فى عباس الثانى شخصيا الذى التزم بخطة العداء نحو كرومر حتى رحل ذلك الأخير عن البلاد عام ١٩٠٧ وقد وجد فى مختار السند القوى فى التزام هذه الخطة ، أو تمثلت فى «الحزب الوطنى» . . فاتجاه مصطفى كامل نحو الجامعة الاسلامية قد لقى كل تشجيع من الممثل التركى فى القاهرة ، ومنها أيضا ذلك الموقف الذى اتخذه القومسيير العثمانى خلال ما عرف «بحادثة طابة» من تحريض للسلطان على الاحتفاظ بالمراكز المصرية التى احتلتها القوات التركية على خليج العقبة[٤] ودفع هذه الحادثة إلى أزمة سياسية كادت تتفجر أخيرا فى صدام عسكرى على الخليج .

وقد دفعت هذه المواقف رجال الاحتلال البريطانى إلى محاولة شل فاعلية هذا المنصب على أيام مختار باشا بعدم التعامل معه ، واعتبار «الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان فى مصر» . تلا ذلك أن حاولت بريطانيا منع الدولة من تعيين آخر محل مختار باشا بعد اعتزال هذا الأخير منصبه فى أغسطس١٩٠٨ . وقد استمر نجاحها فى هذه المحاولة لأكثر من عام ، وافقت بعده على تعيين «رؤوف باشا» فى منصب القومسيرية ، ولكن بعد أن حصل السفير البريطانى فى استنبول على موافقة الصدر الاعظم على «ألا تقوم أى علاقات بين هذا المندوب وبين رجال الحزب الوطنى فى مصر ، وأن يتم كل تعاون بينه وبين المعتمد البريطانى فى القاهرة»[٥] . ولا شك أن هذا المنصب قد فقد أهميته على عهد رؤوف باشا الذى يصفه الخديو بأنه «كان شيخا عجوزا مجردا من السلطة ومن الكياسة ومن كل الصفات»[٦] . وهو ما قرره الأتراك أنفسهم عندما صرح الصدر الأعظم للسفير البريطانى فى استنبول فى اواخر عام ١٩١١ بأن منصب القومسير العثمانى قد «أصبح عديم الجدوى تماما»[٧] .

وفيما يتعلق بما انتحله السلطان من حقوق تمنحه صلاحيات انتزاع بعض الأراضى المصرية ، وهو ما حدث مرتين على عهد الاحتلال البريطانى ، مرة عام ١٨٩٢ عند تولية الخديو عباس الثانى ومرة أخرى عام ١٩٠٦ ، واستهدفت كلتا المحاولتان انتزاع سيناء من مصر .

فى المرة الأولى وبعد أن أفلتت من الباب العالى فرصة المساومة على تعيين عباس الثانى فى الخديوية ، حاول تعويضها بأن أدخل فى فرمان التولية بعض التغييرات على حدود الأراضى التى يديرها الخديو باقتطاع سيناء من هذه الأراضى ، ولكن الضغط البريطانى نجح فى اجبار استنبول على التراجع[٨] .

وفى المرة الثانية فى الأزمة الشهيرة «بأزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة١٩٠٦»[٩] . تلك الأزمة التى تجاوز فيها الباب العالى مرحلة «الادعاءات» كما حدث عام ١٨٩٢ إلى مرحلة «العمل» باحتلال قواته ميناء «طابة» المصرى على خليج العقبة . وفى هذه المرة

أيضا وقف الوجود الاحتلالى بصلابة فى مواجهة العمل التركى ، مما نتج عنه تراجع مخز لاستنبول . وقد تضمن هذا التراجع نصرا كبيرا (للسلطة الفعلية) على (السلطة القانونية) ليس فقط فى ميدان الازمة ، وإنما أهم من ذلك فى طبيعة العلاقة مع مصر ، وهو ما سجله السفير البريطانى فى استنبول من أن الأزمة قد أقرت مبدأ اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية بالتدخل فى شئون مصر ، وفى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين الحكومة العثمانية وبين الخديو(١٠) ، وقد عنى هذا تنازل الدولة العثمانية عن جانب هام من سلطتها القانونية على مصر للدولة المحتلة .

ولم يبق بعد كل ذلك لاستنبول سوى الجزية السنوية تحصل عليها بانتظام ، وكان الاجهاز على هذا المظهر الأخير من مظاهر السيطرة العثمانية على مصر ، أمر يمكن أن يتم بأقل قدر من الضجة ، مما يؤكد أن تلك السيطرة كانت مع قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أكثر شحوبا منها فى أى وقد مضى .

ثانيتهما : غلبة الانتماء المصرى على الانتماء العثمانى :

فقد شهدت نفس الفترة التى سبقت الحرب نموا متزايد لمشاعر الانتماء المصرى . وبالرغم من أن أحضان الانتماء الاسلامى ، أو بالاحرى الانتماء العثمانى الذى عبر عن نفسه بالجامعة الاسلامية هذه المشاعر قد ظهرت فى البداية وكأنها تنمو ، إلا أنه مع الوقت أخذت الوطنية المصرية تعبر عن كينونتها ، حتى أصبحت فى النهاية بديلا للجامعة الاسلامية بعد أن كانت امتداد لها .

وهذا التعبير عن الكينونة قد استغرق وقتا ، إلا أنه أصبح حقيقة مفروضة على عالم السياسة المصرية قبل عام ١٩١٤ ، ويبدو تدرج الفكرة المصرية وتأثيرها على ولاء جماهير المصريين للدولة العثمانية خلال السنوات القليلة التى سبقت قيام الحرب الأولى .

فى عام ١٩٠٧ نشأ «حزب الأمة» معبرا عن نوعية جديدة من الانتماء هى الانتماء لمصر ، وذلك بعد أن لاحظ مؤسسوه تأييد الحزب الوطنى للدولة العثمانية فى موقفها من أزمة طابة ، ورأوا فى هذا التأييد تضحية بالمصالح المصرية ، لما يترتب على مطلب

استنبول من سلخ قسم من التراب الوطنى المصرى لجانب الدولة[١١] . ثم لا تلبث أن تتضح هوية الحزب المصرية أكثر خلال الحرب الطرابلسية بدعوة فيلسوفه «أحمد لطفى السيد» إلى حياد مصر فى هذه الحرب ، وذلك من مجموعة المقالات التى نشرتها الجريدة فى اكتوبر عام ١٩١١ بعنوان «سياسة المنافع لا سياسة العواطف»[١٢] . وتتأكد هذه الهوية أخيرا عندما حاول لطفى السيد خلال نفس الفترة تدبير إعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية ، وتنصيب الخديو ملكا عليها[١٣] . وبالرغم من فشل المحاولة ، إلا أنها عبرت على أية حال عن نمو متكامل للنزعة المصرية ، لو أضيف اليه ما أصاب حركة الجامعة الاسلامية من نكسة بعد خلع السلطان عبد الحميد الثانى عام ١٩٠٩ وسيطرة «الاتحاد والترقى» ذى النزعة التركية على استنبول ، لأكدت المحصلة النهائية أن مناخا سياسيا مناسبا قد ساد مصر خلال سنوات ما قبل الحرب ـ على الأقل بين عدد لابأس به من جموع المثقفين ـ وان هذا المناخ قد وفر فى النهاية امكانية إجراء عملية فصل مصر عن الدولة العثمانية دون خشية المضاعفات المنتظرة عن هذا الفصل ، لو كان قد تم إبان ذروة انتشار فكرة الجامعة الإسلامية قبل ذلك بسنوات .

المبحث الثانى : نوعية التغيير

حتى اشتراك الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ يمكن القول انه لم يكن لدى دوائر وزارة الخارجية البريطانية خطة محددة لتغيير وضع مصر الدولى . تدليلا على هذه الحقيقة يمكن اختيار موقفين لحكومة لندن يفصل بينهما ست سنوات .

الموقف الأول فى أواخر عام ١٩٠٨ (٧ أكتوبر) بعد أن أعلنت النمسا (ضم) الولايتين العثمانيتين القديمتين البوسنة والهرسك اللتين كانت تحتلهما منذ عام ١٨٧٨ ، وقد أثار هذا العمل من جانب النمسا الاشاعات السياسية فى القاهرة ، على اعتبار أن وضع مصر كولاية عثمانية محتلة لا يختلف كثيرا عن وضع البوسنة والهرسك ، وترددت الأقاويل بأن ماحدث للولايتين السابقتين فى طريقه للحدوث لمصر[١٤] . ولكن لم تقدم بريطانيا على «الخطوة المنتظرة» بل على العكس ، فإنه ما أن وصل معتمدها الى مصر ـ والذى كان فى اجازة خارجها ـ حتى بادر بنفى أن هناك أى نية بريطانية لضم مصر أو

إعلان الحماية عليها . صرح بذلك لصحيفة المقطم العربية ، وبعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية التى وافقت على هذا التصريح[١٥] .

الموقف الثانى بعد قيام الحرب بأيام قلائل ، حين تساءل ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة عما سيكون عليه الموقف فيما لو اشتركت تركيا فى الحرب إلى جانب دول الوسط . ومع ما يحمله هذا التساؤل من عدم وجود خطة مسبقة لتغيير وضع مصر الدولى ، فإن رد وزير الخارجية البريطانية الذى قال فيه أن «تركيا لم تبد حتى الآن أى إشارة على نيتها على إعلان الحرب على بريطانيا والهجوم على مصر»[١٦] يقطع بعدم وجود مثل هذه الخطة .

وقد بنى الاحتلال البريطانى سياسته فى عدم ترجمة وجوده الواقعى فى مصر إلى وجود قانونى على أسباب ، يرتبط بعضها بوضع مصر الدولى ، ويرتبط بعضها الآخر بأوضاعها الداخلية .

فيما يتصل بوضع مصر الدولى ، فإن تغيير هذا الوضع فى وقت لا تستلزم الظروف فيه مثل هذا التغيير ، كان سيثير أمام الدولة المحتلة تعقيدات عديدة . من هذه التعقيدات ما يمكن أن يترتب على إعلان بريطانيا رسميا الاستئثار بمصر ، بوضعها الجغرافى الفريد وبقناة السويس تجرى فى أراضيها ، من اعتراضات حادة من جانب الدول الكبرى التى ترفض مثل هذا الاستئثار ، لما يمكن أن يترتب عليه من أضرار تنزل بصوالحها . ويمكن القول أن فرنسا بالذات ، بالرغم من تحسن علاقتها بانجلترا بعد عام ١٩٠٤ ، إلا أنه كان من المنتظر أن تكون فى طليعة المعترضين ، بدليل أن أول مواد الوفاق الودى المعقود بين الدولتين فى ابريل من هذا العام ينص على أنه ليست لدى بريطانيا النية على تغيير الوضع السياسى لمصر ، وبدليل أنه حتى خلال الحرب ، وبالرغم من خوض الدولتين لها كتفا بكتف ، الا أن هذا لم يمنع الفرنسيين من الاعتراض على (ضم) مصر للامبراطورية البريطانية .

ومن التعقيدات التى كان على بريطانيا أن تواجهها أيضاً إذا غيرت وضع مصر الدولى «مسألة الامتيازات الأجنبية» وكانت لهذه المسألة حساسية خاصة ، مما يمكن معه أن تثار مشاكل عديدة بسببها مع الدول التى يتمتع رعاياها بهذه الامتيازات .

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلى ؛ فإن ما شهدته مصر خلال العقد الأول من هذا القرن من نمو واضح للحزب الوطنى صاحب الجماهيرية الواسعة ذي العلاقات الوطيدة مع دولة الخلافة فى استنبول ، كان يمكن أن يسبب مضاعفات خطيرة للوجود الاحتلالى لو سعى هذا الوجود إلى تمزيق العلاقات مع تركيا وسلطانها خليفة الملسمين .

وكان من بديهيات السياسة البريطانية فى مصر ، العمل فى كل وقت على منع أى إثارة دينية ، على أساس أن هذه الإثارة قد تؤدى إلى متاعب جسيمة للمحتلين ، ولعله من هذه البديهية يمكن أدراك أهم الأسباب التى دعت جورست إلى أن يسارع بالتصريح للمقطم فى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٠٨ بأنه ليس هناك تفكير على الأطلاق فى ضم مصر أو إعلان الحماية عليها طمأنة لجموع المصريين ، وردا على الإشاعات التى كانت قد تواترت حول هذا الضم ، كما أشرنا من قبل .

وتتأكد تماما هذه الحقيقة ــ أن بريطانيا لم تكن لها خطة مسبقة لتغيير وضع مصر السياسى من أن اختيار نوعية هذا القرار قد استغرق حوالى أربعة شهور ، فقد اثير لأول مرة فى منتصف أغسطس ١٩١٤ [١٧] ولم يتم التوصل الى نوع القرار الا خلال النصف الثانى من ديسمبر عند إعلان الحماية على البلاد ، بالرغم من أنه كان قد تم خلال هذه الشهور الاربعة إعلان الأحكام العرفية (٢ نوفمبر) ثم إعلان الحرب على الدولة العثمانية (٥ نوفمبر) .

ويمكن أن تسمى هذه الشهور الأربعة (بشهور الاختيار) والتى تمخضت أخيرا عن إقرار وجهة النظر القائلة بفرض (الحماية) على مصر ، ونبذ سياسة (الضم) .

وتنقسم شهور الاختيار تلك إلى مراحل ثلاث أساسية تمتد أولاها منذ إثارة مسألة «تغيير وضع مصر الدولى» فى منتصف أغسطس وحتى ١٣ نوفمبر ، ويغلب عليها سمة

(البحث) عن نظام جديد ، وتمتد ثانيتهما حتى ١٩ من نفس الشهر حين غلب (الاتجاه نحو الضم) ، وتمتد الاخيرة حتى إعلان الحماية بعد شهر كامل فيما يمكن أن نسميه شهر (القرار بالحماية) .

١ ـ البحث فى التغيير (١٤ أغسطس ـ ١٣ نوفمبر ١٩١٤)

مما يلفت النظر أن أول إشارة عن احتمالات تغيير وضع مصر الدولى قد صدرت من جانب رئيس النظار المصرى (حسين رشدى باشا) على شكل رسالة شفوية الى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة ، تتضمن رأيه بأن الحكومة التركية تنوى الدخول فى الحرب الى جانب الألمان وأنه يمكن فى هذه الحالة صدور إعلان بفصل مصر عن تركيا يقبله المصريون على أن يمنحهم لونا من الحكم الذاتى[١٨] .

وبالرغم من الفتور الواضح الذى تقبل به المستر شيتام ودوائر وزارة الخارجية البريطانية هذه الرسالة إلا أنه قبل شهر واحد كان كبار المسئولين عن الاحتلال البريطانى فى القاهرة يتبنون إتجاه رشدى باشا .

ففى ١٠ سبتمبر عقد كل من ممثل المعتمد البريطانى ومستشار الداخلية ومستشار المالية اجتماعا توصلوا فيه إلى قرار بأنه «فى حالة الحرب مع تركيا ، فإن الإبقاء على وضع مصر الدولى يتضمن مخاطر جسيمة» وعددوا هذه المخاطر فيما سيترتب على هذا الوضع من ازدواج ولاء الموظفين ، وآثار ذلك من جانب ومن الاحتمالات شبه المؤكدة لإستقالة الوزراء المصريين فى مثل هذه الحالة لخوفهم على حياتهم وصعوبة العثور على أخرين يقبلون مناصبهم من جانب آخر . وخرجوا من ذلك إلى أنه لابد من بديل يوفر وقوف النظار إلى جانب بريطانيا ثم ما يمكن أن يترتب على هذه الوقفة من قدرة على مجابهة ردود الفعل الدينية المنتظرة لا سيما إذا صاحب التغيير اعلان بأن الوضع البديل سيعاون على سرعة الوصول إلى الحكم الذاتى ، أما هذا الوضع فقد رأوه فى «اعلان الحماية البريطانية على مصر»[١٩] .

وفى نفس اليوم طيرت الوكالة البريطانية نصا مقترحا للاعلان المطلوب إلى الخارجية بلندن . ويتضح من هذا النص الرغبة فى امتصاص أكبر قدر ممكن من ردود الفعل المحتملة لإعلان الحماية ، فالى جانب الحرص على التأكيد بأن المبادرات العدوانية قد جاءت من جانب تركيا ، فقد كان هناك حرص مماثل على التأكيد بأن الحكومة البريطانية إنما تدافع عن حق الاستقلال الذاتى لمصر الذى «اكتسبه مؤسس الأسرة الخديوية فى ميدان القتال» بالإضافة إلى ضمانات الحرية وعود المساعدة المالية وبعدم استخدام مصر كقاعدة للعمليات الحربية ضد تركيا« رغبة فى مراعاة الاحترام اللازم لشخص السلطان» [٢٠] مما تضمنه النص المذكور . وبالرغم مما اتسمت به ردود وزارة الخارجية على ممثليها فى القاهرة من حث على الهدوء الا أنها تضمنت التفهم الكامل لوجهة نظرهم وقبولها[٢١] .

وعلى امتداد الشهرين التاليين لم يجر نقاش حول «نوعية التغيير» وانما عالجت الاتصالات بين القاهرة ولندن خلال هذين الشهرين النواحى الاجرائية لتنفيذ التغيير المتفق عليه من ناحية ، وحجم هذا التغيير من ناحية أخرى . وبينما تسير الامور على هذا النحو إذا بالحرب تتفجر مع تركيا ، و إذا ببرقية تصل من لندن الى القاهرة بعد ذلك بنحو اسبوع ـ لاتطالب بتنفيذ ما اتفق عليه من (إعلان الحماية) و إنما تطالب (باعلان ضم مصر) وهو ما لم يرد بأى شكل خلال الاتصالات السابقة .

٢ ـ الاتجاه نحو الضم (١٣ ـ ١٩ نوفمبر) :

فى أواخر أكتوبر وبعد أن تأكدت الأخبار بأن تركيا فى طريقها للاشتراك فى الحرب الى جانب دول الوسط ، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تخول ممثلها فى القاهرة « إعلان الحماية البريطانية على مصر» يوم الأثنين ٣ نوفمبر[٢٢] . ولكن ماشهده مطلع هذا الشهر من انتكاسة للخطط البريطانية التى تقررت خلال الأسابيع السابقة ارجأ من ناحية هذا الإعلان ، وفتح من ناحية أخرى ـ الباب عريضا للبحث عن حل بديل . فالخطة البريطانية بتبنى (الحماية) ، وهى لون من ألوان الارتباط أخف كثيرا من (الضم) قد نبتت من

الرغبـة فى الابقـاء على الصـورة المـصـرية للحكـم المـدنى ، تقليلا لأى رد فـعل اسـلامى محتـمل ، على أن يكون ثمن هذا الإبقـاء «وعـد غـامض» عن النيـات البـريطانيـة «بزيادة التقدم نحو الحكم الذاتى» .

ولكن بعد أن بدأ الصدام البـريطانى ـ التركى وشيكا ، إذا بالواجهة المـصرية التى رغب الاحـتـلال فى الإبقـاء عليـهـا ، ممـثلة فى اسـتـمرار الوزارة برئاسة رشـدى باشـا وفى تعيين حسين كامل حاكما للبلاد خلفا للخديو عباس .

إذا بهذه الواجهة يصبح لها موقف يتناقض مع الخطط البريطانية .

رشدى باشا رئيس النظار يبعث بخطاب رسمى إلى شيتام ممثل المعتمد البريطانى يطلب منه فيه ضرورة أن «يقترن قيام الحرب مع تركيا بإعلان إجراء واسع للحكم الذاتى فى مصر»(٢٣) .

ومع التردد الذى قابل به البريطانيون خطاب رئيس النظار ، تقدم الرجل خطوة أخرى بعد خطوته الأولى بثلاثة أيام ملوحا برفضه الاستمرار فى الرئاسة إذا أعلنت الحماية ولم تتم الاستجابة إلى رغبته ، وقد رأى ممثل بريطانيا فى القاهرة إن مثل هذه الخطوة ستؤدى إلى إستقالة الوزارة ، وأكد أنه سيكون من الصـعب للغاية تشكيل وزارة جديدة « لأن ما منع الوزراء الحاليين من الاستمرار سيمنع زملاءهم الجدد»(٢٤) .

ثم «الأمير حسين كامل» الذى رؤى تقديم العرش له فى ظل النظام الجديد ، اذا به وبعـد مـقـابلتـين سـريتـين طويلتـين مـع شـيـتـام يتـخـذ نفس المـوقف برفض العـرض البريطانـى« دون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى»(٢٥) .

ومع التبريرات التى تقدمهـا المصـادر البريطانية فى القاهرة من أن موقف كل من رئيس النظار والأمير قد نبع من مخاوفهما من الأنباء التى ترددت من أن الخديو عباس قد أرسل بعض المبعوثين لاغتيالهما ، وإنهما يعتقدان بصحة هذه الأنباء(٢٦) ، فلا شك أنه كانت هناك أسباب أخرى .

من هذه الأسباب ما كان نابعا بالفعل من الخوف على سلامتهما الشخصية على أساس أنه ماداموا قد وضعوا لامتصاص «رد الفعل المصرى» فانه كان مطلوبا أن يتخيروا أفضل المواقع لوضعهم هذا ولا شك أن إعلانا «بالاستقلال الذاتى» يصدر مع إعلان الحماية كان سيوفر لهم هذه الأفضلية .

ثانيها : أنه كان على كل من حسين كامل ورشدى باشا أن يؤمنا موقفهما فى حالة هزيمة بريطانيا ، ولاشك أن هذا الموقف كان سيصبح عسيرا للغاية لو تحقق ذلك فيما بعد .

آخر هذه الاسباب ، وأهمها ، أنه لا جدال فى أن دوافع وطنية قد دفعت الرجلين ـ ورشدى باشا على وجه الخصوص ـ لانتهاز فرصة التغيير والحصول على نوع من التعويض لمصر مقابل إنفصالها عن تركيا . وتتأكد طبيعة هذه الدوافع مما أورده لطفى السيد فى مذكراته من اتفاقه مع رشدى باشا وعدلى يكن على «السعى لتعترف إنجلترا باستقلالنا ونكفل لها مصالحها إلى حد أن نعاونها بدخولنا معها الحرب إذا كان هذا ضروريا»[٢٧] .

وعلى أية حال ، ومهما كانت دوافع الموقف المشترك للأمير حسين كامل أو لرئيس النظارة المصرية فإن هذا الموقف قد أدخل ارتباكا شديدا على الخطط البريطانية ، فرؤى وقف الترتيبات التى أوشكت على الانتهاء نحو (إعلان الحماية)[٢٨] ، وفى نفس الوقت احيلت القضية برمتها إلى اللورد كتشنر المعتمد البريطانى السابق فى القاهرة ووزير الحربية أنذاك . وكتشنر بلاشك كان يمثل معسكر التشدد ، فهو منذ أن كان فى القاهرة كان يقفز بقراراته من فوق رؤوس السلطة المصرية متجاهلا هذه السلطة ممثلة فى الخديو أو النظارة . وبهذه العقلية رفض وزير الحربية البريطانية تلك المخاوف التى أخذت بتلابيب ممثلى بريطانيا فى القاهرة ، والتى دعت هؤلاء إلى التمسك بالواجهة المصرية للادارة المدنية . ومن جانب آخر فقد كان اختيار (الحماية) يحرم بريطانيا من معونة الجيش المصرى فى صراعها مع أعدائها والذى كان من المنتظر أن يكون ذا فائدة فى دفاعه عن الأرض المصرية على الأقل[٢٩] ، ومثل هذه المسألة كان لها أهميتها الحيوية ، خاصة بالنسبة لرجال الحرب وعلى رأسهم كتشنر .

وبالاضافة إلى ذلك ، فان معسكر التشدد قد رأى أن أشكال الحماية التى عرفت قبل ذلك كانت تخرج إلى الوجود عن طريق معاهدات تم عقدها بين الدول الحامية والبلاد المحمية . أما الحماية المقترحة على مصر فقد كان مقررا أن تتم كمبادرة من طرف واحد ، مما يفقدها كثيرا من شكليتها القانونية .

وعلى ضوء كافة هذه الاعتبارات ، رؤى أن (الضم) المدعم بقوة عسكرية كافية ، يقدم أفضل حل للوضع فى مصر ، وصدر قرار الحكومة البريطانية فى ١٣ نوفمبر بأن «أشد الخطوات فعالية هى إعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه»(٣٠) .

ويمكن القول بأن السلطات البريطانية فى القاهرة قد فوجئت تماما بقرار «الضم» ، مما دعا شيتام إلى طلب «فسحة من الوقت» يتدبر فيها الأمر(٣١) . ولكن دون انتظار - وعلى طريقة الحسم التى اشتهر بها كتشنر - أخذت القرارات تتوالى : قرار ببقاء الوزراء المصريين فى وزاراتهم تحت الاشراف المباشر لممثل المعتمد البريطانى(٣٢) ، وقرار آخر فى اليوم التالى بنص اعلان الضم الذى قررته لندن(٣٣) ، وثالث بإصدار إعلان بخلع الخديو عباس وبأن «حاكما عاما نائبا عن الملك» سيحل محله(٣٤) .

وتوجت كافة هذه القرارات بقرار «ضم مصر» الصادر فى «مجلس بلاط الملك بقصر بكنجهام يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٤»(٣٥) . ولكن وبالرغم من وصول اجراءات «الضم» إلى هذه المرحلة المتقدمة إلى حد إعداد الأمر الملكى بهذا الضم ، فانه فى نفس يوم إعداد هذا الامر بعثت الخارجية البريطانية الى القاهرة تعلن عن عودتها لاختيار «الحماية» والتخلى عن فكرة «الضم»(٣٦) ، وكان لهذا التحول أسبابه .

٣ ـ القرار بالحماية :

ثلاث مجموعات من الأسباب هى التى صنعت أخيرا هذا التحول الذى أصاب موقف الحكومة البريطانية والعودة إلى الأخذ بفكرة الحماية .

أول مجموعة من هذه الأسباب صدرت عن رفض سلطات الاحتلال البريطانية فى القاهرة الموافقة على قرار «الضم» . فبعد اجتماعات متعددة بين شيتام وكل من القائد العام ومستشار الداخلية ومستشار المالية ، بعث هؤلاء برأيهم متضمنا الأعتراض على قرار الحكومة البريطانية ، وبنوا معارضتهم على الأسباب الآتية :

١ ـ إن الأمور قد بدأت تستقر فى العاصمة المصرية ، وإن الوزراء يقومون بعملهم على خير وجه ، وإن مثل هذا القرار سيحدث اضطرابا شديداً لما يمكن أن يترتب عليه من إستقالة الوزارة .

٢ ـ إن مخاطر جسيمة ستترتب على عدم الحكم بوساطة الوزراء من تقطع أسباب الأتصال مع العناصر الدينية ، ممن يمكن أن تؤدى أعمالهم فى المستقبل إلى متاعب خطيرة قد لايمكن مواجهتها .

٣ ـ إنه من المؤكد فى حالة «الضم» أن الوطنيين والمتطرفين سيتخذون موقف العداء الصريح من الوجود البريطانى .

٤ ـ ان الضم سيؤدى الى اعباء عديدة على بريطانيا أن تواجهها ، سواء قبل مسئوليتها عن مستويات الحكومة العليا أو مسئوليتها عن توفير الحماية اللازمة للمصالح الاجنبية .

٥ ـ ان مثل هذا الإجراء سيخلف تأثيرا سيئا على سائر الرعايا المسلمين الواقعين تحت السيطرة البريطانية ، وعلى المشاعر الإسلامية عامة خاصة فى العالم العربى .

٦ ـ ويتساءل أخيرا ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة عما قد يضير الحكومة البريطانية من تجربة «الحماية» ، ثم إذا فشلت التجربة فيمكن اللجوء الى حل «الضم» وتكون الحماية فى هذه الحالة قد أدت دورها كمرحلة «للضم»(٣٧) .

المجموعة الثانية من الأسباب صدرت عن موقف حلفاء بريطانيا فى الحرب ، وبالذات الحليفتين الكبيرتين روسيا وفرنسا . وقد تحسست الحكومة البريطانية طريقها نحو إقناع حليفتها بقرار (الضم) بحذر شديد ، وحاولت أن يتم هذا الاقناع من منطلقات

متعددة : منها ما هو خاص بمصر ، وأن وضع الحماية غير كاف لتجنيبها اخطار الهجوم التركى ، وما حملته الأنباء عن اشتراك الخديو فى هذا الهجوم ، ومنها ما هو خاص بمصالح حليفاتها فى البلاد ، فقد وعدت بأنها لا تنوى إلغاء المحاكم المختلطة أو الامتيازات ، بل وصلت فى اقناعها للحكومة الفرنسية الى أن هذه الموضوعات ـ المحاكم المختلطة والامتيازات ـ ستكون محل مباحثات بينهما فى المستقبل ، وأنها سوف تسلم لها فى مراكش بكل ما تسلم به فى مصر . ثم ألمحت فى آخر مجالات الاقناع الى أنه من ناحية علاقات مصر الخارجية ، فإن الفرق بين الحماية والضم فرق شكلى[٣٨] .

وبالرغم من أن «سان بطرسبرج» قد أبدت موافقتها الفورية على قرار بريطانيا بالضم ، إلا أن حكومة باريس ـ الشريك المعنى أكثر بالمسألة ـ كان لها موقف آخر . ففى اللقاء الذى تم بين السفير البريطانى فى باريس (السير برتى) ووزير الخارجية الفرنسى عصر يوم ١٩ نوفمبر ، أبدى الأخير ملاحظات اتضح منها أن حكومته غير مستريحة للقرار البريطانى بالضم .

ومن هذه الملاحظات أن القرار المذكور سيظهر حكومته بأنها تلعب دور «مخلب القط» لتحقيق المطامع الانجليزية أمام الشعب الفرنسى ، ومنها أن الألمان سيتخذون من هذا القرار ذريعة للهجوم على النوايا البريطانية ، ثم أخيرا أن حكومته ليست مستعدة لقبول الاقتراح الانجليزى بضم مراكش على أساس المعاملة بالمثل ، وأنها تفضل إبقاء هذه الامور لما بعد الحرب[٣٩] . وكان هذا الموقف الفرنسى حاسما فى صنع التحول .

المجموعة الأخيرة من الأسباب نتجت عن التحسن الواضح الذى أصاب الموقف فى مصر خلال تلك الايام ، وما ترتب عليه من زوال العراقيل التى حالت دون إعلان الحماية مع دخول الحرب . فلا شك أن الهدوء ـ غير المتوقع ـ الذى ساد البلاد بعد إعلان الأحكام العرفية وإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية ، قد طمأن الوزراء من جانب ، والأمير حسين كامل من جانب آخر .

من ناحية أخرى ، فإن ما تردد فى ذلك الوقت وبلغ اسماع هؤلاء عن نية بريطانيا (بضم) مصر قد بث فيهم الشعور بأن موقفهم المتصلب بدلا من أن يؤدى إلى كسب شىء سيؤدى إلى خسارة كل شىء . وقد ترتب على هاتين الحقيقتين تحول ظاهر فى موقف الوزراء ، يصفه ممثل المعتمد البريطانى بأنهم ـ أى الوزراء ـ « قد تقدموا لى ، بعدة اقتراحات ، ومن الواضح أنهم يرغبون من ورائها فى الحماية» . . وفى موقف الأمير حسين كامل الذى يذكر شيتام أيضا أنه قد التقى به عدة مرات « وهناك من الدلائل ما يؤكد أنه فى طريق قبول الحماية»(٤٠) . ومن مجموع هذه الاسباب تم نهائيا التوصل إلى اختيار «نوعية التغيير» ممثلة فى «إعلان الحماية البريطانية على مصر» .

مع ما صحب إعلان الحماية فى ديسمبر عام ١٩١٤ من تغيير الشكل القانونى للعلاقات المصرية البريطانية ، فقد صحبته أيضا تغييرات سياسية واسعة المدى وقد امتدت هذه التغييرات لتشمل كل الواجهة المصرية للسلطة ممثلة فى الخديوية والوزارة .

١ ـ الخديوية :

وقد امتد التغيير إليها ليشمل الجالس على العرش نفسه (عباس الثانى) ، ثم لشكل هذا العرش حين تحول من خديوية إلى سلطنة . وفيما يتعلق بخلع الخديو عباس الثانى ، فان أول إشارة وردت تعبيرا عن الرغبة فى عدم عودة الرجل من استنبول حيث اعتاد أن يقضى الصيف كل عام ، جاءت فى تقرير بريطانى عن «حالة الرأى العام» مؤرخ فى أول سبتمبر١٩١٤ . وقد رأى شيتام فى هذا التقرير أن عدم السماح بعودة الخديو يعنى أن الوزراء سيكونون أكثر اعتمادا على الاحتلال « ولن يتمزق ولاءهم بينه وبين القصر كما كانت الحال خلال العام السابق»(٤١) .

وقد تلا هذا التقرير أن طلب ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة من وزير الخارجية البريطانية« نصح الخديو بالاتجاه إلى بلد محايد فى الوقت الحاضر»(٤٢) . وبالفعل وجه السفير البريطانى فى استنبول لعباس رسالة شفوية من حكومته بأنها لا تنظر بعين الرضا

إلى وجوده فى تركيا ، وتقترح عليه مغادرتها إلى ايطاليا للإقامة فيها طوال مدة الحرب[٤٣] . وكان معنى ذلك أن النية قد اتجهت إلى التخلص من ذلك الخديو الذى يعتبر عهده (٢٢ سنة) أطول عهود الخديويين الثلاثة الذين عرفتهم مصر .

ويعزو الخديو عباس فى مذكراته الأسباب التى أدت إلى منعه من العودة الى القاهرة ثم إلى خلعه ، إلى سوء العلاقات بينه وبين كتشنر الذى كان قد أصبح وزيرا للحربية فى لندن . ويرى أن هذا الخلع قد تم رغبة من المعتمد البريطانى السابق فى أن «يروى ظمأه فى الانتقام ، وأن يحصل على إبعادى النهائى عن مصر» .

ويستشهد عباس الثانى لتأكيد هذه الحقيقة برسالة جاءته من صديق له هو الرايت اونورابل روبرتسون فى ٢ يونية ١٩٢٩ عن لقاء بينه وبين جراى وزير الخارجية البريطانية وقتذاك ، ذكر فيه الأخير أن سبب خلع الخديو «الكراهية الخاصة للورد كتشنر التى حظى بها» .

كما يستشهد بمقالة نشرها «أردن هولم بيمان» فى صحيفة كنتمبرارى ريفيو فى يولية ١٩٢٧ يقول فيها أن «الشهود والكتاب الذين عاصروا تلك الفترة وألموا بظروفها يؤكدون أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تجد نفسها مسوقة إلى اتباع الأمر الواقع الذى يفرضه اللورد كتشنر العدو الشخصى للخديو»[٤٤] .

ومع التسليم بصحة ما سجله الرجل فى مذكراته من أن عداء كتشنر الشخصى كان من أهم مسببات خلعه عن العرش ، إلا أنه يمكن أن نضيف إليه أسبابا عديدة أخرى .

أول هذه الاسباب ما نلاحظه فى أن المبادرة التى تمخضت عن قرار عدم السماح للخديو بالعودة قد صدرت من دار المعتمد البريطانى فى القاهرة ، والتى تأثر أصحاب السلطة فيها وقتذاك بكل المتاعب التى كان قد سببها عباس الثانى للاحتلال ، خاصة خلال السنة الاخيرة . . هذا بينما كانت بريطانيا فى حالة سلم ، فما الموقف إذن وقد شاركت فى الحرب والرغبة قوية فى توفير كل جهد ممكن وتجنب أى اضطراب محتمل . وبمعنى آخر أن العداء الذى ولدته أحداث سنوات الشقاق بين الخديو وكتشنر (١٩١١ ـ

١٩١٤) كان عداء موضوعيا ، انسحب كموقف لكل سلطة الاحتلال ولم يكن عداء شخصيا كما صوره عباس فى مذكراته .

سبب آخر : أن بقاء حاكم له تاريخ على العرش المصرى كان يتناقض تماما مع أحد أهداف بريطانيا فى إعلان حمايتها على مصر . فلاشك أن حكومة لندن قد سعت بهذا العمل إلى الاستئثار أخيرا بالسلطة كاملة . ولما كان عباس ، ولاكثر من عقدين سابقين ، قد ظل ممثلا لأحد جوانب هذه السلطة ـ الشرعية ـ فإن احتواء هذه السلطة ضمن السلطات التى سعت بريطانيا إلى الامساك بها ، كان سيواجه صعوبة غير يسيرة .

سبب ثالث : فإن خلع عباس ووضع آخر مكانه بكل ما يترتب عليه من توجيه ولاء الحاكم الجديد للسلطة التى وضعته على العرش يتمشى أيضا مع منح مضمون للحماية على اساس انها تغيير بكل ما يتضمنه مفهوم التغيير من كسر للاستمرار ، وكان بقاء الخديوى يحمل معنى هذا الاستمرار .

ومن كل تلك الأسباب اتخذ قرار خلع عباس الثانى وإحلال الأمير حسين كامل محله . ولكن لم يكن تنفيذ هذا القرار بالسهولة التى يتصورها ممثلو الاحتلال فى القاهرة أو دوائر الخارجية البريطانية فى لندن .

(أول الصعوبات) التى واجهت تنفيذ القرار ، المخاوف التى أبداها حسين كامل عندما عرض عليه العرش لأول مرة ومطالبته بوعد بمنح الاستقلال الذاتى اتقاء لرد الفعل الشعبى لإعلان الحماية[٤٥] .

وكان الأمير محقا فى مطلبه لما نتج من مناخ سياسى عام بعد قيام الحرب أنعش آمال الشعوب الصغيرة والشعب المصرى منها ، فبريطانيا دخلت المعترك حفاظا على «حياد بلجيكا» وهى أمة صغير ، وروسيا أعلنت استقلال بولندا «بعد أن ظل البولونيون فى العبودية نحو قرن ونصف»[٤٦] ، وقد عقد المصريون على كل هذا آمالا كبيرة .

وقد أمكن اجتياز هذه الصعوبة «بالصبر البريطانى» أو كما عبر ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة فى احدى مراسلاته إلى لندن «بكسب الوقت لتحسين الموقف»[٤٧] .

وبالفعل بعد انتظار لاكثر من أسبوعين تم خلالهما إعلان الأحكام العرفية وقيام الحرب مع تركيا ، لم يحدث رد الفعل المنتظر . وترتب على ذلك أن بدأت معارضة الأمير تذوب[٤٨] .

ومع ايماءات القبول من حسين كامل بدأت دار المعتمد البريطانى فى القاهرة تضع مواصفات الجالس الجديد على العرش بالأشتراك مع وزارة الخارجية البريطانية .

كانت أولى هذه المواصفات أن يتم تعيين الحاكم الجديد بوثيقة بريطانية تحل محل الفرمان الذى كان يصدره الباب العالى .

ثم تقرر فى الخطوة الثانية الاستغناء عن لقب الخديو واستبداله بلقب «السلطان» [٤٩] ، وإن كان من الملاحظ أن وزارة الخارجية ، وقد تخوفت من أن يتصور حسين كامل أن هذا اللقب يمنحه صلاحيات واسعة ، أدخلت عدة تعديلات على مسودة الخطاب الذى كان مقررا أن يكلف بمقتضاه بتولى السلطة . فمثلا حذفت كلمة (العرش) من كل المواضع التى جاءت فيها فى الخطاب لتصبح (المركز) ، وغيرت العبارة التى تقول «الدفاع عن الاراضى الواقعة تحت حكم سموكم ضد أى عدوان» لتصبح «الاراضى الواقعة تحت سموكم ضد أى عدوان» ، ثم الفقرة التى جاء فيها الحديث عن «المعتقدات الدينية لرعاياكم» تحولت لتصبح «المعتقدات الدينية للرعايا المصريين»[٥٠] . يضاف إلى كل ذلك حرص لندن البالغ على ألا يقترن لقب سلطان مصر بالسودان على أى الاحوال[٥١] .

وكانت الخطوة الثالثة العمل على أن توضح سلطات القاهرة للأمير المرشح للعرش حدود سلطاته الفعلية . ولما كانت مسألة تعيين الوزراء من أهم المسائل التى طالما تداخلت فيها سلطة الخديو مع سلطة الاحتلال ، فقد تقرر «ابلاغ الامير بوضوح أن

الحكومة البريطانية تنظر الى مسألة تعيين الوزراء كمسألة من الضرورى أن يؤخذ فيها رأيها»(٥٢) .

تصورت سلطات الاحتلال أن الأمر قد قضى على هذا النحو ، ولكن ما لبثت أن برزت (الصعوبة الثانية) عندما قدم حسين كامل مذكرة إلى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة جاء فيها إنه يتولى منصب السلطان «بصورة وراثية فى أسرة محمد على ويتلوها أمر بنظام توارث العرش»(٥٣) . وقد آثار الأمير بذلك مسألة «توارث العرش» التى لم تكن قد بحثت من قبل ، ويبدو أن حسين كامل ، وقد وجد نفسه عاجزا عن أن يكسب أى سلطة لنفسه ، رأى أن من واجبه على الأقل الحفاظ على العرش فى أسرة محمد على .

ومن الواضح أن الأمير قد تصلب عند هذا الموقف ، مما دعا السلطات البريطانية إلى قبوله . من ثم تقرر أن ترد فى نص الحماية عبارة تفيد أن حكومة البلاد تحت الحماية ستكون «بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد»(٥٤) .

وبتخطى هذه الصعوبة لم تبق سوى اجراءات شكلية كان أهمها اختيار صفة التعظيم التى تسبق لقب السلطان . ولما كان الامير حسين يرفض «سمو» على أساس أنها لاتميزه عن سائر الأمراء الذين يسبق لقبهم هذه الصفة ، فقد تقرر أن يكون « عظمة السلطان» هو لقب حسين كامل الذى سعد به كثيرا(٥٥) .

٢ ـ الوزارة :

واجهت «الوزارة» بدورها ، باعتبارها المؤسسة الثانية من مؤسسات واجهة السلطة بعد الخديوية ، تغييرات متنوعة مع إعلان الحماية . . من هذه التغييرات ما تعلق (بالمضمون) ومنها ما اختص (بالشكل) ، ومنها ما اتصل (بالتشكيل) .

من حيث (المضمون) : يمكن أن يقال أن إعلان الحماية كان بمثابة تمهيد لانتقال الوزارة من مفهومها الإدارى إلى مفهومها السياسى الذى تقنن بعد ذلك فى دستور ١٩٢٣ . . وتتضح غلبة المفهوم الإدارى خلال الفترة التى سبقت إعلان الحماية من أن الوزارة لم تكن أحدى قوى «التأثير السياسى» أو أحد مراكز «اصدار القرارات السياسية» .

حقيقة أن جانبا من مهامها قد ارتبط بالعمل السياسى ، إلا أنها كانت فى هذا مركزا «لتنفيذ القرارات السياسية» لا صنعها ، ذلك لأن الوزارة كانت فى النهاية تمثل مركزا من مركزى السلطة (الاحتلال والخديوى) أو تصدر عن اتفاق بينهما ، وهى على هذا النحو كانت ملزمة بالتعبير عن مراكز السلطة وتنفيذ قراراتها السياسية .

معنى ذلك أخيرا أن «الوزير» إنما كان طول هذا الوقت «موظفا إداريا كبيرا» قد يوكل إليه تنفيذ بعض القرارات السياسية .

هذه الصورة التى ظلت ثابتة طوال عهد الاحتلال البريطانى اهتزت اهتزازا واضحا نتيجة لإعلان الحماية . فاتخاذ قرار الحماية على مصر ، مع كونه قرارا بريطانيا بالدرجة الأولى ، إلا أنه كان لابد من وقوف قوى مصرية على هذا القرار ومشاركتها فى صنعه ، ولما كان القصر «غائبا» عن هذا الوقوف وعن تلك المشاركة بحكم غياب الخديو عباس فى الخارج وقت صنع القرار ، وبحكم أن جانبا من هذا القرار موجه ضده فقد نتج عن غياب القصر أن اشتركت وزارة حسين رشدى فى هذا القرار السياسى المصرى .

وتذخر الوثائق البريطانية بالحديث عن الاتصالات بين ممثلى الاحتلال وبين رئيس النظار أو النظار مجتمعين أو منفردين كل منهم يدلى بدلوه فى وضع مصر السياسى المنتظر . وكان هذا الاشراك مجرد بداية إلا أنه كان بداية كبيرة أضفت على الوزارة ثوبا جديداً .

أما من حيث (الشكل) : فأولى الملاحظات أن «وزارة» حسين رشدى التى تألفت غداة إعلان الحماية كانت أول «وزارة» مصرية تستخدم هذه التسمية بعد أن كانت فيما سبق «نظارة» وقد استهدف أساسا من هذا التغيير الشكلى ، أن يكون دلالة أخرى من دلالات تقطع العلاقات المصرية ـ العثمانية . ذلك أن ما منع مصر حتى ذلك الوقت من انتحال تسمية «الوزارة» انما قد نجم عن أن نفس الاسم كان «للوزارة العثمانية» ولم يكن معقولا أن يستخدم التابع والمتبوع تسمية واحدة[٥٦] .

الملاحظة الثانية ، ما تقرر من الغاء «نظارة الخارجية» وكما جاء فى تبليغ إعلان الحماية الوارد من ممثل بريطانيا للسلطان حسين كامل «أن تكون المخابرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر» .

ومع الأهمية الكبيرة لهذا الاجراء ، إلا أنه كان على أى الاحوال إجراء شكليا . . بمعنى أنه حقيقة كانت هناك نظارة للخارجية طوال عهد الاحتلال البريطانى ، ولكن ظلت الوكالة البريطانية فى القاهرة تدير العلاقات الخارجية المصرية على امتداد هذه السنوات وكان دور نظارة الخارجية فى مثل هذه العلاقات لا يزيد على تنفيذ أوامر سلطة الاحتلال ، أو أن تبلغها هذه السلطة ببعض ما تم الاتفاق عليه مع هذه الدولة أو تلك .

ويكفى تدليلا على ذلك أن قضايا كبيرة ذات أهمية حيوية بالغة لمصر لم تكن «نظارة الخارجية» تقوم فيها إلا بدور «أخذ المعلومية» فى نهاية كل قضية ولدينا مثل على هذا فى الصدام الذى كان يحدث على أرض مصرية بين قوة «مارشان» الفرنسية التى احتلت «فاشودة» فى جنوب السودان عام ١٨٩٨ ، وبين القوات المصرية بقيادة «كتشنر» ولم تقم الخارجية المصرية فى هذا الموقف الذى يعنى مصر قبل أن يعنى أى قوة أخرى بأى دور ذى قيمة . ومثل آخر فى الاتصالات السياسية الطويلة التى جرت بين لندن وبروكسل بين عام ١٨٩٩ ، ١٩٠٦ بشأن أراضى مصرية فى بحر الغزال كان «ليوبولد الثانى» ملك بلجيكا راغبا فى سلخها لحساب أملاكه فى دولة الكنغو الحرة ، والتى لم تعلم الخارجية المصرية شيئا عنها إلا بعد عقد الاتفاق بشأنها [٥٧] وأمثلة كثيرة أخرى .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التغيير برغم شكليته كان ذا أهمية كبيرة بسبب ردود فعله العميقة لدى المصريين الذين نظروا إلى هذا العمل كطعنة نافذة لآمالهم فى الاستقلال باعتباره مظهرا من مظاهر هذا الاستقلال .

ومنذ الأيام الاولى للإعداد لفرض الحماية ، أتفقت سلطات الاحتلال فى القاهرة ووزارة الخارجية فى لندن على ضرورة إلغاء نظارة الخارجية [٥٨] والاشراف بنفسها على العلاقات الخارجية المصرية ، وإن كان قد تقرر الابقاء على أجهزة هذه الوزارة لتقوم باعمالها الإدارية[٥٩] ومع هذا الاتفاق ، كانت هناك اقتراحات محددة من سلطات قصر

الدوبارة لسير العمل فى الاتصالات مع الممثلين الأجانب بعد ذلك . . منها اقتراح بأن تبقى إدارة الشئون الخارجية كإدارة معاونة تتبع رئيس الوزراء المصرى ، على أن تكون على اتصال مباشر مع ممثل بريطانيا(٦٠) .

ومن جانب آخر ، فقد رأى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة ، بعد تساؤلات قدمت اليه من كل من ممثلى فرنسا وروسيا فى العاصمة المصرية عن وضعهما فى البلاد بعد إعلان الحماية . . رأى أن الدول صاحبة الامتيازات لو تعامل ممثلوها مباشرة مع الممثل البريطانى فسوف يفقدون نفوذهم الذى ظلوا يتمتعون به من قبل فى مسائل عديدة مثل العقود والاتصالات الشخصية وغيرها .

بالاضافة إلى ذلك ، فإنه لما كانت الوكالة البريطانية فى القاهرة لاتملك هيئة كافية من الموظفين تواجه بها كل هذه الاتصالات ، فقد اقترح شيتام أن يتصل ممثلو الدول الاجنبية بوكيل الخارجية فى كل الأمور التى يرون عدم ضرورة الاتصال بالممثل البريطانى بشأنها(٦١) .

ولكن كان للندن رأى آخر فى كل هذه المقترحات بعثت به فى برقية فى ١٥ ديسمبر ١٩١٤ نثبتها بنصها لأهميتها ، إذ ظلت دستورا للعلاقات الخارجية المصرية حتى عام ١٩٢٢ . . جاء فى هذه البرقية . .

«روح الحماية أن الدولة الحامية هى المسئولة وحدها ومباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد المحمية ، وأن حكومة جلالته تعنى أن المندوب السامى سيصبح وزيرا للخارجية كما هى الحال فى تونس ومراكش . ويمكن ان تستمر إدارة الخارجية القائمة بالرغم من ضرورة إحداث تغييرات فيها بعد إعلان الحماية ، ولكن يجب أن تقتصر الاتصالات الرسمية لممثلى الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط وهو المندوب السامى ، وفى حالة غيابه يتم الاتصال بممثل المندوب السامى وليس بوكيل الخارجية أو رئيس الوزراء . والمندوب السامى بوصفه وزيرا للخارجية ، سوف يبعث بالمراسلات التى تصله الى الادارة التى يراها مع تعليماته الخاصة . ويجب أن يوضع نظام دائم للاتصال بين المندوب السامى وبين إدارة الخارجية»(٦٢) .

وأخيرا من حيث (التشكيل) فقد اتجهت النية منذ البداية الى الحفاظ على وزارة رشدى باشا نظرا لما أبداه أعضاء هذه الوزارة من تعاون كامل على امتداد خطوات التغيير . ويتضح ذلك منذ تقرر عرض العرض على حسين كامل ، فقد تقرر مع هذا العرض أن ينصحه ممثل المعتمد البريطانى بوجوب «الابقاء على رئيس الوزارة وكل الوزرا الحاليين أو أغلبهم على الاقل»[٦٣] .

ولكن مع القرار باعادة تأليف الوزارة فى ظل النظام الجديد ، اتضح ان استمرار الوزارة الرشدية الثانية مطابقة لوزارته السابقة من الصعوبة بمكان لسببين :

١ ـ إلغاء وزارة الخارجية .

٢ ـ رفض الابقاء على «محب باشا» ناظر الأوقاف فى الوزارة الأولى «لعلاقته الخاصة» بالخديو ، وقد كان بصحبته فى استنبول فى ذلك الوقت[٦٤] .

ومن ثم فقد جرى تعديل أُبعد بمقتضاه محب باشا عن الوزارة ، وتولى عدلى يكن وزارة المعارف بعد أن كان مرشحا من قبل لوزارة الداخلية ، إلا أن الخارجية البريطانية رفضت هذا الترشيح ، لما لديها من معلومات عن «ميول يكن التركية»[٦٥] وأسندت إلى وزير المعارف «أحمد حلمى باشا» وزارة الزراعة فى الوزارة الجديدة ، وانتقل اسماعيل صدقى» وزير هذه الوزارة إلى وزارة الأوقاف على أساس أن «لديه المقدرة على مواجهة مسائل إصلاح الأوقاف» كما كتب الممثل البريطانى فى القاهرة وقد رفضت السلطات البريطانية الموافقة بأى شكل على اشراك «سعد باشا زغلول» فى الوزارة ، وهو الاقتراح الذى تقدم به كل من الأمير حسين كامل ورشدى باشا على أساس أن هذا الاشراك سيودى الى كسب جانب هام من الرأى العام المصرى[٦٦] .

وتم بذلك إعداد كافة الترتيبات ، ولم يبق إلا إعلان الحماية وتولية السلطان الجديد ، وهو ما تم إقراره فى وثيقتين شهيرتين مؤرختين فى ١٨ ، ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ أدتا بمصر إلى وضعها الدولى الجديد .

...

هوامش البحث

(1) Dr. Ahmed Abd El Rahim Mustafa : Some Aspects of Egypt's Foreign Relations Under Abbas I- The annals of the Faculty of Arts. Ain Shams University Vol. V111, 1963.

(2) Cromer, The Eearl of: Abbas II (London 1915) pp. 1- 3 .

(٣) المصرى فى ١٩٥١/٥/٧ ؛ كذلك :

Further Correspondence Respecting The Affairs of Egypt and the Suddan p.LXIV

(4) No. 147 O'Conor to Gery, March 14, 1906 Tel. No.39.

(5)F.O. 407/174 No. 152 Grey to Lowther Sept. 29, 1909 Tel.No.673.

(٦) مذكرات عباس حلمى الثانى ــ المصرى فى ١٩٥١/٥/٧ .

(7)F.O. 407/177 No. 571 Lowther to Grey Nov. 20, 1911.

(8) Cromer, Modern Egypt Vol.II PP.268 - 269.

(٩) أنظر للكاتب دراسته بهذا العنوان فى المجلة التاريخية المصرية المجلد ١٣ ، ص ٢٤٧ ــ ص ٣٠٥ .

(10)Correspondence P. LXV No 359 O'Conor to Gery, May 15, 1906 Desp.No 332 .

(١١) د . يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ص١٨ .

(١٢) د . جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١٣ ، ص ٣٢٩ .

(١٣) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى .

(١٤) مقال إشاعات سياسية ــ الجريدة فى ١٩٠٨/١٠/١٣ .

(15)Correspondence P. LXX No 112 Gart to Gery, Oct. 23, 1908 Desp.No 107

(16)F.O. 407/174 No. 2 Grey to Cheetham Aug. 15, 1914 Tel.No.100.

(١٧) فى رسالة من شيتام ممثل المعتمد البريطانى إلى وزارة الخارجية:

(18)Ibid. F.O. 407/183 No. 1 Cheetham to Grey Aug. 14, 1914 Tel. No.87.

(19) F.O. 407/183 No. 4 Cheetham to Grey Sept. 10, 1914 Tel. No.139.

(20)F.O. 407/183 No. 4 Cheetham to Grey Sept. 10, 1914 Tel.No.140.

(21)F.O. 407/183 No. 6 Grey to Cheetham Sept. 11, 1914 Tel.No.191 & No.11 Grey to Cheetham Sept. 27, 1914 Tel.No 231 Secret.

(22)F.O. 407/183 No. 30 Cheetham to Grey Oct. 31, 1914 Tel. No.306.

(23)F.O. 407/183 No. 29 Cheetham to Grey Oct. 30, 1914 Tel.No. 232.

(24)F.O. 407/183 No. 37 Cheetham to Grey Nov. 3, 1914 Tel. No.239.

(25) F.O. 407/183 No. 32 Cheetham to Grey Nov. 1, 1914 Tel.235 Very Conf

(26)F.O. 407/183 No. 37 Cheetham to Grey Nov. 3, 1914 Tel. No.239.

(٢٧) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى .

(28)F.O. 407/183 No. 34 Cheetham to Grey Nov. 1, 1914 Tel. No.237 Conf.

(29) Lqrd Lioyd: Egypt Since Cromer Vol. 1. PP. 200 - 201 .

(30)F.O. 407/183 No. 42 Grey to Cheetham Nov. 13, 1914 Tel. No. 344.

(31)F.O. 407/183 No. 43 Cheetham to Grey Nov. 14, 1914 Tel. No.266.

(32)F.O. 407/183 No. 44 Grey to Cheetham Nov. 16, 1914 Tel. No. 349.

(33) F.O. 407/183 No. 45 Grey to Cheetham Nov. 17, 1914 Tel. No. 353.

(34) F.O. 407/183 No. 47 Grey to Cheetham Nov. 17, 1914 Tel. No. 355.

(٣٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بالاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٦١ .

(36)F.O. 407/183 No. 50 Cheetham to Grey` Nov. 14, 1914 Tel. No. 359.

(37)F.O. 407/183 No. 49 Cheetham to Grey Nov. 18, 1914 Tel. No. 374.

(38)F.O. 407/183 No. 48 Grey to Bertie Nov. 17, 1914 Tel. No. 982 & to Buchnan Tel. No. 1085.

(39)F.O. 407/183 No. 52 Bertie to Grey Nov. 19, 1914 Tel. No. 491.

(40) F.O. 407/183 No. 49 Cheetham to Grey Nov. 18, 1914 Tel. No.274.

(41)F.O. 407/183 No. 7 Cheetham to Sir E . Crowe Sept. 1, 1914 .

(42)F.O. 407/183 No. 9 Cheetham to Grey Sept. 24, 1914 Tel. No.178.

(٤٣) مذكرات عباس حلمى الثانى ـ المصرى فى١٧/٧/١٩٥١ .

(٤٤) المذكرات السابقة ـ المصرى فى١٧/٧/١٩٥١ .

(45)F.O. 407/183 No. 32 Cheetham to Grey Nov. 1, 1914 Tel. No.235 Very Conf.

(٤٦) من مقال لاحمد لطفى السيد بعنوان : صدى الحرب فى مصر ـ الجريدة فى ١٧ أغسطس ١٩١٤ .

(47)F.O. 407/183 No. 34 Cheetham to Grey Nov. 1, 1914 Tel. No.237 Conf.

(48) F.O. 407/183 No. 49 Cheetham to Grey Nov. 18, 1914 Tel. No.247.

(49)F.O. 407/183 No. 56 Cheetham to Grey Nov. 23, 1914 Tel. No.283.

(50)F.O. 407/183 No. 59 Grey to Cheetham Nov. 25, 1914 Tel. No.369.

(51)F.O. 407/183 No. 63 Grey to Cheetham Nov. 27, 1914 Tel. No.376.

(52)F.O. 407/183 No. 56 Cheetham to Grey Nov. 23, 1914 Tel. No.283.

(53)F.O. 407/183 No. 72 Cheetham to Grey Dec. 8, 1914 Tel. No.306.

(54)F.O. 407/183 No. 74 Grey to Cheetham Dec. 10, 1914 No.410 Conf.

(55) Starrs,Ronald: Orientations (London 1945) P. 137.

(٥٦) أحمد قمحه بك ، عبد الفتاح السيد بك : نظام القضاء الادارى ، القاهرة ١٩٢٥ ، ص ٧٩ .

(٥٧) أنظر للكاتب دراسته عن : فاشودة الصغيرة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٥ ، ص ، ١٦٣ ـ ٢٣٢ .

(58)F.O. 407/183 No. 16 Cheetham to Grey Oct. 12, 1914 Tel .No. .197 Secret.

(59)F.O. 407/183 No. 24 Grey to Cheetham Oct. 17, 1914 Tel. No.366.

(60)F.O. 407/183 No. 56 Cheetham to Grey Nov. 23, 1914 Tel. No.283.

(61)F.O. 407/183 No. 80 Cheetham to Grey Dec. 14, 1914 Tel.No. .318 Conf.

(62)F.O. 407/183 No. 82 Grey to Cheetham Dec. 15, 1914 Tel. No.425.

(63)F.O. 407/183 No. 16 Grey to Cheetham Oct. 12, 1914 Tel.No. 147 Secret.

(64)F.O. 407/183 No. 78 Cheetham to Grey Dec. 12, 1914 Tel. No.316.

(65)F.O. 407/183 No. 79 Grey to Cheetham Dec. 15, 1914 Tel. Private.

(66)F.O. 407/183 No. 78 Cheetham to Grey Dec. 12, 1914 Tel. No.316.

حوادث ١٩٣٥ فى مصر
على ضوء الوثائق البريطانية

استمرت الأحداث التى جرت فى مصر ابتداء من نوفمبر عام ١٩٣٥ وحتى مطلع العام التالى تخضع لنوع من «ثرثرة المعاصرين» أكثر مما خضعت للدراسة العلمية أو الدراسة غير العلمية !

ويمكن أن يعزى هذا لسببين :

أولهما : عزوف المعاصرين عن دراستها حيث بقى جموع المهتمين بالقضية الوطنية من القادرين على تناول تلك الأحداث بالدراسة ينظرون إليها نظرة خاصة تتسم «بعدم الارتياح» .

الوفد . . كانت أسباب عدم ارتياحه أنه لأول مرة تحدث انتفاضة مثل التى حدثت ولا يكون هو محركها الأساسى وصاحب اليد الأولى والأخيرة فيها ، فمن المعلوم مما سوف يتبدى من الدراسة أن الحزب الكبير قد دفع إلى المشاركة فى الحركة إلى جوار العناصر الأخرى التى بدأتها ، ومن المعلوم أيضا حتى بعد أن قررت الزعامة الوفدية التوقف عن أعمال العنف فإن هذه الأعمال قد استمرت ، بل إن رئيس الوفد «وزعيم الأمة» قد تعرض فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٥ عند حضوره حفل افتتاح «مؤتمر الجراحة الدولى» المقام فى قاعة الاحتفالات بالجامعة لهتافات معادية من جانب مجموعات طلابية كبيرة[(١)] وهو أمر لم يكن قد تعوده النحاس باشا أو دوائر الحزب الشعبى الكبير من قبل .

أحزاب الأقلية ، خاصة الأحرار الدستوريين ، يشاركها القصر . . انبعث عدم ارتياحهم بما تطورت إليه الأمور نتيجة للأحداث . . فهم قد أرادوها فى البداية أعمالا تستهدف تعرية موقف الوفد أو اجباره على الحركة ضد وزارة نسيم المؤيدة من الجانب البريطانى مما يترتب عليه أن يفقد أى فرصة قريبة للعودة إلى الحكم . . بيد أن النتائج

كانت مخالفة لتلك التوقعات ، فالقائمين على الحركة نجحوا فى إجبار كل الزعامات الحزبية على تكوين «الجبهة المتحدة» التى قامت بالمفاوضة مع الجانب البريطانى ، وقد كان «النحاس» هو المفاوض الحقيقى بينما تقلص دور بقية الأعضاء من زعماء الأحزاب الأخرى على مجرد الموافقة على ما يتوصل إليه رئيس الوفد من اتفاق على مختلف بنود المعاهدة ، وهو بالقطع لم يكن الدور الذى تطلع إليه هؤلاء لدى سعيهم لتفجير الموقف .

من ناحية أخرى فقد ترتب على قيام الأحداث بالشكل الذى جرت به عودة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات جديدة تمخض عنها تشكيل وزارة وفدية وهو على وجه اليقين ما لم يكن تسعى إليه أحزاب الأقلية أو القصر .

ويمتد «عدم ارتياح» هؤلاء من النتائج التى تمخضت عن الأحداث الى ماجرى فيها ، صحيح أن محمد محمود باشا وبعض العناصر المعادية للوفد هى التى عمدت فى البداية إلى تحريك الطلاب غير أنه بعد فترة قصيرة أفلت الزمام من الجميع ، وهو ما عبر عنه السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى لقاء له مع أحد رؤساء الوزراء السابقين ــ صدقى باشا ــ فى أول يناير عام ١٩٣٦ حين قال له أن «الاضطرابات القائمة سببها أن الزعماء السياسيين قد أطلقوا أحد وحوش فرانكشتين وهو الآن يتملكهم ويسيطر عليهم»[٢] .

ثانيهما : ما قامت به حكومة «توفيق نسيم» من إجراءات استهدفت من ورائها «محاصرة الأحداث» حين أرسلت للصحف فى ٢٠ نوفمبر وبعد خمسة أيام فقط من اندلاعها ، تحذيرات مشددة« من نشر أى من قرارات المجلس التنفيذى للطلبة أو أى ما من شأنه أن يؤدى إلى تشجيع الاضرابات والاضطرابات»[٣] .

ومثل هذه التحذيرات أدت الى فقدان مصدر من أهم مصادر متابعة الأحداث التى جرت ، صحيح أن الصحافة الحزبية قد ظلت تبدى رأيها بيد أن تلك الآراء لم تتضمن سوى تحديد مواقف الأحزاب التى تنطق بلسانها وهى مواقف ظلت معروفة أغلب الوقت .

ومن ثم فإن الحصول على الوثائق البريطانية[٤] بما تضمنته من تقارير يومية دقيقة للأحداث ومن آراء لدار المندوب السامى تستقيها من مصادر عديدة ، أهمها الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية والتى كانت بمثابة عين الانجليز على الشئون المصرية . . كل هذا إنما يمثل مصدرا فريدا من مصادر دراسة حوادث ١٩٣٥ يتيح متابعتها على نحو ربما لم يحدث قبل ذلك .

أول ما يشد الاهتمام لدى تقليب التقارير والمذكرات والرسائل البريطانية السرية دورها فى هز كثير من «المقولات السائدة» حول حوادث ١٩٣٥ مما يمكن ملاحظته فيما يلى :

المقولة الأولى : تتصل بالأسباب التى أدت إلى قيام جولة المفاوضات المعروفة عام ١٩٣٦ والتى أدت فى النهاية إلى عقد «معاهدة التحالف والصداقة» المعروفة بين مصر وبريطانيا خلال ذلك العام .

فالمقولة السائدة فى هذا الشأن أن الظروف الدولية التى اكتنفت العلاقات السياسية خلال الشهور السابقة لبدء تلك المفاوضات هى التى دفعت الطرفين الى القبول بها ثم إلى التحلى بدرجة من المرونة أدت إلى نجاحها فى النهاية[٥] .

ومع التسليم بأن الغزو الايطالى للحبشة الذى حدث آنذاك وما صحبه من توتر العلاقات الايطالية الانجليزية وسقوط نظام السلام العالمى الذى كان مفروضا أن عصبة الأمم تكفله . . مع التسليم بأن كل ذلك قد أدى إلى مفاوضات ١٩٣٦ وعقد المعاهدة بيد أن الوثائق البريطانية تعطى أهمية بالغة للأوضاع الداخلية ويتأكد من متابعتها هذا التأثير البالغ للاحداث التى جرت فى اتخاذ القرار ببدء المفاوضات .

يبدو ذلك من متابعة المراسلات السرية التى تبودلت بين كل من السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة آنذاك والمستر أنطونى ايدان الذى كان قد تولى منصبه وزيرا للخارجية الانجليزية فى أواخر ديسمبر عام ١٩٣٥ .

ففى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٣٥ يبرق المستر ايدن إلى لامبسون فى القاهرة ردا على مذكرة الجبهة الوطنية المصرية بالاسراع بفتح باب المفاوضات بما نصه « . . على المصريين أن يدركوا أن من غير المعقول أن يتوقعوا ردا سريعا من حكومة صاحب الجلالة فى وقت لا تواجهها فيه فقط الأزمة الحبشية بما تتطلبه من اهتمام عاجل ويومى ، وإنما يتولى فيها وزير جديد للخارجية مهام منصبه»(٦) .

ثم بعد عشرين يوما فقط من البرقية السابقة ، وفى ١٦ يناير عام ١٩٣٦ على وجه التحديد ، تعود وزارة الخارجية البريطانية لتبرق إلى مندوبها السامى فى مصر بما نصه «أن حكومة جلالة الملك مستعدة للدخول فورا فى محادثات مع الحكومة المصرية بهدف التوصل إلى عقد معاهدة انجليزية ــ من قبل؟

فماذا حدث خلال تلك الأيام العشرين ما جعل حكومة لندن تتنازل عن موقفها السابق وتبادر إلى «رد سريع» وهو ما حذرت المصريين من توقعه من قبل؟

ليس بالطبع أن المهلة التى طلبها وزير الخارجية البريطانية قد انقضت فمن معلوماتنا عن أساليب الدبلوماسية البريطانية أن المطالبة «بعدم توقع الرد السريع» يعنى الاتجاه نحو التسويف وليس تسويفا هذا الذى يستمر عشرين يوما فحسب ، خاصة اذا كان تسويفا انجليزيا(٧) .

وليس بالطبع أن الأزمة الحبشية قد انتهت خلال تلك الأيام العشرين ، فمن المعلوم أن تلك الأزمة ظلت تمسك بتلابيب العلاقات الدولية لفترة غير قصيرة بعد ذلك .

التفسير الوحيد لتغير موقف الحكومة البريطانية ، كما تذكر الوثائق التى تقوم عليها هذه الدراسة ، يكمن فى أن الضغوط الداخلية فى مصر كانت بالدرجة الأولى وراء هذا التغيير .

تسجل هذه الضغوط مجموعة متلاحقة من المكاتبات التى بعث بها المندوب السامى فى القاهرة إلى حكومته فى لندن وظلت جميعا خلال تلك الأيام العشرين .

يتحدث لامبسون فى أولى تلك المكاتبات عن اجتماع عقدته «لجنة الطلبة» فى النادى السعدى فى ١٦ ديسمبر ١٩٣٥ طلب فيه محمود فهمى النقراشى من أعضاء اللجنة بذل كل جهد (لمقاطعة البضائع الانجليزية) وانه قال إن هذا هو السلاح الوحيد الذى سيجبر الحكومة البريطانية على الاستجابة لمطالب مصر .

ويذكر من ناحية أخرى أن «جماعة مصر الفتاة» قد قامت بتوزيع منشور يحث الجمهور على تلك المقاطعة وأن البوليس قد صادر ٢٥٠٠ نسخة من هذا المنشور .

ويضيف أن جريد «السياسة» الناطقة بلسان «الأحرار الدستوريين» كتبت فى ١٨ ديسمبر تحث المصريين على مقاطعة الانجليز والبضائع الانجليزية .

ويحذر فى مكاتبته من تلك «الحركة المكثفة» لمقاطعة البضائع الانجليزية(٨) .

يتناول المندوب السامى فى القاهرة فى مكاتبته الثانية المؤرخة فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٣٥ الاحتمالات البادية لاشتراك العمال فى «الاضطرابات القائمة» .

ويسوق فى هذا الصدد الأخبار التى جاءته عن الانتقادات الشديدة التى وجهتها الزعامات الوفدية «لحمدى سيف النصر» رئيس المجلس الأعلى للعمال ـ التابع للوفد ـ لضعف مشاركته فى الأحداث مما أدى إلى استقالة واحد من أهم أعضائه هو «عزيز ميرهم» . وذكرت نفس الأخبار أن النحاس باشا قد ابلغ حمدى سيف النصر بأن مجلسه فى حاجة إلى إعادة تنظيم وأنه قد كلف كلا من مكرم عبيد وأحمد ماهر بدراسة هذه المسألة .

ويتحدث لامبسون بعد ذلك عن احتمالات ادماج النقابات العمالية التى يرأسها «عباس حليم» والنقابات العمالية الوفدية بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من اشتداد عود الحركة العمالية التى «لازالت غائبة عن الأحداث» على حد تعبيره .

ولم يكن ليغيب عن دوائر وزارة الخارجية البريطانية معنى كل هذه التطورات بما تومئ إليه من احتمالات اتساع نطاق الأحداث باشتراك العمال فيها ، وكان هذا هو التحذير الثانى(٩) .

التحذير الثالث جاء من القاهرة فى ٩ يناير على شكل مجموعة من التقارير وصلت من القناصل الانجليز فى الأقاليم إلى المندوب السامى فى القاهرة .

وقد جاء فى هذه التقارير أن الطلاب فى الأقاليم ، وكنتيجة للاتصال بزملائهم فى القاهرة ، على استعداد لاثارة الاضطرابات اذا ما طلب منهم الأخيرون ذلك .

وتتحدث نفس التقارير عن الاستعدادات الطلابية فى طنطا ودمنهور ، وكيف أن الطلاب قد نظموا أنفسهم فى مجموعات كل منها تحت قيادة زعيم لها .

أخطر من كل ذلك رآه السير لامبسون فيما جاء فى تلك التقارير من «محاولات لإثارة الفلاحين» وأن من رأى بعض القناصل عدم الايغال فى التفاؤل« بأن الفلاحين سيبقون على موقفهم إذا ما استمرت الاضطرابات الطلابية» .

وختم المندوب السامى فى القاهرة ملاحظاته على تقارير القناصل بحث حكومته على الإسراع باتخاذ إجراء سريع لمنع تدهور الموقف(١٠) .

ويجىء قرار الحكومة البريطانية فى ١٦ يناير عام ١٩٣٦ بقبول الدخول فى المفاوضات مع الجانب المصرى قرارا طبيعيا على ضوء كل تلك «الضغوط المصرية» التى تكشفها لنا الوثائق البريطانية ، وهى ضغوط أهملها أصحاب المقولة القائلة «بالظروف الدولية» وإن كان لهؤلاء عذر فهو أن تلك الظروف بعد ذلك سيطرت على جو المفاوضات وتحكمت فى مسيرتها مما تآكل معه تأثير الضغوط المصرية التى كانت سببا مباشرا وراء البدء بالمفاوضات .

المقولة الثانية : تتصل بتوصيف الأحداث ، فهى فى رأى من تابعوها أحداثا طلابية تماما ذات صبغة سياسية بالدرجة الأولى .

صحيح أن الطلاب شكلوا العنصر الأساسى من العناصر التى تولت إثارة أعمال المقاومة ضد الوجود البريطانى والوزارة النسيمية غير أن هذا لا ينفى حقيقتين .

أولاهما : أن بعض العناصر الأخرى غير الطلابية قد شاركت بنصيب ، ولو صغير ، فى هذه الأحداث .

يشير السير لامبسون فى برقية له إلى لندن فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٥ إلى هجوم من أسماهم «بالغوغاء» على بعض الفرسان الانجليز قرب مقر القيادة العامة الانجليزية فى مصر ، وكيف أن الأخيرين قد اضطروا إلى إطلاق النيران لتفريق هؤلاء الغوغاء(١١) . وهو هنا ولأول مرة لا يتحدث عن الطلاب أو دورهم فى اثارة الاضطرابات .

ثانيتهما : أن احتمالات مشاركة عناصر العمال والفلاحين كانت واردة بقوة ، كما تمت الاشارة ، وانه لولا تدارك الموقف من جانب جهات السلطة حين أعلنت وزارة توفيق نسيم قبولها لعودة دستور ١٩٢٣ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ وحين أعلن الجانب البريطانى قبوله لبدء المفاوضات فى ١٦من الشهر التالى لتحققت هذه الاحتمالات على الأرجح .

يتصل الجانب الثانى من المقولة بالصبغة السياسية للأحداث إذ تضفى مجموعة الوثائق المتاحة « بعدا اجتماعيا» على الأحداث كان غائبا عن الكتابة عنها من قبل .

ولعل أهم أسباب هذا «الغياب» رفض الشباب القائمين على الحركة التعبير عن مطالب اقتصادية محددة ، سواء بالوعى أو باللاوعى ، ووراء هذا الرفض الخوف من أن تتخذ الحركة شكلا فئويا ينحصر فى المطالبة بتحقيق مطالب محدودة لطبقة الا نتلجنسيا التى يمثلها القائمون على الحركة وما يتبع هذا بالاستجابة لتلك المطالبة أو بعضا منها أو حتى المساومة عليها من عزل الحركة عن بقية تيارات العمل الوطنى وفصائله .

بيد أن ذلك لايمنع من الاقتناع بما ساقه تقرير عن الأحداث وضعته« الادارة الاروبية» بوزارة الداخلية ورصد الوضع الاقتصادى للطلاب والخريجين ورأى فيه سببا من أسباب انتفاضتهم ، إن لم يكن السبب الإدل لها .

يقول هذا التقرير بالنص« إن عددا كبيرا من الطلاب متذمرون وهم يرون عددا غير قليل من زملائهم الذين أتموا دراستهم متعطلين بينما غيرهم ممن أسعدهم الحظ

والتحقوا بخدمة الحكومة لم يزد راتبهم عن ثمانية جنيهات ونصف طبقا للمنشور الدورى لوزارة المالية الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٣٥ وهم يرون أن هذا المبلغ قليل للغاية بالنسبة لإجازاتهم العلمية . كما أن نفس المنشور قد حدد بداية المربوط للحاصلين على (البكالوريا) بستة جنيها والحاصلين على التجارة المتوسطة بخمسة جنيهات ونصف .

«ومنذ سنوات قليلة ، وقبل أن ينتشر التعليم فى مصر على هذا النحو فإن أغلب الشبان المتخرجين من المدارس الحكومية كانوا يعملون بوظائف الحكومة ، ولازال الشعور قويا بين هؤلاء أن على السلطات أن تعثر لهم على عمل بعد تخرجهم . وشيوع الحقيقة بصعوبة استمرار ذلك كان من أخطاء الحكومة الحاضرة مما ترتب عليه شعور بالسخط موجه ضدها .

«ومكان تخفيف التوتر القائم فإن وزيرى المالية والمعارف قد بذلا كل جهودهما لتوفير فرص للعمل لهؤلاء واتصلوا من أجل ذلك بمديرى البنوك والمؤسسات المالية والتجارية الكبرى يوصونهم بتشغيل خريجى الجامعة والمدارس الحكومية لكن هذه التوصيات لم تأت بنتائج ذات قيمة خاصة لأنه لم تتوفر فى هؤلاء الشروط التى يتطلبها العمل فى تلك المؤسسات مثل المبادرة والخبرة والمعرفة الجيدة باللغات الأجنبية خاصة الفرنسية»(١٢) .

وتضيف الوثائق المتاحة مقولة جديدة لا بأس من تسجيلها على اعتبار أنها تلقى الضوء على طبيعة تفكير السلطات البريطانية حيال الأحداث .

تتمثل هذه المقولة فى محاولة العثور على «يد خارجية» وراء الأحداث ، وبالذات «اليد الايطالية» ، وتتلمس هذه السلطات كل الوسائل لتأكيد تلك المقولة .

يقول أحد تقارير الإدارة الأوربية أن من أسماهم «بالمسئولين عن الدعاية الايطالية فى مصر» قد أدركوا منذ البداية أنه من العبث محاولة الحصول على تأييد الرأى العام المصرى لايطاليا طالما استمر الغزو الايطالى للحبشة ، وهم لذلك قد ركزوا جهودهم «على خلق المتاعب للانجليز فى البلاد» .

ويستطرد التقرير « وتحقيقا لهذا الهدف فهناك ما يبعث على الاعتقاد بأنهم قد دفعوا مبالغا كبيرة للصحف المحلية خاصة الأهرام والبلاغ . ومنذ يونيه الماضى تنشر هذه الصحف المقالات التى تسعى إلى إثارة المصريين ضد البريطانيين . وقد اتخذت كل حجة للهجوم على السياسة البريطانية وأعيد التذكير بالحزازات القديمة لإثارة الأحقاد» .

ويعدد كاتب التقرير مظاهر النشاط الايطالى فى إثارة الأحداث فيما يلى :

١ ـ بإمداد الطلاب بالسلاح .

٢ ـ بتشجيعهم على الانضمام للنوادى الرياضية الايطالية حيث يدربهم شباب الفاشست على استخدام السلاح .

٣ ـ بتحريضهم على تكوين جماعات على النمط الفاشى .

٤ ـ برشوة العلماء الطرابلسين فى الأزهر للقيام بدور فى خلق المتاعب للسلطات فى معاهدهم(١٣) .

ويجىء فى تقرير آخر كتبه رئيس الإدارة الأوربية (المستر كين بويد) رصد لتحركات السنيور بتريزى الملحق الاستعمارى فى القنصلية الايطالية يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ وكيف أنه «ظل يتجول فى احدى سيارات الأجرة وهو يحمل آلة تصوير يلتقط بها صورا للمعارك بين المتظاهرين والشرطة ، ثم جرحى هذه المعارك ، وأن الوزير المفوض الايطالى ظل يعمل حتى الثالثة صباحا وهو يترجم فقرات من خطبة النحاس ليبعث بها إلى روما»(١٤) .

ومثل هذا الأسلوب من بعض أجهزة السلطة الاستعمارية بواعثه معروفة فهو من ناحية يوفر لتلك الأجهزة مبررا تتعلل به عن عدم توقعها لهذه الأحداث وبهذا الحجم ، وهو من ناحية أخرى يدفع القائمين بتلك الأعمال الوطنية بالعمالة لقوة أجنبية . بيد أنه كان يضعف من هذا الأسلوب عجز الآخذين به عن تقديم دليل مؤكد عما يتقولون به ، فواضع المذكرة الأولى من رجال الإدارة الأوربية (فريد البشتلى) بعد أن يستعرض تقولاته عن مظاهر النشاط الايطالى يسجل ما نصه « إن من الصعب ضبط أو تأكيد أى مظهر من

المظاهر السابقة» . ثم أن رئيس تلك الإدارة وصاحب المذكرة الثانية يكتب أيضا فيها ما نصه «ليس لدينا الآن دليل ثابت على التدخل الايطالى لتحريض الطلاب» .

لعل ذلك ما دفع المندوب السامى البريطانى فى القاهرة على عدم التعليق على هذه المسألة ، وهو نفسه ما دفع سلطات الحكومة البريطانية على إهمالها .

من بين سيل البرقيات والرسائل والمذكرات المتبادلة بين مختلف أجهزة السلطة البريطانية فى مصر ، أو بين تلك السلطة وبين حكومة لندن ، حول الحوادث التى جرت فى البلاد بين ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ وحتى ١٦ يناير من العام التالى يمكن تمييز ثلاثة خيوط تؤدى متابعتها إلى إلمام كبير بتلك الحوادث .

يتصل أول هذه الخيوط بالأوضاع السياسية التى نشأت منها أعمال المقاومة الوطنية ، ويرتبط ثانيها بمتابعة تطور وارتفاع مد هذه المقاومة حتى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥حين تقرر إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، ويأتى ثالث الخيوط خاصا بالهدوء المتدرج الذى أصاب تلك المقاومة حتى توقفت تماما بإعلان الحكومة البريطانية فى ١٦ يناير ١٩٣٦ عن استعدادها للدخول فى جولة جديدة من المفاوضات مع الجانب المصرى مما أعاد العمل الوطنى إلى مساره التقليدى بعد عام ١٩١٩ .

الأوضاع السياسية التى أدت إلى تفجر الأحداث :

كان تأليف وزارة توفيق نسيم الثالثة فى ١٤ نوفمبر عام ١٩٣٤ نهاية لتلك المرحلة من مراحل سيطرة القصر على الوزارة والتى بدأت بتأليف وزارة صدقى عام ١٩٣٠ .

وكان قد تم اتفاق مسبق بين دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة وبين زعماء الوفد على اختيار نسيم باشا رئيسا للوزارة الجديدة ، وقد نظرت قوى التأثير السياسى فى مصر نظرة مختلفة لوزارة نسيم .

الانجليز رأوا أن تأليفها يمنع احتمالات اضطرابات كانت قد بدت وشيكة فى خريف عام ١٩٣٤ .

القصر رآها عودة للتدخل الانجليزى فى شئون الحكم فى البلاد ونظر إليها بعدم رضاء ، بل وبعداء .

أما الأحزاب السياسية خاصة الوفد فقد رآها وزارة انتقالية بين عهد دستور ١٩٣٠ والعودة إلى دستور عام ١٩٢٣ .

وبالفعل كان أول أعمال الوزارة بعد تأليفها إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ، بيد أن الالغاء لم يلحقه فورا احياء دستور ١٩٢٣ بل بقى الأمر معلقا ثلاثة عشر شهرا(١٥) .

وقد أراد توفيق نسيم أن يتجاوز الدور المحدد له حين أراد التقدم بدستور وسط بين الدستورين وهو فى هذا لم يحسن تقدير موقفه أو موقف الانجليز الذين يحتمى بهم .

على أى الأحوال فإن اسلوب المماطلة بإعادة دستور عام ١٩٢٣ قد أوقع الوزارة النسيمية فى المحظور ، فقد أتاح هذا الأسلوب الفرصة للأحزاب غير الوفدية للطعن فيها متسلحة فى ذلك باعتماد نسيم فى وجوده على التأييد البريطانى فحسب ، مستهدفه فى نفس الوقت إحراج الوفد الذى استمر طول الوقت يعطى تأييده له . أما الوفد ، فبالاضافة إلى المتاعب التى بدأ يعانيها من الأحزاب المعادية نتيجة لاستمرار تأييده للوزارة النسيمية فإن بعض عناصره الشابة قد أقلقها موقف زعامته وبدأت تعلن رفضها ، بل وتمردها ، على هذا الموقف مما هدد وحدة الحزب الكبير ، يضاف إلى كل ذلك أن سياسة الوزارة نحو إصدار «الدستور الوسط» الذى أرادته كان معناه ببساطة تدمير السبب الأساسى الذى دفع القيادة الوفدية إلى منح تأييدها للوزارة ، وهو عودة العمل بدستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات جديدة فى ظلة يترتب عليه ، كما هو متوقع ، حصول الحزب الكبير على أغلبية كبيرة تمكنه من تشكيل حكومة جديدة .

وتتأكد هذه الصورة من متابعة الموقف السياسى خلال الأسابيع القليلة التى سبقت الأحداث الدامية التى شهدتها نهاية عام ١٩٣٥ .

تسجل تقارير دار المندوب السامى التى ظلت تتابع الموقف السياسى فى مصر ذلك التململ الواضح الذى أصاب بعض العناصر الوفدية فى صيف عام ١٩٣٥ من موقف زعاماتها إزاء الوزارة النسيمية . وتشير فى هذا الصدد إلى موقف «روز اليوسف»[١٦] التى كان يرأس تحريرها كاتب من أقوى كتاب الوفد السياسيين هو «عباس محمود العقاد» ويشاركه الدكتور محمود عزمى الذى تصفه الوثائق البريطانية نفسها بأنه «صحفى سياسى على درجة كبيرة من المقدرة»[١٧] .

فقد بدأت تلك الصحيفة التى كانت تنتمى آنذاك للوفد فى اتباع نفس الخط الذى كانت تتبعه صحف أحزاب أخرى مثل السياسة[١٨] والاتحاد[١٩] والشعب[٢٠] بالهجوم على الوزارة النسيمية خلال شهرى يولية وأغسطس وهى بذلك قد اتخذت خطا مخالفا لسياسة الحزب الذى تنتمى إليه .

ويشير تقرير للمستر «كيلى» القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى مصر إلى لقاء عاصف بين النحاس باشا وعباس العقاد فى ٩ أغسطس ١٩٣٥ أبلغ فيه زعيم الوفد رئيس تحرير «روز اليوسف» أنه لا يقبل استمرار هذا الهجوم على الوزارة ، وأنه لولا معونة الوفد لما تمكنت الصحيفة من الاستمرار فى الصدور وطالبه بالعودة إلى الخط السياسى للحزب ، بيد أن العقاد اتخذ موقفا حازما واتهم النحاس بفرض آرائه الشخصية على جماهير الحزب وانتهت المقابلة والرجلان يتبادلان الاتهامات . وقد صرح مكرم عبيد فى اليوم التالى أن الوفد قد قرر إعطاء الصحيفة مهلة مدتها ثلاثة أيام لتغيير موقفها[٢١] .

ولم تأبه «روز اليوسف» بذلك بل أنها تحولت إلى الزعامة الوفدية نفسها على رأسها النحاس ومكرم تتهمها ببيع نفسها إلى البريطانيين .

ويصف أحد التقارير البريطانية «العقاد» بأنه «كاتب محبوب للغاية ، خاصة بين الطلاب ، وتجد كتاباته أشد الرواج بين الشبان المتطرفين الذين بدأ يسودهم الاعتقاد بأن إخلاصهم الكامل للوفد فى غير محله»[٢٢] .

ويقينا فإن هذا الموقف من «روز اليوسف» قد أقلق الزعامة الوفدية غاية القلق اذ كان معناه أن استمرارها فى سياسة وزارة توفيق نسيم قد أصبح محسوبا عليها بعد أن كانت تتصوره محسوبا لها .

ويتأكد هذا القلق من ذلك الانذار الذى تقدم به الوفد أخيرا فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٣٥ إلى توفيق نسيم حين التقى به مكرم عبيد وأبلغه بنية الحزب الكبير على سحب ثقته من الوزارة وتحديها تحديا سافرا إذا لم تعد دستور ١٩٢٣ فورا ، وتطلب الشروع فى مفاوضات لعقد المعاهدة [٢٣] .

على الجانب الآخر فإن الأحزاب السياسية المعادية قد رأت الفرصة مواتية لتكثيف جهودها لضرب الوزارة النسيمية والوفد بحجر واحد يشجعها على ذلك : تسويف توفيق نسيم فى الاستجابة إلى المطالب الوطنية ، والانشقاقات التى بدأ الوفد يعانى منها نتيجة لاستمراره فى تأييد الوزارة .

ففى أواخر اكتوبر عام ١٩٣٥ تشير التقارير إلى اتفاق بين محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان عن الحزب الوطنى ، وإسماعيل صدقى ممثلا لحزب الشعب ، وحلمى عيسى نائبا عن حزب الاتحاد ، ثم حمد الباسل ممثلا للمنشقين عن الوفد يقضى بأن يقوم هؤلاء بإعلان موقف أحزابهم بكل وسيلة قبل يوم ١٣ نوفمبر ، وهو اليوم الذى اعتاد النحاس أن يلقى فيه خطابا سياسيا يحدد من خلاله موقف الوفد من الأحداث الجارية ، وهو موقف ضد الوزارة النسيمية ، والهدف من ذلك كما يقول نص التقرير « أن يجد رئيس الوفد نفسه فى مواجهة كتلة من الأحزاب السياسية المعتدلة التى تتخذ موقفا متطرفا مما يترتب عليه أحد احتمالين : فأما أن يتخذ النحاس نفس الموقف ضد الوزارة ويفقد بالتالى حسن العلاقات مع الانجليز وأما أن يستمر على سياسته بتأييد الوزارة مما يؤدى إلى إضعاف موقفه داخل الوفد» [٢٤] .

وقد بلغت جملة تلك الأحزاب ذروتها فى الاجتماع السياسى الذى عقدته فى كازينو «جزيرة بالاس» وبلغ عدد الحضور فيه نحو عشرة آلاف شخص على حد تقدير المصادر البريطانية [٢٥] .

وقد حضر الاجتماع كافة زعماء الأحزاب السياسية ، فيما عدا الوفد ، كما حضره العقاد وعدد من الوفديين السابقين ، وحضره أيضا عباس حليم ممثلا النقابات العمالية غير الوفدية ، وحضره عدد من المستقلين يمثلهم حافظ عفيفى[٢٦] .

وشن «محمد محمود» هجوما عنيفا على وزارة توفيق نسيم وأعلن «أنها ردت السلطة المصرية البحتة الى أيدى الانجليز» .

ويقول الدكتور محمد حسين هيكل أن هذا الخطاب «أحدث دويا هائلا فى جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية فى مصر ، وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وانجلترا»[٢٧] .

بينما تقول المصادر البريطانية أن الوفد قد شعر بأنه فى مأزق وهو يرى الرأى العام يتحول ضده ، غير أنه قد ظل يعقد الأمل على عودة دستور عام ١٩٢٣ على أيدى وزارة نسيم مما سيمكنه من العودة إلى السلطة[٢٨] .

لم يمض سوى يومان بعد مظاهرة الأحزاب المعادية للوفد حين تبددت آمال زعامته ، ففى ٩ نوفمبر عام ١٩٣٥ ألقى وزير الخارجية البريطانية «السير صمويل هور» خطابا فى دار البلدية (الجليد هول) فى لندن تناول فى جانب منه الأحوال فى مصر والسياسة البريطانية تجاهها جاء فيها أنه «لا صحة على الاطلاق لزعم الزاعمين إننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها ، فنحن ـ بحسب تقاليدنا ـ لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل . اننا عندما استشرنا أشرنا بعدم اعادة دستور سنة ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة»[٢٩] .

ونعود إلى التقارير البريطانية التى تقول أنه بعد هذا التقديم لم يعد أمام زعماء الوفد مجالا للتردد إذ بينما لم يبق أمامهم أدنى أمل فى الطريق الذى ساروا خلاله على إمتداد الشهور السابقة كان أمامهم على الجانب الآخر ، وبالعودة إلى اسلوب «العداء الصريح» سواء للسياسة البريطانية أو للوزارة القائمة ، العودة المؤكدة لشعبيتهم الواسعة بكل ما فى

ذلك من جاذبية . أضف إلى هذا أنهم قد اعتقدوا أن الوقت مناسب لأخذ ما يريدون من البريطانيين ، فقد كان هؤلاء يمثلون آنذاك ، فى مواجهة الغزو الايطالى للحبشة ، دور أبطال العصبة والمدافعين عن الأمم الضعيفة ، وكان فى غاية الصعوبة بالنسبة لهم وقتئذ الالتجاء إلى أساليب القمع فى مصر[٣٠] .

وانتظر الجميع يوم ١٣ نوفمبر عام ١٩٣٥ ليعلن النحاس باشا كلمة الوفد ولم يشك كثيرون فيما سوف يقوله زعيم الحزب الكبير .

تفجر الموقف ١٣ نوفمبر ــ ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ :

كان الجو مهيئا تماما لدى وصول نص «تصريح هور» إلى القاهرة لرد فعل قوى .

وحدث فعلا أن قامت مجموعات محدودة من الطلاب خلال يومى ١١ ، ١٢ نوفمبر بمظاهرات متفرقة فى أنحاء المدينة غير أنها لم تتخذ صفة الشمول والعنف[٣١] . ويعلل المسئولون عن الأمن تلك البداية الهينة بأن الوفد قد آثر عدم تحريك قواعده الطلابية إلا ابتداء من يوم ١٣ نوفمبر حيث أرادت الزعامة الوفدية أن تجعل احتفالها بهذا اليوم نقطة البد لمقاومة الحكومة وهى فى هذا ترغب أن ترد على الظاهرة «اللاوفدية» التى قامت بها الأحزاب الأخرى فى ٧ نوفمبر ، كما ترغب فى نفسى الوقت أن تؤكد لمختلف الأطراف انها لا تزال تمسك بزمام المبادأة[٣٢] .

وفى اليوم المحدد ، وفى سرادق امتلأ عن آخره ، ألقى النحاس خطبة قوية أنهاها بإعلان مجموعة قرارات الوفد التى اتخذها فى اجتماع قبل ذلك بيومين وكانت .

أولا : «توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيائتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز ، ما دام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال» .

ثانيا : «إن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل ، نزولا على خطة عدم التعاون لأن استمرارها فى الحكم بعد إصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو إقرار لهذا الاعتداء» .

ثالثا : «إذا لم تستقل ، فإن الوفد لا يؤيدها بعد الآن» .

رابعا : «كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز ، مع استمرار اعتداءتهم على الدستور والاستقلال ، هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع»(٣٣) .

وتعلق «الدوائر البريطانية» فى القاهرة على خطبة النحاس باشا بأنها لم تكن بالعنف المتوقع غير أنها رأت أن التصريحات النارية التى أدلى بها مكرم عبيد بعد ذلك هى التى أثارت النفوس وساقت جانبا من تلك التصريحات التى طالب فيها الشباب بأن يهبوا للكفاح «من أجل حقوقهم» ، وإن ذلك اليوم ليس عيدا للجهاد الوطنى ولكن بداية للجهاد الوطنى نفسه ، وأضاف أن الرجال البواسل فى مناطق أعالى النيل(٣٤) يبذلون أرواحهم من أجل بلادهم وإنه على يقين بأن المدافعين عن النيل نفسه لن يترددوا فى ضرب المثل بأنهم يشترون الحياة بالموت .

وتذكر هذه الدوائر «أن تأثير تلك التصريحات كان كهربائيا فإن الطلاب الذين كانوا قد بدأوا مظاهرات سلمية صباح ١٣ نوفمبر تحولوا بعد الاجتماع الوفدى ليسببوا متاعبا خطيرة للبوليس»(٣٥) .

ويضع المستر كين بويد مدير الادارة الاوروبية بوزارة الداخلية تقريرا عن الاحداث خلال اليومين الأولين من قيام أعمال العنف ، على حد تعبيره ، جاء فيه :

«تزداد بوضوح المتاعب الناتجة عن الاضطرابات الخطيرة . فقد انتشرت أمس (١٣ نوفمبر) أعمال العنف فى القاهرة وطنطا وإن لم تصل إلى درجة كبيرة من الخطورة بعد ، نتيجة لضعف تنظيم المتظاهرين ، وعدم كفاية التنسيق بينهم .

«وقد سار نحو ألفين من طلاب الجامعة المسلحين بالعصى وقطع الحديد من الجيزة إلى القاهرة بشكل استفزازى . وفى نفس الوقت فإن طلاب المدارس فى القاهرة ، كذا من الأزهر ، توقفوا عن الدراسة وبدأوا فى التظاهر ورددوا الهتافات بسقوط انجلترا وبموت صمويل هور وسقوط نسيم باشا ، كما سمعت الهتافات مطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ .

«وجرت صدامات عديدة مع البوليس نتج عنها إصابة عدد من الطرفين . وقد تم قذف القنصلية البريطانية بالأحجار مما أدى إلى تحطيم بعض نوافذها .

« فى اليوم التالى ــ ١٤ نوفمبر ــ شاركت جميع المدارس الحكومية فى القاهرة فى الاضراب . وقد حاول عدد كبير من طلاب الجامعة القدوم الى القاهرة على شكل مظاهرة كبيرة بيد أن البوليس قد تصدى لهم عند كوبرى عباس . وقد رفض الطلاب التفرق وهاجموا رجال البوليس بعنف وأصابوا ضابطا وكونستبلا انجليزيين مما اضطر معه هؤلاء إلى إطلاق النيران عليهم فقتل طالب وأصيب عديدون ، فى نفس الوقت جرت فى القاهرة صدامات عديدة لكن لم يترتب عليها اصابات قاتلة» .

وقد دفع تطور الموقف على هذا النحو المستر كين بويد إلى أن يطلب من توفيق نسيم اتخاذ الإجراءات الثلاثة الآتية :

١ ـ التأكيد على المدعى العام حتى يستخدم منتهى الحزم مع المتظاهرين المقبوض عليهم وبعدم إطلاق سراح أى منهم إلا بعد القيام بكل التحريات اللازمة والتأكد من براءتهم .

ويقرر «بويد» أن رئيس الوزراء قد طلب من وزير العدل إبلاغ «المرجوشى باشا» بهذا الطلب وبأن يبقى على اتصال دائم به ، وأن هذا الأخير ينفذ المطلوب منه تماما وأن المتاعب تأتى من «على باشا ابراهيم» نائب رئيس الجامعة الذى اقترح على رئيس نيابة القاهرة اطلاق سراح كل طلاب الجامعة ، وقد أحيل الاقتراح إلى رئيس الوزراء ، الذى تصرف على ضوء التعليمات البريطانية ، حيث تم إبلاغ على باشا برفض طلبه .

٢ ـــ الضغط على وزير المعارف ليقوم بإبلاغ الطلاب بإنهم إذا استمروا فى اضراباتهم فسوف يتم فصلهم فى القيام بتحريات فى المدارس للتعرف على الطلاب المسئولين عن الحركة . وقد تعهد رئيس الوزراء بالاتصال بالهلالى باشا فى هذا الشأن .

٣ ـ المطالبة بالإسراع بإصدار قانون مطبوعات جديد ، وقد وعد رئيس الوزراء بتنفيذ هذا الطلب قبل الجلسة التالية لمجلس الوزراء وذلك بالحصول على موافقة الوزراء بالتمرير . وحدث فعلا إرسال القانون الجديد للملك لتوقيعه فى نفس اليوم .

ويضيف المسئول البريطانى إلى كل ذلك بإنه قد تقرر الاستعانة برجال الهجانة من مصلحة الحدود لحماية الوزراء واستخدام عدد من رجال بلوكات النظام لمواجهة طلاب الجامعة ومدارس الجيزة[٣٦] .

وبالرغم من كل تلك الاجراءات تعود تقارير الإدارة الأوربية لتؤكد أن الأمور ظلت تسير إلى أسوأ ، ففى التقرير المطول الذى وضعه أحد موظفى هذه الادارة ، هو فريد البشتلى ، جاء أن «الموقف لم يتحسن فى مصر . وفى ١٧ نوفمبر توفى طالب آخر متأثرا بجراحة . وفى ١٩ من نفس الشهر مات طالب ثالث من المستشفى . وقد بدأت المظاهرات عند ذلك فى قلب مركبات الترام وتدمير فوانيس الشوارع . وقد انضم الغوغاء إلى الطلاب فى أعمال التدمير فى حالات قليلة .

«وعندما كان يموت أحد المتظاهرين فقد كانت المشكلة الكبرى التى تواجه السلطات هى إقامة جنازته بأقل قدر ممكن من الاضطراب وكان الاستثناء الوحيد لهذا جنازة محمد عبد الحكم (الجراحى) الذى توفى فى ١٩ نوفمبر وقد وجهت الاتهامات بقتله الى ضابط فى الحرس الملكى . وقد أبقى طلاب الطب أولا جثته فى المستشفى ورفضوا نقلها إلى أى مكان قبل الحصول على تأكيدات بإقامة جنازة عامة له . . وكان عدد الحاضرين كبيرا فى الجنازة التى أقيمت فى مساء نفس اليوم وشارك فى جانب من المسيرة عدد من زعماء الأحزاب على رأسهم النحاس وصدقى ومحمد محمود .

«وبالرغم من الاحتياطات المشددة التى اتخذها البوليس فإن نحو خمسمائة من صغار الشبان كانوا يسيرون وراء النعش تمكنوا من القيام بمظاهرة وساروا فى الشارع يهتفون للشهداء وبالثورة ضد الانجليز وحطموا الفوانيس وغيرها أثناء مسيرتهم .

«فى ٢١ نوفمبر قامت جمهرة من الطلاب التى تجمعت حول بيت الأمة بضرب قوة البوليس المرابطة هناك بالزجاجات وغيرها ، وعندما طاردتهم هذه القوة احتموا داخل البيت . وقد أصر ممثل النيابة على السماح لهؤلاء بالعودة إلى بيوتهم فى مجموعات صغيرة ، ولم يقم باجراء لتحقيق المطلوب فى الحادثة على الفور» .

وفى هذا الوقت كان قد اتخذ القرار باغلاق الجامعة ، وقد استمرت المظاهرات وقت اغلاقها غير أن نفس التقرير يذكر أن خطورتها قد قلت كثيرا[٣٧] .

غير أنه عند إعادة افتتاح الجامعة فى ٧ ديسمبر ١٩٣٥ عادت المظاهرات بصورة أسوأ ما كانت عليه ، ويروى السير لامبسون نفسه ما جرى فى هذا اليوم . يقول : «تجمع الطلاب فى ملاعب الجامعة وأقاموا احتفالا(فى ذكرى الشهداء) . وقد تم اعتراض مظاهرة طلابية عند كوبرى عباس وذلك بغلق الكوبرى مما أدى إلى تفرقها ودخول عدد من الطلاب إلى القاهرة بمختلف الوسائل غير أن مجموعة منهم استمرت فى مكانها . وبعد نقاش مع رجال البوليس وافق الطلاب على التفرق بشرط ألا يحدث هذا أمام أى ضابط من الانجليز . وقد قام ضابط مصرى عندئذ بإعادة فتح الكوبرى وسمح للطلاب بالمرور منه وسط سياج من البوليس وفى مجموعات صغيرة . وقد مروا بالفعل وهم يقهقون ويلقون بالنكات ثم ما لبثوا أن تجمعوا وألقوا بالأحجار على رجال البوليس مما أدى الى سرعة إرسال التعزيزات التى تمكنت من تفرقتهم دون خسائر تذكر غير أن الأميرالاى لوكاس بك قد إصابه أحد الأحجار اصابة خطيرة ، كما أصيب أيضا اثنان من الضباط الانجليز بالاضافة إلى عدد من رجال الشرطة وقد تم اعتقال ستين»[٣٨] .

واستمرت المظاهرات فى القاهرة على امتداد الأيام الخمسة التالية بنفس الدرجة من الحدة ، ففى يوم ٨ ديسمبر تجمع طلاب كلية الطب فى «القصر العينى» وأخذوا فى إلقاء الحجارة على البوليس والمارة . ثم خرجوا إلى الشارع ونجحوا فى إحراق ترامين ومكتب تلغراف . وتم فى نفس الوقت تدمير عدد من مركبات الترام وسيارات الركاب فى أنحاء أخرى من القاهرة .

فى ٩ ديسـمبر هوجم كونستابل بوليس فى ميدان الفلكى واضطر إلى اطلاق النار دفاعا عن نفسه مما أدى إلى إصابة صبى بجراح .

وفى اليوم التالى ذهب وفد من الطلاب لمقابلة النحاس باشا وأصروا على الحصول على موافقته بالتعاون مع الأحزاب الأخرى وجاءت الأخبار فى نفس اليوم بموافقة رئيس الوفد على تكوين «الجبهة المتحدة» .

وتنتقل «التقارير البريطانية» لمتابعة ما كان يجرى فى نفس الوقت فى خارج القاهرة ، فتذكر أن الطلاب فى طنطا هاجموا رجال البوليس فى ١٣ نوفمبر الذين أطلقوا النيران عليهم مما أدى إلى اصابة عدد من المتظاهرين ثم وفاة أحدهم بعد ذلك متأثرا بجراحه .

فى ١٧ نوفمبر حاول طلاب مدرسة المتوفية الزراعية إشعال النيران فى مدرستهم غير أنه قد أمكن أحباط محاولتهم .

وتعلق «الوثائق الانجليزية» على تلك الأحداث بأنها كانت أشبه بالصدى لأحداث القاهرة وإن كانت فى نفس الوقت تسجل مجموعة من الملاحظات على تلك الفترة التى امتدت حتى قيام الجبهة المتحدة ثم موافقة حكومة لندن على اعادة دستور عام ١٩٢٣ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ . . تسجل عليها الملاحظات الآتية :

١ ـ أن كافة المظاهرات التى سبقت الاشارة إليها قد اتسمت بما أسمته «الروح العدوانية التى تملكت الطلاب» ، وأن التعامل مع هؤلاء كان أصعب كثيرا من ذى قبل فقد كانوا يهاجمون رجال البوليس دون أى استفزاز من الأخيرين . وفى كثير من الأحوال كان إطلاق النار فى الهواء لا يأتى بالنتيجة المرجوه مما كان يضطر معه رجال البوليس إلى اطلاق النار فى المليان دفاعا عن أنفسهم ، وتقول نفس الملاحظة أن «طلاب الجامعة أظهروا عنفا وتصميما فى هجماتهم على رجال البوليس وحذا حذوهم طلاب سائر المدارس» .

٢ ـ وترصد الدوائر البريطانية فى القاهرة ظاهرة التعاطف العامة مع الطلاب المتظاهرين والتى جاءت من مصادر متعددة . .

من المدرسين : الذين شجعوا طلابهم ، فهؤلاء لم يقوموا بأى محاولة لتهدئة تلاميذهم ، فى نفس الوقت كانوا ينزلون باللوم والتقريع على أولئك الذين لا يشتركون منهم فى المظاهرات .

من زعماء الأحزاب : الذين لم يخفوا تعاطفهم مع مثيرى الشغب ، فى نفس الوقت عاملوا ضحايا الحوادث باعتبارهم «أبطالا قوميين» فقد كانوا يزورونهم فى المستشفيات ويقدمون لهم الهدايا ويلتقطون معهم الصور ، وقد قام كل من النحاس باشا وأم المصريين بنشاط ملحوظ فى هذا الشأن .

من النيابة والمحاكم : فقد كان ممثلو النيابة يأمرون فى أغلب الأحوال بإطلاق سراح الطلاب دون تحقيق فى التهم الموجهة إليهم . وكان القضاة متساهلين كثيرا مع المتهمين ، ففى أكثر القضايا كانوا يحكمون ببراءة هؤلاء ، وفى أحوال قليلة عندما تكون التهمة ثابتة وكبيرة كانت تصدر الأحكام بمدد حبس قصيرة مع إيقاف التنفيذ أو بغرامات رمزية . وفى حالة منها قام القاضى (حسين ادريس) وذلك فى القضية التى كان ينظرها فى ١٨ نوفمبر بتقديم التبرير للطلاب عن القيام بهجماتهم على الشرطة بأن السبب فى ذلك يعود إلى السلوك الاستفزازى للأخيرين .

من رجال المستشفيات : حيث كانوا يعاملون المصابين من الطلاب بمنتهى الرعاية والاهتمام بينما كان المصابون من رجال البوليس لا يلقون منهم غير كل إهمال .

٣ ـ تأتى الملاحظة الثالثة عن موقف حكومة توفيق نسيم من الأحداث وتصفه الوثائق البريطانية « بالضعف والتسيب» .

وتقول . . كان نسيم باشا راغبا فى حفظ النظام إلا أنه كان مترددا فى اصدار الأوامر للبوليس باستخدام القوة ، من ناحية أخرى فقد كان يرى ضرورة إصدار الأحكام المشددة على المتسببين فى خرق النظام بيد أنه لم يملك الوسائل لاجبار المحاكم على اصدار مثل هذه الأحكام وتنعى عليه فشله فى اتخذا أى إجراء حيال ممثلى النيابة الذين أطلقوا سراح الطلاب دون تحقيق وحيال القاضى الذى التمس الأعذار للطلاب الذين هاجموا الشرطة .

كما تلاحظ نفس التقارير أن الحكومة قد تركت مسألة إقامة نصب تذكارى للشهداء لمدير الجامعة ليواجهها .

غير أنها من ناحية أخرى تذكر لوزارة نسيم تحذيرها للصحف فى ١٨ نوفمبر من نشر أى من قرارات المجلس التنفيذى للطلبة أو أى شىء يؤدى إلى تشجيع الاضطرابات كما تذكر له أيضا أنه عندما ساءت الأمور مرة أخرى فى ٨ ديسمبر أطلق نسيم باشا يد رجال البوليس فى إستخدام الأسلحة النارية ونشر بيانا فى الصحف بهذا المعنى(٣٩) .

ويأتى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بكل ما له من أهمية فى التاريخ المصرى ، فمن ناحية تقبل السلطات البريطانية ووزارة نسيم بعودة العمل بدستور ١٩٢٣ ويصدر تصريحا بذلك ، ومن ناحية أخرى تتقدم «الجبهة المتحدة» التى تشكلت من زعماء الأحزاب ، وفى نفس اليوم ، بكتاب إلى الحكومة البريطانية تطالبها فيه بتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان (٤٠) ، وتدخل «الأحداث الطلابية» بذلك المرحلة الثانية والأخيرة من مراحلها .

التهدئة وخمود الأحداث :

استغرق التوصل إلى الأوضاع السابقة على تفجر الموقف بعض الوقت . .

بالطبع كان حجم الأحداث فى تناقص مستمر بعد يوم ١٢ ديسمبر ، ولأكثر من سبب :

١ ـ فمن ناحية قبل البريطانيون كما قبلت وزارة نسيم الاستجابة للمطالب الأساسية لجماهير المتظاهرين ممثلة فى إعادة دستور عام ١٩٢٣ كذا فى النظر فى عريضة الجبهة المتحدة .

٢ ـ ومن ناحية أخرى سحب الوفد تأييده لاستمرار التظاهرات الطلابية وعاد إلى موقفه السابق على ١٣ نوفمبر ، ذلك أن الوزارة النسيمية يقبولها عودة العمل بدستور ١٩٢٣بما يكفله من احتمالات هائلة لعودة الوفد إلى السلطة ، فى البرلمان والحكومة ، إنما كانت تمثل أفضل وضع يقبله الحزب الكبير يكفل له العودة الى السلطة . ومن ثم فقد رفض النحاس وزعامة الوفد استمرار بث المتاعب لتوفيق نسيم وحكومته ، أكثر من ذلك فقد رأوا أن هذا الاستمرار يستهدف قبل أى اعتبار حرمان الوفد من فرصته .

بالرغم من ذلك ، وكما سبقت الإشارة ، احتاج الأمر إلى بعض الوقت لتعود الأحوال إلى هدوئها السابق فيما يمكن أن يعزى لما يلى :

١ ـ إن الحركة الطلابية بهذا العنف الذى تفجرت عليه ، وبتلك النتائج الباهرة التى توصلت إليها على كل المستويات . . زعامات الأحزاب أو الانجليز أو الوزارة . . قد أغرت القائمين عليها ، أو بعضهم ، على تصور إمكانية الاستمرار فى لعب دور فى السياسة المصرية . . وهم بهذا أرادوا وحاولوا خلال الفترة التى أعقبت ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ أن يحركوا قواعدهم . . وقد نجحوا فى ذلك غير أنه كان نجاحا جزئيا من ناحية وموقوتا من ناحية أخرى ، فالمسألة ليست مسألة القدرة على الحركة وإنما تتصل قبل ذلك ببواعث تلك الحركة وأهدافها والقوى السياسية التى تؤيدها أو تعارضها .

٢ ـ رأت الأحزاب الأخرى ، اللاوفدية ، أن الأمور قد سارت على النحو الذى لم يكونوا يتحسبون له . فإنها قد رغبت عندما بدأت فى تحريك الأمور أحد أمرين فاما كشف الزعامة الوفدية بموقفها بمهادنة وزارة نسيم المتواطئة مع الوجود الاحتلالى ، وإما دفعها إلى صدام معها وبالتالى مع الجانب البريطانى مما يفقد الحزب فرصة العودة إلى السلطة من خلال انتخابات حرة يتم اجراؤها فى ظل دستور ١٩٢٣ .

وقد بددت القرارات التى صدرت فى ١٢ ديسمبر آمال تلك الأحزاب ، وكان عليها فى هذه الظروف الجديدة أن تستمر فى حركتها وفى سعيها لإبقاء الأعمال الطلابية أملا منها فى إسقاط وزارة نسيم . . وزارة التوطئة لعودة الوفد ، وان لم تتمكن من ذلك فعلى الأقل تأكيدا لوجودها فى ميدان السياسة المصرية ورفضا منها أن يكون إعلان الوفد لمعارضته للوزارة النسيمية بدءا للاحداث وأن يكون قراره بوقف هذه المعارضة إنهاءا لها .

ومن هنا فقد بذلت الأحزاب الغير الوفدية عى رأسها الأحرار الدستوريين قصارى جهدها للإبقاء على الأحداث الطلابية . . ولكن هل نجحت فى ذلك؟

يجيب على هذا التساؤل متابعة ما جرى بعد ١٢ ديسمبر من خلال تقارير الادارة الأوربية بوزارة الداخلية .

يقول أحد هذه التقارير . .

«إن الأحداث التى أعقبت ١٢ ديسمبر لم تكن شديدة الخطورة ، وكانت أهم أسباب عدم خطورتها أنه بالاضافة إلى قرار اغلاق الجامعة فإن وزارة المعارف قررت اغلاق المدارس والمعاهد التابعة لها حتى ٣٠ ديسمبر . بالاضافة إلى ذلك فإن الوفديين بعد أن حصلوا على ما كانوا يطلبونه بذلوا كل جهد ممكن لتهدئة الطلاب .

«غير أن الأحزاب ، خاصة الأحرار الدستوريين ، قد رأت أنه إذا ما استمرت الأمور تجرى على هذا النحو فسوف يتمخض عن ذلك أن يصل الوفد إلى الحكم بأغلبية ساحقة خاصة إذا ما جرت الانتخابات فى ظل وزارة نسيم ، ومن ثم فقد كان من مصلحتها الابقاء على الاضطرابات تحت شعارات : (الدستور لم يعد يكفى نحن نطالب بالاستقلال الكامل) ، (ليسقط الاستعمار) ، (لقد قتلت وزارة نسيم الطبة ويجب أن تذهب) ، (نريد عفوا شاملا عن الطلاب المحكوم عليهم) .

«وقد نشط أعضاء مصر الفتاة فى تحريض الطلبة على الاستمرار فى إثارة المتاعب .

«ولم تتوقف الاضطرابات تماما لدى افتتاح الجامعة والمدارس فى ٣٠ ديسمبر بل استمرت المظاهرات والاضطرابات لبضعة أيام . وفى اليوم التالى حدث اضطراب مؤسف لدى افتتاح المؤتمر الدولى للجراحة فى قاعة الاحتفالات بالجامعة ، فقد استقبل ألوف من الطلاب أعضاء المؤتمر بالهتافات بحياة مصر وذكرى الشهداء ، كما استقبلوا أى عضو يبدو من شكله أنه انجليزى بالهتافات بسقوط بريطانيا وقد استقبل كل من محمد محمود واسماعيل صدقى بهتافات الترحيب لدى وصولهما أما النحاس باشا الذى نصح المتجمعين بالتفرق فقد رفضوا أن يستمعوا إليه بل أنهم هتفوا بسقوطه ولدى وصول رئيس الوزراء أحاط به الطلاب ورفضوا الانفضاض من حوله قبل أن يعدهم بالعفو الشامل عن زملائهم المحكوم عليهم ، ولم يستطع المرور وآثر العودة . أما المندوب السامى فلم يحضر هذا الاجتماع . وقد نجح عدد من الطلاب فى دخول القاعة وأحدثوا اضطرابا بها .

« فى ٢ يناير ١٩٣٦ بدأ طلاب مدرسة فؤاد الأول فى تحطيم مدرستهم وهاجموا قوة البوليس التى تم استدعاؤها إلى المدرسة ، واضطر هؤلاء إلى اطلاق النيران مما أدى إلى إصابة تسعة طلاب» .

وينتهى التقرير بعبارة قصيرة غير أنها حاسمة إذ يقول : « إن جهود الوفد لتهدئة الموقف قد بدأت تؤتى ثمارها ومرة أخرى يتضح أنه إذا كانت الأحزاب الأخرى قادرة على إثارة بعض المتاعب فإن الوفد وحده هو القادر على خلق اضطرابات خطيرة»(٤١) .

وفى هذه الظروف حدث تحول هام فى طبيعة العمل الطلابى ، حيث عمدت الأحزاب اللاوفدية إلى تنظيم أنصارها من الطلاب فقد تم إنشاء تجمع معروف باسم «جماعة الطلبة الوطنيين» الذى ضم اتباع الأحرار الدستوريين واتباع الحزب الوطنى بالاضافة إلى اتباع عباس حليم ، وقد رأس التجمع «نور الدين طراف» وتم تنظيمه على أسس عسكرية من حيث الزى والتدريبات(٤٢) .

وكان رد الوفد على ذلك بتأسيس «جماعة القمصان الزرقاء» فى أوائل ديسمبر عام ١٩٣٥ على نفس النسق العسكرى الذى تأسست عليه تلك الجماعة السابقة ، والذى قامت عليه من قبل «جماعة القمصان الخضراء»(٤٣) .

وانفرط عقد الحركة الطلابية بذلك لتتحول إلى تلك الجماعات شبه العسكرية وتتصارع فيما بينهما كجزء من الحركة العامة للصراعات السياسية التى دخلتها الأحزاب بينها خلال المرحلة التالية من مراحل التاريخ المصرى .

حواشى البحث

(1) F.O. 407 /219 (1) No 1 Lampson to Eden Dec. 31,1935 Tel. No. 700.

(2) F.O. 407 /220 No. 5 Lampson to Eden Jan.Ist,1936 Tel. No. 3.

(3) F.o. 407/219 (1) Enc In No. 31 Not on the Student Movement in Etypt Jan.23, 1936.

(٤) الوثائق التى تمت الاستعانة بها فى هذه الدراسة متضمنة فى ثلاثة من مجلدات وزارة الخارجية البريطانية المعروفة «بالمطبوعات السرية Confidential Prints» هى على توالى فتراتها :

المجلد الأول عن الفترة بين أول يولية ونهاية ديسمبر ١٩٣٥ تحت رقم (11) 218 / 407

المجلد الثانى عن الفترة بين أول يناير ونهاية يونية ١٩٣٦ تحت رقم (1) 407/219

المجلد الثالث عن مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ تحت رقم 220 / 407

(٥) محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، ص ٤٤٤ ؛وأنظر كذلك :,Marlowe J. Anglo Egyptian Rolations PP. 38 - 39 وأكثر من ذلك فإن المذكرة التى قدمتها الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تتحدث فى بندها الرابع عن أنه « منذ بدات الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة» ولم تتضمن شيئا عن الانتفاضة المصرية (!) .

(6) F.O. 407 /220 No. 2 Eden To Lampson Dec. 27, 1936 Tel. No. 450.

(7)F.O. 407 /220 No. 14 Eden to Lampson Jan. 16,1936 Tel. No. 25.

(8)F.O. 407 /219(1) No. 5 Lampson to Eden Dec. 23,1935 Desp. No. 1456.

(9) F.O. 407 /219(1) No. 8 Lampson to Eden Dec. 31,1935 . No.1470

(10)F.O. 407 /219(1) No. 9 Lampson to Eden Jan. 9,1936 Desp . No.30

(11)F.O. 407 /218(1) No. 49 Lampson to The Secretary state for Foreign Affairs Dec. 14,1935 . Tel . No.674.

(12)F.O. 407 /219 Enc.In No. 31 Note on the Student Movement by Farid Bashatly Effendi of the European Department, Ministry of Interior, Jan.23.1936.

(13) Ibid.

(14)F.O. 407 /218 (11) Enc.In No. 30 Report by Mr. Keown on Disturbances in Egypt No. S. 2 (77) Conf. Nov, 14. 1935

(١٥) د . يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(١٦) المقصود هنا صحيفة «روز اليوسف» اليومية ، والتى ظلت تصدر خلال عامى ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ وهى غير مجلة«روز اليوسف» الأسبوعية التى صدرت منذ ١٩٢٥ وحتى الآن .

(17)F.O. 407 /218(11) No. 13 Kelly to Hoare Aug. 12, 1935 Desp. No. 935

(١٨) صحيفة الأحرار الدستوريين .

(١٩) صحيفة حزب الاتحاد الذى كان مشمولا بالرعاية الملكية .

(٢٠) صحيفة حزب الشعب الذى ألفه صدقى مع بداية عهده ١٩٣٠ .

(21)F.O. 407 / 218 (11) No. 13.

(22)F. O. 407/ 219 (1) Ene. in No. 31.

(23)F. O. 407/218 (11) No. 19 Lampsen to Hoare Oct. 19, 1935 Tel. No. 497

(24)F. O. 407/218 (11) No. 23 Lampsen to Hoare Oct. 28, 1935 Desp. No. 1232

(25)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(26)F. O. 407/218 (11) No. 25 Lampsen to Hoare Nov. 8, 1935 Desp. No. 1248.

(٢٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(28)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(٢٩) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية ، ١٨٨٢ـ ١٩٣٦ ، ص ٢٦٧ .

(30)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(31)F. O. 407/218 (11) No. 27 Lampsen to Hoare Nov. 12, 1935 Tel . No 552.

(32)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(٣٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٧٨٣ ، ٧٨٤

(٣٤) يقصد الأحباش .

(35)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(36)F.O. 407 /218 (11) Enc.In No. 30 Report by Mr. Keown Boyd on Disturbances in Egypt No. S. 2 (77) Conf.

(37)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(38)F.O. 407 /218 (11) No. 38 Lampsen to the Secretary of State for Foreign Affairs Dec. 7, 1935 Tel. No. 649

(39)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(٤٠) شفيق غربال : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(41)F. O. 407/219 (1) Enc. in No. 31.

(42)F.O. 407 /219 (11) Inc. in No. 35 Memorandum Respecting the Blueshirt Movement.

(٤٣) د . يونان لبيب رزق : أصحاب القمصان الملونة فى مصر ١٩٣٣ ـ ١٩٣٧ ، المجلة التاريخية المجلد ، ٢١ ، ١٩٧٤ ، ص ١٩٥ ـ ٢٥٢ .

أصحاب القمصان الملونة فى مصر
١٩٣٣ ـ ١٩٣٧

عرفت الحياة السياسية فى مصر لنحو أربع سنوات ممتدة بين نهاية عام ١٩٣٣ ونهاية عام ١٩٣٧ ظاهرة فريدة تتمثل فى تشكيل جماعات من الشبيبة على أنماط شبه عسكرية هى التى عرفت «بأصحاب القمصان الخضراء» ، التى أسستها جمعية مصر الفتاة ، و«أصحاب القمصان الزرقاء» التى كونها الوفد من بين صفوفه الشابة .

ومصدر التفرد أنه لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ، وربما لآخر مرة قبل عام ١٩٥٢ ، تتشكل مثل هذه التنظيمات السياسبة ذات الصبغة شبه العسكرية على نحو علنى ، حقيقة سعت جماعات سياسية معينة إلى تدريب مجموعات من شبانها عسكرياً خلال الأربعينيات ومطلع الخمسينيات (بالذات الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة) ، إلا أن هذا التدريب كما يلاحظ كان يتم فى الغالب بصورة سرية ، أو كان يتم لمهمة محددة بموافقة السلطة كما حدث بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ حين سمحت الحكومة الوفدية لسائر الجماعات السياسية بتدريب أعضائها لحمل السلاح ضد الوجود البريطانى بعد أن فقد شرعيته على التراب الوطنى المصرى .

وتستلزم محاولة المتابعة التاريخية لهذه التنظيمات السعى أولا للتعرف على المناخ السياسى الذى ظهرت فيه ، والسعى ثانياً لتحديد هويتها .

فيما يتصل بالجانب الأول ـ المناخ السياسى ـ فإن ظهور تلك الجماعات السياسية على نحو لم تعرفه مصر فى تاريخها الحديث إنما يتسق إلى حد كبير مع أوضاع الوطن المصرى الداخلية ، ثم مع التغييرات العالمية التى سادت خلال فترة ما بين الحربين .

فى مصر : كانت هناك أكثر من حقيقة تيسر من إمكانية ظهور تلك الجماعات :

١ ــ هذا الظهور من جانب كان طبيعياً وعهد حكومة صدقى بكل ما أحاط به من سياسات قمع للقوى الشعبية قد بدأت تهتز قوائمه (١٩٣٤) ، وقد صحب هذا الشعور بالاهتزاز سعى من جانب القوى السياسية فى البلاد لاستخدام أسلحة أخرى غير الأسلحة التقليدية التى طالما اعتادت استخدامها .

القصر : تأكد من فشل سياسة خلق أحزاب للسراى ، وقد صدر هذا التأكيد من فشل تجربة حزب «الاتحاد» خلال العشرينيات ، ومن فشل تجربة حزب «الشعب» خلال الثلاثينيات ، وهى الأحزاب التى دأبت صحف الوفد على تسميتها «بالأحزاب الصناعية»[1] .

من ثم فقد عول الملك على أن يطرح هذه السياسة جانباً وأن يسير قدماً فى سياسة تستهدف استقطاب الشباب المصرى ، وقد تصور أن إمكانية نجاح مثل هذه السياسة الجديدة ميسورة على أساس أن جيلا جديداً من الشبان قد بدأ يظهر غير ذلك الجيل الذى عاصر ثورة ١٩١٩ وشارك فيها بل وصنعها وترسبت فى وجدانه ، فيها ومنها ، كل مشاعر الولاء للوفد .

والوفد : باعتباره القوة الشعبية الرئيسية فى البلاد رأى زعماؤه بدورهم أن اعتمادهم فحسب على «شعبية عزلاء» جعل بالإمكان وباستمرار ضرب هذه الشعبية وسلبها من أى قيمة مما تأكد تماماً خلال «عهد صدقى» بكل ما تميز به من لا شعبية .

من ناحية أخرى فلاشك أن عمل أعداء الوفد على استبدال وسائلهم القديمة بوسائل تتمثل أساساً فى «تنظيمات الشبان» قد أثار هواجس القيادة الوفدية كما أثار حميتها مما دعاها إلى اصطناع وسائل الآخرين فى استقطاب الشباب فكان تنظيم «القمصان الزرقاء» الذى تشكل من الشبان الوفديين تسجل هذه الحقيقة وثيقة طويلة كتبها ممثل المندوب السامى البريطانى فى القاهرة تروى قصة أصحاب القمصان الزرقاء وجاء فى أولها «إن هذا التنظيم قد تشكل خصيصاً لمواجهة تنظيم القمصان الخضراء وإعادة نفوذ الوفد المتهاوى على الشبان»[2] .

٢ ـ هذا الظهور من جانب آخر كان طبيعياً والجيل الجديد من الشبيبة المصرية يرى ثورة ١٩١٩ قد أخفقت فى بلوغ أهدافها باحراز الاستقلال المرجو للوطن . وقد رأى أبناء هذا الجيل أن ذلك الإخفاق قد نتج عن تفتت الجبهة الداخلية وما استتبع هذا التفتت من مناورات مكنت الوجود الاحتلالى البريطانى من الاستمرار .

ومن ثم فقد طرح بعض أبناء هذا الجيل تصوراً مؤداه أن لاسبيل لمواجهة كل الفشل الذى لقيه العمل الوطنى خلال السنوات السابقة إلا بالوحدة الوطنية وأن هذه الوحدة الوطنية يمكن أن تبدأ بالشباب .

يبدو ذلك واضحاً من مجموعة المقالات التى امتلأت بها جريدة «الصرخة» بعد أن أصبحت لساناً لحال بعض الشباب الذين تسموا باسم مصر الفتاة منذ٧ أكتوبر عام ١٩٣٣ ، والذين بلوروا أهدافهم ونشروها فى الجريدة المذكورة قبيل نهاية نفس السنة وكان أولها« أن تجمع الشباب فى صعيد واحد»(٣) .

٣ ـ هذا الظهور من جانب ثالث كان يتسق تماماً مع التغييرات السياسية العالمية وتأثير هذه التغييرات الواسع على طبيعة حركة السياسة المصرية ، فبينما شهدت العشرينيات نجاحاً كبيراً أحرزه «أصحاب القمصان السوداء» فى إيطاليا بزحفهم المشهور على روما (١٩٢٢) وتمكينهم للحزب الفاشى الذى ينتمون إليه من الحصول على السلطة ، شهدت الثلاثينيات تنظيمات الشباب النازى فى ألمانيا وهى تعصف بأعداء الحزب وتمكنه فى النهاية من الاستيلاء على السلطة فى بلاده(١٩٣٣) . ويبدو تأثير كل ذلك على استعارة التسمية« بأصحاب القمصان» خضراء أو زرقاء ثم تنظيماتهم .

يؤدى بنا ذلك إلى التساؤل عن «هوية» أولئك الشبان المصريين من أصحاب القمصان .

والملاحظ أن الاتهام «بالفاشية» قد حلق فوق رؤوس أصحاب القمصان عموماً إلا أنه كان أكثر تحليقاً فوق رؤوس أصحاب القمصان الخضراء من رجال مصر الفتاة عن أصحاب القمصان الزرقاء من أبناء الوفد .

السبب فى ذلك طبيعة الوفد باعتباره حزباً ليبرالياً يؤمن بالديمقراطية خاصة ووراءه دعم شعبى هائل لا يجعله فى حاجة إلى الوصول إلى السلطة من خلال الأساليب الفاشية ، وتنظيم «القمصان الزرقاء» من هذا المنطلق كانت مهمته فيما تصوره زعماء الوفد وتؤكده الوثائق البريطانية حماية الغالبية الشعبية التى يتمتع بها من أى محاولات دكتاتورية لضربها .

يبقى بعد ذلك اتهام أصحاب القمصان الخضراء بالفاشية ، والملاحظ أن هؤلاء ظلوا منذ الشهور الأولى لتكوين جماعتهم يسعون إلى نفى هذا الاتهام ، فيكتب أحد مؤسسى الجماعة (فتحى رضوان) فى فبراير ١٩٣٤ يقول «الفاشستية على أية حال بضاعة إيطالية ونحن نقاطع البضائع الأجنبية جميعاً بغير استثناء ، إن كل ما بيننا وبين الفاشيست من شبه ، هو هذا القميص ، على أن القمصان عرفت فى التاريخ قبل أن يعرف رئيس وزارة إيطاليا ، والتحية التى نرفع بها أيدينا هى تحية مصرية قديمة قبل أن تكون تحية رومانية . أما الأصول والأسس والقواعد فلسنا نقلد فيها أحداً ولا نقتبسها من هيئة ولا أمة»(٤) .

ينفى الاتهام أيضاً «حافظ محمود» وكان رئيساً لتحرير الصرخة بعد أن أصبحت الناطقة باسم «مصر الفتاة» . . يقول حافظ محمود فى كتاب أشبة بالمذكرات «إن هذا الحزب ــ يقصد مصر الفتاة ــ يهاجم فى تاريخ الأحزاب باعتباره حزباً فاشياً لسبب بسيط هو أن جماعة مصر الفتاة بعقلية شبابية مبكرة كانوا قد اتخذوا لأنفسهم زياً خاصاً وهو القميص الأخضر ، وكانت القمصان الملونة إذ ذاك هى شعار النازية فى ألمانيا الهتلرية وشعار القيصرية فى إيطاليا موسولينى» .

ويستطرد حافظ محمود قائلا «والمقارنة هنا مقارنة ظالمة . . فالفاشيون فى ألمانيا وإيطاليا آنذاك كانوا يحكمون أو يطلبون الحكم . بينما كان حزب مصر الفتاة يطلب التحرير . كل ما هنالك أن هذه الجماعة من الشباب كانوا يتطلعون إلى الجندية فى وقت لم يكن التدريب العسكرى فيه قد ظهر فى معاهد التعليم ، وقاموا هم بهذا التدريب لأنفسهم»(٥) .

لكن وعلى الجانب الآخر فإن هناك مايدعم وجهة نظر أولئك الذين رأوا فى جماعة مصر الفتاة وتنظيمات القمصان الخضراء جماعة وتنظيمات فاشية . فإذا كان التطرف فى القومية ركيزة من ركائز الفاشية فإن مصر الفتاة قد تطرفت فى هذا السبيل إلى أقصى حدود التطرف .

فتحت عنوان «المبادىء العشرة لكى تكون جندياً من جنود مصر الفتاة» التى ظلت تنشرها صحيفتهم جاء فى أحدها «لا تشتر إلا من مصرى ، ولا تلبس إلا ما صنع فى مصر ، ولا تأكل إلا طعاماً مصرياً» وجاء فى آخر « احتقر كل ماهو أجنبى بكل نفسك وتعصب لقوميتك حتى الجنون» ، وجاء فى ثالث «غايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام»[٦] .

وتحت عنوان «مفاخرنا . . احفظوها أيها الشباب وآمنوا بها تصبح مصر فوق الجميع» تمتلىء صفحة كاملة من جريدتهم بصفة دورية وتتحدث عن مصر منبع الحكمة وقائد الإسلام «وهى التى ستصبح فوق الجميع . . . رغم أنف الجميع»[٧] .

سبب آخر للاتهام يتصل بطبيعة العلاقة بين مصر الفتاة وبين الأنظمة الفاشية وبالذات النظام الإيطالى ، حقيقة أن جماعة أصحاب القمصان الخضراء فى سعييها لنفى الشبهة قد ظلت خلال المرحلة الأولى من تكوينها تهاجم النظامين الإيطالى والألمانى[٨] ، إلا أن قيادتها أقامت بعد ذلك نوعا من العلاقات مع ممثلى حكومة روما فى القاهرة ، يؤكد هذه الحقيقة التصريح الذى أدلى به النحاس رئيس الوزراء المصرى فى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى ٢٢ يونيه ١٩٣٦ وجاء فيه أنه «ثبت لوزارة الداخلية أن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد»[٩] ، ويسجل تقرير بريطانى أن تلك الدولة هى إيطاليا وأن النحاس باشا أدلى بتصريحه هذا بناء على معلومات تلقتها الداخلية المصرية عن اتصالات بين الجمعية وممثلى ايطاليا فى مصر[١٠] ، ويذكر تقرير بريطانى آخر بالنص قبل ذلك بشهر (٢٢ مايو)«أن السلطات الإيطالية فى مصر تبدى إهتماماً بالجولة المنتظرة من أحمد حسينن وأتباعه»[١١] . ولاشك أن تأكيد هذا الإتهام

هو الذى دعا إلى الحجر على حرية أحمد حسين وصحبه خلال أغلب سنى الحرب العالمية الثانية بعد ذلك .

من ناحية أخيرة فإذا كان المفكرون الاشتراكيون قد رأوا أن الفاشية فى إيطاليا أو ألمانيا فى جوهرها إنما تمثل إحلال ديكتاتورية سافرة للاحتكارات الكبرى محل الديموقراطية الرأسمالية وهى بذلك تقوى مراكزها مدعومة بكبار الرأسماليين ولا تحقق مطلقا وعودها بحماية «الرجل الصغير» الذى تستخدمه فى الوصول إلى السلطة[١٢] ، وإذا كان رجل مثل الأمير «عباس حليم» فى سعيه لتزعم الحركة العمالية خلال الثلاثينيات إنما كان يمثل سعى البورجوازية المصرية لاحتواء هذه الحركة ، فإن التحالف الذى قام بين «أصحاب القمصان الخضراء» وبين هذا الأمير المعروف بميوله الألمانية[١٣] قد يلقى ظلالا من الشكوك عن أنهم قد حاولوا أن يلعبوا نفس الدور الذى لعبته الفاشية والنازية فى المجتمعات الإيطالية والألمانية . ربما لم تلق المحاولة نفس النجاح إلا أن ذلك لا يدعو إلى تبرئة مصر الفتاة بقدر ما يمكن القول أنه نتج عن أن طبيعة تركيب البورجوازية فى مصر كذا قدراتها قد اختلفت عن طبيعة تركيب وقدرات الطبقات مثيلاتها فى كل من إيطاليا وألمانيا مما أصبحت معه سنداً ضعيفاً لحركة كان يمكن أن تعبر عن مصالحها .

ظهور أصحاب القمصان الخضراء :

صدرت أول دعوة لتشكيل جماعة «أصحاب القمصان الخضراء» فى ديسمبر عام ١٩٣٣ فى جريدة الصرخة تحت عنوان «ذو القميص الأخضر أو جنود مصر الفتاة» .

وقد تضمنت تلك الدعوة الأهداف منها وكانت «أن تجمع الشباب فى صعيد واحد . . . أن تعودهم على النظام والطاعة . . أن تلبسهم زياً موحداً . . أن تنطقهم بنشيد واحد . . أن تجعل لهم شعار واضحا وغاية محدودة . . أن ترسى لهم مثلا أعلى يحاولون الوصول إليه . . أن تملأهم إيمانا بحقهم . . إيمانا بقدرتهم على العمل . . وأن تحملهم على التقشف وبغض اللهو والتخنث والتهتك وأن يعبدوا اللّه ويفنوا فى سبيل الوطن» .

وتحدثت الدعوة المذكورة أيضا عن طبيعة التنظيم الجديد فذكرت أنه يتشكل من أعضاء ومجاهدين وأن «العضوية» حق لكل مصرى يرغب فى تحقيق مبادىء مصر الفتاة ، أما من يصل إلى مرتبة «المجاهد» فهو «الشاب الذى قدم البرهان على أنه يعمل من أجل ربه ووطنه ومليكه» .

وبعد ذلك بأسبوع تزيد «الصرخة» المسألة إيضاحا فتتحدث عن الزى الخاص للمجاهدين وأنه يتكون من «قميص أخضر مصرى وبنطلون من القماش المصرى وحزام من الجلد المصرى» ، ثم تتحدث عن الهيكل التنظيمى العام للجماعة وتسجل أنه يتشكل من ٦ درجات :«القسم» الذى يضم ١٢ مجاهدا ، « والكتيبة» التى تتكون من أربعة أقسام ، و«الفرقة» التى تتشكل من أربع كتائب ، ثم «اللواء» الذى يضم أربع فرق ، و«الفيلق» الذى يتكون من أربعة ألوية ، وأخيراً «هيئة أركان الجهاد» التى تتكون من رؤساء الفيالق[١٤] .

خلال نفس الشهر – يناير ١٩٣٤ – يرفع ممثل المندوب السامى البريطانى فى القاهرة «المستر ينكن» مذكرة مستفيضة إلى وزارة خارجيته تضمنت مجموعة من الإيضاحات لم تتضمنها صحف مصر الفتاة .

أول هذه الإيضاحات ، فيما ارتأته دار المندوب السامى ، أن زعامة الجماعة الجديدة تتألف من مجموعة من صغار الشبان المتخرجين حديثاً من كلية الحقوق وعلى رأسهم فتحى رضوان وأحمد حسين المرتبطين ارتباطا قويا بكل من الحزب الوطنى وجمعية الشبان المسلمين التى كان يرأسها وقتذاك «عبد الحميد سعيد» النائب الوطنى .

إيضاح أخر تضمنته مذكرة المستر ينكن وهو أن جماعة الشبان هذه قد استمدت معظم أفكارها من مقالة كتبها «محمد على علوبة باشا» أحد رجال الأحرار الدستوريين رأى فيه أن أغلب متاعب مصر ناتجة عن الاحتلال البريطانى وأعلن أن مبدأه الأساسى هو إجلاء البريطانيين عن مصر وعن قناة السويس والسودان وإلغاء الإمتيازات وعدم تجديد إمتياز قناة السويس والتوقف عن استخدام أسلوب المفاوضات طالما أنه لم يحقق الأمال الوطنية[١٥] .

ويبدو أن هذا الانطباع البريطانى كان انطباعا صحيحا مما يتأكد من توثيق العلاقات بعد ذلك بين علوبة باشا وبين الجماعة الجديدة والذى بدأ فى اشتراك الرجل فى افتتاح الدار الجديدة للجماعة فى نفس السنة ثم فى اشتراكه فى الدفاع عن زعمائها أمام القضاء بتهمة التحريض ضد دولة أجنبية مما ترتب عليه الافراج عنهم[١٦] .

يثير هذا قضية هامة تتصل بعلاقة «أصحاب القمصان الخضراء» أو زعامات جمعية «مصر الفتاة» بالتنظيمات السياسية القديمة ، فمع ما تمت الاشارة إليه من علاقات مع «الحزب الوطنى» ، ثم مع أحد رجالات الأحرار الدستوريين البارزين ، بالإضافة إلى ما عرف بعد ذلك من علاقة مع على ماهر الزعيم السياسى الموالى للقصر ، كل ذلك بلا شك أدى إلى نتيجتين أضعفتا الجماعة خلال الثلاثينيات ، وربما بعد ذلك :

النتيجة الأولى : انها أجبرت الجماعة على مواجهة تؤكد كافة الدلائل أنها كانت فى غير صالحها . . تلك هى مواجهتها مع الحزب الشعبى الكبير «الوفد» الذى تشكك فى طبيعة علاقاتهم وتصورهم أدوات فى أيدى أعدائه الساعين إلى تدمير نفوذه مما نتج عنه أن ناصبهم العداء ، وسعى إلى تعقبهم وضربهم . . وقد نجح فى ذلك .

النتيجة الثانية : أنه قد تبع الاحساس بين شرائح اجتماعية مصرية معينة بطبيعة تلك العلاقات العزوف عن الانضمام للجماعة أو تشجيعها مما فقدت معه أرضا كان يمكن أن تكسبها .

الايضاح الثالث : الذى قدمته المذكرة البريطانية يبدو فى شعور قوى من جانب السياسيين البريطانيين فى القاهرة بالمخاوف من الجماعة الجديدة والتى يصفها ممثل المندوب السامى فى مطلع تلك المذكرة بأنها « تنظيم فاشى معادى للأجانب وذو صبغة وطنية متطرفة» ثم يسجل بالتفصيل «الخطاب المفتوح» الذى وجه أحد أعداد «الصرخة» إلى المندوب السامى والذى امتلأ بالعبارات القاسية أو ما تصور المستر ينكن أنها عبارات قاسية[١٧] .

وهكذا ظهر فى ميدان السياسة المصرية «أصحاب القمصان الخضراء» وجمعيتهم وقد جذبا مع ظهورهما اهتمامات كافة المشتغلين بالعمل السياسى فى البلاد . .

دار المندوب السامى التى أبدت تخوفها من انبعاث روح المقاومة المتجددة بين جيل الشبان الجديد .

بعض الجماعات السياسية القديمة التى رأت أن احتضان الحركة الجديدة قد يمكنها من استعادة شبابها ، ولاشك أن الحزب الوطنى كان أكثر هذه الجماعات اهتماماً مما دعا صحيفة مثل «الليبرتيه» التى كانت تعبر عن سياسة القصر إلى أن تنشر فى أبريل ١٩٣٤ «كاريكاتيرا» تضع فيه حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وأصحاب القمصان الخضراء فى سلة واحدة ، ومما دعا السير مايلز لامبسون إلى أن يكتب فى نفس الوقت تقريبا أنه «إذا كانت هناك أى قوة سياسية وراء جماعة مصر الفتاة فلن تكون هذه القوى سوى الحزب الوطنى»(١٨) .

ثم (القصر) الذى تنبه إلى قيمة الجماعة الجديدة فحاول بدوره أن يتبناها وتتحدث الوثائق البريطانية فى البداية عن العلاقة بين الملك فؤاد وبين مصر الفتاة بتشكك ، وتقيم شكوكها على أساسين : أولهما : العلاقة الخاصة بين الملك وبين الحزب الوطنى ، وثانيهما تأثر برنامج أصحاب القمصان الخضراء بالاتجاه العربى الاسلامى وهو الاتجاه الذى دافع عنه بل واحتضنه القصر فى أغلب الأوقات(١٩) .

ولا تلبث الشكوك أن تتحول بعد ذلك إلى تأكيدات نتيجة لموقف القصر المدافع عن صحف الجماعة ، فقد تدخل مراد باشا محسن ناظر الخاصة الملكية فى أبريل ١٩٣٥ مؤنبا الموظفين المسئولين عن مصادره أحد أعداد الصرخة مما دعا المندوب السامى فى القاهرة إلى أن يكتب بأن «هذه الجمعية تنال عونا خاصا من القصر وهى مسألة كانت محل اشتباه منذ وقت طويل»(٢٠) .

يبقى بعد ذلك الحزب الشعبى الكبير «الوفد» والذى أزعجه بلا شك محاولات استقطاب الشباب من جانب القوى السياسية المنافسة ، وكان من الطبيعى أن يبادر إلى

التحرك فى مواجهة تلك المحاولات ، وقد تمخض هذا التحرك عن ظهور الجماعة الثانية من أصحاب القمصان .

ظهور أصحاب القمصان الزرقاء :

كان الوفد صاحب خطوة المبادأة فى ميدان التنظيمات الشبابية خلال الثلاثينيات ، ذلك أنه منذ منتصف يوليو عام ١٩٣٣ بدأت الزعامات الوفدية فى تشكيل «لجان الشباب الوفدى» فى المدن والمديريات وقد أخذ النقراشى باشا على عاتقه تنظيم تلك اللجان لما عرف عنه من قدرة تنظيمية فائقة يدعمه فى ذلك ما تضمنته أغلب بيانات النحاس باشا أنذاك من دعوة الشبان للجهاد من أجل القضية الوطنية وحزب الأغلبية[٢١] .

ولكن ، وعلى مايبدو ، فإن ذلك النشاط الوفدى بين صفوف الشباب قد ارتبط إلى حد بعيد بالمقاومة الوطنية لعهد صدقى ، وكان بالتالى سلاحاً من أسلحة تلك المقاومة . يؤكد ذلك الجهود التى بذلتها أجهزة الحكم فى منع تشكيل هذه اللجان وإن كانت تعترف بعدم جدوى تلك الجهود[٢٢] .

وبسبب ذلك الارتباط فقد توقف نشاط الوفد فى هذا الميدان مع بشائر سقوط عهد الوزارة الصدقية ثم وزارة خلفه عبد الفتاح يحيى فى نوفمبر ١٩٣٤ .

ويعود اهتمام الوفد مرة أخرى بتنظيمات الشباب فى أواخر عهد وزارة توفيق نسيم (نوفمبر ١٩٣٤ ـ يناير ١٩٣٦) وذلك نتيجة لما تمت الإشارة إليه من ظهور أصحاب القمصان الخضراء وارتباطاتهم اللاوفدية ، وتشير التقارير الرسمية إلى ظهور مجموعات أخرى من الشبان من غير المنتمين للوفد ، فقد جاء فى أحد التقارير الصادرة عن الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية بأن عهد الوزارة النسيمية قد شهد ظهور جماعة قوية من الطلاب فى الجامعة بزعامة نور الدين طراف تتلقى تعليماتها من الأحرار الدستوريين وتهتم بها سائر الجماعات غير الوفدية مثل الحزب الوطنى والقصر وعباس حليم وغيرهم ، ويستطرد التقرير المذكور أن تلك الجماعة كانت تزداد قوة يوماً بعد يوم وأنها قد حصلت على كمية من الأسلحة النارية[٢٣] .

فى مواجهة ذلك حاول الوفد فى البداية أن يمنع استمرار مثل هذه التنظيمات ، ونجح النحاس فى حث رئيس الوزراء «نسيم باشا» على إصدار قانون بهذا المنع ، وتم بالفعل إعداد مشروع القانون المذكور إلا أن عبد الحميد بدوى باشا رئيس قلم قضايا الحكومة وقتذاك قد اعترض عليه فلم يقدر له الصدور(٢٤) .

ولم يكن أمام زعامة الوفد بعد ذلك سوى العمل على «فل الحديد بالحديد» كما يقال ، ومن ثم فقد قررت إنشاء تنظيم على نسق القمصان الخضراء من الشبيبة الوفدية فكان ظهور أصحاب القمصان الزرقاء .

وقد أوكل لكل من مكرم عبيد سكرتير الوفد وزهير صبرى تنظيم الجماعة الجديدة ، وتم اختيار «محمد بلال» الذى كان طالباً بكلية الصيدلة رئيساً لتلك الجماعة ، وكلف بعض ضباط الجيش المتقاعدين بتدريب أعضائها .

وينبغى فى هذا الصدد تسجيل ملاحظتين تتصلان بنشأة «أصحاب القمصان الزرقاء» .

أولاهما : النمو السريع لتلك الجماعة وهو نمو طبيعى بحكم اتصالها العضوى بالوفد ، ويذكر تقرير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية الذى أشرنا إليه بأنه فى غضون أسابيع قليلة فاق عدد أصحاب القمصان الزرقاء عدد أصحاب القمصان الخضراء ويسوق تقيرا لعددهم وقد بلغ أكثر من ثمانية آلاف منهم ألفان فى القاهرة وأكثر من خمسمائة فى الاسكندرية وفيما يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف فى الأقاليم .

من ناحية أخرى فإن هذا النمو لم يقتصر على جموع المنتمين وإنما امتد ليشمل رقعة واسعة من بقاع الوطن المصرى . . فى القاهرة والإسكندرية ومديريات الشرقية والغربية والبحيرة والمنوفية والمنيا وأسيوط وقنا بالإضافة إلى محافظة قناة السويس(٢٥) .

ثانيتهما : أن ظاهرة الانقسام إلى أجنحة التى عرفها الوفد على امتداد تاريخه قد عانى منها بدوره تنظيم أصحاب القمصان الزرقاء خاصة مجموعات هذا التنظيم الموجودة فى المدن ، وبالذات فى القاهرة والاسكندرية .

مجموعة القاهرة انقسمت إلى جناحين : أولهما برئاسة «زهير صبرى» ويتشكل تماما من الطلاب ، إلا أن مجموع أعضائه لم يتجاوز المائتين ، أما الجناح الثانى فيتزعمه «محمد بلال» ويضم بقية أصحاب القمصان الزرقاء فى القاهرة (١٨٠٠عضو) ، بالاضافة إلى الطلاب فقد كان هذا الجناح الأخير يتشكل من «العاطلين والغوغاء وقلة من الحرفيين وعدد من العمال» ، وقد قدر أجهزة الشرطة نسبة هؤلاء إلى مجموع الأعضاء بـ٨٥٪ .

نفس الظاهرة عانت منها مجموعة الاسكندرية ، وكان يتزعم جناحها الأول «ألبرت برسوم» وهو محام وفدى ، وقد تم تقدير المنضوين تحت لواء هذا الجناح بـ ٣٥٠ شاباً ، أما جناحها الثانى فقد كان يرأسه محامى وفدى آخر هو «على الحلوانى» وإن كان عدد أعضائه لم يتجاوز المائة والخمسين شاباً . وقد ارتدى أعضاء جناح برسوم جوارب بنية تمييزا لهم عن أعضاء جناح الحلوانى الذين كانوا يرتدون جوارب خاكية[٢٦] .

وكما لعبت هذه الظاهرة دوراً سلبياً فى تاريخ الوفد فقد لعبت نفس الدور فى تاريخ تنظيمه الشبابى ممثلا فى «أصحاب القمصان الزرقاء» إذ بلغت الحدة فى العلاقات بين أجنحة التنظيم فى القاهرة إلى درجة العراك المسلح ، ففى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٣٦ وبينما كان أعضاء مجموعة زهير صبرى يقومون ببعض التدريبات هاجمهم حوالى ١٥٠ من جماعة محمد بلال وحطموا معسكرهم وقبضوا على ستة منهم عادوا بهم إلى معسكرهم الخاص ، وقد استخدمت فى هذا العراك العصى والسكاكين ، كما سمعت بعض طلقات فى الهواء[٢٧] .

على أى الأحوال ومع هذه الملاحظات بإيجابياتها وسلبياتها فإن ظهور «أصحاب القمصان الزرقاء» بعد «أصحاب القمصان الخضراء» قد استتبعه مرحلة من الصراع بين هذه المجموعات أو حولها مما يشكل فصلا طريفاً من التاريخ السياسى المصرى .

جماعات القمصان الملونة والصراع السياسى فى مصر :

يمكن التمييز بين مرحلتين من مراحل الصراع السياسى التى نتجت عن ظهور جماعات القمصان الملونة فى مصر .

المرحلة الأولى : وتمتد بين ظهور هذه الجماعات وحتى النصف الثانى من عام ١٩٣٦ وكانت فى الأساس صراعاً بين هذه الجماعات بالأحرى (بين) أصحاب القمصان الخضراء والقوى التى تساندهم وأصحاب القمصان الزرقاء ممثلين للوفد .

المرحلة الثانية : تمتد من بعد ذلك حتى نهاية ١٩٣٧ حين تمن إقالة وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر من تلك السنة ، وكان الصراع خلالها (حول) هذه الجماعات لا بينها .

ومن دواعى الغرابة أن عاملا واحداً هو الذى تحكم فى المرحلتين وهو الذى أدى فى نفس الوقت إلى التمييز بينهما ، تمثل هذا العامل فى السياسة البريطانية الرامية إلى استمرار نوع من التوازن بين القوى السياسية فى البلاد ، وبالذات القصر من ناحية والقوى الشعبية يمثلها الوفد من ناحية أخرى .

ففى خلال المرحلة الأولى كان القصر يملك السلطة من خلال الوزارات التى اصطنعها بينما كان الوفد يملك الشعبية مما وفر جو التوازن المطلوب ، وظهور تنظيمات الشباب إلى جانب هذه القوة السياسية أو تلك إنما كان يضيف مزيداً من أسباب ذلك التوازن ، ومن ثم فقد كان هذا الظهور مقبولا إذا لم يكن مطلوبا (!) .

وتأتى المرحلة الثانية والوفد خلالها فى السلطة بعد أن شكل النحاس وزارته الثالثة فى مايو١٩٣٦ ، ولاشك أن السلطة مضافا إليها السند الشعبى مضافا إليهما تنظيم شبه عسكرى قد أخل على نحو واضح بطبيعة التوازن لاسيما إذا ما لوحظ أنه على الطرف الآخر كان القصر مهيض الجناح بعد وفاة الملك فؤاد وقد خلف وراءه صبياً صغيراً على العرش لايتمكن من مناوأة الوفد وهو خارج السلطة فما الحال وهو يمتلك أزمتها .

ولم يكن أمام السياسة البريطانية والأمر كذلك إلا أن تسعى إلى قص أجنحة الوفد التى طالت أكثر من اللازم وهددت الاستقرار التقليدى للأوضاع السياسية فى البلاد وكانت أهم هذه الأجنحة «تنظيمات القمصان الزرقاء» وسعياً وراء تحقيق ذلك الهدف من جانب دار المندوب السامى فقد قام صراع مرير حول هذه الجماعة شارك فيه القصر وانتهى أخيراً بإخراج الوفد من السلطة وبمنع كل تلك التنظيمات شبه العسكرية .

يبقى بعد ذلك تفصيل الحديث عنه كل مرحلة من هاتين المرحلتين على حده .

أولا : مرحلة الصراع (بين) أصحاب القمصان الملونة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ :

اتسم موقف الوفد بالعداء «للقمصان الخضراء» منذ الأيام الأولى لقيامها ، وقد اتخذ هذا العداء أكثر من مظهر :

١ ـ السعى إلى إفساد اجتماعات مصر الفتاة ، ففى خلال شهر ديسمبر عام ١٩٣٣ قام بعض الشبان الوفديين بالهتاف للنحاس أثناء محاضرة كان يلقيها فتحى رضوان فى دار جمعية الشبان المسلمين مما أدى إلى اشتباكات بالأيدى بين الطرفين وتحطيم بعض محتويات ونوافذ الدار ، ولم تتوقف هذه الاشتباكات إلا بعد حضور الشرطة[٢٨] .

٢ ـ العمل على إضعاف «وجود الخضر» فى مشروع القرش ، ذلك أنه منذ عام ١٩٣٢ قامت حملة ناجحة من الشوارع لجمع رأس المال اللازم لتأسيس صناعات محلية وذلك تحت رعاية الدكتور على إبراهيم الجراح المشهور ومدير الجامعة بالنيابة وقتذاك ، وقد أمكن بالفعل جمع مبلغ كافى لإقامة مصنع للطرابيش .

ولما كان مجلس إدارة المصنع قد امتلأ بالعمال من رجال مصر الفتاة فقد كان من الطبيعى أن يزعج ذلك الوفد الذى بادر إلى العمل فأجبر أحمد حسين أولا على الاستقالة من سكرتارية المشروع[٢٩] .

تبع ذلك أن فجر الأعضاء الوفديون فى اللجنة التنفيذية للمشروع أزمة استهدفوا من ورائها التخلص من بقية «الوجود الأخضر» فيها ، ففى بيان صادر للرأى العام وقعه عضوان[٣٠] من هؤلاء جاء أنه قد ظهر على مسرح رمسيس فى اجتماع عقد فى ١٩٣٣/١٢/١٥ لمتطوعى القرش سكرتير اللجنة التنفيذية وإلى جانبه شرذمة من أعضائها يرتدون قمصانا «خضراء» فثار الشباب لمرآهم وهتف ضدهم .

ويستطر البيان بأن مندوبى الجامعة والمدارس العليا والثانوية قد اجتمعوا فى ٧ يناير ١٩٣٤ بنادى الجامعة المصرية وأصدروا بيانا ضد سيطرة القمصان الخضر على مشروع القرش فما كان من مجلس إدارة المشروع إلا أن فصل العضوين المذكورين اللذين ردا على ذلك بدعوة المتطوعين للمشروع إلى الاجتماع بنادى الجامعة[٣١] .

أدى تطور الأمور على هذا النحو إلى إصدار بعض أعضاء اللجنة التنيفيذية للمشروع لبيان يتبرأون فيه من القمصان الخضراء ومصر الفتاة[٣٢] كان من هؤلاء «محمد صبيح» الذى كان يرتدى القميص الأخضر فى الاجتماع الذى أثار الوفديين إلا أن آخرين من أعضاء اللجنة التنفيذية رفضوا التوقيع على هذا البيان مثل نور الدين طراف مما زاد فى شكوك الأعضاء الوفديين باللجنة[٣٣] .

اجتمع هؤلاء الأعضاء فى نادى الجامعة دون أن يلقوا بالا للبيان السابق وأصدروا مجموعة من القرارات هى :

«١ ـ سحب الثقة من اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها الحالية .

«٢ ـ عدم الاعتراف بمجلس الإدارة الحالى بكامل هيئته لتحيزه لأولئك النفر المغرضين الذين يعبثون بتوجيه المشروع ويتخذونه وسيلة للدعاية السياسية .

«٣ ـ تكوين لجنة من مندوبى الجامعة والمدارس العليا والثانوية مهمتها الدعاية ضد المشروع صراحة هذا العام حتى يتطهر من ذلك النفر المتصل بهيئة سياسية مخالفاً فى ذلك قانون جمعية القرش»[٣٤] .

فى نفس الوقت كتب «طه حسين» فى جريدة «كوكب الشرق» الوفدية يدعو على باشا إبراهيم إلى الاستقالة من رئاسة المشروع والتفرغ لأعماله الرسمية فحسب[٣٥] .

تعددت بعد ذلك أشكال المقاومة من شباب الوفد ضد المشروع سواء بالتظاهر أو بالدعوة لمقاطعة المشروع أو غيرها من أشكال المقاومة .

ويمكن القول أن الوفد قد كسب تلك الجولة الأولى من جولاته ضد القمصان الخضر مما سجله تقرير بريطانى فى أبريل ١٩٣٤ بقوله «لقد ترتب على تدخل الوفد فى عمليات الجمع لمشروع القرش أن انخفض ما أمكن جمعه خلال هذا العام إلى الربع بالنسبة لما تم جمعه خلال العام الماضى»[٣٦] .

***

تبدأ (الجولة الثانية) بين الوفد وأصحاب القمصان الخضراء في أعقاب انهيار عهد صدقى باستقالة وزارة عبد الفتاح يحيى فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ .

ويمكن النظر إلى الصراع بين الطرفين أثناء تلك الجولة فى إطار الصراع بين القصر والوفد ، ذلك أن الزعامة الوفدية قد رأت أن القصر وقد فشل فى فرض اتوقراطيته من خلال عهد صدقى وحزبه فإنه يسعى إلى استبدال هذا العهد وذلك الحزب بالشبان من أصحاب القمصان الخضراء .

عبر عن ذلك عباس العقاد فى مقال له بصحيفة الجهاد الوفدية فى أعقاب استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى ، قال العقاد : «إن الأبراشى باشا (القصر) قد أخذ فى استدراج العناصر المتطرفة من الشباب لشعوره بمساس من الحاجة إلى جماعة أخرى تفعل ما لم تفعله جماعة صدقى وتتوسل بالتطرف المكذوب إلى اجتذاب الشبان المخلصين الراغبين حقا فى خدمة الوطن والسعى الحثيث إلى خلاصه ، ولهذا ظهرت هذا الجماعة الملفقة (يقصد مصر الفتاة) وظهرت لها صحيفة أسبوعية تصدر فى كل أسبوع (يقصد الصرخة) ولاتنقطع عن الظهور مع كسادها وإعراض الناس عنها وكثرة النفقات التى يستدعيها طبع الصحيفة وتحريرها وإدارتها ليس فى الوسع أن تسند هذه الجماعة إلى أناس بارزين مسئولين فلا بأس إذن باسنادها إلى أفراد من أصحاب الحركات البهلوانية الذين راحوا يعولون ويصخبون ويحتدمون بالحماسة المصطنعة على حين غرة كإنما مسهم جنون الوطنية «شيطانيا» ما بين عشية وضحاها . وخيل إلى هؤلاء البهلوانات أنهم يكسبون الثقة المنشودة بالمخاطر السطحية التى لم تصبهم قط بأضرار حقيقية ولم ينلهم من جرائها شىء مما ينال الخصوم الحقيقين ولو أنهم أصيبوا بأعظم الأخطار لما كانت هذه المصائب الموقوتة إلا ثمنا رخيصا جدا فى جانب المنافع المنظورة والطلب الجسيم الذى يطلبونه لمن يسخرونهم ويدفعون بهم إلى الميدان ونعنى به مطلب السيطرة على عقول الشبان المخلصين»[٣٧] .

وكأنما كان «أصحاب القمصان الخضراء» عزوفين عن أن يدخلوا فى مواجهة جديدة ضد الوفد بعد الخيبة التى أصيبوا بها فى الجولة السابقة ،لعل ذلك ما دعا «الصرخة» إلى أن ترد قائلة : أنها تعلم أن الوفد لا يسأل عن هذا الهذر كله ، وإن كان ذلك لم يمنع فتحى رضوان أن ينقد كاتب الهجوم الوفدى بعنف فى مقال تحت عنوان «عباس أفندى يكشف حقائق هائلة ـ مثل من أمثلة الذكاء والعبقرية»[٣٨] .

ولكن كانت الأمور تجرى على نحو مضاد تماما لأى مهادنة بين الطرفين مما اضطر الوفد معه فى نهاية تلك الجولة التى استغرقت أغلب عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ٣٤ ـ ٣٠ يناير٣٦) إلى تشكيل جماعته من أصحاب القمصان المعروفة «بأصحاب القمصان الزرقاء» .

يبدو جريان الأمور المعاكس للتقارب بين الطرفين فى الحقائق الآتية :

١ ـ تحرك الشكوك عن طبيعة العلاقات بين القصر« وأصحاب القمصان الخضراء» إلى يقين وذلك نتيجة للمواقف المتعاطفة من جانب رجال السراى خاصة ما اتصل منها بمصادرة صحفهم[٣٩] .

٢ ـ توثق العلاقات بين أصحاب القمصان الخضراء والشخصيات المعادية للوفد ، ويسجل أحد التقارير البريطانية قيام علاقات وثيقة بين مصر الفتاة وعباس حليم «نتيجة للصدام الذى وقع بين النبيل والوفد»[٤٠] ، كما يسجل تقرير أخر أن العلاقة بين عباس حليم ومصر الفتاة تزداد توثقا مع الأيام ، ويلاحظ نفس التقرير أن رجال مصر الفتاة أمثال أحمد حسين وفتحى رضوان وكمال الدين صلاح يتولون الدفاع فى بعض القضايا المتهم فيها بعض أعضاء اتحاد عمال عباس حليم[٤١] .

٣ ـ زيادة حدة الاتجاه الإسلامى لأصحاب القمصان الخضراء وهو الاتجاه الذى كان يرفضه الوفد خلال تلك المرحلة على اعتبار أن الهدف النهائى منه تدعيم أوتوقراطية القصر .

بدأ ذلك من زيارة الحج التى قام بها أحمد حسين إلى الحجاز خلال الربع الأول من عام ١٩٣٥ . وقد نجح هذه الزيارة فى عقد اجتماع مع الملك ابن السعود نال خلاله تشجيعا ماديا ومعنويا من الحاكم السعودى ، كما تمكن فى نفس الوقت من عقد عدد من اللقاءات مع بعض الوطنيين المتطرفين ـ على حد تعبير المندوب السامى البريطانى بالقاهرة ـ من أبناء الهند وجاوة وفلسطين ومراكش والعراق ، وقد تعهد الجميع بالسعى لتفجير الثورة ضد الاستعمار فى العالم الإسلامى .

٤ ـ كثافة نشاط أصحاب القمصان الخضراء بين قطاعات معينة من القطاعات المؤثرة فى ميدان العمل السياسى فى البلاد[٤٢] ، ففى أبريل عام ١٩٣٥ صدرت التعليمات إلى عدد من أعضاء مصر الفتاة بالانتشار فى الريف وبث الدعوة للجمعية بين صفوف طلبة الأزهر الذين كانوا قد عادوا إلى قراهم فى عطلة آنذاك[٤٣] .

خلال الشهر التالى(مايو) تواترت الأخبار عن محاولات لأصحاب القمصان الخضراء لإغراء عدد من صغار الضباط فى الجيش المصرى على الانضمام إليهم[٤٤] .

فى نفس الشهر قام أعضاء الجمعية فى كل من طنطا والمنصورة بنشر دعاية واسعة لمصر الفتاة فى المدينتين إلى حد دعا أحد عملاء البريطانيين فى الوجه البحرى إلى توقع أحداث جسيمة نتيجة لذلك النشاط[٤٥] .

وقد ترتب على كل تلك الحقائق نتيجتان :

أولاهما : تخلى أصحاب القمصان الخضراء عن حذر طالما التزموا به فى المواجهة مع الوفد ، ولا تأتى هذه الجولة إلى نهايتها إلا ويكونون قد أخذوا فى شن هجوم مكشوف على الزعامة الوفدية بدأ فيما اقتبسته «الصرخة» من مقتطفات من خطاب النحاس فى «المؤتمر الوفدى» تنصح باعتدال ومهادنة الانجليز مثل الحديث عن «صون مصالح الانجليز التى لاتتعارض مع «الاستقلال» ، ومثل الإعراب عن الأمل بأن يكون «عهد فخامة المندوب السامى عهد تفاهم صحيح بين البلدين» ، وعلى الجانب الآخر من نفس الصفحة تسوق جريدة أصحاب القمصان الخضراء مقتطفات من خطاب ألقاه «أحمد

حسين» فى ذات الوقت تقريبا فى حفل افتتاح المبنى الجديد لجمعية مصر الفتاة فى العتبة والذى يفيض بالتشدد وينتهى بالآية الكريمة ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ . .»[٤٦] .

ثانيهما : أن الوفد بعد أن وضع كل الحقائق السابقة تحت ناظريه اتخذ قراراً بإنشاء «تنظيم أصحاب القمصان الزرقاء» ليتخذ الصراع بين الطرفين صورة أكثر حدة فى جولة جديدة .

***

يمكن تحديد (الجولة الثالثة) من جولات الصراع بين أصحاب القمصان الملونة الخضراء والزرقاء بعهد وزارة على ماهر الأولى (٣٠ يناير ـ ٩ مايو ١٩٣٦) .

وقد تراكمت مجموعة من الأسباب جعلت صراع هذه الجولة يأخذ شكلا أكثر حدة من صراع الجولات السابقة .

١ ـ فقد تشكلت الوزارة الجديدة بعد اضطرابات الطلاب المشهورة والتى أدت أخيراً إلى تكوين الجبهة الوطنية التى قدمت عريضة ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ إلى الملك فؤاد بإعادة دستور ٢٣ والتى تم الاستجابة إليها فى نفس اليوم ، كذا قدمت كتابا إلى المندوب السامى بطلب فتح باب المفاوضات والذى كان نقطة البدء نحو مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ .

ولاشك أن كل هذه النتائج التى ترتبت على الأحداث الطلابية ، قبل أى اعتبار ، قد أعقبها صراع حول اكتساب مزيد من الشباب لكل جانب من الجوانب المتنافسة ، كما صحبها تصاعد الاهتمام بالتنظيمات التى تجمع هؤلاء . . تنظيمات القمصان الملونة .

انعكست هذه النتائج أيضاً على الشباب والتنظيمات التى انضووا تحت لوائها مما صبغ علاقاتهم ببعض مظاهر العنف وهو ما لم يكن ظاهراً بدرجة كافية خلال الجولة السابقة .

٢ ـ بالرغم من أن على ماهر قد ألف وزارته الأولى بهدف محدد هو تهيئة الفرصة لإجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية إلا أنه من الواضح أن رئيس الوزراء الجديد كان يريد أن يكسب شيئاً .

يسجل الدكتور محمد حسين هيكل هذه الحقيقة فى مذكراته فيقول «ظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، وأنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئاً ذا بال . لكن على ماهر باشا لم يلبث حين اطمأن إليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات ، أن فكر فى التمهيد لإصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لاتجد حلاً[٤٧] .

وحتى يقوم «على ماهر» بذلك الدور الذى تاق إليه فقد تحتم عليه أن يدخل طرفاً فى لعبة الصراع السياسى ، ويدل عدد كبير من الشواهد على أنه قد قرر استقطاب جماعة القمصان الخضراء وأنه قد نجح فى ذلك .

أول هذه الشواهد جاء فى خطبة ألقاها فتحى رضوان فى ٥ فبراير ١٩٣٦ أعرب فيها عن رضاء مصر الفتاة عن وزارة على ماهر الجديدة ، وهو رضاء قلما قالته وزارة من تلك الجماعة ، كما أعرب أيضاً عن اقتناعه أن أعضاء هذه الوزارة يعملون للصالح الوطنى وطالب جمهور المستمعين عدم الاشتراك فى أى اضطربات تثير المتاعب للوزارة .

شاهد آخر ما وصل من تقارير إلى وزارة الداخلية عن مبالغ كبيرة يصرفها أحمد حسين لشراء أثاث لمقر الجمعية ، وقد رأت مصادر دار المندوب السامى أن تلك المبالغ قد جاءت من «القصر أو رئيس الوزراء أو كليهما»[٤٨] .

شاهد ثالث ما علمه سير «كين بويد» أحد كبار موظفى الحكومة المصرية الإنجليز وبصورة سرية للغاية من سعى على ماهر لمنح بعض أموال وزارة الداخلية لأحمد حسين .

ثم آخر هذه الشواهد فيما التزم به على ماهر من خطة الدفاع عن أحمد حسين والقمصان الخضراء أمام المندوب السامى[٤٩] .

٣ ـ كان الملك فؤاد على فراش المرض الذى انتهى بموته على امتداد شهور تلك الجولة ، واختفاء مثل هذه الشخصية المؤثرة من على مسرح السياسة المصرية قد دفع يقيناً سائر الجماعات السياسية لبذل مزيد من الجهود لملأ الفراغ الذى ترتب على هذا الاختفاء واستخدام سائر ما تملكه من وسائل فى هذا السبيل وكان أصحاب القمصان الملونة إحدى تلك الوسائل .

يبقى بعد ذلك تسجيل مظاهر الحدة المتزايدة التى شهدها الصراع بين جماعات أصحاب القمصان الملونة خلال تلك الجولة .

هناك أولا : صدامات العنف التى حدثت بين الطرفين والتى تتحدث التقارير عنها وأشهرها تلك الحادثة التى وقعت فى ١٧ فبراير عام ١٩٣٥ أثناء خطبة أحمد حسين فى عدد من أصحاب القمصان الخضراء فى القاهرة فقد تدخل بعض أصحاب القمصان الزرقاء يقاطعونه مما أدى إلى نشوب معركة بين الطرفين لم تنته إلا بتدخل الشرطة[٥٠] .

وهناك ثانياً : التلويح باستخدام العنف فيما حدث من تدخل أصحاب القمصان الخضراء لمنع تعيين توفيق نسيم ضمن هيئة الأوصياء على العرش فى أعقاب وفاة الملك فؤاد .

ذلك أن عهد الوزارة النسيمية الأخيرة قد شهد تقارباً شديداً بين الرجل وبين الوفد مما دعا خصومه إلى اتهامه بأنه قد أصبح ألعوبة فى يد الحزب الكبير ، من ثم فقد كان تعيين توفيق نسيم كأحد الأوصياء مما لا يرضى خصوم الوفد وبالذات أصحاب القمصان الخضراء والذين هددوا بإثارة المتاعب يوم تشييع جنازة الملك فؤاد وكان شرطهم لوقف هذه المتاعب عدم تعيين توفيق نسيم وصياً[٥١] .

دعا ذلك المندوب السامى البريطانى إلى التدخل لدى على ماهر محذراً من أى متاعب قد تثيرها مصر الفتاة ، ثم أن الوفد من ناحية أخرى وأمام اتساع قاعدة المعارضة لتعيين نسيم وصياً على العرش قد تخلى عن فكرة مساندة الرجل مما أفضى به النحاس فى لقاء له مع لامبسون[٥٢] .

وهناك أخيراً تلك الجماهيرية التى أصبحت تحظى بها تحركات وتجمعات أصحاب القمصان الخضراء والذى أضفى على الصراع بينهم وبين أصحاب القمصان الزرقاء حجماً لم يكن له خلال المراحل السابقة .

وبالرغم من أن التقارير البريطانية تقدر بتحفظ أعداد رواد اجتماعات مصر الفتاة إلا أنها تسلم بأنه فى اجتماع لها فى الاسكندرية فى ٥ فبراير دبرته ليلقى فتحى رضوان خطبة قصده حوالى ألف شخص أكثرهم من الطلاب ، كما تقر بأنه فى اجتماع آخر للجماعة فى الاسكندرية فى ١٠ فبراير ثم عقده للترحيب بأحمد حسين بمناسبة عودته إلى بلاده بعد رحلة فى أوربا بلغ عدد الحاضرين أكثر من خمسمائة ، بالإضافة إلى اجتماع ثالث فى القاهرة أقيم بنفسس المناسبة تقول عنه التقارير البريطانية أنه «كان اجتماعاً شعبياً ضم عدداً كبيراً من طلاب الجامعة والأزهر كما ضم بعض الشخصيات الهامة مثل عبد الرحمن فهمى رئيس تحرير روز اليوسف»(٥٣) .

***

تبقى(الجولة الرابعة) والأخيرة فى الصراع بين أصحاب القمصان الملونة والتى جرت خلال الأسابيع الأولى من حكم الوزارة النحاسية الثالثة ، ففى ٩ مايو ١٩٣٦ وبعد فوز الوفد فى الانتخابات البرلمانية ألف مصطفى النحاس وزارته الجديدة وفى جو مختلف هذه المرة . .

فمن ناحية كان بادياً أن مصر فى مفاوضاتها الجديدة مع بريطانيا قد تصل إلى اتفاق مما لم تتمخض عنه أى مفاوضات سابقة ، وكان معنى ذلك كما تصوره الزعماء الوفديون التخلص من التدخل البريطانى فى الصراعات السياسية الداخلية . ومثل هذا التخلص كان سيحسب بالقطع لحساب الوفد لأن ذلك التدخل غالباً ما كان يحدث ضد حزب الأغلبية .

من ناحية أخرى فإن الوفد قد نظر لوفاة الملك فؤاد قبل أيام من تأليف الوزارة الجديدة باعتبارها عاملا آخر لفرض الإرادة الشعبية التى أتت به إلى الوزارة طالما أن الملك استمر طوال عهده الأداة الرئيسية لكسر تلك الإرادة .

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين فقد كان واضحاً منذ البداية أن نتيجة الجولة الجديدة للصراع ببين أصحاب القمصان الزرقاء والخضراء معروفة مقدماً .

وتبدأ هذه الجولة بتغيير واضح فى (تكتيك) أصحاب القمصان الخضراء الذين وعوا بلا شك طبيعة التحولات الجديدة مما تمخض عنه هذا التغيير .

يتضح التغيير المذكور فيما قرره (أحمد حسين) وعدد من أعضاء جماعته من القيام بجولة فى الصعيد ابتداء من ٢٨ مايو ١٩٣٦ الهدف منها نشر الدعاية الثورية بين الفلاحين(٥٤) .

وكان وراء مثل هذا القرار ، فيما تذكره الوثائق البريطانية ، الاقتناع بأن العمل السياسى للجماعة بين الطلاب وحدهم لم يؤت بالثمار المرجوة (٥٥) ، ومن الواضح أن ذلك الإخفاق النسبى قد نتج عن نجاح جماعة أصحاب القمصان الزرقاء فى استقطاب شباب المدن مما بدا معه تضاؤل أمل القمصان الخضراء فى كسب الصراع ضد منافسيهم إذا ما استمر محصوراً داخل المدينة .

وبقوة السلطة هذه المرة بدأ الوفد يتحرك فأطلق النحاس التصريحات بأن جماعة مصر الفتاة أصبحت تمثل خطراً عاماً على البلاد ، ثم تبع ذلك بإصدار التعليمات إلى مديرى مديريات الصعيد بمراقبة أحمد حسين ورفاقه فى الجولة التى يزمعون القيام بها مراقبة شديدة وأن تقوم النيابة باعتقالهم إذا ما عقدوا اجتماعات غير مشروعة أو ألقوا خطباً تضر بالأمن العام وبإعادتهم إلى القاهرة تحت الحراسة(٥٦) .

وواضح أن الجهات الإدارية بمديريات الصعيد قد نفذت تعليمات الحكومة الوفدية مما دعا أحد النواب هو «هارون سليم أبو سحلى باشا» إلى التقدم باستجواب «بشأن ما تعرض له بعض أعضاء جمعية مصر الفتاة من معاملة الحكومة أثناء زيارة لهم فى أسوان» .

ولأهمية الإجابة التى أدلى بها النحاس باشا عن الاستجواب المذكور فى الصراع الدائر بين أصحاب القمصان نثبتها بنصها .

قال رئيس الوزراء «ثبت لوزارة الداخلية أن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد (ضجة) ولذلك قررت الوزارة حرصاً على مصلحة الدولة أن تمنع تجوال هذه الجمعية فى القرى بزى خاص وقد بذلت لرئيس الجمعية النصيحة الودية بالعدول عن السفر إلى الصعيد ، فلما لم يستمع لهذه النصيحة وسافر هو ومن معه إلى أسوان لم يتعرض لهم أحد ولكن اتخذت الإجراءات للحيلولة بينهم وبين التجوال فى القرى بزى خاص والاتصال بالأهالى وذلك السبب الذى بيناه .

«وليس صحيحاً ما ذكر فى الاستجواب من إصدار الأوامر بضرب الزائرين لخيام الجمعية» .

«هذا ولم تتعرض الحكومة لجمعية مصر الفتاة فى المدن الكبرى بل تركت أفرادها أحراراً يلبسون ما يشاءون فى حدود القانون» .

«وإن هذه الجماعة التى تنطوى أغراضها وعلاقتها على ما يضر بمصلحة الدولة الكبرى ، لايصح مقارنتها بجماعة الشبان الذين يلبسون القمصان الزرقاء والذين تقوم مبادؤهم على احترام النظام والقانون والعمل لخير البلاد وينتمون إلى هيئة سياسية مسئولة»[٥٧] .

وتبدو أهمية هذه الإجابة كنقطة تحول أساسية فى الصراع بين جماعات أصحاب القمصان الملونة من مجموع الملاحظات التى يمكن تسجيلها عليها على النحو التالى .

١ ـ بينما وضعت الاجابة المذكورة جماعة القمصان الخضراء فى موضع العمالة لدولة أجنبية وبالتالى فى موضع من (اللاشرعية) فإنها قد وضعت جماعة القمصان الزرقاء فى موضع من (الشرعية الكاملة) على أساس احترامهم «للنظام والقانون والعمل لخير البلاد» .

٢ ـ رأت الزعامة الوفدية أنها بإلقاء هذا الاتهام الذى عنيت به إيطاليا ، بالرغم من أن بيان النحاس لم يذكرها صراحة ، قد كسبت فى ميدان السياسة الداخلية ولم تخسر .

كسبت الجانب البريطانى باتهامها لإيطاليا مما يبدو فى التساؤل الذى ألقاه مكرم عبيد على ممثل المندوب السامى البريطانى فى اليوم التالى مباشرة لجلسة مجلس النواب . . فقد سأل مكرم المستر كيلى «أليس تصريح النحاس دليلا على أن الحكومة المصرية قد ألقت بثقلها إلى جانب انجلترا وأنها قد خاطرت فى ذلك بقبول عداء إيطاليا» .

ويرى «كيلى» فى تقرير له إلى لندن أن فى ذلك التساؤل شيئاً من الصحة(٥٨) .

فى نفس الوقت رأت الحكومة الوفدية أنها لم تخسر إيطاليا من جراء تصريح رئيسها ، ذلك أنه فى أعقاب التصريح المذكور هرول الوزير الإيطالى المفوض إلى مكرم عبيد يتساءل منزعجاً عن الدولة المقصودة فراوغه مكرم باشا مجيباً بأنه لم يرد ذكرا أى دولة كما لم تتم الإشارة إلى أى بعثة ديبلوماسية أجنبية(٥٩) .

ومثل هذا الكسب فى ميدان السياسة الداخلية عموماً وفى ميدان الصراع بين أصحاب القمصان على وجه الخصوص كان محسوباً بلا شك لأصحاب القمصان الزرقاء .

٣ ـ قضى بيان رئيس الوزراء على محاولات قامت بها جماعة مصر الفتاة للتفاهم مع الوفد ، ففى خلال مايو عام ١٩٣٥جرت اتصالات بين بعض رجال الجماعة بين الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد البارز ورئيس مجلس النواب والذى وعد ببذل جهوده لتحسين العلاقات بين الوفد وبين أصحاب القمصان الخضراء(٦٠) .

٤ ـ بدا واضحاً خلال المناقشات التى جرت فى مجلس النواب حول بيان النحاس طبيعة القوى التى تساند رجال مصر الفتاة والتى لم تخرج عن الحزب الوطنى بوجوده الضعيف فى مجلس النواب حيث إن أعضاءه فى المجلس(٦١) ، وقفوا وحدهم يدافعون عن حرية العمل لجمعية مصر الفتاة(٦٢) .

ولم يكن أمام «أصحاب القمصان الخضراء» بعد ذلك إلا التصدى بالعنف لمحاولات تصفيتهم وهو ما حدث بالفعل بعد أقل من أسبوع من إلقاء النحاس لبيانه .

ففى مساء٢٦ يونيه نشبت معركة كبيرة فى القاهرة بين أصحاب القمصان الزرقاء ، وأصحاب القمصان الخضراء استخدمت فيها العصى والأحجار والخناجر .

وقد اتسع نطاق هذه المعركة ليصل إلى حد تخريب بعض المنشئات العامة وإحراق مركبات الترام مما اضطر الشرطة إلى التدخل وإلقاء القبض على بعض المشتركين فيها وإعادة النظام إلى مجراه(٦٣) .

وتمثل هذه المعركة المشهد الأخير من مشاهد الصراع بين أصحاب القمصان الملونة وليتحول هذا الصراع(بينهم) إلى صراع (حولهم) فيما بدأ خلال المرحلة الباقية من عهد الوفد الذى استمر حتى نهاية عام ١٩٣٧ .

ثانياً : مرحلة الصراع (حول) أصحاب القمصان الملونة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ :

دار الصراع خلال تلك المرحلة بين القوى السياسية الرئيسية الثلاث التى ظلت تلعب الدور الأساسى فى السياسة المصرية .

ـ الوجود البريطانى بوضعه المختلف قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ وبعد توقيعه .

ـ القصر يمثله مجلس وصاية ضعيف خلال فترة من تلك المرحلة ثم ملك شاب متعطش للحكم خلال الفترة الأخرى .

ـ الوفد تدعمه شعبيته التقليدية من ناحية ويدعمه وجوده فى السلطة من ناحية أخرى .

هؤلاء هم (أطراف) الصراع ، أما (موضوع) الصراع فقد كان «أصحاب القمصان الزرقاء» الذين بقوا فى الميدان وحدهم بعد أن توارى عنه« أصحاب القمصان الخضراء» الذين رأوا كل الظروف فى غير صالحهم فقرروا أن ينكمشوا على أنفسهم ، ولو إلى حين .

(سبب) الصراع أن الطرفين الأولين(الإنجليز والقصر) لم يكونا ليسمحا أن يظل الوفد فى سعيه لزيادة حجم أصحاب القمصان الزرقاء ممن يمكن أن يشكل مع الزمن أظافر حادة للحزب الشعبى الكبير تؤثر فى طبيعة التوازن بين القوى الثلاث .

يبقى بعد ذلك تحديد (فترات) الصراع ، ويمكن أن تنقسم على النحو التالى كما نتصور :

١ ـ الفترة الممتدة حتى نوفمبر عام ١٩٣٦ حين وافق البرلمان المصرى على المعاهدة وأصبحت بالتالى سارية المفعول .

٢ ـ الفترة الممتدة بين نوفمبر عام ١٩٣٦ ويوليه عام ١٩٣٧ حين تم تتويج فاروق ملكا قرب نهاية هذا الشهر .

٣ ـ وتضم الفترة الأخيرة الشهور الخمسة التالية حتى أقيلت الوزارة الوفدية فى نهاية عام ١٩٣٧ .

ويميز (الفترة الأولى) أن الصراع دار أساساً حول القمصان الزرقاء بين الانجليز والوفد أما القصر فقد كان شبه غائب عن هذا الصراع ، والأسباب واضحة ، فالانجليز حتى هذا الوقت ما كانوا يخشون إتهامهم بإنتهاك حقوق الاستقلال الكامل لمصر مما اعترفوا به فى المعاهدة ، أما القصر فقد كان يمثله مجلس وصاية ضعيف يعلم أعضاؤه أن بقاءهم موقوت ومن ثم ظلوا ينظرون لدار المندوب السامى يستلهمونها الوحى أو يتركونها تسعى لإبقاء التوازن حتى يتولى الملك الصغير سلطاته الدستورية بعد ذلك بشهور ، ومن هنا جاء قولنا بأن القصر كان غائباً خلال تلك الفترة من فترات الصراع .

والملاحظ أن حدة الصراع بين الانجليز والوفد خلال هذه الفترة قد تصاعدت على نحو متدرج من التنبيه الرفيق إلى التحذير القوى إلى الإنذار أو مايشبه الإنذار .

التنبيه الرفيق بدأ فى اللقاء الذى تم بين السير مايلز لامبسون ومكرم عبيد باشا فى ٩ يوليو ١٩٣٦ .فقد أعرب المندوب السامى البريطانى للوزير الوفدى فى هذا اللقاء عن القلق الذى يساوره «من أن يؤدى سماح الوفد للقمصان الزرقاء بالنمو دون كبح جماحها إلى خلق وحش » فرانكشتين» ليس بالإمكان السيطرة عليه» .

ونبه السير لامبسون أيضا إلى خطورة مثل هذه التنظيمات شبه العسكرية باعتبارها سلاحا ذا حدين «وإنى آمل ألا يقطع أصابع الحكومة» .

أجاب مكرم باشا على تلك التنبيهات بردود مطمئنة فهو من ناحية قد ذكر للأمبسون أن الوفد حريص على عدم منح أصحاب القمصان أهمية كبيرة ودلل على ذلك بأن الوفد لم يضع على رأس هؤلاء زعيما له قيمة ، كشخصه مثلا (!) .

من ناحية أخرى أبلغ المندوب السامى أنه قد تم مؤخراً تحذير أصحاب القمصان الزرقاء ، من استخدام أى عنف وطلب منهم صرف أنشطتهم إلى ميادين سلمية كالرياضة مثلا ، وقد أكد المدير العام للإدارة الأوربية لمساعدى السير لامبسون أنه قد صدرت بالفعل تعليمات من النحاس لأعضاء التنظيم بعدم حمل السكاكين والهراوات(٦٤) .

واكتفت دار المندوب السامى خلال تلك المرحلة بالتنبيه الرفيق كما قبلت فى نفس الوقت ردود سكرتير الوفد على التنبيه .

يأتى بعد ذلك «التحذير القوى» الذى وجهه المندوب السامى البريطانى إلى النحاس شخصيا فى أوائل نوفمبر ١٩٣٦ .

وقد صدر هذا التحذير نتيجة لمجموعة التطورات التى دخلت على تنظيم «أصحاب القمصان الزرقاء» خلال الأسابيع السابقة .

من هذه التطورات ما تعلق «بحجم التنظيم» ومنها ما اتصل «بنوعيته» ومنها ما ارتبط بأساليب نشاطه .

فيما يخص حجم «جماعة القمصان الزرقاء» : فقد لاحظت الدوائر البريطانية فى القاهرة أن أعداد أعضائها تتزايد بصورة تفوق كل ما كان متوقعاً لها ، وقد ذكرت هذه الدوائر ، وبالرغم من التحفظ البادى فى تقدير أعداء هؤلاء ، أنهم قد جاوزوا الثمانية آلاف خلال أكتوبر ١٩٣٦(٦٥) .

فيما يتصل بالنوعية : فقد جاءت الأخبار إلى المندوب السامى البريطانى(٦٦) أن كلا من النحاس ومكرم خلال زيارتهما لألمانيا أثناء عودتهما من لندن بعد توقيع المعاهدة(٦٧) قد أبديا اهتماماً متزايداً بتنظيمات الشبيبة النازية وبأصل تنظيمات فرق العاصفة مما دعاهم إلى الربط بين هذا الاهتمام وبين الجهود التى يبذلها الوفد لتطوير

القمصان الزرقاء[٦٨] ، وخرجوا من هذا الربط بأن تلك القمصان فى طريقها لتتحول إلى تنظيم فاشى[٦٩] .

يبقى ما تعلق بأساليب النشاط فقد قامت فرق القمصان الزرق بمناسبة عودة النحاس ومكرم من أوربا باستعراض قوة أقلق المسئولين البريطانيين فى القاهرة ، ويكفى فى هذا الصدد تسجيل ما جاء فى بعض تقارير هؤلاء المسئولين مما يبدو معه قدر قلقهم ، يقول أحد هذه التقارير وهو مؤرخ فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٦ أنه «عندما عاد النحاس ومكرم إلى الاسكندرية فى ١٣ أكتوبر فإن مجموعات من القمصان الزرقاء قادمة من القاهرة وبور سعيد والمدن الأخرى قد اصطفت على طوال الطريق بين الميناء والفندق الذى نزل به النحاس . وقد أجبرت السفينة التى توقفت فى بورسعيد فى طريقها إلى الاسكندرية على نقل أربعمائة من هؤلاء ، وغير معلوم حتى الآن الجهة التى ستتحمل نفقات رحلتهم على هذه السفينة . وقد أقيم معسكر لأصحاب القمصان الزرقاء فى «اللونابارك» ولازالت مجموعات منهم تسير بخطوات عسكرية فى شوارع الاسكندرية مما يذكر بالأيام الأولى المظلمة للنازية فى ألمانيا»[٧٠] .

ودعا كل ذلك لامبسون إلى أن يتحدث بلهجة عنيفة ، على حد تعبيره ، إلى النحاس باشا فى لقائه به صباح ٩ نوفمبر ١٩٣٦ ويبلغه بصراحة بشعور المرارة فى لندن تجاه هذا التنظيم شبه العسكرى ، وهى كلمات لامبسون أيضا .

أكثر من ذلك فإن المندوب السامى البريطانى قد أشار إلى النحاس فى هذا اللقاء ، بأن مشروعا سوف يطرح فى القريب على البرلمان البريطانى يمنع مثل هذه التنظيمات فى المملكة المتحدة وأنه يستطيع الحصول على هذا المشروع إذا ما رأى رئيس الوزراء المصرى أنه قد يكون مفيداً[٧١] وكأنما أراد السير لامبسون بذلك أن يوحى للنحاس باشا بحل القمصان الزرق ، ولكن كما يتضح من التقرير البريطانى عن هذا اللقاء فإن النحاس لم يفهم .. أو على الأقل تظاهر بأنه لم يفهم (!) مما دعا إلى الانتقال إلى آخر مراحل الصراع بين الطرفين بالإنذار أو بما يشبه الإنذار .

جاء هذا الإنذار بناء على تقرير طويل للغاية وضعه ممثل المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٦ وسجل فيه عدداً كبيراً من الحقائق عن أصحاب القمصان الزرقاء يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) غلبة الدهماء على أصحاب القمصان الزرقاء ، فبينما لم تزد نسبة الطلاب فى التنظيم عن ١٥٪ كانت البقية من العاطلين والغوغاء وقلة من الحرفيين وعدداً من العمال .

(٢) تسلح أغلب أعضاء التنظيم بالهراوات والخناجر كما أن عددا منهم ، ولو أنه قليل ، كان يحمل أسلحة نارية صغيرة ، أكثر من ذلك فإنهم طلبوا عدداً من بنادق الخرطوش لاستخدامها فى تدريباتهم .

(٣) بالإضافة للحوادث الصغيرة اليومية التى يتسبب فيها أعضاء التنظيم مثل التهديد باستخدام الخناجر أو رفض دفع أثمان التذاكر بالسيارات العامة أو إقامة معسكرات فى أماكن دون إذن أصحابها ، بالإضافة لتلك الحوادث يسجل التقرير حادثتين كبيرتين .

إحداهما جرت يوم ١٦ أكتوبر بين مجموعة القمصان الزرقاء التى يرأسها زهير صبرى وبين المجموعة الثانية التى يقودها محمد بلال ، ذلك أنه بينما كانت المجموعة الأولى تقوم ببعض التدريبات مساء ذلك اليوم هاجمهم حوالى ١٥٠ من رجال المجموعة الثانية وحطموا معسكرهم وقبضوا على ستة منهم عادوا بهم إلى معسكرهم وإن كانوا قد أطلقوا سراحهم بعد نحو ثلاث ساعات ، وقد استخدمت العصى والسكاكين فى هذا العراك ، كما سمعت بعض طلقات فى الهواء .

الثانية جرت فى اليوم التالى مباشرة (١٧ أكتوبر) حين اختلف شاب من أصحاب القمصان الزرقاء مع أحد أصحاب المحال على ثمن قميص ونشبت معركة أدت إلى تدخل الشرطة واعتقال المتشاجرين . ترتب على ذلك أن قامت مجموعة من أصحاب القمصان الزرقاء باقتحام مركز الشرطة المحتجز فيه زميلهم ولم ينصرفوا إلى بعد ظهور المأمور الذى نجح فى حثهم على الانصراف .

(٤) ذكر التقرير أيضاً أن حكومة الوفد تتدخل لزيادة حجم أصحاب القمصان ويدلل على ذلك بأن عدداً من أساتذة المدارس الثانوية أخذوا فى تحريض تلاميذهم على الانضمام للتنظيم .

(٥) ويعود التقرير ليلوح بأهداف الزعامة الوفدية لإضفاء الصبغة الفاشية على أصحاب القمصان الزرقاء ، وقد ذكر فى هذا الصدد أن السكرتير البرلمانى لوزارة الداخلية قد طلب من الإدارة الأوربية بالوزارة معلومات مفصلة عن تنظيمات الشباب النازى إلا أن تلك الإدارة قد أحالته إلى وزارة الخارجية ، كما ذكر أيضاً أن النحاس باشا قد رفع يده بالتحية النازية لمستقبليه من أصحاب القمصان الزرقاء عند وصوله إلى ميناء الاسكندرية .

(٦) أخيراً رأى التقرير أن الوفد يعد أتباعه من أصحاب القمصان لصدام محتمل فى المستقبل مع القصر(٧٢) .

ومن الواضح أن هذا التقرير قد أثار قلقاً عميقاً فى دوائر وزارة الخارجية البريطانية ، فقد علق عليه المستر إيدن بنفسه بما نصه« لقد تأثرت كثيراً من الاحتمالات المتزايدة بالخطر من هذه الجماعة» .

وتتبع حكومة لندن ذلك بأن تبعث إلى ممثلها فى القاهرة تطلب منه أن يقدم نصيحة قوية إلى الحكومة المصرية (وهى الصيغة التى اعتادت أن تستخدمها بدلا من لفظ الانذار) لتعديل سياستها بشأن أصحاب القمصان الزرقاء .

نص هذه النصيحة أو الإنذار الذى أرسل به إيدن إلى لامبسون كان كما يلى :

« أن تطلبوا من النحاس باشا بكل الوسائل التى تحت أيديكم اتخاذ الإجراءات السريعة للسيطرة على هذه الحركة والحد من نشاطها وصرف جهود أعضائها إلى جوانب نافعة ، وأن مثل هذا الأمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمستقبل مصر .

«وان استمرار هذه الجماعة قد يسبب قلقاً للأجانب فى مصر ولحكوماتهم وأن مقالات بهذا المعنى بدأت تظهر فى الصحف الإنجليزية وأن جماعة مثل أصحاب القمصان الزرقاء ، قد تكونت لمواجهة جماعة متشابهة ، لها خطرها على الأمن العام . ويزيد من هذا الخطر انقسامها وعدم تنظيمها ولجوؤها إلى العنف . ثم أن استمرارها قد يؤدى إلى إعادة الجماعة المنافسة إلى الوجود . ويمكن أن يتشجع أصحاب القمصان الخضراء على الظهور مرة أخرى بالشعور باحتمال استخدام القمصان الزرقاء ضد العرش .

«هذا وينبغى لفت نظر رئيس الوزراء إلى أهمية إزالة أى مخاوف لدى الأجانب أثناء بحث إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة مما تقرر أن يكون محل مفاوضة فى المستقبل القريب .

«أما فيما يتعلق بالمستقبل البعيد فعليكم أن تبصروا دولته بحكمة منع اضطراد حجم التنظيم إلى درجة قد تؤدى إلى أن تحاول قوة ثالثة التدخل بدعوى حماية مواطنيها ، أو تشجيع نظرية سياسية للضغط على جماعة أو أخرى»(٧٣) .

وفى صبيحة ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦ بادر لامبسون بالفعل بإبلاغ نص (النصيحة) السابقة إلى النحاس .

ويقول المندوب السامى البريطانى فى تقريره عن لقائه مع رئيس الوزراء المصرى أنه ، أى النحاس باشا ، قد تقبل النصيحة البريطانية بروح طيبة ، وأنه سوف يتخذ الخطوات المناسبة لإبعاد العناصر غير المرغوب فيها من صفوف التنظيم ولمنع حمل الأعضاء للأسلحة من أى نوع .

على أنه من ناحية أخرى لم يتقبل روح النصيحة التى كانت تتضمن إلغاء الجماعة أصلا ، وكان مبرره فى ذلك أنه لو فعلها وحل الجماعة لانهم نكران الجميل ولتحول هؤلاء إلى مجموعة من الساخطين مما يتحقق معه أسوأ المخاوف البريطانية . من ناحية أخرى فقد أشار إلى المؤامرات التى ذكر أنها كانت تحاك وقتذاك ضد الوفد وإلى خشيته من

احتمال انقلاب عليه من جانب القصر ، ومن ثم فلا يجب أن يلام إذا ما اتخذ عدته للدفاع عن نفسه وعن حزبه إذا ما هوجما(٧٤) .

وكانت هذه النصيحة أو هذا الانذار والرد عليه بمثابة نهاية للفترة الأولى من فترات الصراع حول القمصان .

***

ساد الهدوء خلال (الفترة التالية) من فترات الصراع حول القمصان الملونة والتى أمتدت حتى يوليه ١٩٣٧ حين تولى الملك فاروق الأول سلطاته الدستورية . . وهو هدوء اعترفت به أشد الدوائر السياسية عداوة للوفد وبالذات دوائر القصر التى كانت تهتم دائما بالتهويل من مخاطر أصحاب القمصان الزرق والتى كانت تعبر عنها آنذاك صحيفة البلاغ(٧٥) .

وكان لهذا الهدوء أسبابه سواء من جانب دار المندوب السامى أو من جانب الحكومة الوفدية .

من الجانب البريطانى فقد ثبت عدم امكانية تطبيق نفس المرسوم الذى قرره البرلمان الإنجليزى خاصاً بحل التنظيمات شبه العسكرية فى بريطانيا على مصر« حيث أن مواد هذا المرسوم لا ينطبق على الوضع الذى ترتب على التنظيمات الأخيرة للقمصان الزرقاء» (٧٦) وذلك كما قرر السير لامبسون نفسه .

أهم من ذلك ما ارتآه المندوب السامى البريطانى من تغييرات دخلت على العلاقات المصرية ـ البريطانية بعد أن أصبحت المعاهدة نافذة المفعول ، وأن هذه التغييرات لم تعد تسمح للجانب البريطانى بتقديم نصائحه أو إنذارته كما كان يحدث من قبل .

ففى أواخر ديسمبر عام ١٩٣٦أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى ممثلها فى القاهرة تطلب منه«تقديم نصيحة أخرى لرئيس الوزراء فى موضوع القمصان الزرقاء»(٧٧) .

رد لامبسون على ذلك برفض الاستمرار فى أسلوب تقديم النصائح ، وكما قال بالنص أنه «على ضوء الأوضاع الجديدة بعد المعاهدة يجب أن يقوم نفوذنا على قواعد مختلفة وأن نلتزم بالحرص فى استخدامه ، ولاشك أن هذا النفوذ سوف يفقد قيمته إذا ما فشلنا فى استخدامه فى مسألة داخلية كهذه . ولقد أعرب أمين عثمان باشا لبعض المشتغلين معنا عن نصيحته بعدم استمرار الاحتجاجات مثل تلك التى تقدمت بها فى ٢٦ نوفمبر الماضى لأن النحاس أصبح حساسا للغاية من مثل هذه الاحتجاجات . وبناء على ذلك فإذا ما حدث وتقدمت باحتجاج وتجاهله النحاس فلا شك أن هذا سوف يضعف من نفوذنا خاصة إذا ما اتهمنا بالتدخل فى الشئون الداخلية مما نصبح معه فى موقف العجز تماماً»(٧٨) .

أما من جانب الحكومة الوفدية فقد كانت لها بدورها من الأسباب مايجعلها تقبض يدها بعض الشيء وخلال تلك الفترة بالذات عن الاستمرار فى تشجيع وتطوير جماعة القمصان الزرقاء .

ذلك أن تلك الفترة قد شهدت انعقاد مؤتمر مونترو لتسوية مسألة الامتيازات والمحاكم المختلطة ، ولم يكن فى صالح مصر ولا فى صالح حكومة الوفد التى أرادت أن يتم التخلص من هذين القيدين على الاستقلال المصرى على أيديها . . لم يكن فى صالح الطرفين أن يسود المناخ السياسى فى البلاد أوضاع تثير الريبة والشكوك لدى الدول صاحبة الامتيازات مما قد يعوق احتمالات الوصول إلى إتفاق ، ولاشك أن وجود مثل هذه التنظيمات شبه العسكرية بكل ماتمثله من تهديد لرأس المال الأجنبى كان يمكن أن يكون من أهم دوافع الريبة والشكوك .

إذا أضفنا إلى ذلك تأثير الاحتجاجات البريطانية التى قدمت خلال الفترة السابقة وتأثير بعض أصوات المعارضة التى بدأت تعلو ضد التنظيم خاصة بعد الاشتباكات التى حدثت بين اعضائه . . . إذا أضفنا كل ذلك فإنه يمكن على ضوئه تفهم أسباب سياسة

قبض اليد الوفدية عن الاستمرار فى تطوير وتشجيع جماعة القمصان الزرقاء ، مما يبدو فى القرارات الآتية التى اتخذتها الزعامة الوفدية فى ديسمبر ١٩٣٦ :

١ ـ تأكيد الصبغة الرياضية للجماعة .

٢ ـ منع حمل الأسلحة نهائياً .

٣ ـ تأسيس مجلس تنفيذى للجماعة بأمر صادر من رئيس الوفد يرأسه عسكرى متقاعد هو حافظ بك صدقى ، ويضم كلا من زهير صبرى ومحمد بلال قائدى المجموعتين المتنافستين ، على أن يكون هذا المجلس مسئولا عن تنظيم مختلف المجموعات .

٤ ـ عدم التصريح لأعضاء التنظيم بارتداء القمصان الزرقاء فى الأماكن العامة إلا فى الأوقات والمناسبات التى يحددها المجلس التنفيذى[٧٩] .

***

تبقى بعد ذلك (الفترة الثالثة) والأخيرة التى شملت الشهور بين يوليه وديسمبر ١٩٣٧ وقد بلغ خلالها الصراع حول القمصان الملونة ذروته وكان أطرافه هذه المرة الحكومة الوفدية والقصر ولم ينته إلا بالتخلص من أصحاب القمصان وبالإطاحة بالحكومة الوفدية .

وتتضافر أسباب عديدة لتصل بالصراع إلى الذروة يمكن أن نرتبها فيما يلى :

١ ـ أن الأسباب التى دعت الوفد إلى التهدئة من نشاط القمصان الزرقاء خلال الفترة السابقة كانت قد زالت بعد نجاح مؤتمر مونترو والوصول إلى الإتفاق الشهير باسم تلك المدينة السويسرية .

٢ ـ أن الترحيب الشعبى البالغ الذى استقبل به الملك فاروق مع توليته لسلطاته الدستورية فى يوليه عام ١٩٣٧ قد شجع القصر على العودة لاتخاذ زمام المبادأة كما شجعه

فى نفس الوقت على قبول التحدى الوفدى ، وكانت القمصان الزرقاء أهم مظاهر هذا التحدى .

٣ ـ أن الوفد قد شهد خلال تلك الشهور إنشقاقا من أخطر الانشقاقات التى عرفها تاريخ الحزب الكبير وذلك عندما خرج من صفوفه النقراشى باشا ثم تبعه بعد ذلك بقليل الدكتور أحمد ماهر .

وقد أدى هذا الإنشقاق إلى التأثير بشكل مباشر على قضية الصراع حول القمصان الزرقاء .

التأثير بالشكل (المباشر) بدا فى استخدام أصحاب القمصان الزرقاء لضرب خصوم النحاس المنشقين عليه ، وقد منح هذا لخصوم التنظيم وخصوم الوفد السلاح الذى يهاجمون به القمصان الزرقاء باعتبارهم سلاحا فى أيدى النحاس لفرض دكتاتوريته ، ليس على خصوم الوفد فحسب ، بل حتى على أبنائه الذين يمكن أن يختلفوا مع زعامته ، وهى نغمة استخدمها النقراشى نفسه فى البيان الذى أصدره يعلق به على خروجه على الزعامة النحاسية .

أما التأثير بالشكل (غير المباشر) فقد بدا فى تأثير الإنشقاق فى تماسك الوفد وبالتالى فى قوته مما وفر لخصومه ، والقصر بالذات ، إمكانية ضربه وضرب أصحاب القمصان معه .

تبدأ تلك الفترة الأخيرة من الصراع بحادثة اعتدى خلالها بعض أصحاب القمصان الزرقاء على أحد عمال النظافة الذى أثار بعض الأتربة على معسكر لهم أثناء القيام بعمله مما أدى إلى تدخل الشرطة والقبض على المعتدين فثار زملاؤهم وحاولوا اقتحام مركز الشرطة فقبض على بعضهم وتقرر تقديمهم للمحاكمة[٨٠] .

بعد ذلك بأقل من أسبوع (٢٢ مايو ١٩٣٧) هاجم «الزرق» كما كان يحلو للصحف المعارضة أن تسميهم ، هاجموا سرادقا فى دمياط أقامته إحدى الأسر غير الوفدية فيها [٨١] مما ترتب عليه اشتباك بين الطرفين لم ينفض إلا على أيدى الشرطة أيضا[٨٢] .

وكأنما كانت هاتان الحادثتان إشارة البدء بالفترة الجديدة من الصراع بكل حدتها فقد قامت الصحف المعروفة باتصالها الوثيق بالقصر ، وعلى وجه الخصوص صحيفة البلاغ ، بشن حملة عنيفة على أصحاب القمصان الزرقاء مما يمكن رصدها على النحو التالى :

يبدأ عبد القادر حمزة رئيس تحرير البلاغ الحملة بمقالة طويلة بعنوان «الفرق الملونة تتحدى سلطة القانون ومنفذيه ــ هل يفكر البرلمان فى عواقب بقاء هذه الفرق»[٨٣] .

فى اليوم التالى مباشرة مقالة أخرى بعنوان «القمصان الزرق ـ خطر على الأمن وعلى القانون ـ ليس العلاج أن تحل فرقة وتنظم فرقة وإنما العلاج أن تحل الفرق جميعا» . وتحث الجريدة فى هذه المقالة على الاقتداء بالحكومة البريطانية التى حرمت بقانون وجود قمصان ملونة وهيئات متشابهة فيما عدا الكشافة[٨٤] .

بعد ذلك بخمسة أيام مقالة ثالثة تطالب بحل فرق القمصان الزرق« حفظا للأمن وصونا لسمعة مصر ـ ظروف مصر لا تسمح بتقليد نظم هى طريق الدكتاتورية»[٨٥] .

وتدفع تلك الحملة الحكومة الوفدية على إصدار بلاغ رسمى ترد فيه على «البلاغ» وتتهمها بأنها : «دأبت فى العهد الأخير بدبج مقالات عن فرق القمصان الزرق من شأنها إثارة الخواطر وبث عدم الطمأنينة فى النفوس وتصوير الحوادث تصويرا مثيراً للخواطر والأفكار ، ولم تقف عند هذا الحد بل اخترعت من محض تصويرها أن فى عزم هذه الفرق مهاجمتها والاعتداء عليها وأبلغت ذلك إلى وزارة الداخلية التى اتخذت إجراءاتها ، وقد ظهر أنه ليس لهذا البلاغ أى أثر من الصحة»[٨٦] .

تدفع أيضا نفس الحملة أصحاب القمصان الزرقاء إلى عقد مؤتمر لهم فى ١٢ يوليه ١٩٣٧ يستنكرون فيه «الحملات المغرضة ضد ذوى القمصان الزرقاء التى يعلن أفرادها إلى الملأ أنهم سائرون حتما فى طريقهم لتأدية رسالة آمنوا بها لمجد الوطن»[٨٧] .

من ناحيـة أخرى ، ودفعـا لإتهامـات المعـارضـة التى علت أصواتها ، فـقـد تركت الحكومة الوفدية أبناء التنظيم الذين تسببوا فى حوادث ضد القانون ، مما تم الإشارة إليها فى القاهرة ودمياط . . تركتهم يواجهون العقوبات القضائية التى يستحقونها فصدرت ضد ١٦ منهم فى منتصف يونيه أحكام تراوحت بين الغرامة بـ ١٠٠ قرشاً والحبس شهرا ، ويقول لامبسون أن تلك الأحكام قد خلفت شعورا بالرضاء[٨٨] .

وفى أواخر يوليو عام ١٩٣٧ تجرى الاحتفالات بمناسبة تنصيب فاروق ملكا على البلاد ، ويمكن تسجيل ملاحظتين عن تلك الاحتفالات تتصلان بقضية (الصراع حول أصحاب القمصان) :

أولاهما : عودة أصحاب القمصان الخضراء إلى الظهور بهذه المناسبة وذلك بعد طول غياب ، فقد اصطفت فرقة من فرقهم بميدان الأزهار بالقرب من دار حزب مصر الفتاة واشتركت فى تحية الملك أثناء ذهابه إلى البرلمان يوم ٢٩ يوليه ، وفى اليوم التالى ذهبت فرقة أخرى منهم إلى قصر عابدين لترفع باسم القمصان الخضراء ولاءها للملك[٨٩] .

أكثر من ذلك أن حزب مصر الفتاة وبعد تولية فاروق للعرش بأقل من ٤٨ ساعة رفع إليه رسالة يشرح فيها رأيه فى الموقف السياسى ويطالب بإجراء انتخابات جديدة تقول الأمة رأيها فيها وذلك بمناسبة هذه التولية[٩٠] .

الملاحظة الثانية : أن صحف القصر وبالذات صحيفة البلاغ كانت الأكثر اهتماما من أى صحيفة أخرى بتحركات مصر الفتاة أو برسائلها والتى أفردت لها مساحات كبيرة من صفحاتها[٩١] .

وبترتيب الملاحظتين السابقتين وربطهما يخرج الباحث بإنطباع شبه مؤكد أن القصر قد بدأ يتحرك ضد القمصان الزرقاء منذ الأيام الأولى لعهد الملك الجديد .

ولاشك أن الزعامة الوفدية أيضا قد وعت طبيعة التحركات الملكية ضد القمصان الزرقاء بل وضد الوفد مما دعاها إلى التحرك بدورها .

وكان للتحرك الوفدى هدف محدد وهو السعى إلى استخدام «القمصان الزرقاء» كعامل له قيمته فى الصراع الذى بدا حتميا مع القصر ، وقد تذرعت الزعامة الوفدية بمجموعة من الوسائل لبلوغ هذا الهدف :

١ ـ بتركيز ولاء جماعات القمصان فى شخص (النحاس) خاصة بعد ما بدأ من انشقاق وشيك للنقراشى وبعض أتباعه عن الوفد ، وقد تم تركيز الولاء هذا بقسم يقطعه الزرق على أنفسهم وكان نصه :

«أقسم بالله أن أظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر رمق من حياتى ، وأن أظل وفيا لذكرى سعد ما حييت ، وأن أقاوم بكل قوتى كل خارج على الوطن ، وأكون بعيداً عما يشوه مبدئى أو يسىء إلى هيئتى»(٩٢) .

٢ـ بالإسراع بقدر الإمكان بزيادة أعداد أصحاب القمصان الزرقاء ، وتذكر إحدى التقارير البريطانية أن «مكرم باشا» قد حث «بلال» رئيس الجماعة على بذل كل جهد لرفع عدد أعضاء الجماعة إلى ١٠٠ ألف ووعده بالمعونة المالية اللازمة لذلك .

يذكر نفس التقرير أيضاً أن الوفد ليحقق مثل هذه الزيادة الطفرية قد فرض على كل مدينة وقرية ، امداد الجماعة بعدد معين من الرجال المسلحين بالمسدسات والخناجر والبنادق والعصى وأدوات الإسعاف ، كما يذكر أيضاً أنه قد أقيم عدد كبير من المعسكرات فى القاهرة والإسكندرية والأقاليم لاستقبال كل هذه الأعداد(٩٣) .

٣ ـ بالحصول على المبالغ التى تمكن من استيعاب هذه الأعداد الجديدة فى الجماعة ، وكان سبيل الزعامة الوفدية إلى ذلك إنفاق جانب من «المصروفات السرية» لوزارة الداخلية فى هذا الوجه(٩٤) .

تم الرد على هذا التحرك الوفدى ، وجاء هذا الرد من أطراف متعددة ، وكان رداً أخيراً وحاسماً .

كان أحد هذه الأطراف جماعة المنشقين عن الوفد على رأسهم محمود فهمى النقراشى باشا .

فقـد وجـه النقراشـى بـاشـا «بياناً سياسياً خطيراً»[٩٥] ، إلـى الشعب المصرى فـى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ يعلن به خروجه من الزعامة الوفدية ، وقد تضمن البيان المذكور انتقادات شديدة لـسياسة النحاس بالسعى لتقديس زعامته ، هذه السياسة التى صحبها (عصى ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رؤوس من لم يؤمنوا بها من الوفديين المجتمعين وإخراج البعض منهم جرحى فى عهد الحكم الدستورى الذى ينادى بحماية الحريات) .

ثم يدرج ضمن طلباته فى نهاية البيان« حل جميع فرق ذوى القمصان على أختلاف ألوانها . تلك الفرق التى قاومت فكرة وجودها منذ نشأت» .

طرف آخر هو جماعة المعارضين فى مجلس النواب فقد شهدت تلك المرحلة مجموعة من الاستجوابات التى وجهتها المعارضة حول موضوع «أصحاب القمصان الزرقاء» .

فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧وجه النائب «إبراهيم دسوقى أباظة» استجواباً لوزير الداخلية بشأن القمصان الزرقاء يعدد فيه مخاطرهم ، وقد أنهى هذا الاستجواب بقوله«أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الفوضى بحل تلك الفرق الحزبية السياسية التى يتنافى وجودها مع النظام الحالى وقيام الحياة النيابية والدستور»[٩٦] .

بعد ذلك بنحو شهر ونصف (٩ديسمبر) تقدم نائب آخر هو مدنى حسن حزين باستجواب جديد حول نفس الموضوع تحمل كلماته نفس مضمون الاستجواب السابق[٩٧] .

وكانت هذه الاستجوابات جزءاً من الحملة المضادة للوفد .

الطرف الأخير والأهم كان الملك ، وإن كان ينبغى التنبيه بأن الطرفين السابقين كانا يعملان فى الغالب بتشجيع من القصر أو على الأقل بتشجيع به .

وقد تعددت أشكال الرد الملكى على محاولات الوفد بتقوية تنظيم القمصان الزرقاء .

شكل من هذه الأشكال بحملة صحفية قوية جديدة شنتها جرائد القصر خاصة البلاغ .

تعلق هذه الصحيفة على يمين الولاء الذى أقسمه أصحاب القمصان الزرقاء للنحاس فنرى فيه لوناً من الولاء الشخصى مما حول هؤلاء إلى «أداة لحكم الإرهاب بلا نزاع»(٩٨) .

بعد ذلك بأقل من شهر تضع نفس الصحيفة فى صدرها صورة للنحاس باشا فى بنى سويف وقد التف حوله عدد من أصحاب القمصان الزرقاء يحملون المزاريق(٩٩) ، وتعلق على ذلك فى اليوم التالى بأن «القمصان الزرق أصبحوا أداة إرهاب مسلحة يستخدمها النحاس باشا ضد خصومه السياسيين»(١٠٠) ، وبعد شهر آخر تتهم البلاغ أصحاب القمصان الزرقاء بمحاولة إرهاب النواب وتكتب تقول «فرق القمصان الزرق يجب أن تحل فوراً بعد أن ترقت فى الاعتداء وطمعت فى إرهاب النواب»(١٠١) .

تمثل الشكل الآخر من أشكال الرد الملكى فى استكتاب عدد كبير من طلاب الجامعة ودار العلوم لعريضة رفعوها للملك فى ٢ سبتمبر يلتمسون منه فيها «أن يجتث بحزمه وعزمه وحكمته جذور الفتنة وبحل القمصان الزرق(١٠٢) ، كما قدم آخرون من الجامعة أيضاً بعد ذلك بنحو عشرة أيام عريضة متشابهة(١٠٣) .

وكانت آخر ردود الملك رفضه التوقيع على قانون بزيادة الاعتمادات المخصصة للمصاريف السرية على اعتبار أن القسم الأكبر من هذه المصاريف كان مقرراً أن ينفق على أصحاب القمصان الزرقاء(١٠٤) .

وتصل المواجهة إلى ذروتها عندما يطلب الملك من رئيس وزرائه حل جماعة القمصان الزرقاء وذلك فى لقائهما بقصر المنتزة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ ، وقد سلمه فى هذا اللقاء بحثاً قانونياً أشار فيه إلى أن وجود هذه الفرق ينافى الدستور مستنداً فى ذلك إلى ما قرره مجلس العموم البريطانى وما فعلته الحكومة البريطانية فى القمصان السود التى حاول المستر «أوسولد موزلى» أن ينشئها فى انجلترا(١٠٥) .

وبالرغم من كل ذلك فإن الزعامة الوفدية لم تستجب للطلب الملكى ، حقيقة حاولت أن تخفف من حدة الحملة ضد القمصان الزرقاء بإصدار أمر من رئيسها «محمد بلال» بمنع حمل السلاح من أى نوع كان «حتى لا ندع للخصوم مجالا لسوء تأويل حركاتنا البريئة»(١٠٦) إلا أن هذا ، يقيناً ، لم يكن ليكفى الملك أو خصوم الوفد .

وترتب على ذلك أن ظل «أصحاب القمصان الزرقاء» أحد مظاهر الخلاف الأساسية بين القصر والوفد ، ولقد كانت مسألتهم بالتالى من أهم الأسباب إن لم تكن السبب الأهم فى اتخاذ القصر لقراره بإقالة وزارة مصطفى النحاس الرابعة ، وكان أول قرار بالإقالة يصدر من الملك الجديد فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ .

صحيح أن المرسوم بمنع تنظيمات القمصان الملونة لم يصدر إلا بعد ذلك بأكثر من شهرين فى ١١ مارس من العام التالى(١٠٧) إلا أن الواقع يقرر أن القمصان الزرقاء قد اختفت مع إقالة الوزارة الوفدية أو ذابت مع ضياع السلطة من النحاس وهو ما كان عباس محمود العقاد قد تنبأ به من قبل ذلك بنحو سبعة شهور (١٠٨) .

هوامش البحث

(١)أنظر مقال «حزبان صناعيان» (الاتحاد والشعب) محتوما المصير بزوال النظام الحاضر» ، كوكب الشرق في ١٢ نوفمبر ١٩٣٤ .

(2) F.O 407/219/2 No. 35 Kelly to Eden Oct. 24, 1935 Desp. No. 1212

(٣) الصرخة فى ٧ أكتوبر ١٩٣٣ .

(٤) الصرخة فى ١٠ فبراير ١٩٣٤ ـ مقال بقلم فتحى رضوان بعنوان « الهلال والصليب» .

(٥) حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢فى السياسة والوطنية ،كتاب روز اليوسف ، يوليو١٩٧٣ ، ص١٤٤ .

(٦) الصرخة فى١٨ أغسطس ١٩٣٤ .

(٧) العدد السابق من نفس الجريدة .

(٨) فعلى امتداد أربعة أعداد من الصرخة (٨/٢٥ ، ٩/١ ، ٩/٨ ، ١٩٣٤/٩/٢٩) يكتب أحمد حسين أربعة مقالات تحت عنوان «أربعة أيام فى نابلى وفى روما ـ لقد خيبت إيطاليا حسن ظنى» ، ويهاجم فتحى رضوان إيطاليا أيضاً فى الصرخة فى ١٩٣٤/١٠/٦ تحت عنوان «ياإيطاليا . . يا إيطاليا» ويرى أنها تطمع فى مصر التى أخذت منه جغبوب وعالماً ضخماً من أراضى السودان ، كما يهاجم فى نفس الصحيفة فى ٢٠ من نفس الشهر «ألمانيا الهتلرية»و «إيطاليا الفاشية» فى مقال تحت عنوان «هذه هى حقيقتهم» .

(٩) مجموعة مضابط مجلس النواب ـ الهيئة النيابية السادسة ـ الانعقاد العادى الأول ـ المجلد الأول ٢٣ مايو ٣٦ ـ ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ص ٩٦ .

(10) F.O. 407/219/1 No. 133 Kelly to Eden June. 23, 1936 Tel. No. 587 .

(11) F.O. 407/219/1 No. 124 Lampson to Eden May. 22, 1936 Tel. No. 579 .Conf

(١٢) هارولد لاسكى : تأملات فى ثورة العصر ـ ترجمة عبد الكريم أحمد ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(١٣) مع ما تشير إليه الوثائق البريطانية (مراسلة سرية رقم ٥٠٢ بتاريخ ٧ مايو ١٩٣٥ من لامبسون إلى سيمون) من قيام تحالف وثيق بين عباس حليم ومصر الفتاة ، فإن الجريدة الناطقة بلسان الجماعة قد

أكدت تماماً وبما لا يدع مجالا للشك وجود هذا التحالف ، ففى عدد الصرخة الصادر فى ١٩٣٤/١٢/١٠ صفحة كاملة تحت عنوان «الشريف عباس حليم ينشىء شركة للدخان فيحرر بذلك العمال المصريين ويبنى استقلال مصر» ، وفى عدد نفس الصحيفة الصادر فى ٢٤ من نفس الشهر نجد صورة الغلاف لعباس حليم بالإضافة إلى صفحة كاملة بعنوان «نصف ساعة مع زعيم العمال ـ صاحب الشرف الرفيع عباس حليم» وصورة غلاف أخرى للرجل بالعدد الصادر فى ١٩٣٤/٤/٤ بالإضافة إلى مزيد من التقريظ .

(١٤) الصرخة فى ١٩٣٤/١/٦ .

(15) F.O. 407/219/ 3 No. 11 Yencken to Simen, June19, 1934 Desp. No. 46 .

(١٦) حافظ محمود : المصدر السابق ص ١٤٠ ـ ١٤٣ .

(17) F.O. 407/217/ 3 No. 11 Yencken to Simon, Jan. 19, 1934 Desp. No. 56 .

(18) F.O. 407/217/ 3 No. 34 Lampson to Simon, April. 25, 1934 Desp. No.367 .

(19) Ibid .

(20) F.O. 407/218/ 1 No. 70 Lampson to Simon, April. 26, 1935 Desp. No.466 Conf .

(21) F.O. 407/217/ 2 No. 41 Sir P.Loraine to Simon, Oct. 20 1933 Desp. No.296 .

(22) Ibid .

(23) F.O. 407/219/ 2 Ine. In. No. 35 Memorandum Respecting The Blueshirt Movement.

(24) Ibid .

(25) Ibid .

(26) Ibid .

(27) Ibid .

(28) F.O. 407/217/ 3 No. 11 Yencken to on , Jan. 19, 1934 Desp. No. 46.

(29) Ibid .

(٣٠) هما محمد على عرفة بكلية الحقوق ، ومحمد على المغلاوى بالتجارة العليا .

(٣١) الجهاد فى ١٩٣٤/١/١٠ .

(٣٢) الأهرام فى ١٩٣٤/١/١١ .

(٣٣) الجهاد فى ١٩٣٤/١/١١ .

(٣٤) الجهاد فى ١٩٣٤/١/١٢ .

(35) F.O. 407/217/ 3 No. 11 Yencken to Simon, Jan. 19, 1934 Desp. No. 46 .

(36) F.O. 407/217/ 3 No. 34 Lampson to Simon, April. 25, 1934 Desp. No.367.

(٣٧) الجهاد فى ١٩٣٤/١١/١٥ .

(٣٨) الصرخة فى ١٩٣٤/١١/١٧ .

(39) F.O. 407/218/ 1 No. 70 Lampson to Simon, April. 26, 1935 Desp. No.466 Conf.

(40) F.O. 407/218/ 1 No. 88 Lampson to Simon, May. 7, 1935 Desp. No.502 Conf

(41) F.O. 407/218/ 1 Ine. in No. 82 Extracts from a Report on Further Recent Activities of the Young Egypt Society.

(42) F.O. 407/218/ 1 No. 70 Lampson to Simon, April. 26, 1935 Desp. No.466. Conf.

(43) Ibid .

(44) F.O. 407/218/ 1 No. 88 Lampson to Simon, May. 7, 1935 Desp. No.502. Conf.

(45) F.O. 407/218/ 1 Ine. in No. 88 Extracts from a Report on Further Recent Activities of the Young Egypt Society.

(٤٦) الصرخة فى ١٤/٥١/١٩٣ .

(٤٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى الساسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ .

(48) F.O. 407/219/ 1 No. 46 Lampson to Eden, Feb. 21, 1936 Desp. No.218.

(49) F.O. 407/219/ 1 No. 94 Lampson to Eden, May. 2, 1936 Desp. No.491.

(50) F.O. 407/219/ 1 No. 46 Lampson to Eden, Feb. 21, 1936 Desp. No.218.

(51) F.O. 407/219/ 1 No. 94 Lampson to Eden, May. 2, 1936 Desp. No.491.

(52) F.O. 407/219/ 1 No. 70 Lampson to Eden, May. 2, 1936 .

(53) F.O. 407/219/ 1 No. 46 Lampson to Eden, Feb. 12, 1936 Desp. No.213.

(54) F.O. 407/219/ 1 No. 124 Lampson to Eden, May. 22, 1936 Desp. No.570 Conf.

(55) Ibid .

(56) Ibid .

(٥٧)مجموعة مضابط مجلس النواب ـ الهيئة النيابية السادسة ـ الانعقاد العادى الأول ـ المجلد الأول ص٩٦ .

(58) F.O. 407/219/ 1 No. 133 Kelly to Eden,June. 23, Tel. No.587.

(59) Ibid .

(60) F.O. 407/219/ 1 No. 124 Lampson to Eden, May. 22, 1936 Desp. No.579 Conf.

(٦١) عبد العزيز الصوفانى ، وفكرى أباظة .

(٦٢) مجموعة مضابط مجلس النواب ـ المجلد السابق ص ٩٦ .

(63) F.O. 407/219/ 1 No. 136 Kelly to Eden,June. 27, Tel. No.604.

(64) F.O. 407/219/ 1. Lampson to Eden, July. 9, 1936 Tel. No.66.

(65) F.O. 407/219/ 1 No. 35 Kellty to Eden,Oct. 24,1936 Desp. No.1212.

(66) F.O. 407/219/ 2 No. 31 Kelly to Eden,Oct. 16,1936 Desp.No. 1193 Secret

(67) Ibid .

(68) F.O. 407/219/ 2 No. 35 Kelly to Eden,Oct. 24,1936 Desp. No.1212.

(69) F.O. 407/219/ 2 No. 31 Kelly to Eden,Oct. 16,1936 Desp.No. 1193 Secret

(70) F.O. 407/219/ 2 No. 31 Kelly to Eden,Oct. 24,1936 Desp. No.1212.

(71) F.O. 407/219/ 2 No. 42 Lampson to Eden,Nov. 9,1936 Tel. No.114.

(72) F.O. 407/219/ 2 No. 35 Kelly to Eden,Oct. 24,1936 Desp. No.1212.

(73) F.O. 407/219/ 2 No. 39 Eden to Lampson ,Nov. 10,1936 Desp. No.1062.

(74) F.O. 407/219/ 2 No.48 Lampson to Eden, Nov. 26, 1936 Tel. No.123.

(٧٥) البلاغ في ١٩٣٧/٥/١٧ .

(76) F.O. 407/219/ 2 No. 55 Eden to Lampson Dec. 10, 1936 Desp. No.1221.

(77) F.O. 407/219/ 2 No. 59 Lampson to Eden, Dec. 23, 1936 Desp. No.1221.

(78) F.O. 407/227/ 1 No. 36 Lampson to Eden, Jan. 9, 1937 Desp. No.32.

(79) F.O. 407/219/ 2 No. 55 Lampson to Eden, Dec. 10, 193 Desp. No.1364.

(٨٠) البلاغ فى ١٧ ، ١٨ مايو ١٩٣٧ .

(٨١) هى أسرة العلايلى .

(٨٢) البلاغ فى ١٩٣٧/٥/٢٢ .

(٨٣) البلاغ فى ١٩٣٧/٥/١٨ .

(٨٤) البلاغ فى ١٩٣٧/٥/١٩ .

(٨٥) البلاغ فى ١٩٣٧/٥/٢٤ .

(٨٦) الأهرام فى ١٩٣٧/٥/٣٠ نص البلاغ الصادر من مصلحة الصحافة والنشر والثقافة .

(٨٧) البلاغ فى ١٩٣٧/٧/١٣ .

(88) F.O. 407/221/ 2 No. 101 Lampson to Eden, July. 15, 1937 Desp. No.864.

(٨٩) البلاغ فى ٣١ يولية ١٩٣٧ .

(٩٠) البلاغ فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ .

(٩١) أنظر البلاغ فى ١ ، ٢ ، ٣ أغسطس ١٩٣٧ .

(٩٢) الجهاد فى ١٩٣٧/٨/٢٠ .

(93) F.O. 407/221/ 2 Ene. in No. 104 Miralai Fitzpatrick Bey,s Blue-shirt Report Secret.

(94) Ibid .

(٩٥) نص البيان فى البلاغ ـ ٧ سبتمبر ١٩٣٧ .

(٩٦) مجموعة مضابط مجلس النواب ـ المرجع السابق .

(٩٧) المرجع السابق .

(٩٨) البلاغ فى ٢١ أغسطس ١٩٣٧ .

(٩٩) البلاغ فى ١٨ سبتمبر ١٩٣٧ .

(١٠٠) البلاغ فى ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ .

(١٠١) البلاغ فى ١٩ أكتوبر ١٩٣٧ .

(١٠٢) البلاغ فى ٢ سبتمبر ١٩٣٧ .

(١٠٣) البلاغ فى ١١ سبتمبر ١٩٣٧ .

(١٠٤) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ، ص ٨٠ .

(١٠٥) البلاغ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٠٦) المصرى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٠٧) الوقائع المصرية فى ١١ مارس ١٩٣٨ .

(١٠٨) كان العقاد قد انشق عن الوفد خلال النصف الأول من عام ١٩٣٧ وترك التحرير فى صحيفة الجهاد الوفدية ليصبح أبرز محررى صحيفة البلاغ .

مصادر البحث

أولاً : وثائق غير منشورة :

مجلدات وزارة الخارجية البريطانية الخاصة بمصر والمصورة على ميكروفيلم من «دار الوثائق العامة بلندن Publie Record Office» .

وقد تمت الاستعانة بالمجلدات الآتية تبعاً لترتيبها الزمنى :

No	Date
407/217/2	July - December 1933
407/217/3	January - June 1934
407/218/1	January - December 1935
407/219/1 & 2	January - December 1936
407/221/2	July - December 1937

ثانياً : وثائق منشورة :

مجموعة مضابط مجلس النواب المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ .

ثالثاً : دوريات :

ـ الصرخة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ .

ـ كوكب الشرق ١٩٣٤ .

ـ المصور ١٩٣٤ .

ـ الجهاد ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ .

ـ الأهرام ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ .

ـ البلاغ ١٩٣٧ .

ـ المصرى ١٩٣٧ .

ـ الوقائع المصرية ١٩٣٨ .

رابعاً : مراجع متنوعة :

ـ حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢ فى السياسة والوطنية ، كتاب روز اليوسف ، يوليو ١٩٧٣ .

ـ هارولد لاسكى : تأملات فى ثورات العصر ، ترجمة : عبد الكريم أحمد ، مراجعة : عبد المعز نصر .

ـ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية (جزءان) ، القاهرة ، ١٩٥١ .

سقوط التجربة الليبرالية فى مصر

الشارع السياسى المصرى ، بل والعربى ، يموج بالدعوة للديمقراطية وهى دعوة تصل من بين بعض الأصوات إلى حد الصياح .

ورغم الحاجة ، ورغم الصياح ، تبقى المطالبات بالديمقراطية « على الطريقة العربية» من أكثر المطالبات غموضا حتى لدى بعض المنادين بها ، بل نزعم أن الجميع يركبون حصان الديمقراطية ، ولكن إلى اتجاهات مختلفة!

ويبدو الغموض والتباين من هذا الخلط الظاهر بين الشورى والديمقراطية ، بينما تؤكد الدراسة التاريخية أن كلا منهما كان وليد عمر وظروف مختلفة ، كما يبدو من رغبة جامحة من أطراف معينة فى العمل السياسى لتطبيق «ديمقراطية بلا حدود» ،ومن سعى دائب من جانب قوى السلطة للسماح بهامش من حرية التعبير فيما يمكن تسميته «الديمقراطية المقننة» ، أو فيما يراه خصوم هذه السياسات «ديمقراطية بالقطارة»!

ولما كان جانب من الصائحين يرون أن الوضع القائم إنما هو نتاج لثورة يوليو التى يحملونها مسئولية إزهاق روح الديمقراطية التى كانت ، كما يرون ، سوف تؤتى أكلها لو كان رجال الثورة ، وعبد الناصر على وجه التحديد ، قد تركوا لها فسحة من الوقت تصلب فيها عودها ، فتبقى القضية مطروحة للنقاش والدراسة .

وأول ما نستهل به هذه الدراسة محاولة الإجابة على تساؤل ملح مؤداه هل يصلح نظام سياسى افرزته ظروف تاريخية معينة عند شعب من الشعوب للنسخ أو التقليد من قبل شعب آخر ا أم أن لكل شعب خصوصيته؟

تقتضى إجابة هذا التساؤل التعرف أولا على تلك الظروف التى نشأت فيها الديمقراطية الغربية . .

الديمقراطية الغربية شيء مختلف :

رغم استعارة المثقفين العرب لبعض التعبيرات الغربية ومنها لفظة «الديمقراطية» كنظام يسود فيه حرية التعبير والتعددية السياسية وحق الاقتراع دون أية ضغوط أو ممارسات سلطوية . . رغم ذلك تبقى مثل هذه الاستعارة ناقصة للتجربه التاريخية التى أفرزتها في الغرب والتى صنعت منها ، ليس مجرد تعبير يردده الناس أو يتشدق به الساسة ، وإنما منظومة متكاملة تتشكل من مجموعة من المفردات يؤدى الخروج عنها إلى إحداث خلل عام فى السياق التاريخى ، وهو الخلل الذى لا تستقيم معه مسيرة الحياة العامة بين شعوب هذا العالم الذى خاض التجربة مما يستوجب التعجيل بالتصحيح .

لعل هذا الفهم يفسر ذلك الاحتفاء الذى لا يبدو مبررا فى العين المصرية لشخصيات سياسية عملاقة فى الغرب ليس أولهم ونستون تشرشل أو شارل ديجول وليس آخرهم الرئيس نيكسون أو المسز تاتشر !

والمفردات التى نتحدث عنها لم تأت من فراغ ، أو من كوكب آخر ، لقد برزت من خلال معاناة طويلة وفرضت وجودها على امتداد التاريخ الأوربى الحديث وخلال فترة تتجاوز القرون الستة .

بدأ ارساء أول مفردة للمنظومة منذ وقت مبكر ، فى مطلع القرن الثالث عشر ، وفى عام ١٢١٥ على وجه التحديد عندما صدر ما عرف باسم «الماجنا كارتا Magan Carta» فى انجلترا والتى أقرت مبدأ «لا ضرائب بدون تمثيل» وهو من أهم مبادىء الرقابة الشعبية على السلطة التى تشكل ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية .

وتمخر باخرة التاريخ الأوربى عباب الزمن لتخلف خلال القرون الثلاثة التالية ، أو ما عرف «بعصر النهضة» مجموعة مفردات للمنظومة الديمقراطية .

المفردة الأولى ذات طابع اقتصادى اجتماعى ناتج عن نشأة الرأسمالية وما صحبها من نمو الطبقة الوسطى التى غيرت موازين القوى الاجتماعية . . فقد انتقل مركز القوة الاجتماعية من النبلاء إلى الطبقة الجديدة التى أصبحت تملك المال بشكله المركز الجديد .

وإذا كانت الطبقة القديمة ـ النبلاء ـ قد عبرت عن نفسها بامتداد العصور الوسطى من خلال هياكل معينة تعتمد على المكانة الموروثة ، فإن الطبقة الجديدة سعت إلى بناء هياكل مختلفة تعبر عن «المكانة المكتسبة» التى أحرزتها ، وكان دخولها فى المؤسسات التمثيلية من أهم مظاهر النجاح فى هذا السعى .

ويمثل هذا النجاح عنصرا من أهم عناصر صناعة الديمقراطية ، فمن خلاله أصبحت البرلمانات تضم القوى الفاعلة للشعب ، وهى قوى كانت تسعى طول الوقت إلى اكتساب صلاحيات جديدة مما رسخ من مفهوم «حكم الشعب للشعب» . وهو مفهوم تتم ممارسته من خلال عملية متجددة لم تتوقف فى أى وقت ، طالما استمرت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

المفردة الثانية نتجت عن «حركة الاصلاح الدينى» التى نتج عنها سقوط الكنيسة الكاثوليكية كقوة سياسية وتآكل فكرة «التفويض الالهى» مع هذا السقوط والتى كانت تمثل الغطاء الشرعى لحكام هذا العصر وكان مطلوبا مصدر آخر للشرعية .

ويمكن القول أنه قد نشأت علاقة عكسية بين تآكل دور الكنيسة السياسى وتعاظم دور البرلمان على اعتبار أن التمثيل الشعبى الذى تجسده هذه المؤسسة الجديدة أصبح المصدر الجديد للشرعية . ومن هنا اكتسبت رسوخا ، وأصبحت تمثل ركنا أصيلا فى الممارسة الديمقراطية .

المفردة الثالثة تمخضت عن «الحركة الانسانية» التى افرزها عصر النهضة ، وهى الحركة التى غيرت من عقلية العصور الوسطى القائمة على تحقير الانسان والتهوين من شأنه على اعتبار أن الاهتمام به يقود إلى المهالك ويحرمه من «نعيم الآخرة» إلى العناية به واحترام أدميته . وهو احترام ظل يتنامى بمرور الوقت ، وأصبح يمثل ركنا أساسيا من أركان الشخصية الأوربية[1] .

وإذا كان هذا الاحترام قد صنع أهم عناصر تفوق الحضارة الأوربية من خلال تمكين هذا «الانسان» من الابداع ، فإن فهم هذه الحقيقة البسيطة قد جعل المساس بأى حق من حقوقه خطأ لايغتفر . وبالطبع حق ممارسة العمل السياسى فى طليعة هذه الحقوق .

وبينما يرى المؤرخون فى «حركة الاصلاح الدينى» ابنة الحركة الانسانية فانهم يرون فى حركة التنوير التى شهدها القرن الثامن عشر ابنة لحركة الاصلاح الدينى(٢) .

وقد اضافت هذه الحركة بعدا هاما للممارسة الديمقراطية . .

كان من أهم ماخلفته حركة التنوير على الصعيد السياسى أنها قد صنعت «مجتمع الحوار» مقابل «مجتمع التسليم» ، وبينما يؤدى النوع الأخير من التفكير إلى القبول بالمسلمات ، فإن النوع الأول يجادل ويسعى إلى البحث عن الافضل الذى يمثل لب الفكرة الديمقراطية .

وتتحول الممارسة الديمقراطية فى هذا المناخ من مجرد الاستمتاع بالحريات السياسية إلى أداة لصنع التقدم الإنسانى ، وهو الأمر الذى يفسر الحقيقة بأن المجتمعات الأكثر ديمقراطية هى المجتمعات الأكثر تقدما .

وتمر سنون أخرى لتقوم الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر وتتغير مع قيامها الخريطة الاجتماعية على نحو جذرى بنشوء قوى جديدة وعريضة ، هى قوة العمال ، وتتفجر صراعات سياسية بين أبناء هذه الطبقة وبين أصحاب العمل يترتب عليها مزيد من ترسيخ الفكرة الديمقراطية ، بدءا من التسليم بحق الاضراب لهؤلاء . وانتهاء بحق تكوين النقابات بكل ما صحب ذلك من قيام هذه المؤسسات بدور فعال فى الحياة السياسية من خلال دعمها أو حتى تكوينها لأحزاب سياسية معينة ، سواء كانت تحت مسمى الأحزاب الاشتراكية أو الاحزاب العمالية ، تسعى إلى استقطاب الرأى العام فى بلادها لتصل إلى السلطة . . الأمر الذى تكرر كثيرا فى غرب أوربا طوال هذا القرن الراحل(٣) .

وقد صنعت مثل هذه المتغيرات فى النهاية أهم قسمات الديمقراطية الأوربية :

حرية الإنسان فى معتقداته الخاصة والعامة دون أن يسأل عن هذه المعتقدات طالما أنه ليس منها ما يمس حرية الآخرين . ايجابية فى الممارسة السياسية وراءها الاقتناع الكامل بأن هذه الممارسة سواء تلك الممثلة فى الانضمام إلى جماعةسياسية أو استخدام الحق الانتخابى هو الكفيل بتغيير الحكومات ، وإنه ليس ثمة شىء مقدس أو شخص مقدس ، فالكل قابل للتغيير طالما أن استمرار وجوده يناقض مصلحة الأغلبية التى تعبر عن رأيها عبر صناديق الانتخابات . الأغلبية هى الفيصل وليس الاجماع ؛ فالديمقراطية لاتعرف الاجماع ، وإنما تعرف احترام الأقلية لرأى الأغلبية . ثم أخيرا تداول القوى العاملة فى الشارع السياسى لمقاليد السلطة ، الأمر الذى تختفى معه ظاهرة حزب حكومة دائم وأحزاب معارضة مؤيدة ، أو حزب أغلبيه لانهاية لأغلبيته وأحزاب أقلية حكم عليها أن تبقى فى هذا النطاق ، الأمر الذى يطول شرحه !

هذه باختصار أبعاد التجربة الديمقراطية فى أوربا فى العصور الحديثة ، ويتأكد منها أنها ليست ديمقراطية أثينا التى استعير منها التعبير ، كما أنها ليست ديمقراطية المدينة الفاضلة التى بشر بها المفكرون من أمثال السير توماس مور[٤] فى مطلع العصور الحديثة ، وإن كانت الديمقراطية التى حاول العرب استيرادها ولهذا قصة !

***

التجربة والفشل :

هذه المزاوجة بين «العنصر العسكرى» الوافد على الأغلب من الخارج وبين جماعة علماء الدين الذين كانوا يوفرون غطاء الشرعية لهذا العنصر ، والذى استمر طيلة العصور الوسطى فى المنطقة العربية ، واجهت أول تحد لها مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر أواخر القرن الثامن عشر ، وما أوقعته من هزيمة بالعنصر العسكرى .

وبينما زعزعت هذه الهزيمة بنيان السلطة ، فقد انعكست فى نفس الوقت باهتزاز المسلمات السياسية القديمة ليحل مكانها شكل من التطلع إلى النمط الأوربى ، الأمر الذى كان أول من عبر عنه المفكر المصرى المشهور «رفاعة الطهطاوى» الذى عبر عن

فهمه للديمقراطية بما جاء فى قوله عن الأمة المصرية بمناسبة قيام مجلس شورى النواب بأن الخديو «صار مستوليا على أمة حرة الرأى ، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تجديدها»(٥) .

وتتصاعد الفكرة الديمقراطية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن التالى . وبعد أن تصدر الحركة الوطنية «مجموعة الافندية» الذين تعلموا فى المدارس المدنية ، وظهر بينهم دعاة أقوياء للديمقراطية فيمن أسموا أنفسهم «جماعة الحريين» الذين تزعمهم « أحمد لطفى السيد» واتخذوا من «الجريدة» قلعة لهم يشنون منها حملتهم(٦) .

وتصل الدعوة إلى الديمقراطية فى مصر ، باعتبارها الدولة العربية صاحبة السبق ، إلى ذروتها خلال ثورة ١٩١٩ وما تبعها مما تجسد فى دستور عام ١٩٢٣ .

فيمكن توصيف هذا الدستور باعتباره أول وثيقة تقنن الديمقراطية فى العالم العربى .

فهو من ناحية ، أقر بحق الجماعات السياسية فى خوض الانتخابات ، وهو من ناحية أخرى قبل أن تؤلف الجماعة التى تحصل على الأغلبية الحكومة ، فضلا عن ضمانات وفيرة قدمها للمواطنين المصريين للتمتع بالحريات السياسية والعقيدية(٧) .

غير أن التجربة قد أثبتت أن القوانين وحدها لاتكفى ، فالأهم منها الممارسة .

ومع ما هو معلوم من صدور دساتير فى سائر البلاد العربية تأثرت بدستور عام ١٩٢٣ حتى وصلت إلى بلاد لم يكن يخطر على بال أن يصلها مثل هذا التأثير ، كما حدث فى الكويت عام ١٩٦٨ ، إلا أن النتيجة كانت بالنسبة للجميع واحدة تقريبا ، فقد سقطت مع الممارسة . !

جانب من هذا السقوط نتج عن المصادمات المتكررة بين التوجهات الوطنية وبين الإستعمار ، لأن هذه الممارسة تعمل فى جانب منها على تقليص النفوذ الاستعمارى وهو مالم يسمح به أصحاب هذا النفوذ فى رسمهم لسياسات دولهم فى المنطقة .

وقد تراوحت الضغوط لوقف نمو « الديمقراطية المصرية» من جانب سلطات الاحتلال بين اعطاء الضوء الأخضر للقصر الملكى للإطاحة بالمجالس النيابية القائمة ، وبين التدخل العسكرى المباشر التى قادها اللورد اللنبى فى شوارع القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٢٤ ليسقط وزارة الشعب ومعها أول برلمان مصرى تم انتخابه على أسس ديمقراطية(٨) .

جانب أخر نتج عن الميراث الأوتوقراطى للقوى الحاكمة التى لم تخض التجربة التاريخية القائمة على تقديم التنازلات للقوى الشعبية مما يتمخض عنه فى النهاية قبول من جانبها للممارسة الديمقراطية ، ويظل الملك فؤاد نموذجا مثاليا فى تجسيد هذه الحقيقة(٩) .

بيد أنه برغم التسليم بأن جانبا كبيرا من تبعة فشل التجربة الديمقراطية العربية يُلقى على الوجود الاستعمارى أو على القوى الحاكمة ، غير أن هذا التسليم يغفل فى رأينا حقيقة هامة .

مفاد هذه الحقيقة أن ما حدث من تلك القوى المعادية للديمقراطية أمر عادى بمنطق التاريخ ، فقد دأبت مثل تلك القوى عن الدفاع عن سلطاتها ولم تكن تقبل التنازل عن تلك السلطات ، إلا تحت ضغوط قوية لاتطيقها ، وهى ضغوط وصلت فى البلدان ذات التجربة الديمقراطية العريقة إلى حد قطع الرقاب . . رقاب المطالبين بالديمقراطية ورقاب الملوك أيضا !

ويقودنا ذلك إلى حقيقة أخرى وهى أنه إبان العصرين اللذين مر بهما الشعب المصرى سار التاريخ بالنسبة لقضية الحرية بشكل عكس المتوقع !

العصران اللذان نعنيهما هما على التوالى عصر «الحركة الوطنية» ثم عصر «الاستقلال الوطنى» ، إذ بينما كان مفهوما أو مفروضا أن تبث العراقيل من جانب الوجود الاستعمارى خلال العصر الأول أمام الممارسة الديمقراطية ، فقد كان متصورا أن تزدهر هذه الممارسة بعد زوال هذا الوجود ، وهو الأمر الذى لم يحدث أبدا !

الذى حدث بالنسبة للعصر الأول . . عصر الحركة الوطنية ضد الوجود الاستعمارى ، أن اختلطت هذه الحركة بدعاوى الحرية ، أى أن المطالبة بالحرية لم تتوقف عند مجرد العمل على التخلص من المستعمرين وإنما امتدت إلى المطالبة بنظام برلمانى حقيقى يجسد قوة الوطنيين ، وقد رأى هؤلاء أن الديمقراطية وسيلة فعالة لضرب المستعمرين .

ولم تكن القوى الاستعمارية فى موقف تتمكن منه من مواجهة مثل هذه المطالبات ، خاصة وأنها كانت تأمل أحيانا أن تؤدى الممارسة الديمقراطية فى شقها السياسى إلى تفتيت الحركة الوطنية وبث الخلافات بين صفوفها ، مع الوضع فى الاعتبار الدعوى الواسعة التى كانت تروج لها بتصنيف رجالات هذه الحركة إلى معتدلين ومتطرفين ، حزب الأمة والحزب الوطنى قبل الحرب ، والأحرار الدستوريين والوفد بعد ثورة ١٩١٩ .

أما الذى حدث بالنسبة للعصر الثانى . . عصر الاستقلال الوطنى فهو الأمر الذى يثير الحيرة حقيقة ، وإن كان إبداء الحيرة لا يكفى !

فبدلا من أن تزدهر الممارسات الديمقراطية أخذت معالمها التى كانت معروفة فى العصر السابق فى التآكل حتى اختفت نهائيا .

«فالتعدد السياسى» الذى كان سائدا خلال العصر السابق قد اختفى ليحل محله «الحزب الواحد» ، وتحت مسميات متعددة بدأت بهيئة التحرير فى فترة استكمال العمل الوطنى للتخلص من الاحتلال ، انثنت بعد ذلك إلى مسمى «الاتحاد القومى» وهو المسمى الذى ساد وانتعش خلال فترة المد القومى العربى ، خاصة فترة الوحدة مع سوريا ، ثم أخيرا «الاتحاد الاشتراكى العربى» ايماء للتوجه الذى ساد خلال الستينيات نحو تطبيق الاشتراكية ، خاصة بعد أن اكتسبت تسمية الاتحاد القومى سمعة سيئة بعد أن شارك عدد من رجاله فى سوريا فى الحركة الانفصالية .

أما «حرية التعبير» فقد أفرغت من مضمونها سواء نتيجة لما مارسته «الحكومة الوطنية» من قبضة قوية على الصحافة ، أو نتيجة لهيمنتها على أدوات الاعلام الأخرى . . إذاعة أو تليفزيون .

ومع سقوط التعددية وتقلص الهامش المتاح للتعبير فإن الركن الثالث من أركان الديمقراطية . . الاقتراع الحر المباشر الذى يأتى بممثلين حقيقيين عن الشعب للبرلمان ، قد فقد كل فاعليته .

وإذا كان هذا الوضع المقلوب يثير الحيرة ، فهو لابد وأن يثير فى نفس الوقت قدرا من التساؤلات . .

وتشير الإجابة على هذه التساؤلات إلى أنه كانت هناك عوامل مباشرة أدت إلى صنع هذه الظاهرة المحيرة . .

عامل من هذه العوامل يعزى إلى أن غياب الوجود الاستعمارى قد استل من نفوس المهتمين بالسياسة أهم عناصر الكفاح التى كان هذا الوجود يلهبها ، وأصبحت التضحية بالروح التى كانت توصف فى العصر الاستعمارى بالاستشهاد توصف فى عصر الحكومات الوطنية بالخيانة !

العامل الآخر ناتج عن تلك «النظرة الأبوية» التى تمتع بها حكام فترة يوليو والتى تجسدت بشكل ظاهر فى شخص عبد الناصر الذى امتدت أبوته ليس إلى مصر فقط وإنما للعالم العربى كله مما استغلق فهمه بالنسبة للعقلية الأوربية .

والعامل الأخير خلقه ، ثم عززه ، الخطر الذى استمرت إسرائيل تمثله بالنسبة للوجود العربى ، الأمر الذى أوحى لكثيرين أن الوحدة الوطنية يجب التمسك بها أمام هذا الخطر الداهم ، وإن كان هؤلاء قد خلطوا بين المفهوم الديمقراطى القائم على أن ممارسة الحريات لا تنال بحال من متطلبات هذه الوحدة ، وبين تصور أن أى خلاف سياسى قد يؤدى إلى اضعافها !

وبينما تمثل هذه العوامل الأسباب المباشرة للوضع المقلوب ، فإن هناك عوامل أخرى تقدم «الأسباب المتوطنة» ، وهى فى تقديرنا الأكثر خطرا بحكم ديمقراطيتها ، ولها قصة !

***

أولا : اتساع قاعدة الأغلبية الصامتة ونتائجه :

على طريقة «لا تقربوا الصلاة» آثر الكثيرون من المهتمين بالشئون العامة من المصريين الأخذ بالشطر الثانى من المثل العربى الشهير ورأوا معه أن «السكوت من ذهب»!

ومثل هذا السكوت الرهيب أحيانا والمريب فى أكثر الأحيان يفرغ أية تجربة ديمقراطية من أهم فحاويها ، فالديمقراطية التى لا تقوم على مشاركة واسعة من جمهور المعنيين بالشئون السياسية ينتهى بها الأمر إلى احدى نتيجتين ، إما إلى احتكار واسع للقوة من قبل السلطة التنفيذية ، وهو ما يحدث فعلا فى مصر ، وإما إلى اعطاء هامش واسع لحرية الحركة من طائفة ظهرت فى البلاد ، وهى الطائفة التى يمكن أن نسميها «جماعة المنتفعين بالسلطة من محترفى السياسة» .

ولسنا هنا فى مجال إلقاء مسئولية مثل هذه الظاهرة السلبية على طرف أو على أخر ، فعكس ما هو شائع من أن دور المؤرخ أن ينصب نفسه قاضيا فيحكم ببراءة هذا أو بإدانة ذاك ، فيما يسميه البعض «محكمة التاريخ» ، وإنما ينصرف هذا الدور بعد رصد الظواهر إلى محاولة تشخيصها سعيا للوصول إلى بيت الداء واستئصاله إذا أمكن !

ونعتقد أنه بالنسبة لهذه الظاهرة على الأقل فإن العلاج سيكون صعبا وطويلا بحكم تشعب الداء وانتشار السكوت !

سكوت الخائفين !

فى التاريخ المصرى كان العمل السياسى محفوفا بالمخاطر على الأغلب مما دفع الكثيرين من المؤهلين لهذا العمل إلى تجنبه !

أول المخاطر التى واجهها «المتجرئون» على العمل السياسى نتجت عن فهم السلطة لهذا العمل ، سواء كانت هذه السلطة استعمارية أو محلية !

لقد قام هذا الفهم دائما على أحد أساسين : إما أن يتم العمل السياسى تحت مظلة السلطة ، وفى أوقات ارتفاع موجة الحركة الوطنية ، كأن يسمح بهامش محدود لهذه الحركة يتعرض من يتجاوزها لشتى اشكال مصادرة الحق فى العمل السياسى بدءا من قص الأجنحة ، ومرورا بمصادرة الحريات ، وانتهاء بالالقاء فى السجون .

«قص الأجنحة» حدث من خلال مصادرة الصحف وتعطيلها باعتبارها أهم أدوات التعبير عن الرأى ، ويحفل تاريخ حرية الصحافة فى مصر بفصول من الصادرات حتى أنه يصح أن يطلق معه عليه تاريخ «لاحرية» الصحافة[١٠] .

ونستطيع أن نزعم أن الفترات القصيرة التى تمتعت بها الصحافة المصرية بحريتها كان يعوق انطلاقها فى ممارسة هذه الحرية فترات التقييد الطويلة التى كانت تلقى بظلالها على أقلام الكتاب فتمسك بأيديهم رغم ما قد يكون متاحا لهم من هامش أوسع يتحركون خلاله .

عرفت مصر أيضا ظاهرة أخرى ، وهى ظاهرة صحافة السلطة ، أو الصحافة التى تهيمن عليها الحكومة ، وتقدم فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى تجسيدا لهذه الظاهرة حين كان معلوما أن «المؤيد» هى الجريدة الناطقة بلسان الخديو عباس حلمى الثانى ، بينما كان معلوما أن صحيفة «المقطم» هى صحيفة الاحتلال ، وقد استمرت ظاهرة وجود صحف تدعم أيا من جناحى السلطة قائمة حتى جاءت ثورة يوليو وتزرع رجالها بهذه الظاهرة لتجعل كل الجرائد من خلال ما اسمته «تنظيم الصحافة» ناطقة فى مجموعها باسم السلطة ، مما أدى إلى ظهور ما سمى «بالصحافة القومية» وهى ظاهرة فريدة على أى الأحوال!

استفحلت هذه الظاهرة فى عديد من الدول العربية خاصة تلك التى تعرضت لانقلابات عسكرية لم يتردد القائمون بها فى إلغاء كل الصحف التى كانت تصدر قبيل الانقلاب .

وقد ازدادت هذه الظاهرة استفحالا لتعبر الحدود العربية وتصدر من عواصم غربية صحف جديدة بأموال حكومات عربية خاصة حكومات الدول التى تمتعت بالازدهار النفطى ، بكل ما صحب هذا الازدهار من امكانات اصدار مثل هذه الصحف .

ويعنى استفحال الظاهرة على هذا النحو ، وببساطة ، أن ظلت تسود على صفحات تلك الجرائد «معزوفة واحدة» هى تلك التى تحددها السلطة ، ويقدم مثل هذا الوضع أقوى الاغراءات للعديدين ممن لديهم القدرة على صنع الحوار وخلق الجو الديمقراطى على الالتزام بالسكوت !

وإذا كانت الصحافة تمثل أحد جناحى العمل الديمقراطى ، فإن الحركة الشبابية ، أو على وجه التحديد العمل الطلابى استمر يمثل الجناح الآخر ، وهو ما حرصت السلطة دائما على إلزامه بالسكوت وبمختلف الوسائل .

مرات محدودة فى التاريخ المصرى هى التى أثرت من خلالها الحركة الشبابية فى دفع عجلة الديمقراطية ، كانت أشهرها حركة الشباب فى عام ١٩٣٥ التى أدت إلى انهاء عهد صدقى[١١] . أشد عهود العداء للديمقراطية ، وإلى عودة العمل بالدستور ، وحركة الشباب عام ١٩٦٨ التى أدت إلى صدور بيان مارس المشهور فى نفس العام والذى تضمن وعودا ، لأول مرة منذ عام ١٩٥٤ ، بمزيد من إطلاق الحريات السياسية .

باستثناء ذلك فقد تفننت الحكومات المصرية فى قص الجناح الطلابى . وكان من أطرف ما جرى فى هذا الشأن ، القانون الذى أصدرته حكومة محمد باشا سعيد قبل الحرب العالمية الأولى ، بايعاز من دار المعتمد البريطانى ، بادخال مادتى «السلوك» و«المواظبة» ضمن مقررات الدراسة اللتين كانتا تقضيان إلى الفصل النهائى للطلاب العاملين فى مجال السياسة[١٢] !

وإذا كان «بالسلوك والمواظبة» قد أمكن اسكات الجناح الشبابى من العاملين فى الشارع السياسى المصرى قبل الحرب العالمية الأولى فإن فى فترة ما بين الحربين كثيرا ما كان يلجأ فى سبيل ذلك إلى «الشطب النهائى» للطلاب السياسيين من «كشوف المدارس

الأميرية والأهلية» مما كان يمثل بالنسبة لأهالى هؤلاء الطلاب كابوسا ينبغى أن ينزاح عن صدور ابنائهم ، وبأسرع مايمكن !

وإذا كانت السلطات فى فترة ما بعد الثورة لم تلجأ إلى مثل هذه الاجراءات القمعية إلا أنها اصطنعت وسائل أخرى لإسكات هذه الشريحة الأساسية من المتكلمين ، أو بالأحرى إلهائها ، ربما كان نظام الامتحان على فصلين أحدهما ، وربما يقدم هذا الاهتمام المتزايد بلعبة «كرة القدم» والذى يزداد بين الشباب نموذجا للوسيلة الثانية !

***

وعلى درج اخافة الطامحين للعمل السياسى ، صعدت السلطة درجة أخرى . فقبل سنوات غير قليلة ، وتحت دعاوى مختلفة ربما كان أشهرها «تهديد النظام الاجتماعى القائم» صادرت الحكومات فى المنطقة العربية حق التعبير السياسى ، سواء بالقول أو بالفعل ، لفئات عديدة من الراغبين فى ولوج أبواب هذا العمل !

وقد تعددت أشكال هذه المصادرة من عدم الترخيص بإصدار الصحف ، أو تعطيل صحف قائمة ، ثم بعدم الترخيص بإقامة الأحزاب السياسية ، أكثر من ذلك فقد لجأت إلى «تجريم» إقامة بعض التنظيمات التى رأت الحكومات فى قيامها ما يهددها !

ونتج عن مثل هذا السلوك إحدى نتيجتين ، فإما انصراف الراغبين فى مثل هذا العمل السياسى عنه والانكفاء إلى شئونهم الخاصة ، وإما اللجوء إلى العمل السرى ، وسواء اختاروا السبيل الأول أو الثانى فإن ذلك كان يعنى حرمان التجربة الديمقراطية من بعض أصواتها العلنية على الأقل ، مما كان لابد أن يقودها إلى الفشل !

ويمكن الاستدلال على أثر هذه السياسات من ظاهرة خطيرة ، وهى أن جانبا كبيرا من «العمل السياسى الفاعل» فى مصر ظل يقوم إما فى السر أو فى المنافى ، وهو ما ظلت تتعقبه حكومات الثورة بكل همة ونشاط .

لعل الأخطر من ذلك ، وفى مثل هذا المناخ ، أنه حتى اولئك الذين يعملون إلى جوار السلطة فى مصر ، وفى غيرها ، ظلوا مهددين بفقدان حريتهم ، ليس فقط نتيجة

لتغييرهم النظام الذى يعملون فى ظله ، وإنما حتى نتيجة لرغبة مثل هذا النظام فى تبرير اخفاقه فى أى من سياساته والحاجة فى مثل هذه الظروف إلى «ضحية» يتم تحميلها مسئولية هذا الإخفاق !

بمعنى آخر فإن العمل السياسى وهو يمثل خطرا على المعارضين ، فإنه قد يمثل خطرا أيضا على المؤيدين ، مما قد يدعو الكثيرين إلى النزوع عن الاقتراب من هذا الخطر ، بالمعارضة أو بالتأييد ، ويؤثرون مع هذا الانضمام إلى صفوف الساكتين !

السكوت الحزبى :

ثانى بواعث السكوت نشأ عن «ضعف التنظيمات السياسية» التى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث . .

فقد ظلت قوة مثل هذه التنظيمات مرهونة فى جانب منها بفترة الكفاح الوطنى بكل ما صحب هذه الفترة من اشتعال فى المشاعر وقدرة على التضحية ، وهو الأمر الذى أخذ فى التآكل بعد انتهاء هذه الفترة وما تلاها من تكالب على السلطة بهدف جنى الغنائم ، مما أضعف كثيراً من أحزاب الحركة الوطنية واساء غالبا إلى سمعتها .

وبأفول عهد الكفاح والانتقال إلى مرحلة تملك العسكريين للسلطة فى مصر نشأ تنظيم «الحزب الواحد» كما سبقت الإشارة . وهو تنظيم كثيرا ما كان يولد وهو شبه ميت ، وبغض النظر حتى عن مثل هذه الحقيقة ، فإن مثل هذا التنظيم كان يغرى الكثيرين على «السكوت» سواء من المنضمين إليه الذين كان ينحصر دورهم فى تنفيذ التعليمات أو التوجيهات ، أو ممن عزفوا عن مثل هذا الانضمام وآثروا السكون !

اعقب ذلك مرحلة ثالثة ، سبقت إليها مصر ، وهى مرحلة السماح بإقامة تنظيمات سياسية أخرى جنبا إلى جنب مع تنظيم الحزب الواحد الذى تحول ليصبح حزب الحكومة ، وهى تجربة تؤكد حتى هذه اللحظة إنها بدورها تؤدى إلى نفس النتيجة . . ضعف التنظيمات السياسية ، سواء حزب الحكومة ، أو أحزاب المعارضة .

فالتنظيم الأول يدخل إلى التجربة الديمقراطية بزاد غير ديمقراطى ، أو بالأحرى يخوض عالم التعددية بمنطق ومفاهيم عصر الحزب الواحد ، وهو بالتالى يستمر على نهجه فى عدم الأخذ بلغة الحوار بين كوادره ، وفى انتظار «التوجيهات» ليحدد خطواته ، مما يحول اعضاءه إلى جماعة من الساكتين ، ولا نريد أن نقول الساكتين طالما حققوا المنافع التى يسعون إلى تحقيقها من وراء انضمامهم إلى حزب الحكومة !

أما التنظيمات الأخرى وإن كانت قد بدأت وهى متمتعة بما يمكن توصيفه بقدر من «الحيوية الديمقراطية » ، فإنه مع مرور الوقت ومع تضاؤل الأمل فى المشاركة فى صنع القرار السياسى أخذ كثير من أسباب هذه الحيوية يغيض ، وبدت علامات الهزال تبدو واضحة على تلك الأحزاب ، الأمر الذى لم تعد مؤهلة معه للمشاركة فى الممارسة الديمقراطية وأصبح كلام أعضائها أقرب منه الى السكوت(١٣) !

ورغم أن التجربة المصرية التى بدأت منذ أواخر السبعينات تقدم نموذجا عربيا فريدا ، إلا أنها فى نهاية الأمر لم تحرض الساكتين ، أو نسبة كبيرة منهم ، على النطق من دخلوا التنظيمات السياسية الجديدة أو من بقوا خارجها انطلاقا من الايمان بأنه ليس ثمة فائدة فى الصياح ، بالتأييد فى صفوف حزب الحكومة ، أو بالتنديد على منابر أحزاب المعارضة !

سكوت الموافقين :

إذا كان السكوت على «المستوى الفردى» له مايبرره بحكم ما استمرت تستخدمه السلطة من أدوات قهر لا يطيق الفرد مواجهتها ، وإذا كان السكوت على «المستوى التنظيمى» له أيضا مايبرره بحكم النشأة والمسيرة المبتسرة للأحزاب السياسية المصرية ، فإن السكوت على «المستوى المؤسسى» يتطلب تفسيرا .

المستوى المؤسسى هنا نقصد به مؤسسات الدولة ، خاصة تلك المفروض فيها أن تشهد المناقشات الدائمة بالمعارضة أو التأييد مثل البرلمان أو أن تعرف قدرا من التفاعلات السياسية بداخلها مثل الوزارة ، وهو ما لم يحدث لأى من المؤسستين .

صورتان يحتفظ بهما تاريخ البرلمان المصرى باعتباره اعرق مؤسسة نيابية عربية تدلان على مدى تمكن داء السكوت بين أعضائه ، **أولاهما** : التقطت فى جلسته الأولى عام ١٨٦٦ حين طلب من أعضاء مجلس شورى النواب الانقسام إلى مؤيدين ومعارضين ، فهرع الجميع نحو مقاعد المؤيدين وهم يرددون قولتهم المشهورة «نحن عبيد احسانات افندينا» ، **وتأتى الصورة الثانية** بعد ذلك بقرن ، عام ١٩٦٧ على وجه التحديد وبعد هزيمة يونيو الشهيرة ، وبعد أن عدل الرئيس عبد الناصر عن تنحيه عن منصبه ، فقام أحد الأعضاء يرقص طربا رغم جرح الهزيمة !

ونظن أن «ألبوم» التاريخ البرلمانى أينما وجدت المؤسسات النيابية على الأرض العربية يحفل بمثل هذه الصور التى تنم عن شيوع روح «موافقون . . موافقون» داخل هذه المؤسسة ، مما يفقدها فحواها الديمقراطى ، ويحول أعضاءها فى النهاية إلى مجموعة من الساكتين وأحيانا النائمين !

وإذا كان مفهوما أن «السكوت» فى الحياة الحزبية قد ارتبط دائما بتآكل حجم الفاعلية بالنسبة لهذه التنظيمات السياسية ، فنعتقد أنه قد ارتبط بالنسبة للبرلمان بنفس السبب . فبينما لم نسمع فى التاريخ البرلمانى المصرى بمجلس نيابى واحد تمكن من أن يسقط حكومة بسحب الثقة منها ، فإن صفحات هذا التاريخ تحفل بنجاحات السلطة التنفيذية فى حل البرلمانات . واحيانا لأسباب شديدة الشخصية !

فضلا عن ذلك فإن نشأة البرلمانات المصرية التى اقترنت بالحركة الوطنية قد تركت بصماتها على المسيرة التاريخية لهذه المؤسسة بعد اختفاء الوجود الاستعمارى بمعناه العسكرى وأخذت تبحث عن دور نعتقد أنها لم تبلوره حتى هذه اللحظة !

لعل أهم أسباب عدم التبلور غلبة الطابع «الخاص» على الفهم« العام» لدى النسبة الأكبر من أعضاء تلك البرلمانات ، إذ يرى غالبية هؤلاء فى عضوية البرلمان شكلا من أشكال «الوجاهة» أكثر مما هى خدمة عامة ، ويصل الطابع الخاص إلى ذروته بزيادة حجم وجود المستغلين فى المجالس النيابية العربية بما يعنيه ذلك من غياب البرنامج الذى

يمثل الجانب العام فى العمل النيابى ، أو بدخول نسبة من هؤلاء تلك المجالس ليس لسبب سوى التمتع بالحصانة البرلمانية لحماية شخوصهم مما يلغى تماما أى هدف عام من وراء هذا الدخول .

وتفقد بذلك المؤسسة الأولى دورها فى بناء الديمقراطية بكل ما يعول على هذا الدور من أهمية ، وتجاريها فى ذلك ، بل وتفوقها مؤسسة الوزارة !

ويندهش الكثيرون من المهتمين بشئون الوطن من هذا الخروج السهل للوزراء من مناصبهم فى الدول الغربية التى مارست الديمقراطية منذ زمن طويل ، وتزداد دهشتهم عندما يعلموا أن هذا الخروج قد تم فى الغالب لأسباب عامة .

تؤكد مثل هذه الصورة أن الديمقراطية لا تنصرف فحسب إلى أعمال السلطة التشريعية بل إنها تمتد أيضا إلى السلطة التنفيذية التى يختلف المسئولون فيها ويتفقوا ، ويصل هذا الاختلاف إلى حد التضحية بالمنصب .

وليس الأمر كذلك فى «الديمقراطية المصرية» التى تختفى تماما من هذه المؤسسة ، ولأسباب عديدة .

بعض هذه الأسباب ناتج عن النهج اللاديمقراطى فى تشكيل الوزارات المصرية التى يتم اختيار اعضائها تبعا لرضاء السلطة الحاكمة مما يجعلهم أسرى «لجميلها» ساعين إلى استرضائها وتنفيذ «توجيهاتها» خاصة مع مايدركونه من أن عدم تنفيذ مثل هذه التوجيهات قد تكلف «المنصب» الغالى جدا فى دول العالم العربى .

سبب آخر ناتج عما يكفله دخول هذه المؤسسة فى البلدان العربية من مكانة اجتماعية رفيعة ، وأحيانا مكاسب مادية وفيرة ، مما يدفع هؤلاء الداخلين إلى التشبث بالبقاء فيها حتى الرمق الأخير ، ويصبح الخروج منها مع هذا الفهم «محزنة كبيرة» للخارج وأصدقائه ، ولا نظن أن الممارسة الديمقراطية يمكن أن توضع فى حساب المتلهفين على الدخول أو القلقين على البقاء !

وبينما كان غياب «العام» وغلبة «الخاص» من أهم دواعى فقدان المجالس النيابية لدورها الديمقراطى ، فإنه هو ذاته كان السبب الرئيسى لافتقاد هذا الدور فى المؤسسة الوزارية .

فيلاحظ المراقبون أ ن الوزراء فى تاريخ مصر يمكن أن يختلفوا على أى شىء إلا أ ن يكون هذا الاختلاف حول «قضية عامة» ، ويعزى ذلك بالأساس إلى غياب البرامج التى تتشكل الوزارات على أساسها فى الدول الديمقراطية .

ويندرج أعضاء هذه المؤسسة بدورهم فى القطاع العريض الذى يشكل أبناء الصمت السياسى فى العالم العربى والذى تفقد الديمقراطية معه أهم أسباب حيويتها نتيجة لاتساع قاعدة هذه القطاع ، الأمر الذى يؤدى إلى وفيات متعاقبة للتجارب الديمقراطية المصرية والتى لا عزاء فيها للساكتين !

ثانيا ـ الأمية وآثارها على التجربة :

استمر بعض المعنيين بالتاريخ المصرى يأخذون بعض رواياته مأخذ الخفة دون أن يغوصوا بالقدر الكافى فى دلالات تلك الروايات ، ربما لما قد يسببه هذا الغوص من انكشاف الوجه القبيح الذى قد يحرص الكثيرون على تجنب النظر إليه !

فيما يخص تاريخ الديمقراطية لدينا روايات عديدة نختار منها فى هذه المناسبة روايتين . .

الرواية الأولى عثرنا عليها فى تقرير للسير إلدون جورست المعتمد البريطانى فى القاهرة وممثل سلطات الاحتلال فى مصر ، فقد ازعج الرجل تصاعد المطالبة بالحياة النيابية عام ١٩٠٨ وما شهدته القاهرة من مظاهرات تنادى . . «الدستور يا أفندينا . . الدستور يا أفندينا» !

دفع ذلك السير جورست إلى أن يطلب من القنصل البريطانى فى طنطا أن يذهب إلى إحدى القرى القريبة منها ليستكشف تأثير هذه الدعوة على قلب الريف المصرى ، ولم يمض وقت طويل حتى جاء تقرير القنصل .

جاء فى هذا التقرير أنه قد زار قرية قريبة ، وأنه خلال جلسته مع عمدتها سأله من بين ما سأله عن رأيه فى الحياة النيابية فانتفض الرجل صائحا «اللهم احمنا من شر النيابة والمحاكم» . وطير جورست القصة إلى حكومته مستنتجا منها أن ضعف الوعى فى الريف كفيل بعدم انتشار الدعوى الديمقراطية إلى ارجائه(١٤) .

الرواية الثانية قدمها أحمد لطفى السيد ، أستاذ الجيل ، فى مذكراته ، فقد خاض الرجل انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ وهو يعتمد على رصيد هائل من الدعوة للديمقراطية على صفحات «الجريدة» التى استمر يرأس تحريرها خلال السنوات الست السابقة ، وقد رشح نفسه فى إحدى دوائر المديرية التى كان قد جاء منها . . . مديرية الدقهلية التى رشح نفسه فيها ضد لطفى السيد أحد عمد المنطقة الذى اكتسح خصمه ، المفكر المشهور .

وقد اكتشف لطفى السيد فيما بعد ، أن خصمه التجأ إلى حيلة بسيطة تقوم على اقناع الناخبين أن الديمقراطية التى يدعو لها خصمه تقوم على المساواة بين الرجال والنساء فى تعدد الزوجات ، أو الأزواج هذه المرة ! ، الأمر الذى دعا المفكر الديمقراطى الشهير إلى التعبير عن المرارة بقوله ، أنه قد حمد الله على أنه لم «يمثل مثل هؤلاء الناس»(١٥)!

ومع ما تشير إليه هذه الروايات من أثر تفشى «الأمية» فى الريف على الوعى «بالديمقراطية » ناهيك عن ممارساتها ، فإن الاحصاءات تشير إلى شىء آخر .

تشى هذه الاحصاءات بحقيقة غريبة تقول أن الاقبال على صناديق الاقتراع فى الريف منذ أول انتخابات عرفتها مصر أواخر عام ١٩٢٣ قد استمر فى الريف أكبر منه كثيرا فى المدينة ، وكان المتوقع العكس .

وبين ماتقول به الروايات وبين ما تشى به الاحصائيات لا ينبغى أن تضيع الحقيقة التاريخية ، وهى متعددة الجوانب .

الفجوة :

حالة «اللا توازن» فى المستوى الفكرى بين أقلية محدودة نالت نصيبا من الثقافة العصرية تدرك معه مفاهيم الديمقراطية وبين أغلبية ساحقة لم تنل مثل هذا النصيب ولاتعى بالتالى مثل هذه المفاهيم خلق فجوة ملحوظة ، ليس فى صفوف المواطنين المعنيين بشئون الوطن العامة ، وإنما الأهم من ذلك فى محاولة الأخذ بالمنهج الديمقراطى فى الحياة السياسية ، وهى المحاولة التى اصيبت بانتكاسات عديدة .

صنعت هذه الفجوة من بين ماصنعت ظواهر عدة فى تاريخ التجارب الديمقراطية المحدودة فى الوطن المصرى ، سواء تمثلت هذه التجارب فى إقامة الاحزاب أو تشكيل البرلمانات ، وكانت فى مجموعها ظواهر سلبية . .

ظاهرة أولى بدت فى الطبيعة (القشرية) لجماعات المهتمين بالشئون العامة فى غالب البلدان العربية ، وهى طبيعة كانت تتيح للقوى المعادية للديمقراطية أن تضرب أبناء هذه الفئة كلما عن لهم تجاوز الخط الأحمر الذى كانت غالبا ما تضعه تلك القوى .

وقد أدركت القوى المعارضة للديمقراطية هذه الحقيقة مما يمكن استخراجه من نفس التقرير الذى كتبه سير إلدون جورست عام ١٩٠٨ تعليقا على المذكرة التى كان رفعها له القنصل البريطانى فى طنطا فقد جاء فى هذا التقرير بالحرف الواحد « إن القضية مع هذا لا تتجاوز أن تكون شكلا من صخب الأفندية الذين يمكن إسكاتهم فى أى وقت»[١٦] ،وهو ماحدث فعلا خلال العام التالى بإصدار مجموعة من قوانين القمع .

ظاهرة ثانية تمثلت فيما يمكن أن نسميه (رشوة) أبناء هذه الفئة من جانب القوى المعادية للديمقراطية ، وهى رشوة اتخذت اشكالا عدة بين المكافآت السخية والمناصب ذات الامتيازات ، وتبقى هذه الرشوة ممكنة طالما استمرت محدودية هذه الفئة .

الظاهرة الأخيرة تبدت فى (انتهازية) قطاع غير صغير من أبناء هذه الفئة ، وهى ظاهرة ترتبت على سابقتها ، ذلك أنه طالما بقيت احتمالات الرشوة قائمة فإنه تنتعش معها فى

العادة الحالة الانتهازية التى تتمثل فيما جرى من عديدين من أبناء هذه الفئة فى تغيير الواقع وظهور «شريحة» بين صفوفها يمكن أن نسميها «جماعة التبريريين» وهى جماعة جعلت كل همها أن تقوم بتبرير أعمال السلطة التى تملك المنح أو الأخذ .

ومثل هذه الشريحة التى تفشت بشكل سرطانى إنما تضرب الفكرة الديمقراطية فى مقتل ، ذلك أن هذه الفكرة تقوم على النقد وهو النقيض للتبرير ، ومعنى شيوع الفكر التبريرى مع انتشار هذه الشريحة أنه لا أمل فى صناعة مناخ نمو الديمقراطية .

يترتب على هذه الفجوة أثر سلبى آخر على صناعة الديمقراطية ، ولا نظن أننا نتجاوز الحقيقة كثيرا فى الحديث عن مثل تلك الصناعة فما ينبغى الاعتراف به أن الديمقراطية لاتتنزل من السماء وإنما هى فى البداية والنهاية صناعة بشرية .

يتمثل هذا الأثر فى تهتك نسيج الأمة على نحو يجد المراقب نفسه معه أنه فى وطن واحد ولكن أمام عالمين ، ولكل عالم منهما مفاهيمه وممارساته المختلفة تفعل بينهما فجوة لاتخطؤها عين .

المشكلة أن عين السلطة فى كثير من الأحوال لاتخطىء رؤية مثل هذه الفجوة وكانت تسعى بكل الوسائل لاستثمارها ، وهو استثمار لم يبرأ نظام من القيام به .

فى مصر استثمره ما اصطلح المؤرخون على تسميته بالعهد الليبرالى ما قبل عام ١٩٥٢ ،حين كان يساق أبناء الأغلبية من الأميين خاصة فى الريف للتصويت لنائب بعينه ، واستثمره نظام مابعد عام ١٩٥٢ بعد أن تم تقنين الفجوة ، وأصبح للجماعات الأولى ممثلوها تحت تصنيف «الفئات» بينما صنف ممثلو بقية أبناء الأمة تحت مسمى «العمال والفلاحون» .

وبغض النظر عن مدى حسن النوايا فى هذا التصنيف الذى مازال مقننا فى النظام الانتخابى المصرى حتى هذه اللحظة ، فإنه قبل أن يعبر عن واقع اجتماعى ، فإنه يعبر عن معطيات ثقافية .

واذا كان لهذا القانون ما يبرره من ناحية السعى لإعطاء غالبية الشعب المصرى حق التمثيل النيابى ، فإنه تبقى الأمية حائلا سميكا فى مواجهة تحقيق هذا الهدف مهما بلغ من نبله ، الأمر الذى يبدو من سوء ممارسة غالبية هؤلاء لدورهم النيابى بحكم افتقادهم للحد الأدنى من فهم جوهر الفكرة الديمقراطية . فضلاعن ذلك فإن الصورة الكاريكاتيرية التى كثيرا ما يصادقها المعنيون بالتاريخ البرلمانى المصرى تؤكد هذه الحقيقة .

تقوم تلك الصورة على ما يعمد إليه البعض من أبناء الفئة الأولى ، فئة المتعلمين ، إلى السعى للانتساب للفئة الثانية ، فئة الأميين ، مما يبدو فى اصطناع الشهادات التى تصل بهم إلى هذه النتيجة طبقا للقانون . أو حتى إلى خلع الزى المدينى وارتداء اللباس القروى بما يعنيه ذلك من التحول من أصحاب الياقات البيضاء إلى أصحاب الجلاليب الزرقاء .

ويرى المعادون لثورة يوليو ، أو حقبة عبد الناصر على وجه التحديد ، أن الهدف من وراء هذا النظام انما كان وما زال استثمار الأمية لصالح الحصول على أغلبية مؤيدة فى البرلمانات التى نشأت خلال العقود الخمسة المنصرمة ، ورغم مايبدو فى هذا القول من وجاهة فإنه لم تكن ثورة يوليو وحدها هى التى لجأت إلى ذلك النهج فقد سبقها له أخرون .

استثمار الأمية :

الظاهرة «اللاديمقراطية» التى تحتضنها صناديق الاقتراع سواء فى مناطق البداوة أو مناطق الزراعة إنما تشى بحقيقة خطيرة .

الظاهرة تتمثل فى أن بعض تلك الصناديق تكون الأوراق بداخلها ، وبأكملها ، لصالح نائب بعينه دون وجود ولو ورقة واحدة لصالح أى من المرشحين الآخرين ، بمعنى آخر أن يتم انتخاب هذا المرشح بالاجماع وليس الأغلبية .

وبينما تعنى الديمقراطية وببساطة شديدة القبول بالترجيح كنهج لها ؛ فان الاوتوقراطية لاتقبل إلا الإجماع . وتعنى مثل هذه الظاهرة أن هؤلاء الذين افرزوها إنما

استخدموا أساليب عصر للدخول فى عصر آخر مما يشكل قمة التناقض الذى لابد وأن تكون مردوداته بتدمير التجربة بمجملها .

و«الإجماع» الذى تتضمنه بعض صناديق الإنتخابات فى جهات بعينها له مدلول آخر هو عدم اللحاق بعد بعصر البرامج ، فالمفاضلة بين مرشح وآخر مفروض أن تتم لا على أساس المقارنة بين الأشخاص ولكن على هدى المفاضلة بين البرامج .

أخطر من ذلك أنه يمكن القول أن هذا الإجماع يشى بحقيقة أكثر مرارة ، وهى أنه يعنى أن أصحاب هذا الموقف الاجماعى لم يصلوا بعد حتى إلى طور المقارنة بين الأشخاص ؛ وإنما قبلوا الانسياق على الأغلب وراء اعتبارات خاصة تنتمى فى مجملها إلى مفاهيم وقيم وظروف العصور الوسطى أو مايمكن تسميته على ضوء طبيعة الدراسة «عصور ما قبل الديمقراطية» !

ولا تأتى مثل هذه الظاهرة من فراغ . .

فهى تأتى فى جانب منها متفقة مع الخريطة الديموغرافية فى كثير من بقاع العالم العربى والتى مازال يغلب عليها الطابع القبلى أو العشائرى ، إذ لا يصبح صندوق الانتخاب فى مثل تلك البقاع مكانا للتعبير عن الاختيار الحر بقدر ما يصبح وسيلة للتعبير عن طبيعة الإنتماء .

وفكرة الإنتماء مقبولة فى الخيارات الديمقراطية على أن تتأسس على وحدة المصالح أو الرؤية السياسية التى يحكمها فى النهاية حق الاختيار ، أما الإنتماء من هذا النوع الذى يصنع صناديق «الإجماع» فى التصويت فتحكمه فى العادة «صدفة المولد» وهو معيار من معايير العصور الوسطى . . عصور ما قبل صناعة الديمقراطية كما اسلفنا القول .

وإذا كان هذا اللون من الإنتماء اللا ديمقراطى تفرزه أوضاع ديموغرافية معينة ؛ فإنه يرسخه شيوع الأمية الأمر الذى يمنع من الفكاك من مثل تلك الأوضاع .

يلى الخريطة الاجتماعية فى صنع الظاهرة ، الواقع الاجتماعى سواء كان هذا الواقع متصلا بالأوضاع المادية أو بقيم سائدة قد تكون فى بعض الأحيان أطول عمرا من الأوضاع المادية !

فأينما تشيع الملكية الزراعية الكبيرة المنحدرة فى الأغلب عن أصول إقطاعية تتفشى ظاهرة الصناديق الإجماعية ، إذ يذهب الفلاحون فى العادة فى تلك الجهات ، أو يذهب بهم ، ليضعوا فى الصناديق الأوراق التى تكون معدة لهم سلفا !

وتأخذ الصورة فى تلك الجهات طابعا مأساويا حين تتعدد الأصوات الباطلة ، فبينما تكون تلك الأصوات فى المجتمعات المتقدمة تعبيرا عن احتجاج عن وضع بعينه تكون فى مناطق الريف أو البداوة العربية تعبيرا عن العجز عن ملء ورقة التصويت ، مما يجسد المدى الذى يمكن أن تقود له الأمية فى عملية ممارسة الديمقراطية .

ومما يثير الدهشة أكثر أنه فى مصر بعد ثورة يوليو ، وبعد أن تم تغيير الواقع الاجتماعى الذى يمنع مثل هذه الظاهرة ، فقد ظلت قائمة بدرجة أو بأخرى فى أكثر من منطقة من مناطق الريف المصرى من خلال بعض القيم الموروثة التى تعطى مكانة خاصة «للأصل» ، وهى قيم تشيع أكثر فى المجتمعات الأمية والتى لا شك أن أبناء الأسر القديمة سعوا إلى استغلالها للعودة إلى أضواء العمل السياسى مما يصح توصيفه باستثمار الأمية !

تبقى بعد كل ذلك من عناصر صناعة ظاهرة «الصناديق الإجماعية» «عقلية القطيع» التى تسوق قوة بشرية بأكملها لتقول نفس القول فى فتحة الصندوق ، وهى باليقين عقلية أمية حتى لو كان بعض أصحابها يعرفون القراءة والكتابة !

وبدون محاولة لتشخيص أصل الداء ، فإن مثل هذه العقلية تتناقض مع امتلاك القدرة على التمييز بين «الصالح» و «الطالح» مما يؤدى فى النهاية إلى دخول البرلمانات العربية بعض أعضاء مكانهم الطبيعى فى السجون ، ليس لآرائهم السياسية بالطبع ، وإنما

لأعمالهم المشبوهة خروجا على القانون ، ولعل قضية تجار المخدرات ممن يقال انهم قد دخلوا مجلس الشعب المصرى تقدم نموذجا على ذلك .

فقد يكون صحيحا ما يقال عن تقصير من جهات فى وزارة الداخلية لم تمنع ترشيح هؤلاء ، وقد يكون هاما ما يقال عن خطأ الحزب الحاكم بقبوله ترشيحهم على قوائمه ، غير أن أصبع الاتهام تشير أكثر ما تشير إلى «أمية الناخبين» التى دفعتهم ، ومن خلال «عقلية القطيع» ، إلى أن يصوتوا لمثل هؤلاء ، وبالإجماع فى بعض الصناديق !

عزوف المتعلمين :

فى مقابل ظاهرة «الصناديق الإجماعية» فى المناطق البدوية والريفية تبرز ظاهرة «الصناديق شبة الخاوية» فى المناطق المدنية مما يشكل جانبا آخر من جوانب مأساة الديمقراطية فى تطبيقاتها العربية[١٧] .

ويعتقد الكثيرون أن هذه الظاهرة طارئة فى بلد مثل مصر ولأسباب تتعلق بسياسات الحزب الحاكم التى أدت إلى انسحاب أحزاب المعارضة ، وليس هذا صحيحا على إطلاقه .

فنحن وإن كنا نسلم أن تلك السياسات قد لعبت دورا بالفعل ، إلا أن الظاهرة قديمة وقد سجلها ممثلو بريطانيا فى العاصمة المصرية فى ملاحظاتهم على انتخابات أول برلمان مصرى عام ١٩٢٤ . فبينما بلغت نسبة التصويت فى المديريات ٦٧,٣٪ لم تزد فى المدن عن ٢١,٥٪ ، الأمر الذى يعنى أن أقدر الناس على فهم الديمقراطية وممارستها هم فى نفس الوقت أكثرهم عزوفا عن هذه الممارسة[١٨] .

وقد يعزى ذلك فى جانب منه إلى أن المتعلمين قد نالوا النصيب الأوفى من اضطهاد السلطة ، أكثر مما ناله الأميون بالطبع ، بحكم أنهم استمروا يشكلون الخطر الحقيقى على هذه السلطة .

ويعزى أيضا إلى تفشى ظاهرة محترفى الانتخابات أو بالأحرى مقاولى الانتخابات ، مما رأى معه بعض المتعلمين أن النزول للتعامل مع صناديق الانتخابات ، بالإضافة إلى

أنه لن يكون ذا تأثير كبير فهو بالنسبة لهم تدنى لمستوى هؤلاء ، خاصة وأنه يمكن أن يصيبهم بعض الأذى من اتباع هؤلاء المقاولين مما تكرر مرات عديدة وحفلت به شكاوى هؤلاء فى الصحف فى أعقاب كل جولة انتخابية .

يعزى ثالثا إلى شعور جارف يسود بين صفوف المتعلمين بثقل «تدخل الإدارة» فى العملية الانتخابية(١٩) بما يصحب هذا الشعور من يقين بعدم جدوى الذهاب للتعامل مع صناديق الانتخابات ، فهم يرون أن المسألة محسومة مسبقا وأن أصواتهم لن تقدم أو تؤخر ، سواء ذهبوا إلى مقار اللجان الانتخابية أو تقاعسوا .

ويعزى رابعا إلى ضعف الانتماء الحزبى الذى يفترض أن يكون من أهم الدوافع التى تسوق هؤلاء إلى صناديق الانتخابات ، وباستثناء الدافع الوطنى ابان اشتداد الحركة الوطنية خلال العشرينات ، وباستثناء الدافع الدينى الذى قاد بعضهم خلال الثمانينات ، فإن الدوافع السياسية التى يفترض أن تقودهم كل وقت إلى الصناديق لم تكن أبدا بالقوة التى تصل بهم إلى مقار اللجان !

ويعزى خامسا إلى هذا الضعف الملحوظ فى الوعى السياسى المصرى حتى بين المتعلمين ، وهو ضعف يؤثر على شتى مناحى العمل الوطنى ، ونعنى به غلبة الخاص على العام ، وفى إطار هذه الحقيقة فإن عدم استخدام المتعلمين لحقهم الانتخابى يمكن أن ينظر إليه فى إطار حالة شاملة من العزوف عن «العام» انشغالا «بالخاص» !

أخيرا لعل هذه الظاهرة ناشئة من بين ما نشأت عنه من ذلك الانفصال المعروف فى الشخصية المصرية بين القول والفعل وهى ظاهرة تنسحب على المتعلمين ، ربما أكثر من غيرهم بحكم أنهم أكثر الفئات التى تجيد القول ، وتصبح الحركة السياسية فى مصر مع هذه الظاهرة نوعا من «صخب الأفندية» على حد تعبير السير جورست فى مطلع القرن ، وهو صخب لسوء الحظ لايتعدى مرحلة الصياح حتى لو تمت دعوتهم إلى عبور هذه المرحلة !

ثالثا ـ خلل الخريطة الاجتماعية وانعكاساته :

الحديث عن الديمقراطية بعد تفريغه من المعطيات الاقتصادية الاجتماعية يصبح من لغو الكلام ، فممارسة الديمقراطية لا تتم فى فراغ أو من قبل أفراد قادمين من المريخ ، وإنما يقوم بها بشر عاديون لهم همومهم ولهم مصالحهم أيضا !

ولعل الخطأ الذى وقعت فيه التجارب الديمقراطية المصرية على مسار التاريخ الحديث أن القادرين فهموها باعتبارها الطريق إلى استيلائهم على السلطة ، وإنهم فى كثير من الأحوال عندما كان لا يتحقق مبتغاهم كانوا ينقلبون على الديمقراطية ويصبحون من ألد خصومها ، مما أضعف كثيرا من مصداقية هذه التجارب .

حدث ذلك فى مصر ، مما يمكن متابعته بامتداد تجربتها الديمقراطية .

ديمقراطية أصحاب المصالح الحقيقية !

الخريطة الاجتماعية لمصر بعد أن شقت فكرة الديمقراطية طريقها إليها خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تتضمن مجموعة من الخطوط نتخير الأساسى منها ، والذى انعكس بدرجة أو بأخرى على تاريخ الممارسة الديمقراطية فى البلاد . .

الخط الأول خاص بالطبقة التى كانت قمة الهرم الاجتماعى ، وهى طبقة كبار ومتوسطى الملاك الزراعيين ، أو من كانوا يسمون بالأعيان والوجهاء والمشايخ ، ويلاحظ على هذه الطبقة قبل ثورة ١٩١٩ أنه قد زاد حجمها نتيجة للتوسع الزراعى الكبير وتوزيع أملاك الحكومة خاصة بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، كما يلاحظ أيضا غلبة المصرية عليها بعد أن كانت فى بداية نشأتها تتكون أساسا من الأتراك واليونانيين والأرمن[٢٠] .

الخط الثانى خاص «بالمثقفين» والذين استمروا فى التركيبة الاجتماعية المصرية ، بل والعربية ، يشكلون فئة متميزة ، فإن ابناء هذه الفئة التى عرفت فى مصر« بالأفندية» قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالطبقة السابقة ، طبقة كبار ومتوسطى الملاك ،حتى أن لقب

«الأفندى» كان الخطوة الأولى فى طريق مفروض أن يوصل للبكوية أو الباشوية وهى ألقاب كانت تعبر عن أوضاع اجتماعية قبل أى شىء آخر ، فضلا عن أن العلاقة بين الطبقة والفئة كانت سواء من خلال «الإنعامات» التى حصل عليها المثقفون من الولاة المصريين المتعاقبين ، ويقدم رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك نموذجا لذلك ، أو من خلال قدرة هذه الطبقة على إرسال أبنائها ليس فحسب إلى المدارس المصرية بل إلى المعاهد العلمية فى أوربا .

الخط الثالث يبرز فيما يسمى «بالبرجوازية» أو الطبقة الوسطى ، وهى الطبقة التى أعطت للديمقراطية فحواها الحقيقى فى أوربا ، إلا أنها استمرت فى الخريطة الاجتماعية المصرية ، بل ربما والعربية ، تمثل أكثر الخطوط شحوبا !

ويعزى هذا الشحوب فى الأساس لتعرض العالم العربى لغزو الطبقة الوسطى الأوربية خلال المرحلة الإمبريالية المشهورة ، مما أوقف نموها ، الأمر الذى أصيبت معه بشكل من التشوه الخلقى افتقدت معه الدور الذى كان مفترضا أن تقوم به لتتركه لطبقة الأعيان والوجهاء والمتصلين بهم من الأفندية .

يبقى **الخط الرابع** ، وهو وإن كان أكثر خطوط الخريطة عمقا إلا أنه كان اقلها تأثيرا فى عملية إنماء الديمقراطية ، وهو الخط المتمثل فى طبقة الفلاحين العريضة التى منعتها حواجز طبقية عالية من أى إسهام فى تاريخ الممارسة الديمقراطية مما أفقد هذه الممارسة عمقا مطلوبا لبقاء التجربة على قيد الحياة!

أدت هذه الخريطة إلى انحصار التجارب الديمقراطية المصرية وانحسارها فى نفس الوقت . .

ففى جانب «حرية التعبير» من التجربة فيما بدأ فى الصحافة الأهلية التى نشأت فى مصر ستينات القرن التاسع عشر ، فقد انحصرت الممارسة فى مجموعة محدودة من المثقفين ، وكانت أغلبيتهم فى بداية الأمر من غير المصريين . . من الشوام على وجه التحديد .

وإذا كان هؤلاء قد قاموا بدور هام فى تعريف جمهور المهتمين من المصريين بالحضارة الغربية بما فيها الفكر الديمقراطى إلا أنهم مع رفضهم لحكم عبد الحميد الاستبدادى فى بلادهم ، وهو حكم السلطان العثمانى (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) الذى هربوا من جوره ، فإنهم لم يكونوا دعاة للديمقراطية فى تطبيقها المصرى ، مما أدى إلى تأخر هذه الدعوة إلى العقد الأول من القرن العشرين إلى حين ظهور «اللواء» فى يناير عام ١٩٠٠ ، وإن كانت صحيفة مصطفى كامل الشهيرة قد صرفت جهودها لفترة غير قصيرة للقضية الوطنية دون الاهتمام بقضية الديمقراطية لئلا تسيء للعلاقة مع الخديو عباس حلمى الثانى والتى استمرت حريصة عليها أيما حرص[٢١] .

وفى جانب «التنظيمات الحزبية» تؤكد كل الدراسات الرصينة أن الطبقة الأولى ، كبار الملاك والمتصلين بها من المثقفين ، قد احتكرت القيادة داخل هذه التنظيمات ، وإذا كان قادة الحزب الوطنى ، أكبر أحزاب المرحلة ، لم يتحدثوا كثيرا عن هذه الحقيقة حرصا على شعبيته ، فإن الحزب التالى له وهو حزب الأمة لم يتورع قادته عن التباهى بها وقد فسر فيلسوفه الأستاذ أحمد لطفى السيد ، هذا بقوله أن زعماء الحزب من وجهاء وأعيان الأمة هم «أصحاب المصالح الحقيقية» الأمر الذى يسوغ لهم ، دون غيرهم ، التصدى للعمل السياسى دفاعا عن مصالحهم التى هى ، فى رأيهم ، مصالح الأمة[٢٢] !

وفى جانب «المؤسسة البرلمانية» احتكرت نفس الطبقة أيضا العضوية ، الأمر الذى استمر على تعاقب اشكال وأدوار هذه المؤسسة ، مجلس شورى النواب أو مجلس نواب أو مجلس شورى القوانين أو جمعية عمومية أو جمعية تشريعية ، ووصل الأمر إلى أن كانت أهم الشخصيات فى تاريخ تلك المؤسسة من فطاحل كبار ملاك الأراضى مثل : محمد سلطان باشا ابان الفترة السابقة على الاحتلال البريطانى ، ومحمود سليمان باشا فى الفترة اللاحقة عليه[٢٣] .

وبينما تشير هذه الحقيقة إلى استئثار طبقة كبار الملاك بالعمل السياسى فإنها تشير فى نفس الوقت إلى أن دور الطبقة العريضة ممثلة فى الفلاحين لم تكن تملك سوى أن

تكون الأداة لتحقيق طموحات هؤلاء السياسيين خاصة بتوصيلهم إلى مقاعد المجالس النيابية حيثما تطلب هذا الوصول أصوات هؤلاء أو مندوبيهم !

وكان متوقعا أن يتغير هذا الوضع بعد ثورة ١٩١٩ بكل ما عرفته من مشاركة من يمكن أن نسميهم «بالعناصر الخاملة» فى الحركة الوطنية ، الفلاحون فى الريف أو العمال فى المدن ، ولكن ليس كل مايتخيله الحالمون الثوريون يمكن أن يحدث !

الفقراء لا يحكمون ! :

الثورات الوطنية من قبيل ثورة ١٩١٩ قد تحدث تغييرات جذرية فى الوضعية السياسية ولكنها فى العادة لا تحدث نفس الأثر فى الواقع الاجتماعى الذى يتطلب تغييره وقتا طويلا ، وهو التغيير الذى يصنع معطيات سياسية لا العكس .

تأسيسا على هذا الفهم ، فإنه يمكن القول أن توزيع الأدوار حتى فى تلك الفترة التى اصطلح على تسميتها «بالعصر الليبرالى» استمر قريب الشبه بما كان قائما قبل الثورة .

فقد بقيت اللعبة الديمقراطية ، فى الصحافة من حيث التمويل وتوجيه السياسات على الأقل ، وفى الأحزاب من حيث القيادة ، وفى البرلمان من حيث العضوية ، بقيت أساسا فى أيدى نفس الطبقة(٢٤) .

واستمر دور الطبقات العريضة ، الفلاحين فى الريف والعمال فى المدن ، هامشيا . . نفس الدور الذى يقوم على التوصيل من الباب إلى الباب . توصيل أبناء الطبقة الأولى من باب الدائرة إلى باب البرلمان ، ويتم مثل هذا التوصيل فى العادة على الاكتاف!

وإذا كانت ثورة ١٩١٩ قد احدثت تغييرا فى اللعبةالديمقراطية ، فقد كان هذا التغيير محدودا بالسماح لبعض العناصر من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة التى لعبت دورا لا يمكن إنكاره فى الأحداث الثورية بالمشاركة فى اللعبة ، ويقدم كل من محمد نجيب الغرابلى ومحمود فهمى النقراشى نموذجا على ذلك .

بيد أن هذا السماح كان محدودا فى حجمه من جانب وفى تأثيره من جانب آخر ، حيث جرت العادة عى هضم هذه العناصر فى الطبقة الحاكمة . . طبقة كبار الملاك من البكوات والباشوات .

تغيير آخر لم تحدثه الثورة وإنما احدثته التطورات الاقتصادية ، وهو التغيير الذى تمثل فى دخول ملاك الأراضى الزراعية إلى مجال الأعمال الصناعية والتجارية . الأمر الذى ترتب عليه الهيمنة على الطبقة العاملة فى المدن بعد السيطرة على الفلاحين فى الريف ، والذين شاركوا زملاءهم الفلاحين فى توصيل الطبقة إياها من الباب للباب . فمن يملك إعطاء رغيف الخبز هو فى العادة الذى يقرر مصير تذكرة الانتخاب !

ربما كان التغيير الذى خلخل من أصول اللعبة الديمقراطية التى وضعها البكوات والباشوات قد حدث بعد أن زاد حجم الطبقة الوسطى الصغيرة وتصاعدت طموحاتها إلى الحد الذى لم يصبح ممكنا معه الاستمرار فى استيعابها فيما بدا فى أعقاب الثورة .

وبينما نشأت الطبقة الوسطى الصغيرة فى الغرب من أصحاب المشاريع الصغيرة بالأساس فإن العمود الفقرى لأبناء هذه الطبقة فى مصر قد قام على متوسطى وصغار الموظفين سواء فى «الميرى» أو فى خارجه .

وقد ارتبطت هذه النشأة المصرية بانتشار التعليم الحديث والإقبال الكبير الذى لقيه من قطاعات كانت تتهيب الاقتراب منه فى بداية الأمر ، وهو تهيب تحول فى أواخر القرن التاسع عشر إلى قبول ثم فى القرن الذى يليه إلى إقبال !

وبدا التخلخل فى معادلة الديمقراطية التى كان قد وضعها كبار الملاك من اتساع قاعدة هذه الطبقة الفاهمة لطبيعة اللعبة بحكم ما تلقته من نصيب من التعليم ومن عجز عن ايجاد مكان مناسب لها فى صفوف الحكام .

وزاد هذا التخلخل استحكاما خلال الثلاثينات والأربعينات عندما انتظمت هذه الطبقة العريضة فى جماعات سياسية جديدة هى التى اصطلح على تسميتها «بالجماعات

الأيديولوچية» ، السلفى منها ممثلا فى الإخوان المسلمين ، والمتأثر برياح الفاشية التى اجتاحت أوربا ممثلا فى مصر الفتاة ، أو المعتنق للماركسية ، خاصة إبان الحرب الثانية وفى أعقابها وبعد أن برز الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مجسدا فى الشيوعيين .

ويبدو استحكام التخلخل فى المعادلة الديمقراطية الناتجة عن بروز هذه التنظيمات المعبرة عن نمو الطبقة الوسطى الصغيرة من مجموعة من الحقائق التاريخية يمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ ـ انتقال السيطرة على الشارع السياسى المصرى لهذه الجماعات السياسية الجديدة خاصة بعد أن انسحب أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة أو أغلبهم من صفوف أحزاب كبار الملاك وانضموا للجماعات الجديدة .

٢ ـ رغم هذا الانتقال فقد ظلت أبواب ديمقراطية الباشوات والبكوات موصدة أمام هؤلاء مما يبدو فى انعدام تمثيلهم على وجه التقريب فى المؤسسة النيابية مما أوصل التجربة إلى طريق مسدود !

٣ ـ امتداد هذا المنع من إغلاق أبواب المؤسسة البرلمانية إلى مصادرة حرية أبناء هذه الطبقة فى العمل السياسى مما أدى إلى أن تعرف مصر خلال الأربعينات ظاهرة المعتقلات ، فضلا عن انتشار ظاهرة العمل السرى . ولأول مرة تنشأ هذه الظاهرة الأخيرة عن أسباب خاصة بالعجز عن ممارسة حق التعبير السياسى بعد أن كانت موجودة من قبل لأسباب تتعلق بالمقاومة الوطنية للوجود الاستعمارى .

٤ ـ بلغ هذا التناقض مداه فى محاولة أبناء الطبقة لغزو الأحزاب الكبيرة والالتفاف حول الأبواب الموصدة فيما بدا فى الجماعة المعروفة باسم «الطليعة الوفدية»[٢٥] ذات التوجهات اليسارية ، وبينما رأت جماعة كبار الملاك فى الحزب إمكان استخدام هذه الجماعة كأداة لتحقيق سياستها «الديمقراطية» فقد تصور أبناء هذه الجماعة أنهم قادرون على الاستيلاء على قيادة الحزب

الكبير ، مما احدث صراعا عنيفا بين الطرفين حتى أنه يقال أنه لما صودرت جريدة «الوفد المصرى» الناطقة بلسان هؤلاء استقبلت بعض قيادات الحزب من كبار الملاك هذا القرار الحكومى الذى بدا فى ظاهره معاديا للوفد . . استقبلته بارتياح .

وبوصول التجربة الليبرالية إلى هذا المأزق كان التغيير محتوما فيما حدث حين تحركت طلائع أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة من الجيش واستولت على السلطة فى يوليو عام ١٩٥٢ مما أدخل تاريخ الديمقراطية فى مصر فى مرحلة جديدة !

الحكم باسم الفقراء ! :

بعيدا عن الهجوم الذى لقيته الحقبة الناصرية لتنكبها طريق الليبرالية بمفهومها الذى كان سائدا قبل يوليو١٩٥٢ ورفعها لشعار «رغيف الخبز قبل تذكرة الانتخاب» فإن الاكتفاء بتصوير نجاح عبد الناصر فى مصادرة التجربة الديمقراطية باساليب القمع التى اتبعها حيال معارضيه لا يكفى !

فـ «المعارضون» الذين كانوا يقودون التجربة قبل الثورة كانت قد افلست تجربتهم . ثم ما لبث النظام الجديد أن تحول إليهم ليقص أجنحتهم الاقتصادية من خلال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى فحطوا على الأرض عاجزين عن المقاومة . . لفترة على الأقل !

فـ «المعارضون» الذين كانوا يتوقون إلى الاشتراك فى التجربة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة ، اعتبر النظام الجديد نفسه ممثلا لهم ولم ير ثمة حاجة لمشاركتهم فى السلطة إلا بالقدر الذى يسمح لهم به ، وقد قبلت الشريحة الأكبر من هؤلاء هذا الوضع ، ومن لم يرض به منهم كان عليه أن يبقى فى «الظل» سواء كان هذا الظل بالبقاء فى البيت أو بالاستبقاء فى المعتقل !

وليس من شك أن «الكاريزما» الهائلة التى حظى بها الزعيم فضلا عن السياسات التحررية التى أرضت المشاعر الوطنية لأبناء هذه الطبقة قد جعلت أغلب ابنائها يقبلون

بالبقاء فى مقاعد المتفرجين ، مما وضع الطبقة الوسطى الصغيرة ، فى حالة سكون بامتداد الحقبة الناصرية ، وإن كانت قد بدت عليها بعض أعراض التململ فى أواخر تلك الحقبة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ !

تبقى الطبقة العريضة من الفلاحين والعمال والتى استفادت على نحو ملحوظ من السياسات الاقتصادية للثورة ، الأمر الذى شعرت معه بصواب شعار «رغيف الخبز قبل تذكرة الانتخاب» والذى قبلت معه ألا تلقى بالا للممارسات الديمقراطية السابقة التى لم يكن للفقراء مكان فيها والذين حكم عبد الناصر باسمهم !

وإذا كان تثبيت الخريطة الاجتماعية قد أمكن معه تغييب اللعبة الديمقراطية بكل ابعادها التعددية فى الصحافة والأحزاب والبرلمان فإنه لم يمكن الاستمرار فى ذلك بعد غياب عبد الناصر واتباع خلفه سياسات اقتصادية مختلفة تمخضت عن تغييرات عميقة فى خطوط الخريطة .

ترتب على هذه السياسات التى اتبعت فى السبعينات والتى عرفت «بالانفتاح الاقتصادى» ظهور قوة اجتماعية جديدة من الرأسمالية غير الانتاجية التى أصبحت تشكل خطا من أعمق خطوط الخريطة .

ولم تكن هذه القوة بكل الروافد التى جاءت منها يمكن أن تقبل بمقاعد المتفرجين ، فقد كان عليها أن تنزل للميدان لتدافع عن مصالحها ، غير المشروعة أحيانا !

على الجانب الآخر من الخريطة فقد أدت السياسات الناصرية إلى اتساع رقعة «الطبقة الوسطى الصغيرة» خاصة ما اتصل من تلك السياسات بمجانية التعليم وإقامة الجامعات الاقليمية والاتساع فى القطاع العام وتوظيف الخريجين فيما عرف «بالقوى العاملة» ، مما أدى إلى انضمام جحافل من أبناء الفلاحين والعمال لتلك الطبقة .

فضلا عن ذلك فقد انتهى مع هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ عصر قبول أبناء هذه الطبقة بتسليم القيادة «للزعيم الملهم» ، وازداد تآكل الثقة فى القيادة السياسية فى أعقاب حرب

أكتوبر وما استتبعها من تفاهم مع من كانوا يرونهم أعداء الوطن ، ولا تأتى سمعة «كامب دافيد» السيئة عند هؤلاء من فراغ ، خاصة بعد أن استشعروا أن تلك السياسات قد أضرت بشئونهم الحياتية أيما أضرار .

وكان من الطبيعى أن يترتب على هذين المتغيرين الأساسيين استقطاب حاد فى خطوط الخريطة انعكس على التجربة الديمقراطية الجديدة .

وتشير هذه الانعكاسات فى مجموعها إلى طبيعتها السلبية .

فهى من ناحية قد دفعت إلى ساحة العمل السياسى بعدد من أصحاب الثروات غير البريئة وعلى مختلف المستويات .

على المستوى الحزبى تصدر هؤلاء بما يملكونه العمل الحزبى ، ليس فى حزب الحكومة فقط ، وإنما فى أحزاب المعارضة الرئيسية ، الوفد أو الإخوان المسلمين ، وربما كان «التجمع» الحزب الوحيد الذى لم يتمكن هؤلاء من احتلال مكانة فيه بحكم تناقض الأهداف .

وعلى المستوى البرلمانى فقد نجح هؤلاء ومن خلال إمكاناتهم المادية المتعاظمة فى دخول مجلس الشعب بشكل ملحوظ منذ أواخر السبعينيات . ولعل الروائح الكريهة التى انبعثت فى أعقاب انتخابات ١٩٩٠ برشوة القضاة أو بدخول تجار المخدرات للمجلس إنما تنم عن أثر دخول «الطبقة الحديثة الثراء» فى ساحة اللعبة الديمقراطية والتى يعتقد أبناؤها أن كل شىء قابل للشراء بدءا من أصوات الناخبين وانتهاء بذمم رجال الإدارة والقضاء !

على الجانب الآخر فقد أعيدت الأوضاع بالنسبة للطبقة الوسطى الصغيرة إلى ما كانت عليه قبل ثورة ١٩٥٢ بتهميش دورها فى التجربة الديمقراطية الراهنة ، وهو أمر ليس من السهل أن يقبلوه خاصة بعد المتاعب الاقتصادية التى كابدوها والتى دفعت مجموعة منهم إلى نهج سبيل التطرف ، والتطرف الدينى بالذات بكل معطياته اللاديمقراطية ، مما

يمكن أن يقود التجربة فى مجملها إلى حتفها وتأجيل اللعبة الديمقراطية إلى أجل غير مسمى !

نخرج من كل هذا بأن ما يرتئيه البعض عودة لليبرالية إنما تحمل معها كل عيوب التجربة الأولى ، وربما أسوا ، بحكم النمو الطفيلى والسرطانى فى نفس الوقت لتلك الطبقة التى تسعى باصرار إلى توظيف الديمقراطية لمصالحها التى تحيط بها الشبهات من كل جانب !

هوامش البحث

(١) السيد رجب حراز ، عصر النهضة ـ دراسة فى الحضارة الأوربية .

(2) Hazard, P. European thought in the Eighteenth Century.

(3) Birnie, A; An Economic History of Europe 1760 - 1939.

(٤) السيد رجب حراز ، المصدر السابق .

(٥) رفاعة رافع الطهطاوى ، مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية ، الباب الخامس ـ الفصل الرابع .

(٦) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية .

(٧) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ .

(٨) يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤ .

(٩) سامى أبو النور ، دور القصر فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ .

(١٠) خليل صابات ، سامى عزيز ، يونان لبيب رزق ، حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤ .

(١١) يونان لبيب رزق ، حوادث ١٩٣٥ على ضوء الوثائق البريطانية .

(١٢) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ .

(١٣) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ .

(14) F.O. 407 / 172 No. Gorst to Grey Aug. 1908.

(١٥) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى .

(16) F.O. 407 / 172 Op. Cit.

(١٧) مع استبعاد شبهة التزوير استمرت الدوائر الانتخابية فى المدن المصرية لا تحظى بالقدر المعقول من إقبال الناخبين .

(18) F.O. 407 / 197 No. 107 Scott To Curzon Oct. 19, 1923.

(١٩) وهو تدخل قديم بدأ منذ انتخابات مارس ١٩٢٥ حين كان إسماعيل صدقى وزيرا للداخلية واستخدم كل الضغوط الإدارية لإنجاح مرشحى حزب الاتحاد .

(٢٠) رءوف عباس حامد ، الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧ ـ ١٩١٤ .

(٢١) آرثر جولد شميت (ترجمة فؤاد دوارة) ، الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل ــ محمد فريد) .

(٢٢) أحمد زكريا الشلق ، مصدر السابق .

(٢٣) سعيدة حسنى ، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

(٢٤) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ــ ١٩٥٢ .

(٢٥) إسماعيل محمد زين الدين ، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ .

المحتويــات

صدر فى هذه السلسلة

١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .

د. يونان لبيب رزق .

٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .

د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى .

٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده

د. زكريا سليمان بيومى .

٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .

د. محمد كمال يحيى .

٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب.

د. احمد زكريا الشلق .

٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢.

د. سليمان نسيم .

٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .

د. شوقى عطا الله الجمل .

٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .

د. لطيفة محمد سالم.

١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .

د. نسيم مقار .

١١- حول الفكرة العربية فى مصر ،دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .

د. فؤاد المرسى خاطر .

١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.

د. يواقيم رزق مرقص .

١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .

د. سامية حسن ابراهيم .

١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤.

د. أحمد دياب .

١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .

د. أحمد عصام الدين .

١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول .

د. أحمد زكريا الشلق .

١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى.

د. حمادة محمود إسماعيل .

١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .

د. لطيفة محمد سالم .

٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

د. عادل حسن غنيم .

٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣،جمعية الانتقام.

د. زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦

د. زكريا سليمان بيومى .

٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .

د. شوقى الجمل .

٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤.

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .

د. على شلش .

٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .

د. يواقيم رزق مرقص .

٢٨- عصر حككيان

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

د. سعيدة محمد حسنى .

٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

د. إسماعيل محمد زين الدين .

٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .

د. حمادة محمود إسماعيل .

٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .

د. أحمد الشربينى السيد .

٣٥- اليهود فى مصر .

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد

٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

د. الهام محمد على ذهنى .

٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .

ماجدة محمد حمود .

٣٨- مصر والحركة العربية .

د. محمد عبد الرحمن برج .

٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .

د. نسيم مقار .

٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .

د. محمد أبو الاسعاد .

٤١- الماسونية فى مصر .

د. على شلش .

٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .

د. محمد صابر عرب .

٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .

د. يواقيم رزق مرقص

٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .

د. عبد السلام عبد الحليم عامر .

٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .

د. عبد الله الأشعل .

٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .

د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .

٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩.

د. حمادة محمود اسماعيل .

٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

د. شوقى الجمل .

٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .


مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة